الأمير العصري

ما يحتاج القادة إلى معرفته في الوقت الحاضر

كارنز لورد

أستاذ الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية البحرية

نقلته إلى العربية

هلا الخطيب

«إنه عملٌ فذٌ.... يستحق أن يكون من روائع الكتب الموثوقة»

بريان إم. كارني – صحيفة وول ستريت.

العبيكان
Obeikan

الأمير العصري

صفحة بيضاء ٢

الأمير العصري

ما يحتاج القادة إلى معرفته في الوقت الحاضر

كارنز لورد

نقلته إلى العربية

الدكتورة/ **هلا الخطيب**

العبيكان
Obeikan

Original Title:
The Modern Prince
What Leaders Need to Know Now
Carnes Lord
ISBN 0 - 300 - 10595 - 9

ISBN 4 - 357 - 54 - 9960 - 978

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية ا لسعودية – شارع العليا العام – جنوب برج المملكة – عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937574 / 2937581 فاكس: 2937588 ص . ب: 67622 الرياض: 11517

الطبعة العربية الأولى **1428هـ ـ 2008م**

ⓗ **مكتبة العبيكان، 1428هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
لورد، كارنز
الأمير العصري. / كارنز لورد، هلا الخطيب. – الرياض، 1428هـ
378ص؛ 16.5× 24 سم
ردمك: 4 - 357 - 54 - 9960 - 978
1 ـ القيادة 2ـ السياسة – فلسفة أ. الخطيب، هلا (مترجم) ب. العنوان
ديوي: 320.01 1428 / 6239

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية – العليا – تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف: 4160018 / 4654424 فاكس: 4650129 ص . ب: 62807 الرياض: 11595

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحة بيضاء ٦

الإهداء

لذكرى

فرانسيس آر. لورد

صفحة بيضاء ٨

المحتوى

كلمة شكر

إن كون مكيافيللي شخصية رئيسة في تطور الفكر السياسي الحديث، هو أمر علمت به في الأصل، من الراحل ليو شتراوس. ساعدني هارفي سي مانسفيلد، جونيور، على فهم كيف أن تأثيره قد جعل من نفسه ملموساً في ممارساتنا السياسية. إنني مدين للاثنين بصورة أكبر مما يمكن الإفصاح عنه بسهولة. ومن البدهي القول إنهما لا يتحملان أية مسؤولية عن استيلائي على أشياء متنوعة دون إذن من مكيافيللي، فيما يتعلق بفن إدارة شؤون الدولة المعاصر.

تم توضيح الكثير من مواد هذا الكتاب على مدى سنوات ضمن مجموعة من الدروس والمحاضرات التي ألقيتها في مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافت. أنا أقدر بعمق الحافز الفكري المقدم، لي من قبل العديد من الطلبة الرائعين الذين التقيت بهم في هذه الدورات. وأدين بتوجيه شكر خاص إلى مؤسسة جون إم. أولين على دعمها السخي القائم منذ أمد طويل، وإلى مؤسسة سميث ريتشاردسون على تعهدها بتقديم الدعم المالي لإعداد برنامج عن الدراسات المتعلقة بالقيادة في مدرسة فليتشر، وكذلك على مساندتها لهذا الكتاب. أود أن أشكر أيضاً اثنين من النقاد المجهولين هما ستيفن رودز، ودين آي ترافتون، وناشرتي في مؤسسة مطبوعات جامعة ييل، لاريسا هايمرت على قيامهم بإدخال تحسينات على النص قبل الطباعة.

كانت بعض الأجزاء من الفصل 6 معدة من أجل مشروع منفصل تعهدت مؤسسة إيرهارت بدعمه مالياً. وظهر الفصل 3 تحت عنوان: «إعادة الحصافة» ثانية: «القيادة، مهنة إدارة الحكم والعلوم السياسية» في طبعة ايثان فيشمان «القوة المعدلة: دراسات في طبيعة ومجال القيادة الحكيمة».

(لانهام، ميريلاند رومان وليتلفيد، 2002). وتم تعديل أجزاء من الفصلين 21 و22 من كتابي الذي يحمل عنوان «إدارة الأزمات، كتاب تمهيدي» (واشنطن مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة 1998). أنا ممتن لمنحي الإذن باستخدام هذه المواد.

مقدمة

تقول لنا نظرية الديمقراطية إن الشعب هو الذي يحكم. وما يحدث لدينا في الواقع أن هناك قادة يحكمون الشعب بأسلوب ليس مختلفاً إجمالاً عن أسلوب الأمراء والحكام في العصور الغابرة. ويبدو أن هذه الأحجية تلقى في معظمها قبولاً مُرحباً به لدى جمهور الناخبين المعاصرين. وكونها تظل مسألة يصعب البت فيها هو مع ذلك أمر واضح. ما هي تماماً طبيعة القيادة السياسية اليوم؟ كيف بإمكاننا أن نفسر الأهمية الملحة إن لم يكن المتزايدة للسلطة التنفيذية باعتبارها متميزة عن الأشكال الأخرى للقيادة السياسية؟ كيف يمكن إثبات أهليتها وتبريرها أو استيعابها ضمن إطار الديمقراطية المعاصرة؟ ما هي نقاط الضعف المميزة لها؟ وما الذي يمكن عمله إن كان هناك ما يمكن عمله، من أجل معالجتها؟ هذه هي القضايا الأساسية التي يشرع هذا الكتاب في مناقشتها.

إن الأهمية المركزية للقيادة في عصرنا الديمقراطي ليست واضحة في أي مكان أكثر من الأحوال السائدة في أيام الحرب. وإن مقدرة قائد أعلى على أن يوحي بالثقة للأمة بصورة عامة ويقوم بالتعبير عن الموقف الحاسم والصارم للحلفاء وللخصوم، هو أمر حيوي بالنسبة لتحقيق الفوز في الحروب اليوم مثلما كان في السابق دائماً. فلا ترسانة الأسلحة الحديثة ولا التنظيمات الضخمة بمنشآتها الواسعة لمؤسسة عسكرية عصرية، تلغي الحاجة إلى مثل هذه القيادة ـ درس تعلمته الولايات المتحدة ذات مرة في أدغال جنوب شرق آسيا مقابل ثمن باهظ. ومنذ مدة ليست ببعيدة جداً بدا أنه لا مجال للتفكير بأن الولايات المتحدة ـ أو بقدر ما يتعلق الأمر بالديمقراطيات الأخرى للغرب الجديد الموسع ـ سوف تُواجه في المستقبل المنظور بنزاع مطول قد يخضع قيادات البلاد

للاختبار بطرق مشابهة. فالحرب العالمية على الإرهاب يجب أن ترغمنا على التفكير ملياً، في الأساس، في ما نريده وما نحتاجه من قادتنا السياسيين.

إلا أن متطلبات القيادة الخاصة بالأنظمة الديمقراطية اليوم ليست مقتصرة إطلاقاً على القضايا الخارجية أو العسكرية. ويتطلع الأميركيون، من بين أمور أخرى، إلى قادتهم ـ ويبدو من الإنصاف القول إلى رؤسائهم على وجه التحديد ـ من أجل أن يضمنوا بقاء آلة الاقتصاد الجبارة للأمة في حال جيدة، ومن أجل توزيع فوائدها بأسلوب عادل ومقبول على الجميع. وهم يتطلعون أيضاً إلى الرؤساء باعتبارهم أوصياء على القوانين وعلى رموز القيم الوطنية. وفي ما يتعلق بهذه النواحي ونواحٍ أخرى، فإنهم يتطلعون إلى الرؤساء ليس فقط من أجل إدارة كفؤة لقضايا الأمة، ولكن من أجل إحقاق العدل وباعتبارهم مقياساً للتأثير المبدع. وهذا هو السبب الذي يجعل من شخصية الرؤساء شأناً له أهميته. وفي الحقيقة، وبالنظر إلى وجود الروح المتسمة بالامتنان الفوري الذي يعم الثقافة الشعبية حالياً عبر معظم أجزاء الغرب، فإن النزاهة الشخصية في قادتنا تبدو هشة أكثر وضرورية أكثر من أي وقت مضى على حد سواء.

إن فكرة «القيادة» هي اليوم أمر شائع جداً في الولايات المتحدة. ويعود ذلك في جزء منه إلى بروزها المتناهي في عالم الأعمال التجارية الأميركية حيث جرى توصيفها على أنها عنصر مكمل وأساسي «للإدارة» التقليدية للأعمال في حقبة من التغيير التكنولوجي المتسارع والتنافس العالمي. غير أن الظاهرة هي أوسع بكثير، فقد أصبحت القيادة كلمة السر لحوار شعبي عام في أميركا المعاصرة؛ لأنها (أو ربما هذا ما قد يتكهن به البعض) تتيح إيجاد طريقة ذات قيمة حيادية، وعليه مقبولة عموماً من أجل بناء الشخصية، ومن أجل تعزيز المسؤولية المدنية لدى الشباب الأميركي في وقت يدفع للشعور بأن مخزون هذه الصفات آخذ في التناقص.

كل هذا لا بد وأن يلقى قبولاً بالتأكيد، لكنه يحمل تأثيراً بطيئاً ما عندما يتعلق الأمر بالتحليل الجدي لدور القيادة في العمل السياسي. «فالقيادة» في سياق مضامين كهذه هي شيء سليم بالكامل تقريباً. وينظر إليها بوصفها نشاطاً ديمقراطياً رائعاً، وهي نشاط تتطابق فيه مصالح الزعماء في معظمها، مع مصالح الأتباع ويكون فيه القادة متأثرين بشدة بحاجات ورغبات الأتباع، ويتم اتخاذ القرار بالتراضي وعلى نحو رفيع. وهي في حد ذاتها مفهوم غير سياسي في الأساس، مفهوم يتجاهل الاهتمامات الرئيسة للزعامة السياسية كالنفوذ والسلطة. ولقد نجح في جعل القيادة محترمة بأكملها، دعك عن القول «صائبة سياسياً». ولكن على حساب فقدان الوضوح بشأن المظاهر المشكوك فيها للزعامة في المجتمعات الديمقراطية وفي غيرها من المجتمعات على حد سواء.

منذ خمسة وعشرين عاماً تقريباً، وفي كتابه الرائد الذي يدور حول هذا الموضوع، كان بإمكان جيمس ماكريغور بيرنز أن يكتب قائلاً: «إن أزمة القيادة اليوم تتمثل في المقدرة المتوسطة أو عدم المسؤولية لدى الكثير من الرجال والنساء الذين يتولون السلطة، إلا أن القيادة نادراً ما ترتفع إلى مستوى الحاجة إليها. إن الأزمة الأساسية التي تكمن في المقدرة المتوسطة هي أزمة فكرية. وإذا ما عرفنا كلنا أكثر مما ينبغي عن قادتنا، فإننا نعرف أقل بكثير عن القيادة. إننا نخفق في إدراك جوهر القيادة ذات الصلة بالعصر الحديث، وعليه فإننا لا يمكن أن نتفق حتى على المعايير التي تعتمد لقياسها وتوظيفها ورفضها»(1). هذه الكلمات تظل صحيحة، في الوقت الحاضر. وقد يكون هناك مجال قليل للشك بأن العالم المعاصر يعاني من نقص حاد في الزعامة، وأن معظم السبب الذي يكمن وراء ذلك يرجع إلى غياب الإعداد الفكري الملائم لوظائف القيادة في الطبقة السياسية. وفيما لا مجال هناك لإنكار أهمية البعد النفسي والأخلاقي، فإنني سوف أركز على تحري السؤال الجوهري، الذي نادراً ما يطرح: ما هو على وجه الدقة، الأمر الذي يتوجب على السياسيين أن يعرفوه اليوم حتى يتولوا القيادة بشكل فعال؟ السؤال له علاقة

ضئيلة بالأساليب والتقنيات الخاصة بالفوز بالانتخابات أو المحافظة على مركز قوي في استطلاعات الرأي، بالرغم من أن هذه الأمور هي بالطبع الشاغل الرئيس لكثير من القادة الديمقراطيين اليوم. وبالأحرى، فإن له علاقة بمعرفة ما سوف أسميه ـ مستخدماً مصطلحاً بطل استعماله بصورة واضحة لكنه مع ذلك لا يمكن الاستغناء عنه ـ «فن إدارة شؤون الدولة».

هنالك حاجة أقل للقيادة في أزمنة وأماكن حيث الدولة والمجتمع يعملان بشكل سليم. وفي أيام الازدهار الاقتصادي والاستقرار الدولي، تتجه مسألة القيادة إلى التراجع حتى بصورة أكبر ضمن الوعي العام. ومن المنطقي الافتراض بأن الديمقراطيات المتقدمة اليوم هي أقل حاجة إلى القيادة القوية من الديمقراطيات الناشئة، أو التي هي في طور النشوء لدول الكتلة الشيوعية السابقة أو بقدر ما يتعلق الأمر بالديمقراطيات الاسمية، والأنظمة التقليدية والفردية للعالم النامي. ليس هناك على أية حال من سبب يدفعك لأن تكون راضياً عن القيادة في ديمقراطيات الغرب. وهذا هو بالتحديد الوضع في حالة الولايات المتحدة، آخذين بعين الاعتبار دورها الدولي الرئيس (ولا سيما المعلن الآن في سياق الحرب العالمية على الإرهاب) وما الذي سيكون متفقاً عليه عموماً على أنه الأداء المتصدع لقيادة البلاد خلال الكثير من فترات تاريخها الحديث. ولهذه الأسباب إلى حد ما، ونظراً، لكون النموذج الأميركي للقيادة الديمقراطية يبدو أنه يقرر جزئياً الموقف العالمي ككل وعلى نحو متزايد، ولكن إلى حد ما أيضاً نظراً لكون تاريخ مهنة إدارة شؤون الدولة في الولايات المتحدة واضح بصورة فريدة وموثق على نحو جيد فإن الولايات المتحدة سوف يجري إبرازها بشكل ملحوظ في بحثي.

غير أن موضوع القيادة وفن إدارة شؤون الدولة سوف يبرز في كل مكان على نطاق أوسع. وسوف تستخدم كل من الأمثلة المعاصرة والتاريخية المأخوذة من أنماط مختلفة من المجتمعات من أجل إلقاء الضوء على تميز التجربة الأميركية

وعلى الديمقراطية الدستورية عموماً. وبدرجة أكبر، وضمن إطار العالم المعاصر سوف يتم إيلاء اهتمام خاص للحدود القصوى التثقيفية لليابان من جهة (الفصل 9)، ولفرنسا وسنغافورة من جهة أخرى (الفصل 10). وقد يجد بعضهم غرابة في أن تلجأ دراسة حول موضوع القيادة المعاصرة إلى الإفادة في بعض الأحيان من أمثله من العالم القديم. وتفسير ذلك هو أن طبيعة القيادة الحديثة تكشف نفسها تماماً، فقط من موقع يتيح إلقاء نظرة شاملة فوق قدرتها على الفهم. وعلى أية حال فإنني أعتقد أنه من الخطأ تجاهل أو رفض النماذج الأقدم للقيادة، كما يفعل الكتاب الذين يكتبون عادة عن هذا الموضوع اليوم ـ «وكأن السماء، الشمس، العناصر، الرجال، هم مختلفون في حركتهم، في نظامهم، وفي قواهم عما كانوا عليه في الأزمان الغابرة»[2].

هذا العرض هو عمل جريء على نحو لا يمكن إنكاره. وأكثر جرأة بسبب مستوى المقارنة الذي يستحضره. إن كتاب مكيافيللي «الأمير» (عام 1513) هو أشهر بحث كتب في أي وقت مضى حول القيادة السياسية. وليس واضحاً أن كتاباً تم تأليفه منذ خمسمئة عام تقريباً سوف يكون لديه الكثير من الأمور المفيدة ليقولها للقراء أو لأي شخص آخر في الوقت الحالي. إلا أن كتاب «الأمير» يبقى مقروءاً على نطاق أوسع ويلقى الإعجاب بالرغم من، أو في الحقيقة، بسبب الواقعية المطلقة والأخلاقية المثيرة للتساؤل والمتمثلة في التوجيه الذي يقدمه للأمراء أو الأمراء المحتملين، ولقد شجع على إجراء أكثر من بحث معاصر عن القيادة في مجالات العمل السياسي أو التجاري[3]. وكما سوف يتضح فإن هذه الدراسة لا تقر بالضرورة بجميع أفكار مكيافيللي، ولا تحاول بأية طريقة منهجية تحديثها للقراء العصريين. أيضاً هي تحاول بدرجة أقل تقديم تفسير وافٍ لهذا الكاتب المثير للجدل والذي كثيراً ما يساء فهمه. وهي بالأحرى تستخدم كتاب «الأمير» بصورة انتقائية سواء كنقطة «ارتكاز» من أجل فهم الطبيعة الخاصة للقيادة (ولا سيما) حدود القيادة اليوم، أم بوصفها أداة

لتشكيل عناصر طريقة من العمل السياسي تلائم حاجات القادة العصريين. سوف أقر بأن مكيافيللي يبقى يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لأي شخص يقارب العمل السياسي من وجهة النظر هذه، بدلاً من مقاربته بتوجيه من الأعراف الأكاديمية المتبعة أو وفق معتقدات رأي عام سياسي سائد. أيضاً كتاب «الأمير» يفيد بوصفه نموذجاً أدبياً للتصنيفات، بأسلوبه الرشيق الحاذق ـ الذي يعتمد اللغة العامية والمتسم بالاستخفاف والمعد، من بين أمور أخرى، لتفنيد ادعاءات المفكرين واستقطاب اهتمام الرجال المنكبين على أعمالهم.

هذا الكتاب، مثل كتاب «الأمير» ذاته، وإذ هو تقويم نقدي للقيادة المعاصرة، وليس تمجيداً لها. إنه مهتم في الصميم بنهوض السلطة التنفيذية والميل إلى القيادة التي تحتل مرتبة متقدمة في الاستفتاءات العامة في الديمقراطيات المتقدمة والظواهر المتعلقة بها مثل إضعاف الأحزاب وتآكل الصيغ الدستورية وحكم القانون. وهو يدين، في الوقت ذاته، الزعماء المعاصرين لفشلهم في تأمين إجراءات رقابية أساسية خاصة بالمؤسسات ذات النفوذ وغير القابلة للمساءلة ديمقراطياً مثل القضاء، والبيروقراطية، والإعلام، وكذلك رجال النخبة الذين تسيطر عليهم هذه المؤسسات. سوف أجادل بأن القيادة المعاصرة تجمع ما بين القوة والضعف بأسلوب غريب ولا يبعث على الارتياح. وهو أسلوب يخدم على نحو سيئ قضية الديمقراطية الدستورية ولا بد من أن يدفعنا إلى الخوف على مستقبلها.

يمكن فهم السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الحديثة عموماً باعتبارها مزيجاً فريداً وإلى حد ما غير طبيعي، من القوة والضعف. فما هو أصل هذا المفهوم وهذا الانطباع؟ إن بالإمكان إثبات حجة مقنعة ممتازة مفادها أنه مستمد من إعادة تفكير جذري في متطلبات القيادة السياسية التي جرى الالتزام بها في القرن السادس عشر من قبل فرد واحد ـ نيكولو مكيافيللي. فإذا ما كان هذا الأمر صحيحاً، حيث إنني أعتقد أنه كذلك (راجع الفصل 8)، فإن هنالك حاجة

ضئيلة إلى مبرر أكثر وضوحاً لجعل مكيافيللي محوراً لكتاب يتحدث عن القيادة المعاصرة. وهو يساعد كذلك على شرح ما قد ينظر إليه البعض على أنه الاهتمام الزائد الذي يتم إيلاؤه لتاريخ الفلسفة السياسية في كتاب يستشف منه بأنه دليل عملي على فن إدارة شؤون الدولة. وتبقى هذه الدراسة تستند بشكل راسخ جداً إلى القاعدة المنطقية القائلة بأن الأفكار تحمل عواقب مهمة في العالم الواقعي.

إن إحدى غايات هذا الكتاب هو إظهار أن ممارسة مهنة إدارة الدولة تعاني اليوم من غياب النظرية الملائمة لفن إدارة شؤون الدولة. ووفقاً للنقاش الذي سوف أُثيره (الفصل 3)، فإن العلوم السياسية كما تتم دراستها في جامعاتنا ليست نظرية كهذه ولا هي، بالنظر إلى أفكارها الأساسية، قادرة على تقديم واحدة. ولسوف أطرح فكرة أن العلوم السياسية التقليدية، ولا سيما في تجسيدها الأصلي من خلال فكر الفيلسوف اليوناني أرسطو، تقترب أكثر من توفير إن لم تكن نظرية كاملة لمهنة إدارة الدولة، فإنها تشكل على أية حال، أساساً فكرياً لنظرية هي في نواحٍ مهمة أكثر مدعاة للارتياح وأكثر ملاءمة للمتطلبات العصرية. وإنني أقوم في هذا الصدد بجهد متواصل، ولو أنه محدود بالضرورة، من أجل استخراج مدارك مجموعة متنوعة من الكتّاب الأقدم الذين تناولوا العمل السياسي ومهنة إدارة الدولة، سواء المعروفون جيداً (مثل ألكسي دو توكڤيل أو مؤلفي كتاب «الفيدرالي») أم المغمورون نسبياً (الصحافي البريطاني وولتر بيجهوت من القرن التاسع عشر، من بين آخرين).

إنه لمن المأمول أن هذا الجهد سوف يُستقبل بنفس الشجاعة التي قُدم بها. وأنا لا أقوم بمحاولة لإظهار انتقادي للعلوم السياسية الحديثة بأكثر من استخدام طريقة محببة غير قاطعة ومشابهة، وهو أمر سوف يكون، بأية حال، صعباً أو مستحيلاً حتى في كتاب طويل جداً. إن الكتب والأعمال التي جرى

الاستناد إليها هي بشكل عام تلك التي تعلمت منها شيئاً مهماً بدلاً من تلك التي تقوم ببساطة بمهمة واجب مدرسي. وبعض النقاط التي جرى إثباتها لصالح التوضيح (أو للتحريض الفكري) ربما تتطلب دون ريب دفاعاً مكثفاً أو كفاءة في مداخلة أكاديمية أكثر مراعاة للمألوف. إضافة إلى ذلك، فإن كل شيء يتوجب عليّ أن أقوله بشأن الزعماء الأفراد، أو الدول، أو الأنظمة التي يترأسونها، ليس تاماً بالضرورة. وقبل ذلك كله، فإنني لم أقم بأي جهد من أجل إطلاق حكم شامل على زعماء سياسيين معينين. هذا كتاب يدور حول القيادة وفن إدارة شؤون الدولة وليس حول القادة في حد ذاتهم. ولا بد من أن تُفهم بعض الجمل الخاصة بالقادة المعاصرين في السياق الذي تظهر فيه، وفي ضوء النقاش الذي يطرحه الكتاب ككل. وبالنسبة لهؤلاء الذين يجدون أن معالجتي لموضوع سياسيين معينين تفتقر إلى اللطف في الحكم عليهم (أو بقدر ما يتعلق الأمر بحماس غير متفق مع قواعد النقد النزيه) سوف يفوتهم إدراك القصد من استخدامها.

ماذا يتوجب على القادة أن يعرفوه في الوقت الحاضر؟ أولاً: بيئتهم السياسية الخاصة بهم ـ دول وأنظمة أو أشكال الحكم، ورجال النخبة على مستوى البلاد الذين يعززون سلطتهم أو يجعلونها محدودة على حد سواء. وإنه لمما يدعو للاستغراب المدى الذي لا يتم فيه إدراك هذه الحقائق الجوهرية (أو ربما لا بد للمرء من أن يقول بالتحديد) من جانب السياسيين المحنكين في العصر الحديث. (تتم مناقشتهم في الفصول من الرابع حتى السادس). ثانياً: الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول وقادتها ـ هي أيضاً قد تكون مبهمة بالنسبة لقادة يتم تثقيفهم بالنظرة العقلانية الضيقة نسبياً للعلوم السياسية المعاصرة. (الفصل 11) علاوة على ذلك فإن عليهم أن يعرفوا الأدوات أو الوسائل المتاحة للقادة في سعيهم لتحقيق أهدافهم. إن أدوات مهنة إدارة شؤون الدولة هذه، الممتدة عبر النطاق الكامل لصناعة كل من السياسة المحلية والخارجية هي متصلة على نحو

متلازم مع المؤسسات المختلفة التي تصنع الدولة الإدارية الحديثة والثقافات الفرعية البيروقراطية التي تشكلها. وعلى النقيض من الرأي الشائع جداً حتى بين السياسيين، فإن هذه المؤسسات نادراً ما تكون وسائل مرنة وسريعة الاستجابة. فهي تميل بالأحرى إلى مقاومة التوجيهات المفيدة لصناع السياسة على مستوى البلاد وتمتثل بدلاً من ذلك لقواعدها الدستورية الخاصة بها وآلياتها المشوهة بإتقان. (تتم مناقشة أدوات مهنة إدارة شؤون الدولة في (الفصول 12 حتى 20) وبسبب ذلك إلى حد ما، ولكن أيضاً بسبب التحديات الفريدة المعنية والمتعلقة بالمفاهيم، فإن احتياجات صناعة القرار اللازمة لقادة العصر الحاضر هي أكثر تطلباً مما قد يجري تخيله أحياناً. والقادة السياسيون هم ليسوا نادراً الحماة المنعزلين للاستراتيجية القومية. وهم يواجهون مسؤوليات رهيبة عندما يأخذون على عاتقهم القيام بخطوات تحرك استراتيجي في أوضاع الأزمات (الفصلان 21 ـ 22). إنهم يواجهون صعوبات مربكة في تنظيم آليات المشورة والقرار، وكذلك في تشكيل البيئة السياسية لدعم أهداف سياستهم (الفصلان 23 ـ 24). ولكل هذه الأسباب مجتمعة فإنهم يرتفعون بصعوبة، إن كانوا يفعلون ذلك البتة، إلى مستوى التحديات الأساسية لعصرنا الحاضر.

صفحة بيضاء ٢٢

الأمير العصري

1

لمَ لا تزال القيادة ممكنة

ليس من الواضح ما إذا كانت القيادة ممكنة في الواقع في الديمقراطيات المعاصرة. ويفترض بالديمقراطية الدستورية أن تستند إلى حكم القانون بدلاً من حكم الرجال. ولأن قانونها الأساسي مدرج في وثيقة مكتوبة، فإن الفرص المتاحة بالنسبة لحتى أعظم رجال الدولة لإحداث تغيير جوهري، محدودة بشكل حاد. فالديمقراطية الدستورية تعتمد على مؤسسات قوية وليس على أفراد، وذلك من أجل توجيهها وكبح تجاوزاتها على السواء عبر آلية من الضوابط والتوازنات المتبادلة. ولكن وعلاوة على ذلك، فإن مجرد الالتزام بالحرية التي هي في صميم فكرة الديمقراطية في العصور الحديثة يحد بصورة كبيرة من تأثير السياسيين في المجتمع الأوسع.

وطوال مسار تاريخ أميركا، تصرف العديد من رؤسائها وكأنهم كانوا يتفقون مع هذا الرأي، فينزلون عند إرادة الكونغرس من أجل تولي القيادة السياسية ويلعبون في نواحٍ أخرى، دوراً سلبياً نسبياً أو دوراً مساعداً في آلية عمل الحكم. وفي هذه الأيام، ولأسباب سوف نستكشفها قريباً، تعود الأميركيون على فكرة أن الرؤساء هم شخصيات قادرة بكل معنى الكلمة في كل شيء، أمراء في كل شيء ماعدا الاسم. ومن المؤكد أن هذا أمر مناسب للرؤساء إذا ما كان الشعب يفكر على هذا النحو. ولكن هل هذا صحيح؟ أم أن القيادة الديمقراطية في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر من عالم اليوم، ربما هي وَهمٌ، حيلة مخادعة تمارس من قبل سياسيين يستميتون من أجل تأكيد أهميتهم وتبرير دورهم؟(1) هل هناك من اتجاهات أوسع يجري العمل بها من أجل إحباط القيادة الفاعلة؟.

إن بالإمكان طرح منطق مقبول بهذا المعنى. فقد اعتقد الماركسيون منذ زمن بعيد أن الحكام الحقيقيين للدول الرأسمالية ليسوا السياسيين، وإنما أصحاب وسائل الإنتاج. وعلى الرغم من الأخطاء البيّنة في هذه الفكرة، فإنه سيكون من الصعب إنكار أن السياسيين الديمقراطيين في الوقت الحاضر، هم سريعو الاستجابة بشكل غير عادي لحاجات الشركات الكبرى وغيرها من الأشخاص الذين يلعبون دوراً خطيراً في التحكم بآلية الاقتصاد الوطني بطريقة غير مشروعة. ويمكن أيضاً لمجموعات المصالح الأهلية (ولنذكر بعضاً منها مثل النقابات العمالية أو محامي الدعاوى القضائية) أن يمارسوا نفوذاً هائلاً غالباً لأنهم يسهمون على نحو متفاوت في ميزانيات الأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين. وأنه لمن الصعوبة بمكان المبالغة في التحدي الذي يواجهه بعض الزعماء الديمقراطيين في تباريهم مع الوقائع اليومية لحكومة حزب ما. وعملياً فإن كل الزعماء الديمقراطيين حالياً يتوجب عليهم أن يذعنوا بدرجة أو بأخرى لرغبات البيروقراطيات المتأصلة بعمق. وفي حالات متطرفة (اليابان كما هو ملاحظ) يمتلك الزعماء مقدرة ضئيلة على معارضة المواقف السياسية التي نمت من ضمن بيروقراطية الدولة.

ويشكو الزعماء السياسيون في العالم النامي على وجه الخصوص، وهم ليسوا الوحيدين، بأن حرية تحركهم في البلاد يتم تقييدها على نحو متزايد بواسطة الاقتصاد العالمي والاتجاهات التكنولوجية، وأن تداخل الاستقلال العالمي، الذي لطالما جرى الحديث عنه، في طريقه إلى أن يصبح أمراً واقعاً. فنمو الأنظمة التي تتخطى الحدود القومية ونمو المؤسسات من جميع الأنماط يحد مما يمكن للزعماء أن يقوموا به في بلادهم، وفي الخارج كذلك. ولدى الأمم المتحدة صبر أقل مما كان لديها في الماضي إزاء المزاعم المطلقة حول السيادة الوطنية، وتهدد بيروقراطية ضخمة لصناعة أنظمة في أوروبا باغتصاب السلطات التقليدية للمشرعين وللسياسيين.

ثم هناك وفي بعض الديمقراطيات المتقدمة التأثير الذي يكاد يشل القيادة والذي تحدثه وسائل الإعلام والثقافة السياسية. ثقافة تقوم على مبادئ المساواة المبالغ فيها من النوع الذي نجده اليوم عبر العالم الناطق بالإنكليزية وكذلك في الكثير من مناطق شمال أوروبا، والذي ينزع إلى كونه معادياً لذرائع السياسيين ولا يغفر لهم أخطاءهم وعثراتهم. وتتفاقم هذه النزعة مع ظهور وسائل إعلام مستقلة عن الحكم وهي في الحقيقة، ترى في الكشف عن مواطن ضعفها إجراءً يستحق التقدير وبوصفه أحد مهامها الرئيسة. ولقد أسهم هذا كله في تراجع الاحترام الشعبي للطبقة السياسية عبر الغرب وعمق ابتعاداً أوسع عن السياسة والذي انعكس في تناقص إقبال الناخبين على المشاركة في الانتخابات وإطلاق مواقف ساخرة عموماً، تطال دوافع وإنجازات الزعماء السياسيين. ومع الأخذ بعين الاعتبار مواقف كهذه، فسوف يكون بالكاد صعباً استغراب أن يرى حتى أكثر الزعماء السياسيين تأثيراً، إنه من العسير توليد اهتمام أو ثقة شعبية في برامجهم أو حشد الدعم السياسي اللازم لوضعها موضع التنفيذ.

إن ما يصح حالياً عن الغرب، قد يصح قريباً تماماً عن باقي أنحاء العالم. فإذا كانت، أو إلى حد كون الديمقراطية مقدراً لها أن تكتسح العالم، حسبما جرى طرحه منذ سنوات عدة ليست ببعيدة من قبل فرانسيس فوكوياما في كتاب من نمط التحليل التاريخي الفلسفي المثير للإعجاب، فإن مشروعية القيادة سوف تكون موضع شك على نحو متزايد. كتاب «نهاية التاريخ» لديه مساحة صغيرة للقيادة بالمعنى التقليدي للكلمة ـ القيادة بالنيابة عن القضايا أو المثل العليا. إن إخضاع الطبيعة عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والرخاء غير المسبوق الذي جلبته، والتطور الذي نتج عنه بالنسبة للطبقة الوسطى ذات العقلية الديمقراطية، وندرة، إن لم يكن اختفاء الحروب الكبرى ـ كل هذا يهدد بجعل السياسة غير ذات أهمية مع قابلية الاستغناء عن الزعماء. ومع استعارة النبوءة

الماركسية الشهيرة الخاصة بمستقبل ما بعد الثورة: فإن حكم الرجال سوف تحل محله إدارة الأمور. إلا أن ذلك ليس كل شيء. فالثقافة التي تعتمد مبدأ المساواة أساساً والتي تحوم حول الأفق التاريخي، قد تدمر الظروف النفسية ذاتها الضرورية من أجل تنشئة القادة(2).

هنالك شيء ما يؤدي إلى هذا كله ـ وهو بالتأكيد أكثر مما يتم إدراكه عامة. فمثل هذه الرؤية، حول نهاية التاريخ، قد تكون متصلة بإشارة التنبؤ بالاختفاء الفعلي للعمل السياسي والنزاع الدولي، ومتفائلة أكثر مما ينبغي في تقييم، على الأقل، احتمالات الديمقراطية عبر العالم على المدى القريب. وهو أمر أكثر إلزاماً في ترسيمه لمسار الايديولوجية والثقافة الديمقراطية. قد يكون هناك مجال قليل للشك في أن التحول باتجاه مذهب المساواة بين البشر في تاريخ العالم الذي سجلته الثورتان الأميركية والفرنسية قد غير بشكل جذري الطريقة التي ينظر بها اليوم الكثير من البشر الأحياء، إن لم يكن معظمهم، إلى المراتب الاجتماعية والسلطة السياسية. كما لا يمكن الشك في أن الفكرة الديمقراطية تشكل قوة حركية أبدية خاصة بها، قوة تواصل استنفاد طاقتها إلى حد الإرهاق في أزماننا الخاصة. لقد أثبتت العبودية في الولايات المتحدة نفسها بأنها متضاربة مع مبادئ إعلان الاستقلال والدستور. وبحلول بداية القرن العشرين كان الانتخاب غير المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ قد فقد شرعيته الديمقراطية ونالت النساء في النهاية حق الإدلاء بأصواتهن. ونتيجة للركود الاقتصادي الكبير الذي اتصفت به أعوام الثلاثينيات، وعودة التحالف السياسي الذي أحدثه، فقد تفوقت مصالح «الرجل العادي» على مصالح رجال النخبة التقليدية لأميركا وولدت دولة الرفاهية. وتواصل الحركات السياسية اليوم السير في هذا الاتجاه باسم حقوق الأقليات والنساء، فيما تقوم بإدخال تغييرات جذرية عليه عبر اتباع أساليب لها شأنها.

والأكثر أهمية هنا هو صعود الحركة النسائية، وتزايد سرعة استجابة العمل السياسي الأميركي لاهتمامات ووجهات نظر النساء بصورة عامة. طبعاً تأخذ نظرية المساواة بين الجنسين أشكالاً عدة إلا أنها تميل إلى التوحد في التشكيك بشرعية الزعامة الذكورية التقليدية، سواء في الحقل العام أم في المنزل. وفي ضوء هذا الاستشراف فإن الدور القيادي الذي تولاه الرجال عملياً في كل المجتمعات في الماضي ــ «المجتمع الأبوي» ــ هو دور مستبد على نحو متأصل وقاصر عن الاعتراف بكل من المساواة الجوهرية للنساء وطبيعتهن الخاصة وحاجاتهن. وتميل الأشكال الأكثر اعتدالاً لنظرية المساواة بين الجنسين إلى التقليل من الفروقات الذكورية ــ الأنثوية، وتركز على قضايا سياسية يعتقد أنها تمكن النساء في مكان العمل وفي حياتهن الخاصة بشكل عام، وعليه فإنها تستعيد المساواة بين الجنسين. من جهة أخرى تطرح نصوص أكثر راديكالية، ادعاءات أكثر استفزازاً تفيد بأن النساء هن في الحقيقة أكثر ملاءمة من الرجال لممارسة السلطة السياسية. ويعود السبب في ذلك إلى كون النساء، كما يُزعم، هن أقل ميلاً للعداء والتنافس من الرجال، وأكثر تعاطفاً وأفضل في تفهم حاجات الآخرين والقيام على خدمتهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن دفاعاً قد يثار أحياناً بأن النساء يجب أن يقبلن بوصفهن زعماء سياسيين، لأن الأمم عندها لن تتحارب فيما بينها أبداً.

مثل هذه المعتقدات لا تلقى قطعاً من يشاطرها على نطاق واسع في أميركا أو في أي مكان آخر، إلا أنها قد أثرت في السياسة والثقافة العالمية الأوسع. ومع وعيهم لقوة الأصوات الانتخابية للنساء يلجأ السياسيون إلى تأمين مصالحهن في قضايا كالتعليم والرعاية الصحية. وهم يميلون إلى النأي عن مناقشة أمور سياسية المفروض أن النساء يجدنها مثيرة للخوف وعلى وجه التحديد منها، الدفاع القومي. كما يقومون بتشكيل شخصياتهم السياسية الخاصة بحيث تكون

«مسالمة» ومفعمة بالاهتمام والعطف. ومن هنا يأتي الاتجاه المتزايد في الولايات المتحدة لأن يعمد السياسيون إلى التعاطي مع جميع المسائل السياسية العامة لناحية تأثيرها في الأطفال.

هل هذا كله ببساطة أسلوب ثقافي زائل؟ أم أنه يعكس تحولاً جذرياً أكثر في طبيعة العمل السياسي المعاصر ـ نوع من «تأنيث» القيادة الديمقراطية؟. ليس من الضروري الفصل في هذا السؤال لنتساءل ما إذا كان بإمكان القيادة حقاً أن تكون قيادة في حال كانت تفتقر بأكملها لمثل هذه الصفات الذكورية التقليدية كالتنافسية، العدائية، أم بقدر ما يتعلق الأمر بالمقدرة على تولي القيادة، النساء بالطبع لا يحتكرن مشاعر التعاطف فهو مظهر مميز لسياساتنا عموماً. إنه ميزة الديمقراطية بامتياز(3). والمشكلة هي أنها ليست ميزة سياسية، وتميل في الواقع إلى أن تتوضع عند أهداف متعارضة مع متطلبات القيادة السياسية المتعقلة والفعالة. فالقيادة التي لا تكون مستعدة للإضرار بأي شخص بالكاد تكون قيادة على الإطلاق.

إن الظروف المعاصرة تجعل من القيادة أمراً أصعب دون شك. فهل تجعلها مستحيلة؟ يكشف إلقاء نظرة إلى الوراء على ربع القرن الأخير عن وجود أسس مدهشة ولو أنها ليست حاسمة، تدعو للتفاؤل.

بحلول أواخر أعوام السبعينيات، كان قد بات رائجاً في الغرب التحسر على عدم مقدرة الديمقراطيات المعاصرة على السيطرة(4). وكانت التوقعات الشعبية المتزايدة لدولة الرفاهية تثبت صعوبة ارتفاع القادة السياسيين إلى مستواها بأسلوب مسؤول اقتصادياً. وقد قام الرئيس جيمي كارتر المحبط لعدم تمكنه من كسب الدعم الشعبي أو دعم الكونغرس من أجل مبادراته الإصلاحية، قام بصورة هائلة بالتسبب في إثارة قلق على مستوى البلاد في تحديد المسؤولين عن حالة القضايا هذه. وعلاوة على ذلك بدت الديمقراطيات، وعلى نحو متزايد، في قبضة أزمة حكم دستورية. وبدأ طرح الأسئلة في الولايات المتحدة عن الكفاية

الأساسية للبنى السياسية التقليدية للأمة. وأدى العداء المتعمق ما بين الفروع التنفيذية والتشريعية للحكم، حسب ادعاء بعضهم، إلى نوع من الشلل السياسي الذي بالإمكان التغلب عليه فقط عبر إصلاحات دستورية بعيدة المنال من أجل استعادة إمكانية قيام قيادة سياسية فعالة[5]. وقد شكك آخرون في ما إذا كانت لدى القادة الغربيون الإرادة السياسية لمواجهة تحدي القوة العسكرية السوفيتية المتنامية والمطامح العالمية.

ومع وصول الحكمين المحافظين إلى واشنطن ولندن في نهاية الحقبة، فإن مثل هذا الحديث سرعان ما تلاشى. وبدا في الحقيقة أن حقبة جديدة باتت وشيكة. فقد قاد رونالد ريغان ومارغريت تاتشر ثورة في السياسة الاقتصادية و(الأكثر أهمية) في المواقف الشعبية تجاه الأسواق الحرة ودور الحكم في ما يخص دولتيهما على التوالي. ولم يكن لأحد أن يكون قلقاً أكثر مما ينبغي بشأن تأنيث القيادة المعاصرة خلال تولي مارغريت تاتشر منصبها رئيسةً لوزراء بريطانيا. وقد أذهل هجوم ثاتشر الناجح على سلطة النقابات العمالية الطبقة السياسية بأكملها، وأسس لسلطتها الشخصية للدفع إلى الأمام ببرنامج خاص بإصلاح السوق الحرة. وأظهرت إدارتها لحرب الفوكلاند عام 1982 شجاعة وقيادة استراتيجية من الطراز الرفيع. واجتذب ريغان، وخَلَفَه جورج بوش، وتاتشر، والبابا يوحنا بولس الثاني، وهيلموت كول، وياشوهيرو ناكاسوني، وبوسائل متنوعة، مهارات قيادية استثنائية لمواكبة تحدي العصر الرئيس العالمي والجيوبوليتيكي (الجغرافي ـ السياسي) ألا وهو الإمبرطورية السوفيتية المتداعية. وفي حرب الخليج التي دامت من الأعوام 1990 ـ 1991 أعطى الرئيس بوش برهاناً آخر على القيادة السياسية والعسكرية، في الانتصار الحاسم الذي حققته الولايات المتحدة وحلفاؤها في أكبر نزاع عسكري دولي على مدى أربعة عقود. وشكلت مساهمة نيلسون مانديلا وإف. دبليو ديكليرك التي قادت إلى تفكيك سلمي للنظام العنصري في جنوب إفريقيا، سيرة رائعة عن القيادة

الأخلاقية والتخطيط السياسي الماهر. كانت القيادة الأخلاقية عنصراً حاسماً في التحول إلى الديمقراطية في وسط أوروبا ـ في الدور الذي لعبه فاتسلاف هافل ومنشقون سابقون آخرون تحت ظروف ضاغطة ومربكة بشكل بالغ. وفي روسيا سيتم كذلك تذكر التحدي الشجاع الذي أظهره بوريس يلتسين في وجه محاولة الانقلاب التي وقعت في شهر آب عام 1991 على يد قوى موالية للنظام السوفيتي السابق، سيتم تذكره باعتباره تصرفاً حاسماً للقيادة المعاصرة.

ومن وجهة نظر الوقت الحاضر، وكي لا ننسى، فإن مثل هذا التفاؤل قد لا يبدو في موضعه. فقد رحل معظم زعماء الثمانينيات وبداية التسعينيات منذ زمن بعيد. وكان للقليل منهم خلفاء يستحقون المنصب. وفي الوقت ذاته كانت إنجازات الزعماء البارزين في تلك السنوات نادراً ما تشوبها شائبة، أو بقدر ما يتعلق الأمر بذلك، ذات تأثير دائم. فقد جرت الإطاحة بثاتشر على نحو فظ، بوصفها زعيمة للحزب ورئيسة للوزراء، وبذلك تم إجهاض الولادة الجديدة للمحافظين في بريطانيا. وتحطمت القيادة الحيوية لناكاسوني على صخرة الثقافة السياسية اليابانية (لأسباب سوف نتحراها قريباً). وهدد الكشف عن تعاملات مالية مشبوهة وسلوكيات حكم فردي بضياع إنجاز المستشار كول في إعادة توحيد ألمانيا. وتخبط الجيل الأول من القادة الديمقراطيين الجدد في أوروبا الشرقية بطرق مختلفة بين الركام الذي خلفه النظام القديم، مفسحاً الطريق أمام عودة الموالين السابقين للشيوعية إلى السلطة. وقد فشل يلتسين في روسيا بصورة مذهلة في إدارة التحول إلى مؤسسات ديمقراطية مستقرة واقتصاد السوق الحرة. وبدلاً من الدولة الغربية «العادية» التي أرادها معظم الروس وتوقعوها، فإن ما حصلوا عليه كان نظاماً عجيباً شاذاً من الحكم الشخصاني الذي لم يكن مع ذلك قادراً على كبح النفوذ المتنامي لبارونات المال والإعلام الجدد أو على عكس اتجاه تسرب سلطة موسكو إلى المديرين الإقليميين أو انهيار قدرتها العسكرية.

هنالك الكثير مما يمكن قوله في نقد أو مديح هذه الشخصيات ومن خلفها. ومع ذلك وبالنسبة لما نريد الوصول إليه فإن الحالة الخاصة بريغان هي حالة صعبة. فقد كان ريغان يلقى انتقاداً كثيراً في الولايات المتحدة وأماكن أخرى بسبب كل من السياسات التي انتهجها وأسلوب حكمه. وعلى النقيض من ذلك، كانت إنجازاته البيّنة (انهيار الشيوعية السوفيتية على وجه التحديد) قد تم إحرازها بفعل الحظ فقط. وكان ينظر إلى منصبه الرئاسي على أنه أكثر بقليل من أداء ممثل تولى آخرون كتابة نص السيناريو الخاص به.

قد يكون هناك مجال ضئيل للشك بأن وجهة نظر كهذه هي خاطئة في الأساس. فقد اعتمد ريغان بالتأكيد وبشدة على الكلمات باعتبارها أدوات للحكم، ولكنه أظهر (وعلى عكس كارتر) كيف يمكن استخدام فن الخطابة الرئاسية بشكل فعال من أجل حشد الأمة وراء برنامج سياسي. وقد كان تشريع برنامج ريغان الاقتصادي الإصلاحي في عام 1981 مثالاً ممتازاً على القيادة الرئاسية لكل من البلاد ككل وللكونغرس المنقسم على نفسه سياسياً. وأثبت اعتقاد ريغان الشخصي أن تخفيض الضرائب بالتوازي مع اتباع سياسة نقدية معارضة للتضخم بشكل حاد، يمكنهما إعادة العافية للاقتصاد الأميركي ـ اعتقاد لم يشاركه فيه عملياً أي شخص داخل إدارته، دعك من الاقتصاديين خارجها ـ أثبت أنه صحيح بصورة جذرية ووضع أسس العمل للازدهار غير المسبوق لسنوات الثمانينيات اللاحقة وما بعدها. كذلك وعلى خلاف معظم مستشاريه ومناصريه المتحفظين، فقد استشعر ريغان هشاشة الاتحاد السوفيتي أمام التحدي الاقتصادي والسياسي. واتبع بشكل متلازم سياسة ذات مسارين، تتلخص في إعادة التسلح والتفاوض مع السوفييت، مما أرضى القليل من نقاده أو مناصريه غير أنه أثبت في النهاية أنه حاسم في وضع نهاية غير دموية للتجربة الشيوعية. وفي الحقيقة، فقد أثبتت رئاسة ريغان ككل، أنها الأكثر

نجاحاً منذ، على الأقل، رئاسة دوايت د. أيزنهاور في الخمسينيات. ومن بين مجموع رؤساء القرن العشرين فإنه بالإمكان مقارنة إنجازاته فقط بإنجازات بطله السياسي الأصلي فرانكلين ديلانو روزفلت[6].

صحيح أن دروس سنوات حكم ريغان لا تخلو من الغموض فقد كانت شخصيته وأسلوبه عنصرين رئيسين في سيطرته على الحلبة السياسية وساعدا على حجب أو التعويض عن مشكلات يتم التعرض لها في مناطق أخرى. كانت علاقة ريغان بالمؤسسة السياسية للحزب الجمهوري علاقة واهنة، ولم ينجح أبداً في تشكيل الحزب على نحو وافٍ في قالبه الخاص لضمان البقاء السياسي للأفكار المحافظة. وعلى الرغم من بذل جهد غير مسبوق للسيطرة على الحكم الفيدرالي عبر إجراء تعيينات رئاسية، فقد ظلت البيروقراطية عقبة مهمة أمام تنفيذ برنامج الرئيس، كما كان الكونغرس قد فعل حقيقة. وتركت قيادة ريغان التي كانت تتم من خلال الحكومة الكثير من الأمنيات[7]. أخيراً فإن عداء وسائل الإعلام ونخبة المثقفين والمفكرين في البلاد قيّد بشكل بالغ ما كان هو ومستشاروه الأكثر قرباً منه قد أثبتوا استعدادهم للتعهد به (كان هذا العامل الرئيس وراء حملة إعادة الانتخاب التي لم تؤد إلى نتيجة في عام 1984). وساهمت هذه المشكلات جميعها بصورة خطيرة في المعالجة الخاطئة للإدارة لسياستها في أميركا الوسطى، وفي قرب ضياع خبرة ريغان السياسية في فضيحة إيران ــ كونترا. ولم يكن من الممكن علاج أي منهما بسهولة.

ورغم ذلك كله، على أية حال، فإن هناك حكمة في كون إنجازات ريغان تفوق حتى إنجازات فرانكلين ديلانو روزفلت. ففي عام 1932 اتفق الجميع تقريباً بأن الأمة واجهت أزمة اقتصادية رهيبة وبأن هناك حاجة إلى إجراءات قوية من أجل التعامل معها، وبأن مثل هذه الإجراءات كان يجب أن تتضمن درجة أكبر من تدخل الحكم في الاقتصاد مما سبق أن شهدته الولايات المتحدة. وقد افتقر

ريغان، وعلى نحو مغاير، إلى تفويض شعبي واضح من أجل إحداث تغيير جذري. وكان يُبحِرُ عكس اتجاه رياح قوية من المعارضة السياسية والفكرية. أصغِ إلى ما يقوله مكيافيللي: «يجب التفكير في أنه لا شيء أكثر أهمية للتعامل معه، وأكثر احتمالاً للشك في نجاحه، ولا أكثر خطورة في إدارته، من أن يضع المرء نفسه في وضع من يرأس عملية إصدار أنظمة جديدة. لأن من أصدرها لديه كل هؤلاء الذين يستفيدون من النظام القديم باعتبارهم أعداء، ولديه مدافعون تعوزهم الحماسة بين كل هؤلاء الذين قد يستفيدون من الأنظمة الجديدة. هذا الفتور ينبع في جزء منه من الخوف من الخصوم الذين يملكون القوانين إلى جانبهم، وفي الجزء الآخر من نزعة الشك لدى الرجال الذين لا يؤمنون بصدق بالأشياء الجديدة مالم يتوصلوا إلى اختبارها بشكل قوي. وبالتالي فكلما سنحت الفرصة لأولئك الذين هم أعداء للهجوم، فإنهم يفعلون ذلك بحماس الموالاة، ويتولى الآخرون الدفاع بفتور ولذا فإن المرء يكون في وضع حرج وهو برفقتهم(8). هذا يُوصِّف تماماً علاقة ريغان مع المؤسسة السياسية والإعلامية الأميركية. وإذا كان الإنجاز قد قصر عن بلوغ الهدف في نواحٍ مختلفة، فإن ما يدعو للاستغراب أنه كان بإمكان ريغان أن يفعل الكثير».

لقد أُطلق على القرن العشرين اسم قرن الرجل العادي. وقد كان أيضاً زمناً مشهوداً بقادة غير عاديين. وكان بعض هؤلاء ثورياً انطلق لتحقيق تقدم في المشاريع الطوباوية الخيالية أو برامج عن التحرير الوطني. وسعى آخرون إلى إنقاذ الديمقراطيات من أعدائها ـ أو من أنفسها. وفي الولايات المتحدة عمل ثلاثة رؤساء إصلاحيين عظماء ـ روزفيلت الذي تولى الرئاسة مرتين و وودرو ويلسون ـ على جعل رأس المال الصناعي آمناً للديمقراطية وضمنوا بقاء الديمقراطية في عالم يتزايد فيه العداء لها. وقام القائدان العسكريان العظيمان في زمن الحرب بين بريطانيا وفرنسا ـ تشيرشل وديغول ـ بطرح أفكار ملهمة

تمكن من التغلب على الروح الانهزامية وأوجدا قيادة استراتيجية كفلت النصر. وبعد الحرب العالمية الثانية تصدى اثنان آخران من الرؤساء الأميركيين للتحديات في أوروبا والشرق الأقصى ووضعوا أسس العمل من أجل تحالف غير مسبوق قام بالسيطرة على حلبة المنافسة السياسية ضد الشيوعية السوفيتية حتى انهيارها نهائياً. وقد ساعدهما في هذا المسعى جيل من القادة يمتلكون رؤية بعيدة النظر، وعبر ما أصبح يعرف باسم العالم الحر. هذه الأحداث هي بالطبع مألوفة جداً إلى حد أنها تكف عن إثارة الدهشة أو التثقيف، إلا أن القوى التي جرى تنظيمها ضد الديمقراطيات كانت هائلة بالفعل، وكانت نقاط ضعفها المتأصلة بداخلها عميقة. وكونها قد سيطرت هو تعليق قوي على ما يمكن للقادة الديمقراطيين أن يحققوه.

ولكن الثوريين والديمقراطيين لا يستنزفون سلسلة نطاق القيادة المعاصرة. ويأخذ مكيافيللي الأمر على أنه من المسلم به أن الجمهوريات وكذلك الإمارات بحاجة إلى أمير مؤسس[9]. إن بناة الدول العظماء والذين قاموا بتحديث هذا القرن، قد يكونوا شخصيات غامضة في سجلات الديمقراطية، ومع ذلك فإنه لا يجب الاستهانة بعظمتهم الفريدة وتأثيرهم الدائم. فقد أنشأ كمال أتاتورك تركيا العلمانية الحديثة على أنقاض الإمبرطورية العثمانية ــ دولة أحدثت ولاءً قوياً في نفوس مواطنيها، وتظل اليوم حليفاً استراتيجياً رئيساً للغرب. وفي مسيرة حكمه الطويلة صنع الملك حسين أمة انطلاقاً من أسس غير واعدة، ودافع عنها بدهاء ضد الخصوم الأقوياء في الداخل والخارج. وأوجد إطار عمل للديمقراطية البرلمانية في جزء من العالم غير مألوفة لديه. وفعل لي كوان يو الأمر نفسه في سنغافورة.

لا يُقصد بأي مما ورد ذكره التلميح إلى أن شخصيات أو أفعال أي من القادة المعاصرين خالية من العيوب. فالحقيقة أن أحد أكثر الأمور مدعاة للاستغراب والذي يستدعي الانتباه بشأن القادة البارزين في أي عصر تاريخي، هو المدى

الذي يمكن فيه إرجاع المظاهر الفاشلة أو الناقصة لمشاريعهم السياسية إلى عيوب في شخصياتهم أكثر منها إلى قيود لا ترحم يفرضها السن. وإذا كان رونالد ريغان ديمقراطياً خيالياً، فقد كان أيضاً رجلاً مهذباً نأى بنفسه عن المواجهة الشخصية، وكان يحمل أفضل الآراء عن مساعديه وطاقم موظفي إدارته. ورغم أن هذه الخصال ربما تكون رائعة، فإنها قد أسهمت في حدوث الكثير من الشجار غير الضروري والفوضى داخل إدارته. أما ثاتشر، وعلى النقيض من ذلك، حيث لم تُعرف بتواضعها قط، فقد كانت تتجادل بشكل عنيف مع أعضاء حكومتها وتهينهم أحياناً في العلن؛ وليس مستغرباً أن ردود الفعل المستاءة التي سببها هذا الأمر، قد أدت مباشرة إلى سقوطها.

ويبدو من المؤكد أن نخلص إلى أن المجال أمام القيادة المؤثرة في عالم اليوم، وعلى الرغم من كونه قد تقلص دون شك في نواحٍ خطيرة، بالمقارنة مع الأزمنة القديمة، فإنه يبقى فسيحاً بشكل وافٍ. ومع ذلك فإنه من المستحسن أن نتذكر أن القادة هم أدوات هشة. وكما في الأعمال الأدبية التراجيدية، فإن مناقبهم ذاتها غالباً ما تحوي على بذور الإخفاقات والكوارث. وإن معرفة الذات ليست عموماً أقوى حاشية لهم وأقوى ما يناسبهم. وإذا ما كان الأمر كذلك فإنه يستحق على أية حال السؤال، باعتبار أن باقي الأمور متساوية، عما إذا كانت القيادة هي شيء يتوجب على المجتمعات المعاصرة أن ترغب فيه بالفعل. فنحن نحتاج على وجه التحديد إلى التحري بشكل أوسع عن مسألة العلاقة ما بين القيادة والديمقراطية.

صفحة بيضاء ٣٨

2

لمَ لا تزال القيادة ضرورية

يفترض العديد من الناس ببساطة اليوم، أنه يتوجب علينا أن نرغب بقادة أقوياء. وهذا الافتراض يخطر للأميركيين على وجه التحديد وبشكل طبيعي. فقد اعتاد مواطنو أقدم ديمقراطية دستورية منذ زمن طويل على فكرة وجود منصب رئاسي يكون منفصلاً مؤسساتياً عن الفرع التشريعي للحكم. وكانوا قد عاشوا لمدة قرن أو أكثر تحت حكم رؤساء يتولون بانتظام القيام بدور مستقل بصفتهم مدافعين عن الشعب وقادة للأمة في السلام كما في الحرب. ويبدو في مكان آخر من العالم، أن النموذج الأميركي آخذ وبصورة متزايدة في تمثيل المعيار الطبيعي ـ إن لم يكن لترتيبات مؤسساتية رسمية، والتي تستمر على العموم في تفضيل المبادئ البرلمانية القائمة على الطراز البريطاني، فعلى أية حال للتفاهمات غير الرسمية التي تحدد شكل الممارسة الحقيقية للسلطة التنفيذية في الأنظمة الديمقراطية.

وفي بريطانيا ذاتها، قام رئيس الوزراء طوني بلير بكل حرية باقتباس أساليب وممارسات القيادة الأميركية كما فعل زعماء برلمانيون معاصرون من أمثال ياشوهيرو ناكاسوني في اليابان، وسيلفيو بيرلسكوني في إيطاليا وبنجامين نتنياهو في إسرائيل.

ومع ذلك لا يشعر الجميع بالارتياح مع القيادة وفق هذا المنطق. فكر في حالة ألمانيا. فالكلمة الألمانية لكلمة «قائد» (فوهرر) ملطخة بصورة تتعذر إزالتها بسهولة بالنسبة للألمان المعاصرين عبر ربطها بأدولف هتلر والنازية. وهتلر كما لا بد للمرء من أن يتذكر، جاء إلى السلطة في عام 1933 عن طريق انتخابات

عامة. وسرعان ما مكنته جاذبيته السياسية العريضة وسحر شخصيته من الإطاحة بالنظام البرلماني الهزيل لجمهورية ڤايمر. وجسد هتلر إلى حد معين رؤية الزعامة (الاستفتائية) التي دافع عنها عالم الاجتماع البارز ماكس ويبر عقب الحرب العالمية الأولى، باعتبارها سمة رئيسة للديمقراطية البرلمانية الجديدة في ألمانيا. ورغم أن ويبر كان دون شك سيتعرض للترهيب من قبل الرايخ الثالث، فإن تركيزه على أهمية وجود قيادة برلمانية من النمط الممتاز في الديمقراطيات الحديثة يشكل مجرد إحراج للألمان اليوم لا أكثر ولا أقل[1].

اليابان هي حالة أخرى مثيرة للاهتمام. حيث تثبت الإصلاحات السياسية والدستورية الحذرة نسبياً والتي دفع بها رئيس الوزراء ناكاسوني في الثمانينيات، تثبت كم ظل أسلوب الزعامة الشخصانية الذي يميز العمل السياسي الأميركي المعاصر، سلعة مستوردة غريبة في ثقافة اليابانيين التي تبتعد عن الأضواء والموجهة بإجماع الآراء. ولا بد أيضاً من ذكر السويسريين الذين يغيرون رؤساءهم كل عام ويتخذون قرارات بشأن قضايا سياسية جوهرية باعتماد الاستفتاء العام. وفي التقليد الذي سبق الأسلوب الحديث للحكم الديمقراطي أم الجمهوري، كانت السلطة التنفيذية موضع اتهام على نحو مشابه. فمواطنو أثينا لم تكن لديهم ثقة بزعمائهم وسعوا إلى ضبطهم باعتماد وسائل مثل تحديد فترة الحكم وجعل مدة ولاية المنصب قصيرة. ويقال إن الرومان كانوا يكرهون اسم «ملك»، وقاموا على مدى قرون عدة بإخضاع كبار حكامهم وبشكل صارم لسلطة مجلس الشيوخ. وكانت الإطاحة النهائية بالجمهورية الرومانية على أيدي أقطاب طموحين، والذين نصبوا أنفسهم على رأس جيوش خاصة، كانت درساً استوعبه أولئك الذين سعوا لإعادة تشكيل حكم جمهوري في العصور الحديثة[2].

على أية حال، وحتى من وجهة نظر أميركية، فإن الأمور ليست بهذه البساطة. فقد جاءت الولايات المتحدة إلى الوجود في القرن الثامن عشر عن طريق رفض واعٍ ذاتياً للحكم الملكي الدستوري البريطاني ولمبدأ السيطرة القوية للسلطة

التنفيذية الذي جسده. وكانت الثقافة السياسية الأميركية نتيجة طبيعية لمعارضة حزب الأحرار أو جمهور الناخبين في إنكلترا، والتي أيدت سيادة برلمانية وقيوداً أكثر صرامة على الامتيازات السياسية، والمالية والعسكرية الخاصة بالملك. ولقد دفعت النزاعات بين أعضاء الهيئة التشريعية الذين يمثلون المستعمرات والمنتخبين من قبل الشعب، وبين الحكام الملكيين القائمين عليهم والمعينين من قبل لندن، دفعت الأميركيين مسافة أبعد باتجاه التمسك بنظام حكم جمهوري صرف وأوجدت نفوراً من قيادة السلطة التنفيذية. وكانت الثورة الأميركية تدار، على أية حال، ليس من قبل جورج واشنطن، ولكن من قبل لجان الكونغرس ممثلة المستعمرات المختلفة. (لم يكن واشنطن قد أُعطي حتى حصرية قيادة القوات الأميركية). وقد شجع القصور الظاهر للحكومات الاستعمارية وكذلك للكونغرس القاري ذاته المرتبط بالمستعمرات، التي تشكلت منها أميركا، شجع الكثير من هؤلاء الذين اجتمعوا في فيلادلفيا عام 1787 على وضع إطار لحكم وطني جديد والذي كان لابد أن يكون في قانونه الأساسي مكان لسلطة تنفيذية توحيدية وقوية نسبياً. وحتى بعد أن أصبح واشنطن الموقر الرئيس الأول للبلاد، فقد خشي البعض، على أية حال، بأن هذا المنصب ربما يكون نقطة الانطلاق من أجل إدخال ملكية على النمط الإنكليزي أو دكتاتورية عسكرية إلى الولايات المتحدة (مثل تلك التي أسسها أوليفر كرومويل خلال الحرب الأهلية الإنكليزية). وكان الرؤساء أنفسهم مترددين لفترة طويلة في طرح كل أنواع المطالب الخاصة بسلطاتهم - أو الانهماك في الكثير من الممارسات السياسية ــ التي تعد اليوم من المسلمات في العمل السياسي الأميركي(3).

من السهل تماماً استبعاد أسوأ المخاوف التي جرى التعبير عنها حول المنصب الرئاسي خلال فترة التأسيس. وقد كانت هذه على أية حال فترة من التاريخ الأميركي حينما لم تكن مؤسسات البلاد قد ترسخت بعد، وكانت هنالك نماذج قليلة مقبولة لسلطة تنفيذية قوية خاصة بالحزب الجمهوري.

وإنه لأقل سهولة أن نستبعد القلق الضمني الدائر حول القيادة الرئاسية الذي أخفاه الأميركيون الجادون عبر الكثير من تاريخ الأمة ـ بأن الرؤساء سوف يؤدون دور الديماغوجي.

الديماغوجية ـ دعونا نعرفها على أنها فن المجاملة السياسية ـ هي قديمة بقدم الديمقراطية نفسها (الكلمة مشتقة من المصطلح اليوناني الأدبي الذي يعني ببساطة «قائد الشعب»). وقد اعتقد نقاد ديمقراطية أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد أنها قابلة للاختراق وهشة بصورة خطيرة أمام السياسيين عديمي الضمير المجردين من المبادئ الأخلاقية الذين لعبوا على آمال ومخاوف الشعب من أجل تحقيق تقدم في مجالات حياتهم الخاصة. مثل هؤلاء الأشخاص كانوا عادة خطباء ذوي تأثير بالغ يستطيعون إثارة العواطف والتحكم في اتخاذ قرارات في اجتماعات شعبية واسعة. وساعدتهم هذه المهارات الخطابية على الفوز بمناصب عامة وأحياناً (مثل هتلر) على اغتصاب آليات شرعية لصناعة القرار الديمقراطي وتنصيب أنفسهم طغاةً مستبدين. وكان الآباء المؤسسون الأميركيون وخلال بحثهم بعيداً خارج الوطن عن نماذج مفيدة للحكم الجمهوري، كانوا على اطلاع تام بهذه الأحداث. وقد استمر تأثيرها في المفاهيم الأميركية للزعماء السياسيين، على الأقل، عبر فترة رئاسة فرانكلين ديلانو روزفلت ـ الذي أثار بدقة هذه المخاوف في نفوس عدد غير قليل من الأميركيين في سنوات الثلاثينيات.

من الصعب إنكار أن المجاملة السياسية قد دخلت بالكامل في نسيج الرئاسة الأميركية المعاصرة. فالحملات السياسية تعتمد بشكل متزايد على وعود مغالية إن لم تكن مخادعة لدوائر انتخابية مختلفة (وغالباً متنافسة). (وعلى النقيض من ذلك، ومنذ قرن مضى تقريباً كان يعد أنه أمر بالكاد ملائم لمرشح للرئاسة أن يقدم أي وعود محددة إلى الناخبين)(4). وربما يكون هذا الوضع مرفوضاً

باعتباره الثمن الذي يتوجب دفعه حتى يحظى السياسيون بمدخل إلى منصب ما سوف يستخدمونه لاحقاً في السعي اللامبالي وراء المصلحة القومية. وفي الواقع، فإن ما خبرناه في السنوات الأخيرة بالذات هو ميل لدى قادتنا للنظر إلى الحكم بوصفه مجرد امتداد للحملات السياسية. ومن العسير الاستغراب أن النتيجة كانت تراجعاً ملحوظاً في الثقة في الحكم ــ وليس في أميركا فقط. إن الجمع بين الإفراط في تقديم الوعود وقصور الأداء من جانب الحكومات وقادتها هو مشكلة تمتد عبر الأنظمة الديمقراطية المتقدمة في الوقت الحاضر، وتطرح أسئلة جدية حول ارتباط المواطنين العاديين بالديمقراطية على المدى الطويل(5).

الديماغوجية هي، من بين أشياء أخرى، تحدٍ لحكم القانون. وقد كانت المشكلة الأساسية مع الديماغوجيين في الديمقراطيات القديمة نزوعهم إلى ضرب القانون والسياسة الراسخين، عن طريق تشجيع الممارسات المباشرة للسلطة العليا من قبل الشعب. وفي بداية توليه مهامه، حذر إبراهام لينكولن في خطاب صريح ألقاه، من خطر السياسيين الموهوبين على نحو رفيع الذين يغويهم السعي وراء تحسين أوضاعهم الخاصة عبر الدفاع عن إجراءات غير قانونية مثل تحرير العبيد(6). وهنالك بدون شك دفاع محترم لا بد من عرضه بصدد ممارسة حق «امتياز» السلطة التنفيذية في حالات يكون فيها القانون غافلاً عن بعض الأمور أو غير كافٍ، أو في أوقات وجود حالة طوارئ على مستوى البلاد (هذه مسألة سوف نعود إليها). وبالمقابل، لم يتردد لينكولن في استخدام مثل هذه السلطات خلال الأزمة القومية التي ميزت فترة رئاسته. ومع ذلك، فإن مبدأ حكم القانون يبدو بجلاء، في حالة توتر مع مبدأ سيادة الشعب، وليس من المحتمل أن يكون الزعماء الديمقراطيون الذين يطابقون ما بين مصائرهم السياسية وبين إرضاء إرادة الشعب، ليس من المحتمل أن يكونوا أبطالاً أمناء على حكم القانون.

إن الإغراء المطروح أمام القادة لوضع أنفسهم فوق القانون، هو إغراء لا يجب التقليل من شأنه. فالثروات التي يكدسها الذين يمارسون الحكم الفردي غالباً ما تبدو أنها تؤدي غرضاً بسيطاً عدا عن نشوة سرقتها. إلا أن الأنظمة الديمقراطية ليست دوماً أفضل حالاً بكثير، فبعض أموال الرشاوى الخاصة بالتبرعات غير المشروعة لأغراض تعزيز الأحزاب، والتي يديرها مباشرة رؤساء الحكومات باتت مصدراً دائماً للفضائح في غرب أوروبا واليابان في السنوات الأخيرة. ولكن فكر في الاختلاسات المذهلة الخالية من أي غرض عام لسياسيين أمثال جوزيف استرادا في الفلبين، الذي أزيح عن السلطة في النهاية عندما ضبط متورطاً في مخطط كبير ينطوي على مجازفات وابتزازات. هذا عدا عن ذكر ايميلد ماركوس المشهورة بفضائحها. فكر أيضاً في مراوغات وحيل مهنة المحاماة في الجهاز القضائي الأميركي التي لجأ إليها الرئيس كلينتون لتجنب تحميله المسؤولية عن سلوكه الشخصي المتهور. وربما يعتقد أن الشفافية المتنامية بشدة للعمل السياسي الديمقراطي في الوقت الحاضر، تؤمن ضابطاً كافياً لارتكاب عمل محظور من هذا النوع من قبل شخصية كبيرة في السلطة التنفيذية. ولسوء الحظ فإن هذا أيضاً لا يبدو أنه الوضع في غالب الأحيان، فالقادة يتصرفون وكأن مجرد حقيقة توليهم للسلطة تجعلهم غير مرئيين نوعاً ما.

لقد أصبح تمجيد السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة، مظهراً رئيساً للعقيدة السياسية الليبرالية منذ أفول حقبة الاتجاه التقدمي. ومن وجهة النظر التقدمية هذه يكون الرئيس ممثلاً للشعب ككل على نحو فريد، وهو القوة الوحيدة لإحداث تغيير حقيقي في نظام يميل فيه نواب الشعب المنتخبون إلى أن يكونوا سجناء لزعماء الأحزاب، ولمصالح خاصة، ولوجهات نظر محلية أو إقليمية. وللعب هذا الدور، على أية حال، فقد احتاج الرؤساء إلى أن يصبحوا متهمين بصورة مباشرة، باكتساب وممارسة السلطة الشخصية أكثر مما كانوا عليه في الماضي. واحتاجوا كبداية إلى أن يصبحوا أسياداً عوضاً عن أدوات

لحـزب مـا. واحـتـاجوا إلـى أن يطوروا برنامـجـهم الخـاص بهم، وأن يبـادروا إلى وضعه على جدول أعمال الهيئة التشريعية ويستخدموا وسائل الحيلة المتوفرة في منصبهم وهيبتهم، للتأثير في أداء الكونغرس دعماً لهذا البرنامج. كما احتاجوا إلى تقوية وتوسيع مدى قدرة وسائل السيطرة المتاحة لهم بصورة فورية أكثر ـ الخطابة الرئاسية والبيروقراطية الفيدرالية.

إن فهم هذه الرؤية هو تاريخ الرئاسة الأميركية في القرن العشرين. فالرئيس روزفلت الذي تولى منصب الرئاسة لفترتين، والرئيس وودرو ويلسون وضعا حجر الأساس لهذا الصرح الرئاسي الجديد وأقام فيه الذين تعاقبوا بعدهما، وبصورة خاصة ومع أنهم ليسوا الوحيدين، الرؤساء الذين ينتمون إلى الحزب الديمقراطي. ويبقى الصرح قائماً اليوم وقد تكبد، على أية حال، أضراراً كبيرة في بنيته في العقود الأخيرة. فبوجود ليندون بي.جونسون ترنحت الرئاسة التقدمية على نحو مرئي تحت ثقل برنامج داخلي طموح وحرب خارجية كارثية جرى خوضها ـ بسوء تقدير سياسي بالغ ـ باعتبارها مسألة ثانوية إجرائية بالنسبة للسلطة التنفيذية. وبسبب ريتشارد نيكسون الذي هدد بتوظيف السلطات الجديدة للمنصب بشكل متهور أو من أجل غايات مريبة، بدأ المنطق الأساسي للرئاسة التقدمية بالتحلل. وأوجدت فضيحة ووترغيت والتحقيقات المختلفة التي أجراها الكونغرس بشأن الفرع التنفيذي، وبما انتهت إليه من نتائج، أوجدت مناخاً وجه فيه الليبراليون التقدميون انتقادات عنيفة، فجأة، للرئاسة «الإمبريالية» وأعادوا تحديد الامتيازات الدستورية للكونغرس. وسرعان ما بات واضحاً الانحطاط النسبي في هيبة وسلطة الرئاسة في السبعينيات والذي ترتب عن هذه التطورات. وقد أعاد الكونغرس تأكيد نفسه مؤسساتياً عبر زيادة مفاجئة في طاقم المجلس النيابي وبذل جهود لفرض قيود دائمة على السلطة التنفيذية في مجالات مثل الاستخبارات والسلطات الحربية. وكان غير متجاوب إلى حد بعيد مع البرنامج الإصلاحي لرئيس ـ جيمي كارتر ـ من نفس الحزب الذي سيطر على كل من مجلسي الشيوخ والنواب(7).

إذا مـا أدى الكونغـرس دوره على نـحـو مـلائم فـهل هنـاك حقـاً من حـاجـة إلى رؤساء ناشطين وفق القالب التقدمي؟ هذا السؤال نادراً ما يسأل، حتى من قبل أولئك الذين يشتكون من القيادة الرئاسية المعاصرة ـ هؤلاء الناس يعزفون عن الكلام استباقاً لما قد يرغبون في القيام به عندما يحكم حزبهم قبضته على المنصب[8]. وحينما أوجد قادة الحزب الجمهوري في مجلس النواب أرضية متعارفاً عليها لمرشحي الحزب الجمهوري («العقد مع أميركا») في انتخابات عام 1994، ثم سيطروا على المجلس وتابعوا سيرهم لتنفيذ معظم ما كان قد قُدم من وعود، فقد كانوا يتحدون مباشرة وضع الرئيس بوصفه المسؤول «الوطني» الوحيد المنتخب. وقد بدا لبعض الوقت وكأن الكونغرس ككل ربما يكون قادراً على انتزاع البرنامج السياسي الوطني للبلاد من رئيس تم إضعافه جداً، عبر خطوات خاطئة مختلفة جرى اتخاذها في بداية فترة حكمه. وهذا كان سيغدو تجربة إرشادية في إعادة قيادة السلطة التشريعية إلى ما قد يعتقد أنه مكانها الصحيح.

تمكن كلينتون الواسع الحيلة بالطبع، من الحيلولة دون حدوث تطور كهذا. وقد فعل ذلك بأية حال، فقط باتباع استراتيجية من التشذيب السياسي («التثليث») التي حولت رئاسته إلى أكثر بقليل من وسيلة انتهازية للتبجيل الشخصي. ومن هذه الناحية، ومن نواح أخرى فإن سنوات كلينتون في الحكم تمثل الحضيض للرئاسة الأميركية الحديثة. وكان مذهب الفعالية المسعور الذي اعتمده الرئيس والذي يستخدم القوة لأغراض سياسية، كان محاكاة ساخرة محزنة لدينامية واحد مثل ويلسون أو فرانكلين روزفيلت. وقد جعله سعيه الدؤوب من أجل أن يحظى بقبول سياسي عبر التصدق بخدمات صغيرة على عدد كبير من الدوائر الحكومية، تدعمه شخصية بمقدورها أن تجعل من نفسها محببة لدى الجمهور، وتملقه بطرق أثبتت أنها لا تتأثر بفضيحة (أو حقيقة باتهام)، جعلاه شخصية ذات شعبية كبيرة. وقد أظهر (أثبت) بوضوح في هذا السياق مشروعية أسس المخاوف الأميركية التقليدية من الديماغوجية السياسية.

لم يكن كلينتون لحسن الحظ، ديماغوجياً ذا طموح عالٍ، على شاكلة ذاك الذي كان قد حذر منه لينكولن. غير أنه كان أسوأ في بعض النواحي. فلقد جعل المنصب تافهاً، وخفض التوقعات من السلوك الرئاسي، وحط من قدر صياغة الخطاب الرئاسي.

إن الدرس الرئيس لهذه الأحداث هي أن حاجتنا لرؤساء أقوياء ـ قادة من النمط التقدمي ـ يجب ألا تؤخذ على أنها مجرد أمر مسلم به. فالحاجة إلى مثل هؤلاء القادة يجب، بالدرجة الأولى، أن تكون متوازنة في مواجهة مخاطر الاعتماد عليهم بشكل مفرط. وهنالك الكثير مما يستلزم قوله بشأن نفور النظام الجمهوري من الملوك مهما قد يكونون كرماء. ثانياً، والأقل وضوحاً، أن الحاجة إلى مثل هؤلاء القادة لا يمكن تقييمها بصورة وافية دون إيلاء بعض الانتباه لوسائل القيادة البديلة المتاحة للمجتمعات الديمقراطية في زمن معين. وتقع هذه الوسائل ضمن فئتين. وتنتمي إلى الأولى البنى المؤسساتية الأخرى التي تشكل الدولة العصرية ـ الهيئة التشريعية، السلطة القضائية، البيروقراطية الإدارية. وتنتمي إلى الفئة الثانية النخب المختلفة التي تجعل من هذه المؤسسات نقطة ارتكاز، وتسيطر على قطاعات رئيسة أخرى من المجتمع المدني ـ الخدمة المدنية العليا، العسكريون، المحامون، والقضاة، نقابيو الصناعة، التجارة والمال، الصحافيون العاملون في وسائل الإعلام في البلاد، والهيئة العليا لأساتذة الجامعات، لتحديد الأكثر أهمية. وكفكرة عامة فحيثما تعمل البنى المؤسساتية لأية دولة بصورة تنافسية ولا تكون ملطخة بالفساد أو النفوذ الخاص، تكون هناك حاجة أقل لقيادة قوية للسلطة التنفيذية. وحيثما يكون رجال النخبة لأمة ما على درجة عالية من الثقافة والعلم ومتشربين بالمهنية وحب خدمة المجتمع ومتحدين بشكل منطقي في وجهات النظر السياسية، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة أقل للقيادة السياسية بالإجمال؛ وتتمثل البراعة طبعاً في استنباط وابتكار وسائل لإصدار أحكام مفيدة بشأن هذه الأمور. إن غياب الشفافية لدى معظم

المؤسسات والهيئات المهنية التي ورد ذكرها للتو، حتى في الولايات المتحدة المتميزة بالانفتاح الإعلامي ووفرة المعلومات، يؤدي إلى تعقيد أي حساب كهذا بشكل حاد. ومع ذلك فإنه من الضروري بذل الجهد. والنقطة الجوهرية هي أن القيادة في أي مجتمع لا يجب أن تفهم على أنها من مسؤولية فقط رؤساء الدول أو الحكومات أو، على نحو أوسع، باعتبارها ببساطة وظيفة حكومية. ولدى رجال النخبة أيضاً دور قيادي مهم. فأحد مخاطر التركيز من جانب واحد على قيادة السياسيين الأفراد، هو أنه يميل إلى الاستخفاف بإسهامات رجال النخبة (عدا عن الحديث عن أعضاء الهيئة التشريعية المنتخبين) وإضعاف إحساسهم بالمسؤولية السياسية. ويبين التاريخ أن النخب المهمشة ـ فكر في الأرستقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر ـ قد تكون خطرة على رخاء الأنظمة.

هنالك نقطة أساسية أخرى لا بد من توضيحها هنا. فالقيادة، بأوسع معانيها، تدور حول الحكم. وهي تصف علاقات المبادرة ورد الفعل، السلطة والتبعية، الأمر والطاعة، والتي هي مألوفة للمجتمعات على مر التاريخ. ولكن تعبير «القيادة» هو أيضاً مستخدم بمعنى أكثر تحديداً للإشارة إلى نمط أو طراز من الحكم؛ حكم يعتمد على القدرة على الإقناع أو إعطاء القدوة للآخرين بدلاً من الإكراه والأمر. إن قيادة من هذا النمط تكون واثقة وعلى أتم الاطلاع ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية أو الجمهورية. ومع ذلك فإن هذا المصطلح مازال يخفق في أن يعكس تماماً الصفة الإيجابية للقيادة بوصفها تعبيراً عن المهارة في الوقت الحاضر. والقيادة سواء في العمل السياسي أم في الأعمال التجارية ترتبط قبل كل شيء بالأفراد المفعمين بالحيوية الذين ينشدون فرض «رؤيتهم» الخاصة على منظمة ما، والمبادرة إلى «التغيير» أو استشرافه سعياً وراء هذه الرؤية. القيادة الصحيحة هي، ولنستخدم التعبير الذي روج له جيمس ماكريغور بيرنز، «تحويلية» ـ قيادة تلتمس تغيير قوانين اللعبة، وربما مجرى التاريخ وليس عقد الصفقات والتسويات غير المنظمة، والذي هو ما يفعله معظم القادة السياسيين، في معظم الوقت(9).

المشكلة الأساسية مع هذا الاتجاه هي أنه يعجز عن الأخذ في الحسبان تغير الظروف التاريخية. فمتطلبات القيادة تتباين وفقاً للاختلافات في ما يسميها ميكافيللي «الأزمان». ويصوغ بيرنز، وهو تلميذ الرئاسة في الولاية الثانية للرئيس روزفلت، يصوغ فكرته عن القيادة بصورة واضحة وفقاً لنموذج فرانكلين ديلانو روزفلت ومفهوم الحزب التقدمي لدور الرئاسة. ويبدو أن مقاربة بيرنز قد أثبتت صحتها عن طريق رئاسة ريغان والتي أظهرت نفس النوع من مبادئ الفعالية التحولية مثل تلك التي لدى فرانكلين روزفلت، رغم أنها كانت ضمن حالة مختلفة. ومهما يكن رأي المرء في طريقة تعامل روزفلت وريغان مع التحديات التي تواجههما، فقد كانت، على أية حال، مختلفة جداً عن التحديات التي تواجه، مثلاً، هاري ترومان أو دوايت أيزنهاور رغم أن كلا الرجلين أيضاً لديهما حجج قوية للمطالبة بقيادة رئاسية نموذجية. إن حالة أيزنهاور على وجه التحديد تثير تساؤلاً واضحاً، مع أنه يتم تجاهله، بشأن ما إذا كانت القيادة العظيمة يمكن ممارستها أيضاً بأسلوب سلمي، دفاعي أم متحفظ تاريخياً (باعتباره متميزاً عن العقائدي) أكثر مما يسمح به بيرنز. وقد كان ونستون تشرشل بالإجماع العام، أعظم رجل دولة في القرن العشرين، وكان بناء على رغبته ونتيجة للظروف، رجلاً محافظاً بدلاً من رجل تحولات. ويمكن قول الشيء ذاته عن دزرائيلي وسالزبيري اللذين يثور جدل حول كونهما أبرز رؤساء الوزراء البريطانيين في القرن التاسع عشر(10).

هل نحتاج إلى القيادة؟ الجواب عن هذا السؤال يجب أن يكون بنعم. فحقيقة كون القيادة لديها جانبها المظلم ليست تماماً حجة فعّالة ضدها. ومخاطر الديماغوجية، والفساد والطموح الاستبدادي لا يمكن تفاديها في أي نظام سياسي إذا ما كان للقيادة أن تُعطى مجالاً معقولاً. وكما قال أرسطو ذات مرة، جميع الأشياء المفيدة يمكن إساءة استخدامها باستثناء الفضيلة. والقيادة شيء مفيد وهي تستحق تحمل المخاطر التي تطرحها.

القيادة مفيدة في المقام الأول لأسباب رمزية. وكما يؤكد وولتر بيجهوت في كتابه النموذجي المنسي «الدستور الإنكليزي» فإن التدابير الحكومية لكل نظام تتضمن عنصراً جليلاً يُبقي على الهوية الوطنية ويوفر مساحة من الولاء الشعبي، وعنصراً فعالاً يحكم بشكل حقيقي[11]. وهذه الصيغة معدة بهدف شرح منطق الملكية الدستورية للقرن التاسع عشر، ولكن تطبيقها أبعد من ذلك. إن زعماء الديمقراطيات المعاصرة ـ سواء أكانوا رؤساء دول أم حكومات أم الاثنين معاً ـ جميعهم يؤدون أعمالاً رمزية ذات أهمية سياسية ملحوظة وهم يفعلون ذلك تماماً بوصفهم أفراداً ويعملون على تشخيص عظمة الدولة أو وحدة الأمة. وقد كان الزعماء السياسيون تاريخياً، غالباً ما يكونون في الوقت ذاته، كبار الكهنة الدينيين للبلاد. وبمقدور الزعماء السياسيين ضبط اتجاه السلوك الأخلاقي لأمة ما، سواء بصورة إيجابية (الملكة فيكتوريا) أم سلبية (بيل كلينتون).

ثانياً، القيادة مفيدة لأنها تتيح وجود موقع ضروري لصناعة القرار ذي سلطة موثوقة. وتحتاج جميع المجتمعات إلى آلية ما من أجل تحكيم النزاعات بين المصالح القوية ومن أجل توزيع الثروات الضئيلة ـ وحتى ـ أو بالأحرى على وجه الدقة ـ في مجتمعات تفتقر إلى أجهزة دولة قسرية كجماعات بدائية أو قبائل، فإن هذا هو العمل الرئيس الذي يطلب من الزعماء أن يمارسوه في معظم الأوقات، والعامل المسؤول على نحو أكبر عن ظهور الزعماء الدائمين ومؤسسات الزعامة. ويحظى القادة بالسلطة انطلاقاً من عدم تحيز قراراتهم واتسامهم بالحكمة، وتساعد هذه السلطة بالمقابل على بث الرهبة في نفوس الأحزاب الفاشلة وفي الحفاظ على السلام الاجتماعي. وفي الدول الأكثر تطوراً يشكل هذا العمل الأساس لممارسة كل من السلطة القضائية والتنفيذية ويجعلها مشروعة[12].

ثالثاً، القيادة مفيدة لأنها لا يمكن الاستغناء عنها في أوقات الاضطرابات. فالقيادة تشمل ضمناً بالتأكيد، الإقناع بأسلوب ديمقراطي ولكنها تقتضي ضمناً أيضاً إصدار الأوامر ـ في الأنظمة الديمقراطية، كما في أنظمة أخرى. وفي

زمن الحرب، فإنه عملياً مطلب أساسي من متطلبات إصدار الأوامر بالمعنى الدقيق للعبارة، أن تتم ممارستها من قبل فرد واحد. ويمارس رؤساء الدول أو الحكومات في الأنظمة الديمقراطية وبشكل مختلف على الأقل، قيادة اسمية للقوات المسلحة للبلاد، ومهما يحدث فإنهم يتحملون مسؤولية مباشرة عن أدائهم في زمن الحرب. بيد أنه ليس فقط في زمن الحرب يمكن لوظيفة توجيه الأوامر التي تتولاها القيادة أن تتعرض للتحدي. فالأزمات أو حالات الطوارئ من مختلف الأنواع، تستدعي وتجيز نوعاً من القيادة تختلف بشكل قاطع عن القيادة الديمقراطية في الأوقات العادية.

أخيراً، القيادة مفيدة لأن القادة يشكلون آلية مهمة من أجل جعل المعرفة السياسية تستند إلى العمل السياسي. وباعتبار أن هذا الافتراض واضح من ناحية، إلا أنه من ناحية أخرى غير مقبول إلى حد بعيد، فهو يحتاج إلى بعض التوضيح. وهذه هي مهمتنا القادمة.

3

القيادة ومهنة إدارة شؤون الدولة

ما هو جوهر القيادة؟ يبدو أن احتمال الجواب عن هذا السؤال هو أنه ربما يكون المعرفة في أي شكل، يبدو جواباً غير مقنعٍ في المقام الأول، لأننا نميل إلى أن نساوي ما بين المعرفة والخبرة.

والسياسيون ليسوا خبراء، ونحن لا نتوقع منهم أن يكونوا خبراء. فما يملكونه بالفعل مما يميزهم عن الناس العاديين هو بالأحرى نوع من الدينامية الشخصية، والمقدرة على إشاعة الثقة في نزاهتهم، والثقة في مقدرتهم على الأداء. إن مصطلحاً مناسباً لمثل هذه الصفة الشخصية أو مجموعة الصفات هو «الكاريزما»، (سحر الشخصية).

إن فكرة القيادة التي لها مفعول السحر لدى الجماهير مشتقة من الاختلاف المعروف، الذي يميزه ماكس ويبر، ما بين أشكال السيطرة «التقليدية» و«العقلانية القانونية» و«الآسرة». وحسب ويبر، فإن السمة المميزة للمجتمع الحديث هي السيطرة المتزايدة لبنى تنظيمية معقدة محكومة بقوانين موضوعية (حكم عقلاني ـ قانوني). ورغم أنها تعد في معظم النواحي، تقدما تاريخياً على الحكم التقليدي لرجال النخبة الاقتصادية ـ الاجتماعية، فإن عملية تركيز السلطة في أيدي موظفي الحكومة (إدخال البيروقراطية هذه) ـ ظاهرة رآها ويبر تعمل في الحكم والعمل التجاري على حد سواء ـ أيضاً تطرح مخاطر محتملة. فهي تقوم بإخضاع الناس للنظام الصارم وخنق المبادرات الفردية. وهي في أسوأ الأحوال تهدد بمحو العمل السياسي جملةً وتفصيلاً كما يمارس عادة، تاركة الحكم في

أيدي إداريين يفتقرون إلى الإبداع، والبصيرة والعاطفة. وقد كان علاج هذا كله، في نظر ويبر التطوير المتأني للعمل السياسي باعتباره «مهنة» ولطبقة سياسية مدربة من أجل ممارسة مهام قيادة شعبية. وحتى تكون فعّالة، فإن مثل هذه القيادة سوف تحتاج إلى أرضية مستقلة أو مصدر جذب واستقطاب للناس. وقد وجده ويبر في الكاريزما. وكان نموذج الزعيم ساحر الجماهير بالنسبة إلى ويبر هو النبي المتدين الذي تكون سلطته الشخصية طاغية لأنها تبدو مستمدة من مصدر أبعد من ذاته(1).

إن كون ويبر يشير إلى بعد هام من الواقعية السياسية هو أمر لا يمكن إنكاره. فأولئك الذين يلتقون وجهاً لوجه مع السياسيين غالباً ما تصدمهم طاقتهم وحيويتهم غير الاعتيادية. فالكثير من السياسيين لديهم حس بدهي عالٍ لسبر أغوار الناس وتفهم القضايا التي تهمهم. ولدى بعضهم المقدرة على تعبئة الآخرين والتأثير فيهم وهي مقدرة غالباً ما تكون لها صلة ضعيفة مع أي سجل حقيقي من الإنجازات. من جهة أخرى فإن للكاريزما حدودها. وبمناسبة الكلام عن الأنبياء الذين أسسوا دولاً، فإن مكيافيللي يلاحظ بشكل رائع أن «جميع الأنبياء المسلحين انتصروا وأن الأنبياء العزل من السلاح قهروا. لأن...... طبيعة الشعوب متقلبة ومن السهل إقناعهم بأمر ما إلا أنه من الصعب إبقاؤهم على تلك القناعة. وهكذا فإنه لا بد من تنظيم الأمور بطريقة ما إلى حد أنه عندما لا يعودون يؤمنون بها فإن بمقدور المرء أن يجعلهم يؤمنون، بالقوة»(2).

ومهما تكن ميزات هذه الملاحظة الأخيرة، فإن لدى هذه الفكرة مشروعية أكبر. إن المشكلة مع الأنبياء الذين يتعاطون العمل السياسي، هي أنهم لا يقومون بإيصال المنافع على نحو يمكن التعويل عليه. والسياسيون على وجه التحديد، ولكن ليس فقط في الأنظمة الديمقراطية، يجب أن يظهروا للشعب أن لديهم سيطرة على الواقع السياسي وأنهم قادرون على أداء مهام سياسية ملموسة. فالكلام مهما كان أمراً مؤثراً، هو أمر لا طائل منه.

إن النظرية ـ والحقيقة، الكثير من التطبيق ـ الخاصة بالقيادة اليوم تعيد إلى الأذهان ملاحظة أرسطو حول السفسطائيين الذين حاولوا، إلا أنهم فشلوا، في اختراع نظام للعلوم السياسية، وهو يقول: هم لا يعرفون في أغلب الأحوال ماهيتها أو ما هي الأمور المرتبطة بها، لأنهم لربما كانوا ليراهنوا بالأحرى بأنها مماثلة لفن الخطابة أو حتى أقل شأناً منها، أو اعتقدوا أنه من السهولة سن القوانين عبر تجميع أكثرها شهرة. هم يعتقدون أنه بالإمكان اختيار القوانين الأفضل، وكأن إطلاق الأحكام الصائبة لم يكن أكثر الأمور أهمية هنا(3).

إن المطابقة ما بين القيادة والكاريزما أو إتقان ملكة الخطابة تعزز الميول الغوغائية في العمل السياسي المعاصر، وتجعلنا نعجز عن رؤية ما هو موجود على الأرجح في جوهرها على نحو منطقي ـ نوع من المعرفة العقلانية أو الخبرة. وهذا النوع من المعرفة ليس ما يمكن تسميته بمعرفة السياسة. وفي العمل السياسي المعاصر، تعد لغة السياسة لغة عالمية غير أنها مثلما هي لغة سهلة التعلم تماماً، فإنها لغة غير معروفة بالتأكيد؛ لغة تتغير باستمرار فيما يتم الدفع بالقضايا داخل وعي قائد ما، ويتم حلها، ثم تتراجع أهميتها السياسية ويتم نسيانها في آخر الأمر. إنها، ولنتبع التعبير المجازي، لغة يستطيع المستخدم أن يجعلها مفيدة جداً دون أن يكون ضليعاً في قواعدها اللغوية وحتى السياسيين الذين يتكلمونها بطلاقة، لا يحتاجون إلى إتقان قواعدها بالكامل. وفي الحقيقة، وإلى حد كونهم ناجحين سياسياً فإنهم ينزعون إلى فقدان الحافز لفعل ذلك. إن القواعد اللغوية للقيادة هي «مهنة إدارة شؤون الدولة».

وعلى الرغم من كونه حاضراً تماماً في لغة الكلام السياسي المعاصر، فإن مفهوم مهنة إدارة شؤون الدولة نادراً ما يتم تحليله بعناية أو الربط ما بينه وبين فكرة القيادة، وحتى معناه الأساسي ليس واضحاً بصورة خاصة. ويستخدم المصطلح الآن بشكل حصري للإشارة إلى الدبلوماسية أو إدارة السياسة

الخارجية بالمعنى العام[4]. إلا أنه من المعروف أيضاً على نطاق واسع أن سلوك السياسة الخارجية للدول لا يمكن فهمه بما فيه الكفاية إذا ما جرى التعامل معها وكأنها كرات للعبة البلياردو، حيث ليس بالإمكان التمييز في ما بينها وهي تتصادم على المسرح العالمي وفقاً لمجموعة من القوانين المعروفة مسبقاً. إن السياسة الداخلية والمستلزمات الثقافية والعقائدية التي تصوغ وتحفز اتخاذ قرارات القادة، كثيراً ما تكون مهمة بأهمية العوامل الخارجية في تحديد تصرفاتهم إن لم يكن أكثر من ذلك حقاً[5].

ومن وجهة نظر رجال الدولة، فإن القضايا السياسية الأشد وطأة لا تعترف بالحدود الاصطناعية الموجودة بين النظم الأكاديمية. فهي متصلة بطرق معقدة، ويحكم علاقاتها منطق محدد والذي هو أكبر من مجموع أجزائها. القواعد اللغوية التي تعطي هذه القضايا وضوحها والمنطق الذي يربط فيما بينها ـ هكذا هو فن إدارة شؤون الدولة بمعناه الشامل والصحيح.

لاحظ كارل فون كلاوزفيتز واضع نظرية فنون الحرب العظيم، ذات مرة، أن الحرب والعمل السياسي لديهما المنطق ذاته، ولكن قواعد لغوية مختلفة[6]. والفكرة ليست بدهية بذاتها، إلا أنه مهما كان المؤهل الذي قد تحتاجه من أجل عصرنا نحن فإنها مفيدة في التعامل مع مفهوم فن إدارة شؤون الدولة. ومثل فن إدارة العمليات الحربية، فإن فن إدارة شؤون الدولة هو فن التكيف مع بيئة معادية حيث تولد الأفعال ردود الأفعال بطرق غير متوقعة، ويتحكم الحظ وعدم اليقين. ومثله مثل الاستراتيجية أيضاً، فإن فن إدارة شؤون الدولة هو كذلك فن ربط الوسائل بالغايات. وإذا ما كانت الاستراتيجية، وفق الصيغة التي وضعها كلاوزفيتز هي فن استخدام المعارك لتحقيق أهداف الحرب، فإن إدارة شؤون الدولة هي فن استخدام الحروب وغيرها من الوسائل المتاحة للقادة السياسيين لتحقيق أهداف قومية.

إن مهنة إدارة شؤون الدولة يجب أن تكون معنية بكل من الأهداف التي تسعى وراءها أمة ما والطرق والوسائل اللازمة لتحقيقها. وقد تبلغ ممارسة القيادة حد إيضاح «رؤية» ما، ولكن مهنة إدارة شؤون الدولة كما هو مفهوم على النحو الصحيح، هي أيضاً تدور حول شيء أكثر ـ وشيء يحتمل أن يكون أكثر صعوبة: الطرق التي تتحقق بواسطتها الرؤى. وتتطلب مهنة إدارة شؤون الدولة المؤثرة تفهماً لمختلف الوسائل المتاحة بالفعل أو المحتمل توفرها لرجال الدولة والمقدرة على استخدامها في نمط متناسق وفي ظروف مختلفة من أجل تحقيق أهداف سياسة الدولة[7].

إن كان فن إدارة شؤون الدولة في الوقت الحاضر، هو فن منسي على نطاق واسع فإن الكثير من المسؤولية عن حدوث ذلك تقع على عاتق علم الاجتماع المعاصر. فقد انتشر على مدى قرن أو أكثر كم هائل من المطبوعات التي تدعي أنها تسعى وراء معرفة سياسية شاملة مستخدمة أساليب، مستمدة تقريباً وبشكل غير دقيق، من العلوم الطبيعية الحديثة، ولسنا نهدف إلى تعداد النواقص المختلفة لهذه المطبوعات. فبالإمكان تعلم الكثير منها مما يكون نافعاً لممارسة مهنة إدارة شؤون الدولة. والمشكلة هي أن العلوم السياسية (مصطلح سوف استخدمه بصورة موسعة لتضمين المكونات السياسية أو تلك المتعلقة بالسياسة الخاصة لجميع العلوم الاجتماعية) بذرائعها العلمية أم العالمية، تتجاهل في الواقع وجهة نظر رجال الدولة الممارسين لمهنتهم وتستخف باهتماماتهم. وتختلف الحالة التأملية لفن إدارة شؤون الدولة، في نظر معظم العلماء السياسيين، تختلف قليلاً عن الحالة التأملية لفنون السحر. وتنكب العلوم السياسية على تعريف النظم الشبيهة بالقوانين في السلوك الاجتماعي والسياسي بدلاً من القوى المحركة لأوضاع سياسية معينة ـ نوع المعرفة التي هي ذات أكبر فائدة عملية بالنسبة للسياسيين. وهي تميل إلى إيلاء انتباه غير كافٍ للوسائل المتنوعة لفن إدارة شؤون الدولة، والمشكلات التي يواجهها رجال الدولة للإفادة منها على

نحو فعّال، والاستراتيجيات المتاحة لاستخدامها. إنها تسقط من الاعتبار قيمة مجرد الخبرة والإدراك السليم وهما قوام المنطق السياسي العادي. كما أنها تميل إلى التركيز على «أنظمة» أو «قوى» موضوعية باعتبارها العوامل التفسيرية الرئيسة في العمل السياسي بدلاً من التركيز على زعماء فرديين(8).

كان وودرو ويلسون واحداً من الذين وضعوا أسس العلوم السياسية الأميركية. وكانت وجهة نظره الخاصة بالسياسة قد تشكلت على نحو قاطع، عن طريق خطابات ومقالات البرلماني البريطاني العظيم إدموند بيورك الذي عاش في القرن التاسع عشر. وتعلم أبراهام لينكولن كيفية ممارسة عمله السياسي من التوراة ومسرحيات شيكسبير. وعندما غزا نابليون مصر في عام 1798، كان التوراة والقرآن من بين كتب قليلة حملها معه (كتاب «الأمير» كان كتاب آخر أخذه معه). وقد سعى الآباء المؤسسون لأميركا وراء الأفكار الملهمة عند الفلاسفة السياسيين أمثال لوك ومونتيسكيو. وتحول مكيافيللي إلى المؤرخ الروماني ليفي. وبشكل عام، كان التاريخ في العصور القديمة الواسطة الأساسية للتثقيف السياسي. وهنالك أعمال أدبية مثل سلسلة كتب تاكيتوس التاريخية عن إمبرطورية روما في بداياتها، وكتاب غيبون بعنوان «انحطاط وسقوط الإمبرطورية الرومانية»، وكتاب هيوم «تاريخ إنكلترا»، وكتاب غروتي «تاريخ اليونان» وكتاب هنري آدمز «تاريخ الولايات المتحدة خلال إدارتي جيفرسون وماديسون» ــ معظمها مكتوب لغاية تعليمية محددة ــ عَلّمت أسرار الحكم الاستبدادي المطلق، ومبادئ الحكم الجمهوري لرجال النخبة الناشطين سياسياً في الغرب الحديث.

كان أحد التطورات الجذرية في الحياة السياسية في الغرب طوال القرن الماضي أو نحوه، إزاحة هذه المصادر الأقدم للمعرفة السياسية عن طريق العلوم السياسية. وأصبحت الخبرة في العمل السياسي تعرف تدريجياً في التعليم، والثقافة العامة، وحتى في مجالس الدولة، بالعلوم السياسية كما تدرس في

جامعاتنا. ويعد هذا النوع من الخبرة وحده موثوقاً به، وهو مصادق عليه بطرق مختلفة من قبل منظمات مهنية وصحف، وتقدم العون المالي له مؤسسات غنية، وتعترف به الحكومة نفسها في صيغة هيئات رسمية، ودراسات ممولة مادياً، ووظائف عامة أخرى.

علاوة على ذلك، وفيما باتت العلوم السياسية موثوقة على نحو أكثر، فقد عمدت أيضاً إلى تغيير طبيعتها. ورغم أنها لا تزال معنية بالسعي وراء الحقيقة العلمية الخالصة، فقد طورت طبيعة مشتركة ومجموعة من المصالح(9). وأصبحت منهمكة بشكل متزايد في صراعات يومية حول السياسة العامة. ولربما كان سيقال منذ سنوات خلت أن العلوم السياسية قد أهملت ببساطة القضايا المتعلقة بمهنة إدارة شؤون الدولة باهتمامها بما هو سرمدي وعالمي. ويتوق علماء السياسة اليوم للانكباب على القضايا الراهنة ولوضع بصمتهم على واقع الحلبة السياسية فكانت النتيجة تقليص المجال بصورة أشد أمام اتخاذ القرار، والتحرك بواسطة السياسيين. ويبدو أن لدى الزعماء السياسيين، وهم يواجهون التحدي الذي تطرحه العلوم السياسية، خيارين اثنين أساسيين. الأول أن يلجأوا بالكامل إلى خبرة العلوم السياسية، والثاني أن يتجاهلوا هذه الخبرة إما باسم عمل سياسي محض تكتيكي وواقعي أم باسم «رؤية» تمتلك سحراً جماهيرياً والتي ترفض العمل السياسي العادي جملة وتفصيلاً.

إن السؤال المحرج هو ما إذا كانت، أو إلى أي مدى نجحت العلوم السياسية في تأمين موقف إيجابي متفق عليه بالإجماع، وشامل ومتماسك إزاء الظواهر السياسية وقضايا العمل السياسي المعاصر. وحتى في فترة ازدهار النظام، فإن القليل ربما كانوا سيكونون من القوة بما فيه الكفاية لتأكيد هذا الأمر. ومن المتعارف عليه اليوم، على نطاق واسع، أن العلوم السياسية هي في حالة تشويش جذرية ونادراً ما تكون أقرب إلى صياغة نظرية شاملة للعمل السياسي مما كانت عليه في السابق. وقد تمت تجزئتها بين مدارس متنازعة (أو لا تتبادل الاتصال

فيما بينها) وذات صلة وثيقة مبهمة، بالممارسة الفعلية للعمل السياسي في الديمقراطيات المعاصرة. ورغم أن النظام قد تحرك منذ السبعينيات للتعامل بشكل مباشر أكثر، وموسع مع قضايا السياسة العامة المعاصرة، فإن هذا «الانعطاف في السياسة»، لم يكن بإمكانه تفادي المزاج التكنوقراطي واليقيني الذي يظل يعم النظام ككل. وللأسف أيضاً، فإن تأثيراً جانبياً متوقعاً للانشغال الأكبر للعلوم السياسية في قضايا السياسة، كان استقطاب وتسييس الخلافات في الرأي بين المثقفين. وبمعزل عن مخاطر فساد المشروع الأكاديمي المتأصل في هذا التطور، فإنه يؤدي إلى المزيد من التعقيد في حياة السياسيين. وعندما يتصرف علماء السياسة وكأنهم محامون يدافعون عن قضية بدلاً من التصرف كمحللين موضوعيين، فإن السياسيين يُقحمون بشكل يتعذر تجنبه في دور القضاة. ومع ذلك فهم عموماً ما يفتقرون إلى الاستعداد الفكري أو الأناة من أجل أن يتصارعوا مع المشاحنات غير المفهومة والدائرة ضمن الأكاديمية.

إن العلاقة الجدلية بين السياسيين والمعرفة العلمية تمتد بالطبع إلى ما هو أبعد من العلوم السياسية. وبالنظر إلى تعقيدات الحياة الاقتصادية وأهميتها السياسية في جميع الدول المعاصرة، فإن السياسيين لا يمكنهم تحمل وطأة أن يكونوا جاهلين كلياً بالاقتصاد الحديث. كما لا يمكنهم دائماً تجنب الانشغال المباشر في أمور علمية - تقنية مبهمة جداً عندما تتضمن هذه نفقات كبيرة من المخصصات العامة أو تغدو مؤثرة سياسياً. وحتى عندما يتفق الخبراء في هذه المجالات المتنوعة في ما بينهم، (وهناك بالتأكيد مساحة أكبر من الإجماع بين الاقتصاديين والأطباء والمحامين الذين لهم علاقة بالعلوم الواقعية أكثر مما بين علماء السياسة) فمن النادر أن يكون سهلاً ترجمة معرفتهم التقنية إلى لغة مفهومة لدى السياسيين، دعك عن فهمها من قبل أفراد دوائرهم الانتخابية. ولابد للسياسيين، على أية حال، من أن يتخذوا قرارات بصورة نظامية حول هذه الأمور، والتي تتطلب ممارسة مستقلة لعملية الاجتهاد السياسي.

إن ما ينقص الفهم المعاصر للمعرفة السياسية هو القبول، ليس فقط بأفق مادتها الموضوعية، ولكن أيضاً بطبيعتها أو أسلوبها الغريب. وإن أسلوب المعرفة التي هي في صميم فن إدارة شؤون الدولة بمعناه التقليدي هو المحاكمة العقلية السياسية أو لنستخدم عبارة أخرى بطل استعمالها، هي الحصافة. وتعنى هذه الفكرة ضمناً بمعناها الأبسط، أن هنالك نوعاً من حسن التمييز أو الإدراك الملائم لصناعة القرار السياسي بشكل خاص. وهي تعني ضمناً أن السياسيين، وبسبب تجربتهم الأوسع في الأمور السياسية، يكتسبون مقدرة فكرية تمكنهم من صنع قرارات سياسية سليمة ـ أكثر صحة من القرارات التي هي عرضة لأن تتخذ بواسطة أولئك الذين تنقصهم مثل هذه التجربة مهما قد تكون كفاءاتهم الفكرية غير المصقولة أو مخزونهم من المعرفة المناسبة(11).

يتبدى التوضيح التقليدي لفكرة الحصافة في فكر أرسطو. فقد أوجد فعلياً في كتابيه الرائعين «السياسة» و «أخلاق نيكوميد» نظاماً للعلوم السياسية في ما قد يسمى بصيغته ما قبل العلمية. ويمكن ترجمة مصطلح أرسطو عن العلوم السياسية (politikê) على حد سواء إلى «الخبرة السياسية» أو «فن إدارة شؤون الدولة»: وليس هنالك من فارق كبير بالنسبة إليه بين نظرية العمل السياسي وبين ممارسته. ووفقاً لأرسطو، فإن الحصافة، أو الحكمة العملية (حسبما يجري أحياناً ترجمة العبارة phronêsis) هي السبيل إلى المعرفة الصحيحة للعلوم السياسية: وتختلف الحصافة بشكل جوهري عن المعرفة العلمية أو النظرية. إنها الملكة العقلية التي نستخدمها في تطبيق مبادئ عامة على ظروف معينة تحتاج إلى اتخاذ القرار والتحرك. إنها تتطلب إذن كلاً من معرفة عامة وتفهما لنوع معين من الظروف الذي يمكن أن ينشأ فقط نتيجة الخبرة؛ فالمعنى الضمني الهام لهذا الأمر هو، أن الحصافة تميل إلى أن توجد أولاً وعلى الغالب لدى الأشخاص الناضجين من ذوي الخبرة، وليس لدى صغار السن. إن قسماً من

المعرفة العامة التي تتطلبها الحصافة هو معرفة مبادئ الأخلاق. والحصافة بهذا المعنى تكون حينها نوعاً من الفضيلة. وهي في صيغتها الأكثر شيوعاً ميزة تلعب دوراً في القرارات التي نتخذها بشأن حياتنا الخاصة. وعلى أية حال فإنها من ناحية خاصة ميزة الزعماء السياسيين[12].

ما هي أنواع المعرفة السياسية العامة التي يحتاج إليها الساسة؟ إن أرسطو لا يتعرض لهذا السؤال بشكل كامل إطلاقاً لكنه يقدم عدة إجابات مهمة عنه. الأول يأتي في ملاحظته بأن هناك خمسة أمور موجودة عامة في صميم التشاور أو النقاش «العائدات والنفقات، الحرب والسلام، الدفاع عن الأرض، الواردات والصادرات، التشريع» ـ أو بلغة عصرية أكثر المال، والسياسة الخارجية، والدفاع، والتجارة، والقانون الدستوري[13]. ومع تركيزها المستغرب، ربما، على البعد الاقتصادي لمهنة إدارة شؤون الدولة، فإنه لا يمكن إدخال تحسينات على هذه اللائحة بسهولة وبسرعة في الوقت الحاضر. ومن الجدير بالذكر أن أرسطو يمضي للتأكيد على أهمية تعلم أمور عن دول أخرى وعن دولة المرء ذاته على حد سواء، بما فيها أمثولات ودروس قد يتم استخلاصها من سياساتها الداخلية. وهو يأتي أيضاً على ذكر قيمة المعرفة التاريخية ولاسيما في علاقتها بقرارات الذهاب إلى الحرب، لأن السياسيين على ما أعتقد يحتمل أن تكون لديهم خبرة أقل وضوحاً بهذه الأوضاع النادرة نسبياً.

ويمكن أيضاً إيجاد الإجابات في ملاحظات أرسطو التي تتجه إلى المزيد من التنظير، والمتعلقة بالموضوع الذي يدور حول العمل السياسي. فالعمل السياسي بمعناه الأصلي هو ببساطة قضايا المدينة أو دولة ـ المدينة (كلمة polis هي المرادف اليوناني لكلمة دولة التي نستعملها). وكما يؤكد أرسطو في بداية كتابه «السياسة» فإن المدينة هي نوع من الشراكة أو الرابطة. ومثل غيرها من علاقات الشراكة والروابط، فإنها تهدف إلى تحقيق بعض الفائدة المألوفة لأعضائها. غير أن ما يميز المدينة هو أنها الشراكة المطلقة التي تهدف إلى الخير النهائي المطلق.

شراكة تحتضن جميع الخيرات الأقل للشراكة الأصغر(العائلة مثلاً). ويقول لنا أرسطو في بداية كتابه «أخلاق نيكوميد» إن هذا الخير النهائي المطلق هو العيش الرغيد أو السعادة[14].

هنالك عدة مضامين تنطلق من هذا الأمر. فلأن الخير العام الذي يسعى إليه القادة السياسيون يشمل الجميع، فإنه يتطلب منهم أن يدركوا بطريقة ما جميع الفوائد الأقل التي تساهم فيه. ويعقد أرسطو مقارنة ما بين السياسي و«المعلم الباني» (architekton) ـ في الواقع هو متعهد البناء. فمتعهدو البناء ليسوا مضطرين لأن يمتلكوا معرفة مفصلة بجميع المهن التي هناك حاجة إليها من أجل بناء منزل. وما يتوجب عليهم معرفته هو بالأحرى كيفية تنسيق ودمج أعمال الحرفيين المختصين الذين يشتغلون لصالحهم. وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن يكونوا قادرين على الحكم على نتاج الأعمال النهائية لهؤلاء الحرفيين، لناحية براعتهم الفعلية ومساهمتهم في إنجاح المشروع إجمالاً. ويقول لنا أرسطو إن السياسي الصالح هو شخص قادر على «التفكير المنهجي والعملي»، فهو «يستخدم فنون أو أنماط الخبرة كالإلمام بالعموميات، وفن الخطابة، ولكنه يخضعهم للخير العام الذي يكون من اختصاصه السعي لتحقيقه. إن المعرفة التي يملكها «المستخدم» قد تكون أقل جوهرياً من معرفة الصانع أو الفاعل، إلا أنه ومن وجهة نظر عملية، فإنها معرفة أفضل. وإن الامتحان النهائي لمنزل ما ليس نوعية مواد بنائه أو إتقان إشادته، وإنما إلى أي حد يلائم حاجات الأشخاص الذين سوف يعيشون هناك[15].

والنقطة الثانية الجوهرية على حد سواء تتعلق بتعريف أرسطو «للسعادة» باعتبارها الخير المطلق، ولذلك، ومن ناحية ما، باعتبارها الشغل الشاغل للعلوم السياسية. وهذا يبدو غريباً للوهلة الأولى ويصعب تبريره. فقد كان الأميركيون ولفترة طويلة مرتاحين إزاء الصيغة الأكثر تحديداً لأهداف العمل السياسي ـ «الحياة، الحرية، البحث عن السعادة»، المطروحة في إعلان الاستقلال. وتفيد هذه الصيغة أنه لا شأن للسياسيين بمحاولة تحقيق أو حتى تعريف رؤية واقعية

مستقلة وأساسية للسعادة، ولكنهم يجب بالأحرى أن يشغلوا أنفسهم فقط بتوفير الوسائل الضرورية من أجل السعي وراء رؤى خاصة للسعادة. وهي تقول إن الشاغل الرئيس للعمل السياسي هو، أو لا بد وأن يتركز، في أمور مفيدة إن لم تكن مجرد أمور مادية. وعلى النقيض من ذلك، يصر أرسطو بأن العمل السياسي هو أيضاً وبصورة جوهرية أكثر يدور حول أمور «عادلة ونبيلة». أما السعادة، المختلفة جداً عن كونها مجرد شعور بالرضا أو السرور غير الموضوعي فتتحول لكي تغدو «نشاطاً للروح بالتوافق مع الفضيلة»(16). ومن أجل ذلك، يتوجب على السياسيين ـ أو على أية حال، السياسيين الحقيقيين ـ أن يولوا اهتماما للفضيلة باعتبار أن هذا هو ما يجعل المواطنين صالحين وملتزمين بالقانون(17). إضافة إلى ذلك وباعتبار أن السعادة هي حالة للروح أكثر منها للجسد، فإنه يجب أن تكون لدى السياسيين بعض المعرفة بكيفية عمل الروح البشرية ـ معرفة بعلم النفس(18).

كل هذا يبدو غريباً على الوسائل العصرية للتفكير. فهل هو كذلك في الواقع؟ ربما لن يكون صعباً أن نبرهن أن التفكير والممارسة وفق النمط الأميركي حالياً، هما أقرب إلى أرسطو هنا، منهما إلى الليبرالية التقليدية الواضحة في إعلان الاستقلال. ولأجل إعطاء مثال بناء حديث فكر في الإجماع الوطني الناشئ الذي يرى أن برامج الخدمة الاجتماعية التقليدية لم تفشل فقط في التخفيف من الفقر، ولكنها أسهمت هي ذاتها في قيام سلسلة من التغييرات المرضية الاجتماعية في الطبقة الدنيا التي تعيش في المدن. وهذا الإجماع مبني على تقدير جديد لأهمية الاستقرار العائلي، وعلى ثقافة تتصل بمسؤولية الفرد عن الرخاء الاقتصادي، والشخصي للفقراء ـ أي بكلمة أخرى لأهمية العوامل الأخلاقية والنفسية التي تتحكم في السلوك الاجتماعي. وبالتالي فإنه ينظر إلى تقوية هذه الخصال على أنها عمل مشروع للحكومة، إن لم يكن واجباً سياسياً ملحاً. وحتى في الحقبة المعاصرة، فإن فن إدارة شؤون الدولة هو حتماً شكل من «فن إدارة شؤون الروح»(19).

ومن سمات العلوم السياسية التي وضعها أرسطو والمرتبطة بهذا الأمر، ما هو متعارف عليه من عدم دقتها. «وتقدم القضايا المتعلقة بما هو نبيل وعادل، والتي يتابعها العمل السياسي الكثير من التنوع والعشوائية إلى درجة أن بعض الأشخاص يعتقدون أنها تتواجد وفقاً للمعتقدات وليس وفقاً للطبيعة». ويتابع ممهداً لنقطة مهمة طرحها مكيافيللي فيقول «إن مشكلة المفيد أيضاً تقدم نوعاً مماثلاً من العشوائية لأن الأمور المفيدة تتأتى عنها نتائج ضارة في حالات كثيرة». وبالتالي يجب علينا ألا نتوقع وجود التناغم نفسه في العمل السياسي، والذي نتوقعه، لنقل في علم الرياضيات. إن شخصاً تلقى تعليماً وتنشئة بصورة صحيحة هو شخص «يبحث عن تلك الدرجة من الدقة في كل نمط من الدراسة التي تسمح بها طبيعة الموضوع الذي هو قيد البحث. ومن الواضح أنه من الغباء تماماً الإقرار ببراهين حول مسألة الاحتمالات من عالم رياضيات مثلما نطالب بشروح دقيقة من شخص يتقن فن الخطابة». وهذا سبب آخر يمكن إضافته إلى الأسباب التي تدفع المعرفة السياسية للاستناد بشكل قاطع إلى الخبرة. ولا يمكن للأشخاص الذين هم في مقتبل العمر أن يكونوا سياسيين كفؤين، وذلك بسبب افتقارهم إلى الخبرة، رغم أنهم قد يكونون فعلاً علماء في الرياضيات من ذوي الكفاءة.

ويتابع أرسطو قائلاً: «كل رجل يستطيع أن يحكم بكفاءة على الأمور التي يعرفها فالقاضي الصالح الموجود في مجال معين هو قاضٍ تم تدريبه فيه، والقاضي الصالح عموماً، هو رجل تمت تنشئته بشكل عام»[20]. وهذا يدل على أن الثقافة الحقيقية للسياسيين مستمدة على نحو أقل، من أي تدريب مختص بالعلوم السياسية عنه من ثقافة عامة متحررة وخبرة واسعة عن العالم.

إذن ألا يحتاج السياسيون إلى أي نوع من التدريب المختص بفن إدارة شؤون الدولة؟ أيضاً، لا يقوم أرسطو بتوجيه هذا السؤال الحساس بشكل صريح لكنه يدلل على وجهة نظره بوضوح كافٍ. وحول المجالات الخمسة التي تقع في نطاق التشاور السياسي، فإنه ليس لديه عملياً ما يقوله عن التجارة، والمال، والدفاع و

السياسة الخارجية. فكتابه الذي يحمل عنوان «السياسة» هو على العكس من ذلك مكرس كلياً لآخر هذه المجالات ــ التشريع، أو بصورة أدق تلك الناحية من التشريع التي تتعلق بالتدابير السياسية الجوهرية لدولة ما، أو ما يطلق عليه أرسطو اسم «النظام». لِمَ هذا التحديد؟ لربما شعر أرسطو أن الأبعاد الاقتصادية والأمنية لمهنة إدارة شؤون الدولة تبدو جد متنوعة ومعتمدة على ظروف خارجية بشكل بالغ كي تجري إضافتها إلى تحليل عام مفيد. والتشريع ـ الأفضل طرحه بأنه فن إدارة النظام ــ هو أكثر ميلاً إلى أن يكون من ضمن سيطرة القادة السياسيين. وهو في نفس الوقت أكثر إثارة للتحدي فكرياً وبشكل فوري وأكثر إثارة للجدل. إنه دائرة المعرفة السياسية التي تجتذب أكثر ما تجتذب، انتباه غير السياسيين لأنها تتضمن أسئلة جوهرية عن العدالة والسلطة، وتولد بالضرورة الجدال السياسي. وهي تغري المفكرين من مختلف الأصناف لتقديم خطط افتراضية عن الإصلاح والتي غالباً ما تكون جذابة ظاهرياً إلا أنها تفتقر للمعنى السياسي الأساسي. وليكن مفهوماً لدينا أن السياسيين أنفسهم، وأرسطو لا يملكون مناعة أمام سحر مثل هذه الخطط(21). وربما تكون المهمة الأكثر أهمية للعلوم السياسية هي تزويد السياسيين بدروع من المفاهيم من أجل مقاومتها. والعلوم السياسية حسب هذا المفهوم، هي حليف الحصافة(22).

وفي الوقت ذاته، فإنه من الخطورة بمكان أن نقر بأن بحوث أرسطو الأخلاقية هي أيضاً جزء متمم للعلوم السياسية كما يتصورها. ومعرفة الأمور «العادلة والنبيلة» هي أيضاً ذات صلة مباشرة بالتشريع، وكذلك من أجل تطبيق القانون في قاعة المحكمة. والحقيقة فإن الكثير من الآراء النظرية الخاصة بالفضائل في كتاب «أخلاق نيكوميد» يمكن فهمها باعتبارها توفر دعامات فكرية أساسية للنقاش داخل قاعة المحكمة وللحكم القضائي ـ وظائف لم تكن موجودة في زمن أرسطو، ومتميزة بشكل بالغ عن المنطق السياسي. ويلمح أرسطو، إلى أن هذا المجال أيضاً لا يمكن التحكم فيه أو السيطرة عليه على نحو كافٍ عبر تجربة عادية، غير أنه يتطلب إجراء بحث فكري منظم.

إن مداخلة وافية تماماً حول مقاربة أرسطو للعلوم السياسية ومضامينها الخاصة بممارسة فن إدارة شؤون الدولة تُعد مستحيلة هنا. ولكن لا بد من توضيح فكرة أوسع. فتحت تأثير تعاليم الليبرالية الحديثة ومصدرها البعيد ـ فكر مكيافيللي ـ لم تعد الاهتمامات الموجهة للعلوم السياسية التي وضعها أرسطو، رئيسة بالنسبة لدراسة فن إدارة شؤون الدولة. ولقد تبين من ناحية أن إدارة النظام قد حل محلها اختراع الدستور ـ «آلة ستعمل من تلقاء ذاتها» أو لم تكن بحاجة إلى إشراف رجال الدولة الحكماء أو الممارسة النشطة للقيادة السياسية[23]. ومن ناحية أخرى فقد اُعتبر البحث الأخلاقي غير ضروري بالنسبة لمهنة إدارة الدولة المرتكزة على إرضاء حاجات نفعية ومادية للرجال. كما تبين حقاً أن فن إدارة شؤون الروح كان مدمراً بشكل جذري لفن إدارة شؤون الدولة، وذلك بسبب كل من المغالطات النموذجية التي يدخلها في ثقافة الأمراء وعبر الفرصة التي يمنحها للنخب والمؤسسات الدينية للتنافس معهم على السلطة العلمانية.

سوف يكون من الخطأ على أية حال، استخلاص فروق صارخة جداً حول معالجة هذه القضايا الجوهرية بين أرسطو و مكيافيللي. فكلاهما يطرح أفكاراً قيّمة تتناول طبيعة مهنة إدارة شؤون الدولة التي جعلها مهنة بالية بفعل مسيرة التاريخ. وبأخذ مثالنا من أرسطو، فإننا نبدأ هذا البحث في متطلبات فن إدارة شؤون الدولة الحديث، مع مناقشة لطبيعة الدول والأنظمة، وما الذي يتوجب على السياسيين معرفته عنها. وهذا سوف يقودنا بدوره، إلى توضيح فكرة إدارة النظام. وبالاسترشاد بمكيافيللي بصورة خاصة، فإننا نركز هنا على العلاقة ما بين القادة السياسيين ورجال النخبة.

صفحة بيضاء ٦٨

4

في الدول

يبدو من المسلم به على نطاق واسع في الوقت الحاضر أن تكون القيادة فناً فردياً، ومهارة قابلة للتحول وبسرعة من خلفية تنظيمية ما إلى أخرى. ويقوم مديرو الأعمال التنفيذيون الناجحون بالتنقل بصورة روتينية ما بين المشاريع المختلفة، وبصورة متزايدة، بين أجزاء مختلفة من الكرة الأرضية. ويغدو رجال الأعمال الأثرياء في الولايات المتحدة أكثر جرأة على الدوام من أي وقت مضى، في تأكيد المطالبة بمنصب سياسي عالٍ رغم افتقارهم للخبرة السياسية المسبقة. ويتقبل الشعب عامة مثل هؤلاء الطامحين إن لم يكن يحتضنهم فعلياً في الواقع (كما هو الوضع مع البليونير روس بيرو خلال سعيه لتولي منصب الرئاسة في عام 1992). ولا مجال للشك بأن هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن الحفاظ على سبل الوصول إلى منصب سياسي في الديمقراطيات المعاصرة بالنسبة لغير السياسيين. والمشكلة هي أن أمثال هؤلاء الأشخاص هم عرضة لارتكاب خطأ فادح في التأقلم مع بيئة غير مألوفة، وإذا ما جرى الدفع بهم إلى مناصب ذات مسؤولية كبيرة فقد يتسببون في إحداث كوارث للقيادة.

«إن أول وأسمى عمل من أعمال اتخاذ القرار والأبعد تأثيراً الذي يتوجب على رجل الدولة والقيادي أن يقوما به، هو أن يؤسسا.... لنمط الحرب التي يخوضانها دون أن يخطئا فيها أو أن يحاولا تحويلها إلى شيء غريب عن طبيعتها»[(1)]. هذه الملاحظة التي سجلها كلاوزفيتز هي حكمة ذهبية لفن إدارة شؤون الدولة. وما هو حتى أكثر أهمية بالنسبة للسياسيين وللقادة عموماً هو،

بأية حال، وجود تفهم صحيح لنوع الكيان الذي يتولون قيادته. وهذا هو بالنسبة للسياسيين الأساس الذي لا غنى عنه للمعرفة السياسية والقرار الحكيم. وهناك مسألتان متباعدتان رغم أنهما متصلتان، تحتاجان إلى الانصراف لمناقشتهما هنا. الأولى هي طبيعة الدولة ومسألة ما إذا كان نموذج وحيد كافٍ لوصف الدولة (أو على أية حال تجسيد رمزها العصري). أما الثانية فهي طبيعة التنظيم الداخلي للدولة ــ شكل الحكم أو النظام ـ وتنوعاتها العديدة الفعلية والمحتملة. هذه بصورة جلية هي قضايا كبرى. ونحن نحصر أنفسنا في نطاق عرض حقائق جوهرية معينة لها علاقة بأداء القيادة، وقابلة للبرهنة.

لقد عودتنا حقيقة كون جميع الدول تتمتع اليوم بالمساواة القانونية تحت راية الأمم المتحدة، على فكرة أن الدولة متماثلة بشكل جذري. فجميع الدول لديها اليوم أعلام، لغة رسمية، حدود معترف بها، ووضع متشابه خاص بسلطة السيادة، ومعظمها ومهما كان شكل الحكم فيها، لديها إدارة مركزية، وأجهزة وزارية لها أسماء ووظائف مماثلة. ويبدو أن النموذج الذي يلائم الدولة العصرية هو «الدولة ــ الأمة» والتي يرتبط قيامها بمعاهدة سلام ويستفاليا (1648). والنظام الدولي الذي أطلقته. إلا أن كل هذا هو في بعض الوجوه أمر مضلل على نحو خطير. فهناك فروقات جسيمة بين الدول المعاصرة.

ولنبدأ بما هو واضح، فالدول ذات النطاق الشبيه بالنطاق القاري والكثافة السكانية العالية كالولايات المتحدة، أو روسيا، أو الصين تتواجد في الوقت الحاضر ليس فقط مع دول تقليدية من حجم أصغر وإنما مع مجموعة متنوعة مزدهرة من كيانات سياسية أصغر والتي هي في أحوال كثيرة دول قائمة فقط بموجب إذن ما. ثانياً، الفروقات ما بين الدول المتقدمة اقتصادياً، وتكنولوجياً، والدول التي تظل متخلفة في هذه المناطق هي فروقات مذهلة على حد سواء. ورغم أن مصطلح «قوة عظمى» هو أقل شيوعاً اليوم عما كان عليه خلال حقبة الحرب الباردة فلا بد بالتأكيد، من إثبات أحقية الولايات المتحدة في تخصيصها

بوصفها فئة قائمة بذاتها. (اخترع الفرنسيون اسماً لها ـ «القوة المفرطة»). وتمثل الولايات المتحدة على أية حال مزيجاً من القوة العسكرية، والثقافية، والاقتصادية والتكنولوجية والذي يمنحها تفوقاً بدون منازع ومسؤوليات موازية في العالم المعاصر. وقد يكون هناك شك ضئيل بأن مهنة إدارة شؤون الدولة في أميركا تنطوي على تعقيدات ومتطلبات في مجالها ومداها الجغرافي أكثر من أية دولة أخرى.

وهناك عند الطرف المقابل، الدول الصغيرة التي أصبحت أكثر عدداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة لعملية إزالة الاستعمار وانهيار الاتحاد السوفييتي والاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي. وقد تمكن عدد قليل من هذه الدول سنغافورة وغيرها من الدول [...] من تحقيق الازدهار والاستقرار السياسي لدولة ـ أمة عصرية ومعظمها يفتقر مع ذلك إلى الاكتفاء الذاتي حتى عند مستوى أساسي، وهي غير قادرة على ضمان أمنها الخاص. وبعضها ـ الدول البالغة الصغر في البحر الكاريبي أو المحيط الهادي ـ هشة للغاية أمام قوة ليست فقط قوة دول أخرى وإنما منظمات خاصة كالشركات والمجموعات التي تحتكر الاتجار بالمخدرات. وسياساتها عرضة للثورات المفاجئة وللإستغلال من الخارج أيضاً. وهي تستوعب في نفس الوقت وبشكل صريح على الأقل إمكانية إدخال نمط آخر نوعي من الوجود الاجتماعي بدلاً من ذاك المتاح في دول كبرى، وهو وجود أكثر مدعاة للارتياح، إنسانياً على الأرجح.

هناك اختلاف آخر للدولة العصرية لا بد من أن نخصه بالذكر أيضاً. فهذه دولة بإدارة مركزية ضعيفة أو اسمية فقط، تعكس تماسكاً اجتماعياً متدنياً، وخصومات قبلية أو عشائرية متواصلة، وعدم كفاءة سياسية وفساداً متفشياً. ومثل هذه الدول تبدو ظاهرة للعيان في المنطقة المجاورة للصحراء الإفريقية بصورة خاصة، إلا أنها قد توجد أيضاً في منطقة القوقاز، وآسيا الوسطى وحتى أوروبا (ألبانيا). وهناك عند الطرف الآخر، «الدول المخذولة» مثل، ليبيريا،

والصومال، وسيراليون أو الكونغو حيث دمرت الحرب الأهلية المتواصلة بصورة مؤثرة السلطة المركزية، فيما يطلب من القوات الخارجية الحفاظ حتى على شيء شبيه النظام. ومن أجل تحقيق جميع الغايات العملية، فإن الصومال ليست دولة واحدة في الوقت الحاضر، وإنما ثلاث دول ـ في أحسن الأحوال (اعتماداً على نجاح الجهود الراهنة لإعادة فرض حكومة على أسياد الحرب في القسم الجنوبي من البلاد). أما الكونغو فهي أكثر بقليل من اسم.

من المعتاد إرجاع أسباب هذه الأوضاع الشاذة إلى ميراث الاستعمار الغربي والافتراض أن الدولة ـ الأمة القائمة على الطراز الغربي هي العامل الرئيس في أية استراتيجية توضع من أجل هزيمتها. ويمكن مع ذلك الإثبات بصورة مقنعة بأن تجربة بناء الدولة في إفريقيا وأماكن أخرى في العالم النامي ـ قبل وكذلك بعد الاستعمار ـ كانت مختلفة بشكل جذري عن التجربة الأوروبية النموذجية. ومسافات واسعة، وتضاريس قاسية، وتعداد سكاني متناثر عبر هذه المناطق؛ كل ذلك يطرح تحديات فريدة أمام بروز سلطة الدولة، ويوجد قوى سياسية محركة خاصة بها[2]. والزعماء السياسيون ورجال النخبة، في هذه الدول هم أحيانا وبصورة مستغربة غير متبصرين بهذه الحقائق.

وعلى الرغم من أنهم غالباً ما يكونون كالمعتاد، معادين للغرب، فإنهم قد تلقوا عموماً، ثقافة غربية ويميلون إلى التفكير وفقاً لمقولات العلوم السياسية المعاصرة، حتى لو كانوا يرفضون الديمقراطية الليبرالية ذات النموذج الغربي حلاً لمشكلاتهم السياسية المحلية.

على أية حال فإن الأكثر أهمية في سياق الأمور، والذي يلقى في الوقت ذاته تفهماً كافياً بشكل أقل بكثير، هما صيغتان سياسيتان أخريان واللتان تختلفان، علاوة على ذلك، وبشكل قاطع أكثر، عن الدولة ـ الأمة التقليدية. الواحدة هي «الإمبرطورية». فإمبرطوريات ما وراء البحار التابعة لسيطرة القوى الأوروبية هي بالطبع شيء من الماضي ورغم ذلك فقد كان أحد الإخفاقات الذريعة الملفتة

للنظر المتصلة بالتصور السياسي في العقود الأخيرة، هو الجهل العام بالطبيعة الإمبريالية للاتحاد السوفييتي السابق، فقد استخف السياسيون والمحللون الغربيون بصورة بالغة بقوة الأنظمة الخاطئة للبلاد التي أدت في النهاية إلى انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في بداية التسعينيات[3]. والأكثر مدعاة للاستغراب هو أنه يبدو أن هذا التقييم الخاطئ كان يتشارك فيه ميخائيل غورباتشيف وغيره من العناصر الإصلاحية في القيادة السوفيتية وأسهم بشكل مباشر في المسار الكارثي الذي رسموه. ليس هناك من أمر يوضح، على نحو أفضل الأهمية العملية لفهم القادة السياسيين الدقيق للقواعد الأساسية لنظامهم الخاص.

قد يُظن بأن الإنهيار الداخلي السوفيتي يمكنه إزاحة النموذج الإمبريالي نهائياً من أفق مهنة إدارة شؤون الدولة المعاصرة. فلا شيء يبدو أكيداً على المسرح العالمي اليوم، أكثر من زوال الإمبرطورية كخيار سياسي، مع الأخذ بعين الاعتبار اللاشرعية الملحوظة بموجب المعايير الدولية المعاصرة، للجيش أو للتوسع العسكري على حساب باقي الدول ذات السيادة. ومع ذلك فهنالك وسيلتان يمكن أن تظهر بهما الإمبرطوريات إلى الوجود. الواحدة هي عبر التوسع في الأراضي والأخرى عبر ما قد يسميه المرء انحطاطا سياسياً داخلياً للدولة[4] وربما تكون يوغسلافيا قبل انهيارها أفضل مثال حديث عن ابتداع إمبرطورية بالمعنى الأخير. وزائير تحت حكم موبوتو هي مثال آخر. وهناك في الحالة اليوغسلافية دولة ـ أمة تمتلك بنية اتحادية مصممة للاعتراف بـ حماية حقوق عدد من المجتمعات ذات القوميات العرقية المختلفة تاريخياً، والتي تم حلها تدريجياً لتصبح وسيلة للسيطرة الصربية على باقي البلاد. وفي جوهر عملية الانحطاط يكمن «مركز» مسيطر بصورة واضحة يمارس التحكم «بمحيط» تابع، وتراجع متماثل في شرعية الحكومة المركزية وفي الهوية الوطنية والتلاحم.

فإذن، الدول الإمبريالية التي تبدو وكأنها تتصدى للأمور البدهية، أضعف من الدول ـ الأمم العادية في نواحٍ حساسة. وأن فهم طبيعة هذا الضعف هو السبيل لتحقيق الحكم الإمبريالي الناجح.

قد لا يمكن تفادي الانحطاط الإمبريالي كما كان واقع الأمر على الأغلب في حالة يوغسلافيا، وعلى الرغم من التحريض الفعال للقومية الصربية من جانب سلوبودان ميلوسوفيتش وغيره من أعضاء القيادة الشيوعية اليوغسلافية السابقة. وفي الوقت ذاته فإن الحل اليوغسلافي ـ الانقسام الدموي للأمة إلى أجزائها المكونة لها ـ ليس بالضرورة مرغوباً كبديل له. ومن وجهة النظر هذه، لا يمكن ببساطة اعتبار الدول الإمبريالية غير شرعية أو اعتبار إدارة شؤون الدولة على النمط الإمبريالي شيئاً مسيئاً للقيم المعاصرة. من جهة أخرى يبدو أن هناك منطقاً ضعيفاً في اختيار السعي وراء هذا الخيار. وهذا ما أثار الحيرة لدى مشاهدة الحكومات البريطانية الحديثة وهي تعبث بالانحطاط السياسي في سكوتلندا وويلز، في غياب أي نقاش مقنع أو حتى مفهوم بشأنه. ويبدو على الأرجح أن هذا الجهد الذي من الواضح أنه يستند إلى تفكير سليم لتصحيح الأخطاء التاريخية، لن يؤدي إلى نتيجة أخرى سوى تقوية كيانات إقليمية بائدة والتسبب في بث الأحقاد ضد الحكومة المركزية. وقد يكمن بقوة في نهاية هذا الطريق، تحول غير مرغوب فيه للضمير السياسي للأمة إن لم يكن لبنية الدولة البريطانية ذاتها[5].

أما البديل الآخر للدولة ـ الأمة التقليدية فهو «الكونفدرالية» وفق نموذج الاتحاد الأوروبي (EU). تجمعات إقليمية من الدول كانت سابقاً مرتبطة ببعضها تقريباً بوصفها كياناً واحداً، وقد تحصل يوماً ما على كيانها الخاص باعتباره خياراً سياسياً (لقد لعبت دوراً مهماً في عصور سابقة في تاريخ العالم)[6]. ولكن الاتحاد الأوروبي يقف وحده حالياً في هذه الفئة بشكل أساسي. ومن المستحيل

مناقشة مهنة إدارة شؤون الدولة في بلاد أوروبا المعاصرة بدون الأخذ في الحسبان تأثير الاتحاد الأوروبي، إلا أن الكثير عن الاتحاد الأوروبي، والاتجاه الذي يأخذه، ومصيره النهائي يظل غير واضح. وإن ما يلفت الانتباه، ربما على نحو أكبر، بشأن الاتحاد الأوروبي باعتباره كياناً سياسياً، هو الغياب المخيف والغامض للقيادة، أو على أية حال للقيادة المرئية في مناصبها الأعلى. فالاتحاد الأوروبي اليوم هو بصورة جوهرية، بيروقراطية تنظيمية واسعة مسؤولة رسمياً أمام مجموعة من المجتمعات المتعددة الجنسيات لها علاقات واتجاهات قيادية غير مضمونة ـ لكنها ولهذا السبب تتمتع بالكثير من الحكم الذاتي غير الرسمي. ويدور الجدل أو يجري التلميح أحياناً بأن الاتحاد الأوروبي هو أداة خفية لطموحات السيطرة الفرنسية ـ الألمانية، أو الفرانكوألمانية في أوروبا. ويبدو أكثر احتمالاً أن المظاهر أقرب إلى الواقع ـ بأن الاتحاد الأوروبي هو جهاز خشبي متثاقل لا رأس له وأقرب إلى كونه خارج سيطرة أو حتى خارج الفهم الكلي للقيادة القومية للدول الأعضاء فيه.

غالباً ما يقال اليوم إنه الدولة ـ الأمة التقليدية هي آيلة للزوال. ويبدو أن صعود الاتحاد الأوروبي يعكس كلاً من إضعاف قاطع للولاءات القومية التقليدية واعتقاد يسود الطبقة السياسية الأوروبية بأن كياناً أوروبياً في نطاق قاري فقط، يمكنه المنافسة في الاقتصاد العالمي بشكل فعال؛ أما بقية المنظمات التي تتخطى الحدود القومية ـ الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في المثال الأول، ولكن أيضاً القطاع المزدهر للمنظمات الدولية غير الحكومية (NGO's) ـ فهي تتنافس أيضاً وبقوة لاجتذاب الولاءات ولتحل محل الوظائف الحساسة للدولة ـ الأمة. ودعونا لا ننسى العالم الإسلامي. فالبروز الأخير للإرهاب الإسلامي الذي يتخطى الحدود القومية باعتباره تهديداً أمنياً هو فقط مظهر واحد لعملية أعمق تجري هناك، نمو هوية دينية سياسية خاصة لجميع الدول والشعوب الإسلامية على

حساب الولاءات الوطنية. ويتطلع المتشددون الإسلاميون بصورة متزايدة إلى بديل سياسي للدول الضعيفة المجزأة ذات التفكير العلماني لمجتمع العالم الإسلامي الراهن (أمة) ــ سواء خلافة أعيد إنعاشها بشكل رسمي أم نوع ما من كتلة من الدول الإسلامية الثورية التي تستطيع معارضة جبروت الغرب بفعالية أكبر.

وفي الوقت ذاته، فإن الانفجار الواسع الانتشار لتكنولوجيا المعلومات وعولمة الحركة الاقتصادية، قد جعلا من المقبول ظاهرياً التكهن بأن الدول الأكثر تقدماً هي حالياً في طور تحويل نفسها إلى «دول افتراضية/ واقعية» «وكيانات تقاس قوتها برأسمالها البشري والمالي وببراعتها التكنولوجية عوضاً عن المقاييس التقليدية المعتمدة للأرض، والمقدرة البشرية، والموارد المادية، والإنتاج الصناعي والقوة العسكرية[7]. وربما تبدو الدول، بهذا المعنى، وكأنها تفتقر إلى الميزات السياسية والطبيعة الأساسية للدول بالمعنى التقليدي. وليس واضحاً أن تكون قادرة على دعم أنفسها ضد تهديدات حساسة لأمنها. فهي تقدم القليل من أجل شحذ ولاءات مواطنيها، وليس من المحتمل أن تكون قادرة فعلياً على الوقوف في وجه ضغوط تستهدف إحداث انحطاط سياسي أو تواطؤ اقتصادي إقليمي على مستوى يشوش الحدود السياسية القائمة. وليس من الصعب تخيل كونها واقعة أسيرة لظروف معينة تفرضها شركات قوية تتخطى الحدود القومية.

ولكي نتحرى المزيد عن المعاني الضمنية لما يسمى بالعولمة والظواهر المتصلة بمهنة إدارة الدولة العصرية، فإن ذلك يأخذنا بعيداً جداً إلى داخل عالم الخيال العلمي[8]. إن الاتجاهات التي تمت مناقشتها للتو هي حقيقية بما فيه الكفاية، ورغم ذلك فإن ما يتوجب أن يفكر فيه القادة السياسيون بشأنها أو أن يفعلوه، هو أبعد من أن يكون واضحاً. وإضافة إلى ذلك، يبقى هناك شك كبير بالنسبة لقوتها المتبقية. فالظروف الدولية المتغيرة، كما شهدنا مؤخراً ــ من تهديد أمني فوري، وصعوبات اقتصادية، وضغوط الهجرة ــ ربما تقودنا بالفعل إلى تباطؤ

دراماتيكي مثير أو حتى إعادة إلى الوراء لبعضها. (فكر في وقع قيام الحرب العالمية الأولى على رجال النخبة الأوروبيين). وهنالك بالتأكيد سبب هزيل لتوقع اختفاء دول في حد ذاتها في أي وقت وقريباً. والأهم من ذلك كله أن هيئة المحلفين الخاصة بالرأي الشعبي تظل في حيرة كبيرة بالنسبة لاتخاذ موقف من مسألة مستقبل المشروع الذي يطال عموم دول وشعوب أوروبا.

5

في الأنظمة

يقول مكيافيللي إن «جميع الدول، جميع مناطق السيادة التي سبق أن امتلكت وتمتلك السيطرة على الرجال، كانت إما جمهوريات إما إمارات»[1]. ويبدو هذا التمييز حسب الترجمة الملائمة، وثيق الصلة بالموضوع بشكل واسع اليوم. فعالمنا مقسم بين ما يمكن أن يسميه معظم الناس ديمقراطيات وبين ما قد يعتبرونه دكتاتوريات أو (على نحو ألطف) حكماً بواسطة «رجال أقوياء» ـ بين أنظمة حيث الشعب هو الذي يحكم وأنظمة حيث الشعب يُحكم من قبل رجل بمفرده.

إن الوضع أكثر تعقيداً في الواقع، بالطبع. ففي المقام الأول وفيما تكون جميع النظم الديمقراطية جمهوريات، فليست كل الجمهوريات نظماً ديمقراطية. إن الجمهوريات التي يتحدث عنها مكيافيللي كانت في معظمها جمهوريات أرستقراطية، في حين أن النظم الديمقراطية اليوم هي، رسمياً إن لم يكن فعلياً، أنظمة شعبية، وبالتالي فإن النظم الديمقراطية اليوم تتمتع بشرعية لم تنعم بها الجمهوريات التي كثرت فيها عمليات القمع، ومزقتها الانقسامات في إيطاليا عصر النهضة وأواخر القرون الوسطى[2]. إضافة إلى ذلك، النظم الديمقراطية المعاصرة هي أنظمة دستورية. إنها لا تدعي لنفسها فقط حق تمثيل الشعب ككل أكثر من أي فريق أو طبقة، لكنها ملتزمة بدعم إطار شرعي عام يحمي حقوق الجميع. ومن هنا مصطلح الديمقراطية الليبرالية المستخدم على نحو شائع لتمييز الأنظمة الديمقراطية الحالية عن أنظمة العصور ما قبل الحديثة[3].

ثانياً، من الصعب تشخيص البديل للديمقراطية الليبرالية على نحو وافٍ باعتبارها حكم الفرد الواحد. ولقد نال عالمنا بالتأكيد حصته من أمراء على نمط القرون الوسطى (ولنسمِ منهم صدام حسين في العراق) ولكن العديد من رجال العصر الحاضر الأقوياء، (مثلاً الرئيس المصري حسني مبارك) يحكمون ضمن إطار ما ويقبلون بوضع قيود من مختلف الأنواع على سلطتهم الشخصية. وبعضهم يشدد على المطالبة بأن يحكم فقط لفترة انتقالية من الحكم العسكري والتي تقود إلى إعادة تأسيس حكم دستوري بشكل كامل، وذلك على الرغم من أن مثل هذه الوظائف ليست بالطبع حقيقية دائماً. ومن المهم علاوة على ذلك ألا نُخدع بحالات، حيث الأفراد الذين يسيطرون على السلطة الرسمية في الأنظمة غير الديمقراطية هم في الواقع مجرد رؤساء صوريين ــ متحدثون رسميون بلسان فريق من النخبة. هذا هو غالباً الحال في الأنظمة العسكرية حيث تناط السلطة بعصبة من كبار الضباط ويتولى أحدهم مهام رئيس الحكومة (الأرجنتين في أعوام الثمانينيات على سبيل المثال). وهو يصح أيضاً في الدول الشيوعية حيث التقليد المستمر «للقيادة الجماعية» يمكّن من هزيمة النزعات الموازية باتجاه حكم الفرد الواحد وفق نموذج ستالين أو ماوتسي تونغ (فكر في الاختلافات من هذه الناحية بين فيتنام أو الصين من جهة، وكوريا الشمالية من جهة أخرى). أخيراً فإن الأمر يصح عامة بالنسبة للأنظمة الملكية التقليدية. فالحكم الملكي السعودي وشيوخ الخليج العربي هم في الواقع مؤسسات تجارية عائلية حيث الحاكم هو فعلياً سمسار يعمل لمصالح العائلة وطموحاتها ومسؤول أمامها عن أفعاله.

ثالثاً، لقد بات واضحاً لبعض الوقت ــ رغم أن الحقيقة ليست معروفة على نطاق واسع ــ أنه لا يمكن ببساطة مساواة الديمقراطية اليوم بالديمقراطية الليبرالية[(4)]. والمثال الأوضح على ذلك هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالقليلون ربما كانوا سيتنبأون بأن الاستيلاء على السلطة في طهران منذ عقدين

من الزمن من قبل آية الله الخميني، كان بإمكانه أن يؤدي إلى أي شيء عدا عن استبداد رجال الدين وفق مقاييس القرون الوسطى. ومع ذلك فالحقيقة هي أن حكام إيران من رجال الدين قد اخترعوا نظاماً يمتلك زخارف الديمقراطية البرلمانية وعلى الأقل البعض من واقعها: الانتخابات حقيقية، وعناصر الإصلاح يُسمح لها بتقلد مناصب، غير أن المحافظين من رجال الدين يسيطرون على القوى المحركة للسلطة، وهم قادرون على تحديد أشكال النشاط الاجتماعي والثقافي بطرق ربما لا يمكن تصورها في الغرب المتحرر. ووفقاً للمدى الذي سيكون فيه للديمقراطية مستقبل في الشرق الأوسط، فإنها قد تتخذ فعلاً صيغة مشابهة، على الاقل في الفترة القريبة المعقولة. ولكن ربما ما هو ذو أهمية قصوى، هو وضع سنغافورة الواعية غير الليبرالية، فهي ديمقراطية دستورية تلتزم بشكل أوثق من إيران بالنموذج التقليدي للحكم البرلماني الغربي. وقد ادعى المسؤولون في سنغافورة أن نظامهم، والذي يتطلع إلى «قيم آسيوية» موجهة من المجتمع، بدلاً مما تراه باعتباره الفردية الراديكالية للغرب المعاصر، من أجل تأسيس دعاماته الإيديولوجية، يمكن أن يقدم نموذجاً للتطور الديمقراطي بالنسبة لمنطقة شرق آسيا ككل، إن لم يكن أبعد من ذلك[5]. (سوف يكون لدينا المزيد لنقوله بشأن سنغافورة).

ولإلقاء نظرة إضافية مفيدة على السياسة المعاصرة، يمكن للمرء أن يقوم بما هو أسوأ من التحول إلى نقاش أرسطو المؤثر حول طبيعة وأنماط «النظام» (poli-teia) متحدياً بذلك بعض الافتراضات غير المعلنة التي تتحكم في الطريقة التي يفكر بها معظمنا اليوم في قضايا كهذه. ما هو النظام تماماً؟ يُعَرّف أرسطو النظام على أنه «ترتيب ما في مدن، مرتبط بالمناصب تأسيساً للأسلوب الذي تم توزيعها بموجبه، حسب العنصر الموثوق للنظام وحسب الغاية من الشراكة في كل حالة»[6]. هناك وجهان مختلفان لهذا التعريف، فالنظام هو أولاً مجموعة من القواعد أو القوانين الأساسية التي تنظم أكثر المناصب أو الوظائف أهمية في

حكومة دولة ما ـ تؤسس لماهيتها، والأمور التي تتعاطى بها، نوعية الأشخاص الذين قد يتولونها، وكيفية اختيارهم، وقبل ذاك كله تعيين الهيئة التي تمتلك السلطة النهائية أو السيادية على الجميع ما عداها. وقد يوصف هذا على أنه الجانب الدستوري أو الإجرائي للنظام. أما الوجه الآخر من التعريف فهو على أية حال وبنفس المقدار من الأهمية، ذاك المتعلق «بالهدف» الذي تسعى إليه الدولة أو المجتمع (لأن أرسطو لا يفرق في مابينهما). والمفهوم ضمناً في هذه الملاحظة هو وجهة نظر أرسطو بأن العنصر الحاكم أو الذي يمتلك السلطة في كل نظام يمثل شيئاً أبعد من نفسه ـ مبدأ أو مجموعة من المبادئ تعكس رؤية واقعية «للسعادة» من أجل المجتمع ككل. دعونا نسمها المظهر الحقيقي للنظام وربما يقول أرسطو إنها بالنسبة للمدينة كالروح بالنسبة للجسد أو الشكل بالنسبة للمادة. وبلغة عصرية أكثر، إنها المثل العليا لأمة أو قيمها الجوهرية التي تمد المجموع بالمعرفة وتمنحهم الحيوية وتشكل ثقافتهم السياسية المميزة(7).

يشير أرسطو إلى أن كل نظام ينشأ حول عنصر موثوق ـ شخص أو مجموعة معروفة الهوية تكون مسؤولة في النهاية. وهو يدعو هذا «الهيئة الحاكمة» وتقال ببساطة القيادة السياسية أو الطبقة السياسية. ورغم أنه قد يبدو مرغوباً من ناحية ما أن نحظى بحكم القوانين بدلاً من حكم الرجال، فإنه يقال لنا إن هذا ليس بخيار عملي لأن القوانين يجب أن تسن ـ وكلها في الواقع جرى تشريعها بالنظر إلى الأنظمة ولم تشرع الأنظمة بالنظر إلى القوانين». إن حقائق السلطة وقيود القانون ذاته تجعل من المحتم أن يحكم بعض الأشخاص أشخاصاً آخرين. وليكن معلوماً أن الديمقراطية ليست بأقل من نظام من هذه الناحية أكثر هي أي نظام آخر. وفي ديمقراطية ما، يكون الشعب عامةً أو الأكثرية هو الهيئة الحاكمة، وهو الذي يسيطر على النظام كما يفعل أي ملك بالتأكيد. وليس بإمكان الديمقراطية أكثر من أي نظام آخر، استبدال حكم القانون بسلطة هذه الهيئة. وفي الحقيقة، ولأسباب جرى تناولها آنفاً باقتضاب، فقد اعتبر أرسطو

أن سريان مفعول القانون يكون في وضع متقلقل بشكل كبير في النظم الديمقراطية أكثر منه في بقية الأنظمة[8]. وسواء أكان أو إلى أي مدى يبقى هذا التحليل للديمقراطية قابلاً للتطبيق بالنسبة للأنظمة الديمقراطية الدستورية في عصرنا الحاضر، هو موضوع سوف نعود إليه لاحقاً.

لدى التفكير في الأشكال المتنوعة للأنظمة على المسرح العالمي اليوم، فإن أرسطو يظل نقطة انطلاق لا غنى عنها. وإن دراسة الرموز التقليدية التي وصفها والخاصة بستة أشكال أساسية للنظام هي في بعض النواحي عصية على أي تحسينات. وهو يقول لنا إن الأنظمة يديرها واحد، قلة، أو كثيرون. وتدار الأنظمة ــ إما من أجل الصالح العام للمدينة وإما من أجل المنفعة الخاصة للعنصر الحاكم. والإستبداد، وحكم الأقلية و«الديمقراطية» هي الترجمات السيئة أو المنحرفة للحكم الشخصي، النخبوي، والشعبي. والترجمات الصحيحة هي الملكية، الأرستقراطية والتجمع السياسي: ويتوجب علينا ألا ننفر من إيداع «الديمقراطية» عند الجهة الخطأ من هذه الوضعية المتوازنة باعتبار أن أرسطو يعرب بوضوح عن تعاطفه مع الحكم الشعبي عندما يتخطى مجرد مصالح الطبقات. وإن المصطلح الذي يحدده أو يخترعه، بصورة معبرة، لهذا النمط من النظام (هو نفسه المستخدم لكلمة «نظام» ذاتها) هو المصطلح الوحيد الذي لا يعرِّف بصورة فورية «عنصراً موثوقاً»[9].

هذا الطرح معرض للاعتراض القائل بأن الفارق ما بين الأنظمة الجيدة والسيئة غير منطقي وغير موضوعي، وإن المقياس العددي هو أمر سطحي في أحسن الأحوال. وهو على أية حال مختلف جداً عن الكلمة الأخيرة لأرسطو، ويوضح تلقائياً أن الأرقام ليست هي في الواقع العامل الحاسم في تحديد طبيعة النظام. وحكم الأقلية هو نظام محكوم من قلة ثرية، إلا أن الثراء وليست قلة العنصر الحاكم، هو ما يعطي هذا النظام سماته المميزة. إنه «الهدف» الذي يسعى

وراءه الحكام وهو بالتالي ما يشكل، على أدق وجه، حيويته أو ثقافته. الديمقراطية هي نظام محكوم من قبل الكثرة التي يصادف أيضاً أن تكون فقيرة وتنقصها الثقافة؛ وإن ما يجعل هذا النظام متميزاً بحق هو، مع ذلك، احتضانه للمثل العليا الخاصة بالحرية والمساواة. وبصورة مشابهة ليست الأرستقراطية مجرد حكم للأقلية من أجل المصلحة العامة، ولكنها حكم الأقلية التي تلقت تنشئة صالحة، وتعليماً واعتادت على الخدمة العامة: إن سمتها المميزة هي في احتضانها للمثل العليا للشرف أو الفضيلة ذات الصفات النبيلة. والدولة هي شكل من الحكم المألوف أقيم حول طبقة من صغار المزارعين مزدهرة نسبياً ومسلحة تسليحاً جيداً، ومفعمة بحب العمل من أجل المصلحة العامة ــ بون شاسع عن طبقة البروليتاريا (العمال والفلاحين) الحضرية المستاءة التي يرى فيها أرسطو السند الطبيعي «للديمقراطية». أخيراً، يتخذ حكم الفرد الواحد أشكالاً مختلفة جداً استناداً إلى ما إذا كان الحكم الشرعي والمؤسس منذ زمن طويل يعود إلى ملك وريث للعرش أم أنه حكم مستبد قمعي، على الأقل جزئياً، بسبب افتقاره إلى الشرعية بالذات. وفي كل من هذه الحالات يعتمد التقييم الإيجابي أو السلبي للنظام على عوامل بنيوية أساسية وليس على تقدير اعتباطي(10).

سيكون من الخطأ الاستدلال من هذا كله أن أرسطو يطابق مابين الأنظمة وبين قاعدتها الاجتماعية ــ الاقتصادية، إلى حد كبير. وتذكرنا مقاربة أرسطو، في بعض النواحي، بالماركسية بادعائها بأن مؤسسات الدولة وإيديولوجياتها هي أكثر بقليل من «بنية خارقة» تعكس سيطرة طبقة معينة على المجتمع. غير أن هناك اختلافات دقيقة بينهما فأرسطو يركز بصورة أكبر، في المقام الأول، على الإيديولوجية، أو للبقاء أقرب إلى لغته الخاصة، على المطالب المختلفة للعدالة السياسية التي تقدمها الأحزاب المتنافسة في المدينة. فالديمقراطيون والأوليغاركيون أو المؤيدون لحكم الأقلية، لديهم مفاهيم مختلفة عن العدالة، كل مع المنطق الخاص به والذي يتخطى بالضرورة

المصالح المادية الضيقة لهذه المجموعات. وللسبب ذاته لا بد من تقديم دفاع قوي بالنسبة للحكم الملكي مع تركيز الانتباه على قيود الحكم الجمهوري وحكم القانون[11]. ويعد أرسطو في المقام الثاني أكثر انفتاحاً من ماركس على فكرة أن المؤسسات السياسية لديها حياة معينة ما خاصة بها ـ لذلك تتيح فرصاً مهمة بالنسبة لمهنة إدارة شؤون الدولة[12].

هذا يقودنا إلى وجه أساسي آخر من تحليل أرسطو. فالأنظمة الديمقراطية وتلك التي تحكمها الأقلية قد تكون هي نفسها ذات أفق واسع أو محدود، موالية أو متسامحة على نحو معقول، تعسفية وقمعية أو ملتزمة بالقوانين. وهي بإمكانها أن تختلف بصورة متميزة وفقاً لمصالح اجتماعية أو اقتصادية معينة تهيمن مسبقاً في داخلها. ويتعرّف أرسطو من بين الأوليغاركيين، على سبيل المثال، على شكل مختلف يسميه «حكم الأقوياء» (dynasteia) ـ أساساً، حكم بيد لجنة من أرباب بعض العائلات ذات النفوذ أو عصابات تقيم وزناً قليلاً لاستتباب القانون. وتستطيع الأنظمة الملكية وعلى نحو مشابه، أن تتراوح ما بين المحدودة جداً إلى المطلقة عملياً. وباختصار هنالك عدة أشكال متنوعة حقيقية أو ممكنة للنظام أكثر من الأشكال الستة المعروضة في المخطط المبدئي الذي يقدمه أرسطو. وليست تلك كل شيء، فباستطاعة الأنظمة أن تعكس جميع درجات ليس فقط السيطرة، وإنما أيضاً التعاون ما بين الطبقات أو العناصر المختلفة التي تشكل المدينة. وعلى النقيض من ماركس، يعتقد أرسطو أن المنافسة على السلطة من قبل مجموعات اجتماعية اقتصادية متفاوتة لا تؤدي بالضرورة إلى لا شيء كنتيجة تقر بالنصر النهائي لأحدها. فقد تؤدي كذلك إلى توافق سياسي يعكس بعض الارتياح لدى جميع الأطراف المعنية.

الحصيلة الأخيرة هي ما يفكر فيه أرسطو عندما يتحدث في عدة فقرات من كتاب «السياسة» عن «النظام المختلط»[13]. ويمثل النظام المختلط تماماً توافقاً بين اثنين من العناصر الأكثر قوة في مدن عصره، الشعب والقلة الثرية، مانحاً

الاثنين حصصاً في المناصب والامتيازات ومبتكراً بنية مؤسساتية تضمن مشاركتهما. وفي شكل مختلف لهذا الترتيب، يساعد «عنصر وسيط» على تجسيد الانقسام المتحيز ما بين الغني والفقير ويُضفي استقراراً على النظام ـ توقع لافت لدور الطبقة الوسطى التجارية (البورجوازية) في صعود الديمقراطية (الدستورية الحديثة). ولكن النظام المختلط يستطيع أيضاً أن يتخذ شكلاً ما يشير إليه أرسطو على أنه «الأرستقراطية» بالمعنى الركيك للعبارة حيث تتولى النخبة التقليدية دوراً قيادياً ويتم تبجيل الفضيلة علناً. ومع ذلك يتم تقاسم السلطة مع الأثرياء ومع الشعب. وأبرز الأمثلة التاريخية عن مثل هذا النظام الذي نوقش في كتاب «السياسة» هو مدينة قرطاج الفينيقية، الخصم المستقبلي لروما. وهو يصف وبصدق أيضاً روما ذاتها. وقد كان للترويج لفكرة روما باعتبارها نظاماً مختلطاً على يد المؤرخ اليوناني (بوليبيوس) المتأثر بأرسطو على الأرجح، كان له تأثير عميق في نظرية الحكم الجمهوري وممارسته على مدى قرون عدة. وهي تعود للظهور من خلال وصفه لروما في كتابه «أحاديث عن ليڤي». وتشكل الأرضية لتفكير المؤسسين الأميركيين الذين عمدوا إلى تقليد المؤسسات المدموجة لجمهورية روما حتى حينما كانوا يرفضون أي دور سياسي رسمي تقوم به طبقة قيادة أرستقراطية(14).

ما علاقة كل هذا بالحاضر، إن كانت هناك من علاقة ما؟ إن تحليل أرسطو للنظام هو بكل وضوح ليس قابلاً للانتقال مباشرة إلى العالم المعاصر، ولكنه مفيد في جعلنا نتحسس أوجه السلوك السياسي التي تنزع إلى أن تغدو مبهمة بسبب المظهر الموضوعي والشرعي للدولة الحديثة. إننا نميل إلى أن نساوي ما بين نظام ما و«دستور» ما، أي وثيقة رسمية مكتوبة تحمل وضعية قانون أساسي. ورغم ذلك فإن الدساتير لا تروي القصة الكاملة حول كيفية إدارة الدولة ـ وتكون القصة التي ترويها أحياناً غير صحيحة على نحو متعمد. وقد بدت «الديمقراطيات الشعبية» للكتلة السوفيتية السابقة، بدت على الورق مختلفة كثيراً عن الديمقراطيات

الليبرالية للغرب مع مؤسسات وإجراءات رسمية مدروسة، وحماية للحقوق الفردية وما شابه. وكانت مثل هذه الدساتير، في الواقع طبعاً، ممارسات دعائية، وليست تعليمات يمكن التعويل عليها بالنسبة للبنية التحتية للسلطة في هذه الدول. من جهة أخرى فقد منحت على الأقل بعض الاعتراف الرسمي بالدور الخاص الذي لعبه الحزب الشيوعي. ولا تتيح الدساتير المكتوبة في بعض الدول اليوم تقريباً أي معلومات موثوقة عن الطريقة التي تعمل بها المؤسسات أو هوية الأفراد أو المجموعات التي تمسك بالسلطة فعلاً.

إضافة إلى ذلك فإننا وفي الغرب المتطور بصورة خاصة، نميل إلى أن نعتبر بقاء وثبات الأنظمة التي نعيش في ظلها أمراً مفروغاً منه. وكما يوضح أرسطو مطولاً، فإن الأنظمة، تتغير على أية حال، مع مرور الزمن أحياناً بفعل انهيار مثير (كما في الحالة السوفيتية) ولكن في الغالب عموماً عبر تراكم تطورات ثانوية والتي بالكاد تلاحظ أو لا تفهم بما فيه الكفاية عند حدوثها (هو يعطي مثالاً عن تضخم في القيمة الشرائية الذي يكون له مفعول تآكل القوة السياسية للطبقة الحاكمة)[15]. ولا بد لرجال الدولة من أن يعوا هشاشة الأنظمة التي يقودونها. ويجب عليهم أن يلقوا نظرة متعمقة وبعيدة المدى على متطلبات الاستقرار السياسي في دولهم أو على الحاجة لإحداث تغيير جذري في النظام، وأن يتصرفوا تبعاً لذلك ــ وليس فقط في مجالات حيث تكون الرهانات والمجازفات واضحة بالنسبة للنظام (مثل تعديلات على دساتير مكتوبة) كما يجب أن يبنى تعاطيهم مع رجال النخبة، والزعماء، والأحزاب، والمؤسسات، وموقفهم من القرارات السياسية اليومية، يجب أن تبنى جميعها على وعي بالآثار المحتملة لسياساتهم وأفعالهم على أسس النظام.

يقصد بالعلوم السياسية التي وضعها أرسطو والتي عرضناها، أن تكون مفيدة بدلاً من أن تكون دقيقة علمياً ويقول لنا أرسطو إن أولئك الذين سبق أن ناقشوا موضوع الأنظمة، ارتكبوا خطأً مميزاً: فهم بتركيزهم على النظام الذي هو

ببساطة الأفضل، ومع ذلك صعب الحصول عليه، فقد فشلوا في تقديم تحليل مفيد لنطاق الأنظمة المتوفرة للدول. وإن دراسة وافية للأنظمة يجب حقاً أن تتطلع فقط إلى أفضل نظام، لكن أرسطو يصر على أنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كذلك، ما يلي: النظام الأفضل بالنسبة لمدينة معينة بالنظر إلى ظروفها ككل؛ الأنظمة المقبولة بالنسبة لمدينة معينة وفق مجموعة متفاوتة من الافتراضات حول ما يمكنها أن تحققه مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفها ككل؛ والنظام الأفضل أو الأنسب لمعظم المدن(16).

إن هذه المقاربة تجمع عدة عناصر من النموذج المثالي والممكن عمله بطريقة توجيهية على مستوى عالٍ. وقد كانت مسألة الشكل النظري الأفضل للحكم، حتى مؤخراً، خارج جدول أعمال النقاش السياسي الجدي. وكانت تعد عموماً مسألة فلسفية أبعد من رؤية العلوم السياسية، وذات أهمية ضئيلة بالنسبة للسياسيين المتمرسين. ومع تشكيل عدد من الدول الجديدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وبروز أنظمة ديمقراطية جديدة هناك وكذلك في أجزاء من العالم الثالث، فقد تغير هذا الوضع بشكل ملموس. وكما يشير أرسطو نفسه فإن الفرصة لتأسيس دول وأنظمة جديدة هي الحافز الرئيس للتفكير بصورة منهجية، في أفضل صيغة للحكم وتبرير إلحاقها بعلم عملي للعمل السياسي(17). ولقد أنعشت هذه الفرص المفاجئة الاهتمام بقضايا دستورية جوهرية مثل مزايا وسلبيات الأنظمة الرئاسية والبرلمانية، وإجراءات التصويت ودور الأحزاب، والفيدرالية(18). والمشكلة هي أن هذه القضايا تكون في أغلب الأحوال موجهة بالتدريج، وبأسلوب فني مبالغ فيها. وكما يذكّرنا أرسطو، فإن تحليل النظام بالمعنى الصحيح، لا يتناول فقط الآليات السياسية، بل إنه يتناول أيضاً روح الأمة.

هذا يقودنا إلى نقطة أخيرة، حيث يفترض أرسطو أن النظام الأفضل نظرياً، هو نظام يبقي على مواطنيه عند مستوى عالٍ جداً إلى درجة أنه من غير المحتمل أن يتحقق، إلا في ظل أفضل الشروط الممكن تصورها. وهذا يعني أن علماء

السياسة المكلفين بمهمة التخطيط للدستور، يحتاجون إلى أن يكونوا مستعدين لغض أبصارهم من أجل أن يأخذوا في الحسبان معوقات تحقيق النموذج المثالي المحتمل أن يكون حاضراً في دولة ما، وكذلك في أنظمة بديلة قد تكون ملائمة بصورة أكبر. ومنذ وقت ليس بالطويل كان علماء السياسة والمتمرسون على حد سواء ينظرون إلى الديمقراطية بالطريقة ذاتها تماماً التي نظر بها أرسطو إلى النظام الأفضل نظرياً ـ باعتباره نموذجاً مثالياً له متطلبات ولا يمكن أن يُتوقع منه أن يترسخ في كل مكان. ونحن اليوم أكثر ميلاً إلى أن نرى في الديمقراطية الليبرالية نموذجاً عملياً لمعظم ـ إن لم يكن لجميع ـ الأمم على الساحة العالمية. نظام يمكن تصديره، مع مجرد بعض التعديلات الثانوية، إلى المجتمعات التي لم تكن قد اختبرته[19]. ولا مجال للشك بأن الديمقراطية قد أحرزت تقدماً في عدة مناطق من العالم أكبر مما كان يمكن أن يكون متوقعاً منذ سنوات قليلة فقط، ويبدو أنها قد أرست أسساً دائمة في بعض الأماكن (مثل جنوب أوروبا). وعندما تؤخذ مثل هذه التطورات في الحسبان، فقد يكون هناك تماماً، تبرير كاف للتعاطي مع الديمقراطية الليبرالية اليوم ليس بوصفها نموذجاً مثالياً وإنما بوصفها نظاماً سوف يصفه أرسطو بأنه «الأكثر ملاءمة لجميع المدن».

من جهة أخرى، لا تخلو هذه المقاربة من مخاطرها. فهي تثير التوقعات في كل من الداخل والخارج بشأن حدوث انتقال سريع إلى الديمقراطية، وتزيد من الضغوط على الزعماء السياسيين من أجل تحقيقها عندما قد لا يكون هذا ممكناً ـ والواقع أنه إذا ما جرت المحاولة، فقد تكون لها عواقب مأساوية غير مرغوب فيها من أجل استقرار البلاد، ومن أجل أفق الديمقراطية هناك على المدى الأطول. وتكمن المشكلة الحقيقية مع ذلك عند مستوى أعمق، ذلك لأن النموذج المثالي الديمقراطي نفسه يتجه إلى أن يُعاد تفسيره ـ «يعرّف تماماً بحيث يصبح أسهل للحصول عليه أو ادعاء الحصول عليه».

إن كون بعض التعريف التام للديمقراطية الليبرالية قد حدث في السنوات الأخيرة هو أمر واضح. وبالنسبة لكثيرين في الغرب اليوم فإنه يكفي لإعلان دولة ما أنها ذات حكم ديمقراطي، وأن يعرفوا فقط أنها تجري انتخابات حرة بشكل معقول وانتخابات متكررة بشكل معقول. وصحيح أن المنهجيات الحالية المعتمدة لتقييم درجات التقدم في الديمقراطية قادرة على إجراء تقييمات أكثر تعقيداً بكثير[20]، إلا أن الحقيقة تظل بأنه وباعتباره شأناً من شؤون السياسة العامة، فمن المناسب ولعدة أسباب لدول ولقادتها أن يجعلوا العوائق أمام الأداء الديمقراطي أقل ما يمكن. وقد بات أصعب سياسياً، وعلى نحو متزايد، القبول بالحجة القائلة أن الديمقراطية تتطلب جهداً وتضحية من المواطنين أو أنها تمتلك شروطاً مسبقة اجتماعية، أوتعليمية، أو ثقافية فريدة من نوعها. وعلى عكس تحليل أرسطو بشأن النظام، فإن الديمقراطية تميل إلى أن تُعامل ببساطة باعتبارها مجموعة من المؤسسات والإجراءات بدلاً من نموذج مثالي بناء. وإن أحد أكثر التحديات الهائلة التي يواجهها رجال الدولة المعاصرون هو التكيف مع الأخطار التي يطرحها هذا التطور بالنسبة لمستقبل الحكم الديمقراطي.

6

رجال النخبة وكيفية إدارتهم

لقد رأينا أن معرفة طبيعة الأنظمة هو مكون أساسي للمعرفة السياسية التي يحتاجها القادة. غير أنه لا يمكن فهم الأنظمة بصورة صحيحة دون إيلاء الاهتمام اللازم لرجال النخبة الذين يتحكمون فيها ويحددون مواصفاتها على نحو كبير جداً. وهذا التفكير لا يلقى ارتياحاً لدى العديدين اليوم. فواقع نفوذ رجال النخبة داخل الأنظمة الديمقراطية المعاصرة يتجه إلى أن يكون إما مرفوضاً وإما مستنكراً، مثيراً بوضعه هذا قضية جوهرية حول شرعية الحكم الديمقراطي. وهو نادراً ما يتم تحليله بصورة نزيهة. وإذا ما تمعن المرء ملياً في الديمقراطيات المعاصرة، فبالإمكان إثبات أو تأكيد ـ ولنستعر ثانية لغة العلوم السياسية حسب أرسطو ـ بأنها أنظمة «مختلطة» أكثر منها مجرد أنظمة محبوبة من الشعب مع الأخذ بعين الاعتبار المدى الذي تتأثر به صناعة القرار السياسي على يد رجال النخبة، إن لم تكن هذه الصناعة محتكرة بالفعل من قبلهم. وفي جميع الأحوال، فإن العلاقة ما بين القادة ورجال النخبة هي ببساطة موضوع رئيس في دراسة فن إدارة شؤون الدولة. وقد سبق أن جرى تحديد الحالة الأساسية لهذه الفكرة، فدعونا نوضحها أكثر.

إن إحدى السمات الرائعة للعمل السياسي المعاصر في أميركا هي المدى الذي حلت فيه القضايا الثقافية بالمعنى الواسع محل الطبقة أو المكانة الاجتماعية بوصفها مصادر للهوية والنزاع السياسي. وقد باتت المواقف المتخذة إزاء العرق، والتصنيف البشري، والجندر (الذكورية والأنثوية)، وإزاء الإباحية والمخدرات،

وإزاء الصلاة في المدارس أو إحراق العلم، باتت الآن وسائل اختبار يمكن التعويل عليها بصورة أكبر من أجل الالتزام السياسي أكثر من الأصول الاجتماعية أو الثروة الشخصية. لقد غدت السلسلة الطبقية التقليدية في نفس الوقت، أكثر ضبابية في مجتمعنا المتجه دوماً نحو المزيد من المرونة والحراك. وباستثناء طبقة مدنية أدنى لها وزن سياسي ضئيل، فإنه ليس من غير المقبول على الإطلاق أن نجزم بأن الطبقة الاجتماعية اليوم لم تعد مهمة في الولايات المتحدة (وفي مجتمعات متقدمة أخرى). فالنخبوية تتعرض للسخرية بصورة متكررة ومع ذلك فإن رجال النخبة الذين ينتمون إلينا يظلون غير مرئيين بشكل غريب. فهل يمكن أن يكون السبب هو أن الغرب المعاصر قد حقق بالفعل النموذج المثالي للمجتمع الذي ينأى عن النظام الطبقي والذي لطالما كان يدافع عنه (لكنه تعرض للخيانة على نحو بشع عند الممارسة) من جانب خصمه السوفييتي السابق.

وبمعنى واضح، يمكن أن يكون هناك مجال ضئيل للشك، بأن «المسألة الاجتماعية» كما باتت تسمى في القرن التاسع عشر، قد استنزفت الكثير من سماتها البارزة بفعل حيوية ودينامية الاقتصاد الحديث، وانتشار منافعه باتجاه طبقات اجتماعية دائمة التوسع تحت التوجيه الخيِّر لدولة الرفاهية الليبرالية. وفي الولايات المتحدة، لا تزال «المساواة في الأوضاع» التي أشار إليها ألكسي دو توكفيل في كتابه الخالد «الديمقراطية في أميركا» (40 ـ 1835) باعتبارها صفة جوهرية من صفات المجتمع الأميركي، لا تزال باقية معنا. وتظل الثقافة السياسية الأميركية ثقافة تعتمد مبدأ المساواة وبقوة كما كانت عليه آنذاك، إن لم يكن أكثر حقاً. ولم تتحقق بعد توقعات توكفيل أو آماله بأن المحامين قد يشكلون في النهاية نخبة بمقدورها أن تقوم بمقام الثقل الموازي الذي تحتاجه الإدارة الشعبية ـ على الأقل ليس بالمعنى الذي قصده. وإن خشية توكفيل من أن أسياد الصناعة ربما ينجحون في تشكيل طبقة أرستقراطية جديدة من داخل المجتمع الأميركي، فيما نكون أقرب إلى تحقيق الهدف، قد أثبتت في آخر الأمر

أنها غير مبررة ولا أساس لها. ولقد عمدت الثروات الضخمة التي تم جنيها في أميركا على مدى القرن الماضي وأكثر، إلى إنشاء الكثير من الجامعات والمتاحف ولكن القليل من مراكز السلطة المشتركة أو من السلالات السياسية الحاكمة المستمرة. وخبا اليوم عملياً التأثير الاجتماعي الذي سبق أن كانوا يحدثونه[1].

وعلى الرغم من ذلك، يظل التمييز الاجتماعي حقيقة من حقائق الحياة العصرية لا يمكن إنكارها وهي غير مرئية فقط إلى حد أن بعض العقلانية الديمقراطية تمنع إجراء مناقشة صريحة لها[2]. ويجادل كثيرون في الولايات المتحدة بأن التفاوت في الدخل، ومستوى الطبقات الاجتماعية قد تزايد بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. وهناك آخرون ينتقدون بشدة السيطرة على المؤسسات الثقافية الرئيسة، من قبل لجنة بعيدة، بصورة متزايدة عن اهتمامات وقيم الشعب عامة. ووفقاً لوجهة نظر مشتركة على نطاق واسع، فقد قامت نخبة جديدة بأخذ مكان المؤسسة (إلى حد كبير أنجيلو ـ ساكسون وبروتستانت) القديمة. مؤسسة مهيأة لتتحرك على أساس الامتيازات عوضاً عن الصفات الاجتماعية التشاركية ومنهمكة في معالجة المعلومات والأفكار أكثر من الوظائف التقليدية المدرة للثروة.

إن بروز مثل هذه النخبة غالباً ما يلقى ترحيباً باعتباره حلاً نهائياً للتوترات الاجتماعية التي توجد بالضرورة، تجاذبات بفعل استمرار الفروقات الطبقية داخل تجمع سياسي ديمقراطي. ويبدو أن هذا النوع من نخبة الامتيازات الخالصة تقدم الفوائد العملية لرجال النخبة الأقدم وبدون مسؤولياتهم القانونية المعروفة جيداً ـ والأكثر أهمية، ليس على الدوام، وبدون الفروقات الاجتماعية والثقافية السيئة النوايا والمؤذية التي تتسبب في حدوثها حتماً. ولكن هل نخبة الامتيازات الخالصة ممكنة حقاً، بالنظر إلى نقاط الضعف الموجودة في الطبيعة البشرية؟ هل نخبة مرتكزة على فكرة ما أقل عرضة للفساد والتصلب الاجتماعي من نخب التشكيلة المنوعة والتقليدية بصورة أكبر؟ لقد شجع النظام

السوفييتي المغرق في العقائدية إذن على تشكيل طبقة صغيرة من النخبة تسمى، nomenklatura*، اكتسبت في النهاية الكثير من زخارف النظام الوراثي[3]. فهل المجتمعات المتقدمة للغرب المعاصر منيعة بالضرورة أمام تطورات كهذه؟

مع ذلك فحتى كون النخبة ذات الامتيازات مرغوبة، هو أمر واضح بحد ذاته، على أية حال. وإن كون الذكاء الأصيل سوف يحدد على نحو متزايد الرخاء الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتقدمة تكنولوجياً، كما دفع البعض، ربما يكون أمراً صحيحاً تماماً[4]. ولكن استخدام معيار الذكاء حصرياً من أجل توزيع الفوائد الاجتماعية هو أمر يصعب التعاطي معه من نواحٍ عدة. فالأشخاص الذين يمتلكون نسبة عالية من الذكاء ربما يكونون غير فعالين اجتماعياً. وقد يعوض آخرون وجود نقص في الذكاء لديهم، عن طريق الانضباط الذاتي والخصال الأخلاقية والحيوية التي ربما تبدو أنها تستحق أن تكافأ اجتماعياً بشكل أفضل مما تكافئ به فقط خصلة تكتسب بالفطرة، غير أن معرفة مستوى هذه الخصال يظل أصعب على التقدير. وإن الحراك الاجتماعي ـ الجغرافي الشديد والضمني في طبقة ذوي الامتيازات في الوقت الحاضر، يضعف بشكل قاطع روابط أسرية واجتماعية قيمة، عدا عن ذكر الولاءات الوطنية. ولكن الأكثر أهمية ربما هو أن المزاج المؤيد للامتيازات يتجه للتشجيع على المذهب المنادي بوضع المصالح الفردية فوق كل اعتبار، والذي يحدث تآكلاً في تقاليد المبادئ الأخلاقية والمصلحة العامة ويهدد بتدمير تماسك المجتمع الديمقراطي[5].

هل رجال النخبة ضروريون في الواقع؟ هذا سؤال لا يطرح كثيراً حتى في ثقافتنا العامة المؤمنة بالمساواة، ولكنه سؤال يستحق التفكير فيه ملياً. ويبدو أن هنالك إجابتين له: رجال النخبة مطلوبون من أجل أن يحكموا (أو بلغة ديمقراطية أكثر قبولاً، من أجل تأمين القيادة السياسية) أو أنهم مطلوبون من

* كلمة مشتقة من اللاتينية وتعني لائحة الأسماء. سيطرت هذه النخبة على مواقع إدارية رئيسة في كل أنحاء الاتحاد السوفييتي. وكانت تتمتع بسلطة كبيرة وادعت لنفسها امتيازات مثل تلك التي تتمتع بها الطبقة الحاكمة تماماً. (المترجمة)

أجل إرضاء دافع بشري أساسي. ويؤيد الكثيرون في الولايات المتحدة اليوم تحديد فترة شغل المنصب بالنسبة للذين يعملون لدى الدولة والهيئة التشريعية مما سيجعل من الصعب أو المستحيل الإبقاء على وظائف سياسية احترافية وبالتالي الإبقاء على طبقة سياسية دائمة. غير أن معارضي تحديد فترة شغل المناصب لديهم حجة مضادة: تسليم السلطة إلى فريق متغير باستمرار من المشرعين المدنيين الذين تعوزهم التجربة والاطلاع سوف يزيد فقط من نفوذ خبراء السياسة غير المنتخبين، داخل وخارج الحكم على حد سواء. ومن الصعب أن نتجنب الحاجة، إن لم يكن للحكم السياسي، فعلى أية حال للقيادة السياسية. فهل بالإمكان أن نحوز على قيادة سياسية بدون النخب السياسية؟ إن دروس التاريخ، وبعضها حديث جداً، تقول ما مفاده إن القيادة السياسية المفهومة على هذا النحو تقود إلى حكم الطغيان[6].

أما الوجه الآخر لهذه المسألة فيتم التحدث عنه بشكل أقل غالباً، مع أنه مثير للاهتمام على نحو متساوٍ. ومن المسلم به في معظم الأماكن اليوم أن الديمقراطية الليبرالية، مع الاقتصاد الغني التي تبدو أنها قادرة على الحفاظ عليه بصورة فريدة، ترضي حاجات إنسانية أساسية على الأقل إلى درجة أنها يمكن إشباعها بوسائل سياسية. الحرية، الأمن، الازدهار، الاعتراف بالكرامة والحقوق المتساوية للجميع ـ هذا هو الوعد، والذي ليس مختلفاً جداً عن الواقع، والخاص بالديمقراطيات المتقدمة في عصرنا. ولكن ماذا عن الحاجة البشرية للتميز؟

إن كون الطموح في العصور الديمقراطية هو في بعض النواحي أكثر نشاطاً واستحواذاً منه في عصر النظام الأرستقراطي القديم، وهو منطق طرحه توكفيل وأيده كثيرون[7]. وعندما لا يعرف أحد مكانه يكون كل شيء مستباحاً. ويغدو مقياس النجاح في الحياة ليس نسباً عائلياً أو منزلة اجتماعية، وإنما إنجاز فردي ـ لكنه مقياس هش ومتعلق حتماً بإنجازات الآخرين. إنه لأمر مشجع أن نتخيل أن حافز النجاح في المجتمع الديمقراطي يمكن إرضاؤه كلياً من ضمن

المجال الخاص. فالأعمال التجارية، الرياضة، الصناعة الترفيهية، عالم الفكر، جميعها تتيح سبلاً من أجل تحقيق التميز الشخصي بمعزل عن العمل السياسي كلياً. إلا أن المرء بالكاد يستطيع أن يتخلى عن الأمر هناك. فمن المؤكد أن حماية الثروة أو السمعة السيئة العامة يبرهن للبعض أنه أبعد ما يكون عن الإرضاء من التقدير الممنوح لإنجاز رائع في ميدان التنافس العام. فالرضا بالنسبة لقلة من الناس سيتواجد فقط في العمل السياسي ذاته، أو لصياغته بشكل محدد أكثر، في حكم الآخرين. وحتى في مجتمع من الوفرة المثالية، فإنه سيكون من غير المعقول أن نتوقع (من أجل التكيف مع صيغة ماركس) تلاشياً لرجال النخبة. فالمكانة، والهيبة، والتقدير والشرف هي بواعث ليس من المحتمل أن تمحا من الروح البشرية، مهما كثر دحرها سراً من قبل ثقافة مبادئ مذهب المساواة. وسوف تواصل توليدها، والإبقاءها على نخبة سياسية في الأنظمة الديمقراطية كما في أي نظام آخر في الوقت الحاضر[8].

إذا كان رجال النخبة ضروريين، فهل هم بالضرورة خبثاء؟ إن هذا يؤخذ ببساطة اليوم من قبل فئات مختلفة من الناس على أنه أمر مسلم به، إنه متفش في الثقافة الشعبية الأميركية وكذلك في الأساليب الرائجة للتفكير الأكاديمي عبر الغرب[9]. ويعكس هذا، النفوذ المستمر لليبرالية الديمقراطية في الولايات المتحدة في النظام السياسي الأميركي مع تركيزها على التأثير الفاسد لأسياد التجارة والصناعة (المصالح الخاصة). وهو يعكس مع ذلك في النهاية، تيارات أعمق في تاريخ الفكر السياسي المعاصر. وإن فكرة كون أولئك الموجودين في مواقع أعلى في أي مجتمع هم بالضرورة مهتمون فقط بالمحافظة على سلطتهم الخاصة، وليسوا مهتمين إطلاقاً بأن يفيدوا المجتمع ككل، يمكن مطابقتها بسهولة وإلى حد بعيد مع تعاليم ماركس. والواقع، فإن الشخصية التي كانت أول من طرح هذا النقاش الجوهري كانت مكيافيللي. وكما يقول لنا في كتاب «الأمير»: يشكل الناس والأشراف في كل مدينة «مزاجين» مختلفين ينشأان عن الحقيقة

القائلة إن الناس يرغبون في ألا يُحكموا وألا يُضطهدوا من قبل الأشراف، وإن الأشراف يرغبون في أن يَحكموا وأن يَضطهدوا الناس(10). وينكر مكيافيللي ضمنياً الفارق الدقيق الذي يُبينه أرسطو ما بين الأنظمة حيث تحكم الأقلية وفقاً لمصلحتها الخاصة، والأنظمة حيث يحكمون وفقاً للمصلحة العامة. ورجال النخبة، كما يبدو، كلهم متشابهون من الناحية المصيرية الحاسمة. ومع ذلك فهل هذا هو الوضع في الواقع؟

قد يكون هناك مجال قليل للشك بأن النقد المتصاعد للرأسمالية الحديثة في الولايات المتحدة، أصبح منفصلاً بصورة متزايدة عن واقع الأعمال التجارية الأميركية في عصر حافل بتعليمات حكومية، ورقابة إعلامية، ومنازعات قضائية للمستهلكين، وحذر أو عاطفة مدفوعة إيديولوجياً (ولو أنه وكما ذكرتنا تجربة حديثة يظل الرأسماليون الأفراد قادرين على ارتكاب حماقات مذهلة). والنقطة الأوضح هي أن رجال النخبة يختلفون على نحو كبير مع مرور الزمن وعبر الأمم والثقافات. وقد كانت الوحدات الخاصة النازية طبقة من النخبة من نوع مختلف كلياً عن طبقة النبلاء البريطانية، والتي بدورها لديها القليل مما هو مشترك مع طبقة نخبة أصحاب شركات المقاولات الأميركية أو طبقة ذوي الامتيازات الليبرالية. فرجال النخبة يتم تشكيلهم على نحو قاطع بواسطة التعليم وبواسطة الثقافة الأوسع للمجتمعات التي ينتمون إليها. ويمكن لهذه التأثيرات أن تسير، وغالباً ما تسير بالفعل عكس المصالح الضيقة لطبقتهم وتؤدي إلى سلوك يتضارب بدرجات متفاوتة مع هذه المصالح. وعادة ما ينهمك رجال النخبة في نزاع مع الشعب عامة حول الموارد والامتيازات غير أن تاريخ البشرية هو ـ لتكرار ما سبق ذكره ـ ليس ببساطة تاريخ صراع الطبقات، بل إنه أيضاً تاريخ مساومات، وتسويات، وتعاون بين الطبقات. فقد يمارس رجال النخبة القمع، وقد يجسدون كذلك قيادة بعيدة النظر، ويعملون على تضحية بطولية للذات، ويوفرون إدارة كفؤة وصادقة من أجل العمل الشعبي.

لقد تشوهت صورة رجال النخبة، في التفكير المعاصر بفعل مفاهيم خاطئة أخرى كذلك، ومنها أن رجال النخبة في كل مجتمع هم من النوع ذاته ـ متجانسون ثقافياً واجتماعياً ومتحدون عبر مجموعة مشتركة من المصالح المادية، دعك عن القول متآمرين بصورة نشطة لحماية موقعهم الذي يحظى بالامتيازات[11]. وقد يصح هذا في بعض الأزمان والأماكن غير أنه مختلف كلياً عن الوضع في المجتمعات المتباينة جداً في الديمقراطيات المتقدمة اليوم. وهناك في الولايات المتحدة بالتحديد، رجال نخبة مهمون، على مستوى البلاد في العديد من القطاعات الاجتماعية مرتبطون ببعضهم البعض ولو أنه ارتباط ضعيف. علاوة على ذلك فإن بعضهم يتنافس أو ينزع لأسباب أخرى، إلى أن يكون عدائياً تجاه البعض الآخر وينهمك في صراع سياسي. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد الخاطئ الثاني ـ بأن ما يشكل النخبة هو امتياز متوارث أو وضع رسمي أكثر منه تميز مكتسب أو لصياغته بوضوح أكثر، بأنه ليس هناك من رجال نخبة بين اليساريين. وتميل طبقة النخبة من أصحاب الامتيازات إلى أن تكون غير مرئية بالنسبة لذاتها. ولاينظر إلى قادة النقابات العمالية أو مجموعات الأقلية بوصفهم رجال نخبة؛ ومذيعو أخبار التلفزيون ليسوا كذلك أيضاً. وفي الواقع طبعاً، فإن مثل هؤلاء الأشخاص عادة ما يستخدمون سلطة سياسية عديمة التجربة في البلاد أكثر مما يفعله معظم المديرين التنفيذيين للشركات عدا عن الحديث عن الزعماء الدينيين، وضباط الجيش، ورؤساء الجامعات.

إذا ما كان رجال النخبة السياسية الذين لا يمكن تجنبهم ولا يمكن الاستغناء عنهم، مخيفين، ومع ذلك طيعين، فإن الموضوع الرئيس يصبح كيف نديرهم بشكل فعال. هناك عموماً نوعان من الحلول لمشكلة سيطرة النخبة في أي مجتمع. ورجال النخبة إما مقيدون بوسائل مؤسساتية وإما يتم تشكيلهم عن طريق التعليم. والانتخابات العامة وحكم القانون هم أمثلة واضحة عن النوع الأول: غير أن العديد من الأنظمة، ليس أقلها النظام الخاص بالولايات المتحدة ــ أيضاً تعتمد على مجموعة متنوعة من الآليات الدستورية الأخرى من أجل مراقبة،

وإحداث توازن، أو نشر سلطة النخبة. وتمتلك بعض القوانين تأثيراً مباشراً ومن المحتمل أن يكون خطيراً بالنسبة لشكل وتكوين وسلوك طبقة النخبة ـ مثلاً تلك القوانين التي تمس ملكية الأراضي والإرث.

إن سلوك سبيل القيود المؤسساتية هو السبيل المنصوح به من قبل مكياڤيللي. دعونا نعود إلى المقطع المقتبس للتو، المتعلق بأمزجة الناس والأشراف. ويبدو أن الناس والأشراف في كل مجتمع هم على خلاف بحيث لا يمكن التوفيق في مابينهم. أدخل الأمير المأمول الذي يتطلع للمجيء إلى السلطة بمساعدة إحدى تلك الفئتين المتعارضتين، بدلاً من المجيء عبر استخدام العنف. أيهما يختار؟ الجواب التقليدي في عصر مكياڤيللي ربما كان سيكون، الأشراف ـ النخبة الأرستقراطية التي دعمت حكام أوروبا الحديثة في بداياتها عن طريق القتال في حروبهم، وجمع ضرائبهم، والمحافظة على النظام العام. إن جواب مكياڤيللي الذي يستحق أن يقتبس بإسهاب هو جواب مختلف:

إن من يصل إلى منصب الإمارة بمساعدة الأشراف يتمالك نفسه بصعوبة أكبر من تلك التي يلقاها ذاك الذي يصبح أميراً بمساعدة الشعب، لأن الأول يجد نفسه أميراً محاطاً بالكثيرين الذين يتبين أنهم أنداد له، ولهذا السبب فإنه لا يستطيع أن يأمرهم ولا أن يديرهم حسب مشيئته. إلا أن ذاك الذي يصل إلى منصب الإمارة بالدعم الشعبي يجد نفسه وحيداً هناك وليس من أحد حوله، أو أن هناك القليلين جداً المستعدين لإطاعته. بالإضافة إلى هذا، فليس بمقدور المرء أن يرضي الأشراف بشكل لائق دون إلحاق الأذى بآخرين، ولكن بمقدور المرء إرضاء الشعب لأن غاية الشعب هي أشرف من غاية الأشراف، باعتبار أن الأشراف يرغبون في ممارسة الاضطهاد والشعب لا يرغب في أن يُضطهد. وعلاوة على ذلك ليس بمقدور الأمير أبداً أن يحمي نفسه في مواجهة شعب عدائي، باعتبار أن عدده كبير جداً، ولكنه يستطيع أن يحمي نفسه في مواجهة الأشراف باعتبارهم قلة.

غير أن هذا لا يعني القول إن الأمير لا يستطيع الإفادة من الأشراف.

إنهم إما يتصرفون بحيث يكونون مدينين في كل شيء في سياق تعاملاتهم التجارية لثروتك، وإما لا. وأولئك الذين هم مدينون لك والذين لا يملؤهم الجشع يجب أن يحظوا بالتكريم وبالمحبة. أما أولئك الذين ليسوا مدينين لك فلا بد من التحقق منهم بطريقتين: فهم إما يفعلون ذلك بدافع الجبن، وإما لقصور طبيعي في العزيمة، وعندها يتوجب عليك أن تستفيد من أصحاب الرأي الصائب منهم لأنهم يجلبون لك المفخرة في أوقات الرخاء ولا يتوجب عليك أن تخشاهم في أوقات الشدة.. ولكنهم، بلجوئهم للتحايل ومن أجل سبب طموح، لا يكونون مدينين لك، فذلك دلالة على أنهم يفكرون لصالحهم أكثر منه لصالحك. وعلى الأمير أن يأخذ حذره منهم، وأن يخشاهم بوصفهم أعداء واضحين لأنهم سوف يعملون للمساعدة على تحطيمه في أوقات الشدة.

إن فكرة مكيافيللي الأساسية هي أن رجال النخبة يمكن إدارتهم بصورة فعالة فقط بواسطة أمراء لا يضطرون للاعتماد عليهم من أجل بقائهم السياسي. وهو يؤكد أن رجال النخبة هم طبقياً أكثر خطورة على الصالح العام للزعماء السياسيين من الشعب، بصورة عامة. ومن هنا فإن استراتيجية القادة يجب أن تكمن في تملق الناس كسباً لرضاهم فيما يوظفون رجال النخبة من أجل القيام بمهام الحكم بطرق تقلل من تهديد الذين يشكلونه بالنسبة لقواعد السلطة الأميرية. ولدى منطق مكيافيللي الجديد وقع مألوف بشكل غريب - ولسبب وجيه. إنه ليس أكثر من الصيغة الأصلية لفكرة السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الدستورية الحديثة (سيتم بحث هذه الرؤية الأساسية بشكل مطول أكثر خلال لحظات).

دعونا نعود إلى مسألة تعليم النخبة. وقد يتخذ هذا أشكالاً. فالتعليم يمكن أن يكون ممولاً من الدولة أو خاصاً أو عسكرياً أو دينياً أو أدبياً، أو بعض الخليط من هؤلاء. عملياً أو عقائدياً أو شكلياً بصورة متداخلة. وفي زمن الفيلسوف الحكيم كونفوشيوس في الصين، وعلى الرغم من، أو نتيجة لضعف القانون

والمؤسسات السياسية، فقد لعب نظام رائع من التعليم الأدبي والأخلاقي، مستخدماً امتحانات تنافسية، الدور الرئيس في توظيف وتوجيه أبناء طبقة حاكمة كبيرة على مدى قرون عدة. وكان نظام سائد من التعليم والتدريب ممول من الدول ومعد لكي يغرس الفضائل العسكرية في الأذهان، كان المظهر الذي يحدد الحياة الاجتماعية والسياسية في سبارطة القديمة. ويمكن القول إن المدارس الأهلية الخاصة وجامعات النخبة في بريطانيا الحديثة قد جمعت عناصر كل من هذين النظامين(12). وتستمر فكرة «التعليم الليبرالي» في الولايات المتحدة في أن تعكس، ولو بطريقة واهنة وبصورة متزايدة، تقاليد التعليم الرفيع المستمد من عصر النهضة ومن العصور القديمة للإغريق والرومان في النهاية(13).

ويواجه الأمريكيون إلى حد ما، وبسبب التأثير المستمر لتقليدنا السياسي الخاص بنا، والذي يتضمن في مثاله التوضيحي (في كتاب «الأوراق الفيدرالية») واحداً من أهم البيانات العصرية عن التوجه المؤسساتي نحو إدارة النظام، يواجهون صعوبة في أن يأخذوا بجدية تامة مسألة دور تعليم النخبة في النظام السياسي الأوسع. ومع ذلك، وفيما يتضاعف عدد الإشارات الدالة على تآكل المعايير التقليدية للسلوك داخل المهن التي تمارسها النخبة في الأعمال التجارية، والمحاماة، والطب فضلاً عن القطاع العام فإنه يصبح أكثر صعوبة أن نتجاهل تأثير الأوضاع الثقافية المنحرفة والمعاصرة في النظام السياسي الأميركي: إن التحرك الداعي إلى تحديد فترة شغل المناصب هو مجرد دليل على ما يمكن وصفه باعتباره أزمة ثقة من جانب الجمهور الأميركي، تجاه شخصية رجال النخبة الذين ينتمون إليه. وتعكس هذه الأزمة دون ريب وإلى حد ما، دور الإعلام أو تفكك السلطة عموماً والذي هو واضح جداً عبر الثقافة الشعبية الأميركية. غير أنه يمكن أيضاً إثبات أن الاضمحلال الفعلي للتعليم الأخلاقي، والديني،

والمدني على كل المستويات، عدا عن ذكر التخريب المستمر في فترة ما بعد الحداثة لتدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعاتنا، يتحملان مسؤولية رئيسة عن هذا الوضع.

7

المؤسسون المعاصرون

يقول لنا مكيافيللي في بداية كتابه «الأمير»: إن جميع الدول السابقة والحاضرة، هي إما جمهوريات وإما إمارات؛ والإمارات إما تحكم بالوراثة، جديدة، وإما خليط من هذا وذاك. وعلى الرغم من قيودها الواضحة فإن نظام التصنيف هذا يشير إلى مظهر رئيس ومتميز من مظاهر العلوم السياسية التي وضعها مكيافيللي. فالأمراء الذين ثبتوا أقدامهم حديثاً في ولايتهم يواجهون تحديات سياسية جذرية. ويتطلب النجاح في الاحتفاظ بموقعهم إذن ممارسة فعالة للمهارة السياسية أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لهؤلاء الذين يأتون إلى السلطة عبر واقعة الولادة في نظام ملكي وراثي مستقر ـ أو أيضاً عبر عمليات إنتخابية دورية في نظام ديمقراطي. وفي المواقع السياسية العادية يكون نجاح السياسي مسألة حظ بمقدار ما هو أي شيء آخر. ويمكن للأمراء أو الأمراء المأمولين أن يستمروا في مناصبهم وأن يحققوا الرخاء، فقط إذا ما امتلكوا المزايا المناسبة للعقل وللشخصية ـ التميز السياسي الشامل الذي يسميه مكيافيللي «الفضيلة»[1]. وبتوفر هذه الأنواع من الظروف، يكون الميدان الحساس والامتحان الحقيقي لمهنة إدارة شؤون الدولة.

وإن الظروف الاستثنائية بالمعنى المشار إليه، هي تلك المرافقة لتغييرات تحدث إما داخل العائلات الحاكمة أو الأنظمة الحاكمة أو عند الولادة، أو التوسع، أو انهيار الدول: كما تقدم هذه الظروف فرصاً عظيمة للسياسيين الطموحين ولكنها تطرح كذلك مخاطر جسيمة. وفي أوقات كهذه، تكون السلطة ضعيفة أو

تتعرض للتحديات، وتكون الولاءات السياسية جاهزة للإمساك بزمام الأمور، ويغدو العنف احتمالاً قائماً بشكل دائم. ولنقتبس كلمات مكيافيللي ثانية حول هذه النقطة الأساسية:

«لا بد من التفكير في أنه لا شيء أصعب في التعامل معه، ومشكوك في نجاحه، ولا أكثر خطورة في إدارته، من أن يضع المرء نفسه في واجهة إدخال أنظمة جديدة. لأن من يتقدم بذلك لديه جميع أولئك الذين يستفيدون من النظام القديم، بوصفهم أعداء، ولديه مدافعون تعوزهم الحماسة من بين كل أولئك الذين قد يستفيدون من الأنظمة الجديدة». ويتطلب الأمر براعة سياسية ملحوظة بالنسبة للأمير لكي يقوم بضم أراضٍ جديدة إلى دولة قائمة. ويتطلب الأمر براعة سياسية وشجاعة شخصية من طراز رفيع من أجل إزاحة سلالة حاكمة قائمة أو الإطاحة بنظام بأكمله. والإنجاز الأعظم والأكثر صعوبة، هو على أية حال، تأسيس دولة جديدة بأكملها. ويعرض مكيافيللي الأمثلة نصف الأسطورية لقيام ثيسيوس بإيجاد أثينا القديمة من مجموعة من القرى المستقلة، أو تأسيس الإمبرطورية الفارسية على يد سايروس الكبير. والأعظم حتى الآن هو تأسيس ليس مجرد دولة أو نظام جديد وإنما تأسيس نظام ديني سياسي جديد، أي عقيدة مميزة أو ثقافة وطنية. والمثال النموذجي هو قيام موسى بتأسيس الأمة اليهودية.

إن فعل «التأسيس» بالنسبة لمكيافيللي هو إذن ذروة مهنة إدارة شؤون الدولة. إنه التعبير المطلق «للفضيلة» الأميرية وكذلك السبيل المضمون إلى المجد السياسي. وهو يتضمن نموذجاً لا بد وأنه سوف يقوم بتوجيه أفعال كل أولئك الذين يطمحون إلى السلطة السياسية. ويبدو للوهلة الأولى أن لهذا التحليل علاقة بالعصر الحاضر، عصر فيه الملوك أشكال للزينة، لم يعد السياسيون تواقين لبلوغ المجد في مشاريع سياسية وعسكرية مريبة. ومع ذلك فليس من العسير أن نميز في أمير مكيافيللي الفاضل ـ أو الأفضل، العالم ـ السلف

المختلف عن القائد «التحولي» الذي صوره جيمس ماكريغور بيرنز. إن فكرة كون «التغيير» هو المحك للقيادة الديمقراطية، رغم أنه قد يتحقق بدون إراقة دماء، تسلم بفكرة مكيافيللي الجوهرية.

كان مكيافيللي أول مفكر يتأمل في العمل السياسي مما يمكن تسميته بمنظور ثوري. وليس مقصوداً بهذا أن يكون نقداً له. بل على العكس فإن مقاربة مكيافيللي قيّمة وثابتة تماماً لأنها تسترعي الانتباه إلى أوجه فن إدارة شؤون الدولة التي تميل إلى أن تلقى تجاهلاً أو سوء فهم ونحن لسنا معتادين على إجراء عملية ربط بين مصطلحات مثل رجل الدولة أو مهنة إدارة شؤون الدولة وبين ثوار يساريين من الذين يشاركون في قتال الشوارع، أو قادة انقلابات عسكرية. وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من الشخصيات السياسية العظيمة التي عاشت في القرون الأخيرة المتوالية، كانوا في الحقيقة ثواراً بمعنى أو بآخر، أو أنهم كانوا بارعين في اختراع واستغلال أوضاع ثورية. فسيمون بوليفار ونابليون بونابرت هما مغامران عسكريان على النطاق القاري، وقد قدما دافعاً مصيرياً من أجل انتشار الحكم الجمهوري في العالم الحديث. وكان لينين وماوتسي تونغ زعيمين ثوريين استثنائيين أوجدا، ليس مجرد أنظمة جديدة، ولكن شريعة سياسية جديدة. كما حاول موسوليني وهتلر أن يفعلا الشيء ذاته.

غير أنه من المستحسن أن نتذكر أن التحولات الثورية جرى تنفيذها كذلك على يد رجال دولة ذوي ميول تقليدية أكثر أو محافظة، وغالباً بنجاح مطلق أكبر. والمثال البارز هو بالطبع التأسيس الأميركي. فقد كان المشروع الأميركي ثورياً ليس فقط في تحديه للسلطة الإمبريالية البريطانية، وإنما بشكل أساسي أكثر، في احتضانه للمبادئ الجديدة للحكم الجمهوري الديمقراطي، الفيدرالية، والحكم الدستوري ـ مبادئ «علوم سياسية جديدة» كما سماها ألكسندر هاملتون، وملائمة لعصر جديد(2). إلا أن الآباء المؤسسين كانوا أبعد ما يكونون عن الإيديولوجيين الثوريين. فقد سعوا إلى الاحتكام إلى أفكار حكم ذاتي متأصل

بعمق في التجارب الأنغلو ـ أميركية واعتقدوا أنه يمكن إدارة التغيير من خلال تفكير ومشاورات تعتمد على المنطق، ومن خلال تطوير مبدأ الإجماع بدلاً من اعتماد مبدأ القوة والترهيب[3].

والأقل قبولاً وتقديراً اليوم ولكنهم رغم ذلك ذوو تأثير تاريخي كبير، هم الثوريون المحافظون العظماء في الأزمنة المعاصرة. فقد أحدث أوتو ڤون بسمارك في ألمانيا، والكونت كاميللو كاڤور والملك ڤيكتور إيمانويل الثالث ملك ساڤوي في إيطاليا، والإصلاحيون «الميجي» في اليابان، أحدثوا تغييرات كبيرة في بلادهم على التوالي خلال مسيرة امتدت على مدى عدة عقود في منتصف القرن التاسع عشر، وأعادوا رسم الخارطة الجغرافية الاستراتيجية للعالم[4]. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى قام مصطفى كمال (والذي أصبح يعرف تاريخياً باسم أتاتورك «أبا الأتراك») وبدون مساعدة من أحد، بحشد أمته المنهزمة ضد انتهاكات قوى التحالف، وأطاح بموجب ترتيبات سريعة قام باتخاذها، بالمؤسسات الإمبريالية والدينية التي كانت قد ساندت الحكم العثماني على مدى خمسة قرون وأسس جمهورية تركية علمانية وعصرية على الطراز الغربي. وخلال هذه الفترة ذاتها تولى الإمبرطور هيلا سيلاسي عرش إثيوبيا، وانطلق لتحويل نظام اقطاعي بالأساس، إلى دولة عصرية مميزة بادئاً (بأسلوبٍ مكياڤيللي بارعٍ) بتفكيك السلطة السياسية والعسكرية لطبقة النبلاء الوراثية وعلى نحو منهجي[5].

ما هو الشرط الرئيس المطلوب توفره في الأمير المؤسس؟ إن مكياڤيللي يطرحه على النحو التالي: الأسس الرئيسة التي تمتلكها جميع الدول الحديثة وكذلك القديمة أو التي تجمع بينهم، هي قوانين جيدة وأسلحة جيدة. ولأنه لا يمكن أن تكون هنالك قوانين جيدة حيث لا توجد أسلحة جيدة، وحيث توجد أسلحة جيدة لا بد من أن توجد قوانين جيدة، فسوف أغفل التفكير بالقوانين وسأتحدث عن الأسلحة[6]. يؤكد مكياڤيللي أنه إذا كان أو إلى حد كون المؤسس نبياً، فإن على المرء أن يتذكر أن «الأنبياء المسلحين» فقط هم الذين يحققون

الفوز بينما تكون الخسارة من نصيب الأنبياء غير المسلحين. ولكن المؤسسين يواجهون مشكلة على الدوام: من أين يحصلون على السلاح الذي يحتاجونه؟ إنهم يتعرضون دائماً لإغراء ارتكاب خطأ كبير ـ الاعتماد على «سلاح الغير» عوضاً عن سلاحهم ذاته باعتبار أن القوات المسلحة التي لا تسيطر عليها أنت، معروفة بسمعتها السيئة نتيجة لمواقفها المتقلبة، ولا يمكن الاعتماد عليها، وهي غير فعالة. ولابد أن يتركز الانشغال الرئيس للأمير المؤسس في الفنون العسكرية. «وهكذا، يجب ألا يكون لدى الأمير أي هدف آخر، ولا أي تفكير آخر، ويجب ألا يتخذ من أي شيء آخر فناً له، باستثناء فن الحرب وأنظمتها وانضباطها، لأن ذلك هو الفن الوحيد الذي يثير اهتمام الشخص الذي يتولى القيادة. وهو يتمتع بمزايا جمة إلى حد أنه لا يحافظ فقط على أولئك الذين ولدوا أمراء، ولكنه وفي أوقات كثيرة يمّكن الرجال من أصحاب الثروات الخاصة من الارتفاع إلى تلك المكانة. وعلى العكس، فإن المرء يرى أنه حين فكر الأمراء بشكل أكبر في تأمين أسباب الراحة بدلاً من تأمين السلاح، خسروا ولاياتهم»(7).

إن الصورة التقليدية للأمير المؤسس في موازاة هذه السطور، هو التحفة المنسية حالياً من الأدب اليوناني وهي كتاب «تعليم سايروس» للكاتب كزينوفون ـ المصدر الجلي لاهتمام مكيافيللي بهذه الشخصية. فقد وسع سايروس من سلطة موطنه بلاد فارس مستخدماً، وسيلة خاصة به، جيشاً كان قادراً على بنائه ـ وجعله موالياً له في سياق الأمور، فيما كان يعمل ظاهرياً في خدمة عمه، ملك بلاد ميديا المجاورة. هذه قصة قيادة مكتوبة بإسهاب ـ ملهمة وتحذيرية على حد سواء كتبها كزينوفون بتصرف ـ وتدور فكرتها الرائعة حول كيفية حكم الجنس البشري إلى حد ما من قبل آخرين وضد ميولهم الطبيعية. ولا شك بأن سايروس هو شخصية ذات كاريزما ولكن الأهم أن أمثولته تظهر كيف يمكن تطويع الرجال، وتحريضهم، واستغلالهم من قبل زعيم ما عبر مجموعة مدروسة من المكافآت والحسابات، وكيفية حثهم على القتال والموت في سبيل مجده الأعظم(8).

إننا إذ نشعر بالارتياح في أنظمتنا الديمقراطية البورجوازية ــ حيث الحرب مكروهة، والقادة العسكريون نادراً ما يكونون أكثر من بيروقراطيين يرتدون البزة العسكرية، وحيث جرى تعليمنا باعتبارنا أطفالاً، أن القوة لا تحل أمراً أبداً وباعتبارنا شباباً ــ إنه يمكننا تفادي الخدمة العسكرية بسهولة ــ فإننا لم نعد على اتصال مع هذه الحقائق الأساسية. وعلى أية حال فإن القصة مختلفة في أنحاء كثيرة من العالم حتى في الوقت الحاضر. فالأنظمة أكثر هشاشة، والقادة العسكريون والتنظيمات العسكرية تبعث على الخوف والاحترام بصورة أكبر. إن أتاتورك الضابط الموظف في الجيش العثماني وبطل الحرب، هو فقط الأول بين العديد من جنرالات القرن العشرين ــ عدا عن ذكر الضباط من رتبة عقيد ورائد، أو في مثالين جديرين بالذكر من أفريقيا، ضابط طيار برتبة ملازم وضابط برتبة نقيب ــ الذين يستولون على السلطة في بلادهم عن طريق وسائل شرعية أكثر من المعتاد. ومن المستحسن أن نتذكر أنه حتى التأسيس الأميركي كان مختلفاً جداً عن وضع فيه إراقة دماء، وأن نتمعن في حكمة استراتيجية جورج واشنطن في الحفاظ على الجيش الثوري بأي ثمن باعتباره رمزاً حيوياً للإرادة الوطنية. وعلى عكس الرأي الشائع عن الموضوع، فإن الثورات الحديثة نادراً ما وقعت عن طريق انتفاضة عفوية للطبقات أو الشعوب المضطهدة، أو حتى عن طريق تململ عقائدي إيديولوجي لأحزاب سياسية ذات تنظيم جيد (النموذج اللينيني). وهي تنجح بالأحرى، عندما تفقد الحكومات السيطرة الفعلية على قوات الجيش والشرطة؛ ولا شيء يوضح هذه الحقيقة الجوهرية أفضل من استيلاء البولشفيين على السلطة في روسيا في تشرين الأول من عام 1917[(9)].

إن رجال الدولة المعاصرين الذين يتجاهلون نصيحة مكيافيللي يعرضون أنفسهم للهلاك. وبالنسبة لطرح مثال عن الاعتماد العقيم على أسلحة الغير فكر في إدوارد شيفاردنازه. هذا الرجل الإنساني المثير للإعجاب، والذي لعب، بوصفه آخر وزير خارجية للاتحاد السوفييتي، دوراً خطيراً في تأكيد زواله السلمي، وتولى رئاسة جمهورية جورجيا المستقلة حديثاً في عام 1992 في مسعى

لإنقاذ وطنه من حكم سيء جداً ومنع تفشي النزعات الانفصالية، ولاسيما في إقليم أبخازيا المتميز عرقياً. وسرعان ما قام المتمردون هناك، وبمساعدة معنوية ومادية من عناصر الجيش الروسي بهزيمة القوات الجورجية المتهالكة والوحدات الاحتياطية شبه العسكرية التي عملت على مساعدتها، بقيادة اثنين من الموالين الرئيسين لشيفاردنادزه هما تنجيس خيتوفاني وغابا إيوزلياني. وكان الأخير رجلاً أمضى عقدين تقريباً في سجن سوفييتي بتهمة ارتكاب جريمة سطو مسلح. ثم لجأ شيفاردنادزه إلى الروس. ونجح في تأمين مساعدتهم «كقوات لحفظ السلام» في أبخازيا. وهي صفقة عادت عليه بربح ضئيل إلا أنه دفع مقابلها «ثمناً» باهظاً تضمن إقامة قواعد روسية جديدة في جورجيا، وغيرها من التنازلات. وأدى الاعتماد على مثل هؤلاء الحلفاء الملتبسين، والذين ينفعون أنفسهم، أدى فقط إلى تحطيم هيبة شيفاردنادزه، وأضعف من سيطرته على البلاد لاحقاً[10].

غني عن القول أن الرجال المحبين للإنسانية والمثيرين للإعجاب، مرغوب فيهم بشكل كبير باعتبارهم رجال دولة، في معظم البلاد ومعظم الأزمان. وهم بمقدورهم في الأوقات غير العادية، كما ينصح مكياڤيللي بصورة مقنعة، بمقدورهم أن يشكلوا عائقاً. فالتردد في استخدام القوة أو الاستعداد لاستخدام القوة عندما تستدعي الظروف ذلك أو أن يربط المرء نفسه شخصياً بمثل هذه الأفعال، هو نزعة شائعة لدى مثل هؤلاء الرجال[11]. وهي بحاجة إلى مقاومتها بشكل واعٍ إذا كان لابد من خدمة الأهداف الوطنية الحيوية، وحتى لا ترتهن السلطة لقطاع الطرق المجردين من المبادئ الأخلاقية. ويدعي مكياڤيللي أن قطاع الطرق هؤلاء يمكنهم هم أنفسهم إثبات أنهم مؤسسون ممتازون[12]. إلا أنه ليس من الضروري الذهاب معهم إلى نهاية تلك الطريق، وإذا كان الأمراء العاديون متأثرين بعيوب في الشخصية والتي قد تكون لها عواقب سياسية وخيمة، فإن هذا هو الأصح تماماً بالنسبة للحكام من هذا الصنف (فكر في وضع رجل من جورجيا أكثر شهرة، هو جوزيف ستالين).

غير أنه ورغم ذلك، فإن المهارة والتصميم في استخدام القوة قلما ينهكان فضيلة الأمير المؤسس. ويقر مكيافيللي نفسه وعلى نحو مماثل تقريباً بذلك عندما يستشهد «بالنبي» باعتباره نموذجاً للمؤسسين، وبذلك يسلم جدلاً بمسألة مصدر القوة الثابتة للجيوش والأنظمة التي يدعمونها. وإن تعقيب مكيافيللي غير اللائق المتعلق بأولوية السلاح على القانون هو نصف حقيقة في أحسن الأحوال. وقد كان القيام بنشر الوصايا العشر أمراً أساسياً بالنسبة لإيجاد هوية قومية يهودية. (وكما نعلم من حوارات مكيافيللي) فإن المؤسس الحقيقي لروما لم يكن رومولوس بقدر ماكان خلفه نوما فومبيليوس ـ الذي أيضاً أعطى شعبه مجموعة قوانين رائعة مصادق عليها[13]. كما لا يمكن لمكيافيللي أن يكون قد أغفل الإشارة إلى الاستثناء الكبير للقاعدة الأساسية لحكمته بأن الأنبياء غير المسلحين لايحققون الفوز أبداً. وإن وصفه الهجائي الساخر في كتاب «الأمير» «للإمارة الكنسية» وحكامها من رجال الدين ـ هؤلاء وحدهم لديهم ولايات ولا يدافعون عنها، لديهم رعايا، ولا يحكمونهم. وهذه الولايات ورغم أنه لا يجري الدفاع عنها، لا تؤخذ منهم، والرعايا ورغم أنهم غير محكومين، لا يأبهون وهم لايفكرون إلا في أن يصبحوا في منأى عن مثل هؤلاء الأمراء ولا يمكنهم فعل ذلك ـ يقر ضمناً مع ذلك بالقوة السياسية التي يمكن للولايات أن تستمدها من الدين وإلى أي حد تعفى أنظمة كهذه من التقدير الطبيعي للقوة العسكرية[14].

حقاً، إن جزءاً مما يجعل مكيافيللي مفكراً ثورياً بالمعنى العصري للعبارة هو بالضبط إدراكه لقوة الإيمان أو الرأي كأداة لمهنة إدارة شؤون الدولة. وهذا يتبدى لاحقاً كأوضح ما يكون في كتاب «الأمير» وفي الفصل الذي يحمل عنوان «كيف يجب الحفاظ على الإيمان من قبل الأمراء» حيث يستغل مكيافيللي غموض الكلمة الإيطالية» fede («استحقاق الثقة» وكذلك «إيمان» {ديني}) لمتابعة مناقشة بالكاد مقنعة عن كيفية استخدام الدين لمساندة حكم أميري. ويقول لنا مكيافيللي الآن إن الأمراء ينهمكون في نمطين من القتال ـ قتال «بالقوانين» والآخر

«بالقوة»، وإن الأمير الناجح لا بد وأن يجمع ما بين صفات الأسد والثعلب، وإن الأمير الذي عرف كيف يلعب دور الثعلب قد برز بصورة أفضل عامة طالما أنه «كاذب كبير ومنافق كبير» قادر على أن يخدع الآخرين بشأن طبيعته الحقيقية. «يجب على الأمير أن ينتبه كثيراً إذن، أي لكي تراه وتسمعه فإن عليه أن يظهر كل الرحمة، وكل الإيمان، وكل الصدق، وكل الإنسانية، وكل الدين. وليس هناك ما هو أكثر ضرورة كي يظهر أنه يمتلكه، من هذه الصفة الأخيرة. فالرجال بشكل عام يحكمون بواسطة عيونهم أكثر مما يحكمون بواسطة أيديهم لأن البصر موهوب للجميع، أما اللمس فلقلة. الجميع يرى كيف تبدو، وقلة تلمس ما أنت عليه، وهؤلاء القلة لا يجرؤون على معارضة رأي الكثرة الذين لديهم ملك الولاية ليدافع عنهم»[15].

إن ملاحظة مكيافيللي الغريبة بأن الأمراء يقاتلون مستخدمين القوانين، يمكن فهمها فقط ضمن هذا السياق الأوسع. [...] وإن الديانة المسيحية التي اخترعت المصطلح «مجمع التبشير» (بروباغندا) تمثل بالنسبة لميكافيللي نموذجاً جديداً من فن إدارة شؤون الدولة، وهو نموذج يمكن تمييزه في الأزمنة الحديثة في الصراع الإيديولوجي للشيوعية، وكذلك في الصراع الديني للإسلام الراديكالي المعاصر. وما كان مكيافيللي ليجد صعوبة في تفسير الإطاحة بشاه إيران عام 1979 على يد رجل دين شيعي كانت أسلحته الوحيدة أشرطة مسجلة مهربة تحوي مواعظه الدينية. ولم يتمكن جيش الشاه العظيم وبوليسه السري في النهاية من فعل أي شيء في وجه تيار الاستياء الشعبي الذي كان آية الله خميني قد حرضه على التحرك.

يحتل الصراع الثوري أو السياسي من الناحية التي نصفها، أهمية خاصة في وضع هو في طور التأسيس. ذلك لأنه يساعد الأمير الطموح في التغلب على المشكلة الرئيسة التي تواجهه: عداء رجال النخبة الأقوياء الذين ينتفعون من

وضعهم المتميز في النظام القديم. ويعرض الصراع السياسي أولاً طريقة لفصل رجال النخبة عن الشعب عامة محولاً الآخرين تقريباً إلى حليف استراتيجي فعال. ثانياً، يمكنه أيضاً أن يعمل على تقسيم وإضعاف معنويات رجال النخبة أنفسهم. وقد كان اليسوعيون رواداً في أساليب اختراق وتطويع رجال النخبة. وأثبت الشيوعيون أنهم بارعون في هذه الأساليب في وقتنا الحاضر(16).

وكما تظهر الحالة الجيورجية، فإن تأسيس دول وأنظمة جديدة ليس ظاهرة ذات مصلحة تاريخية فقط. ومثلما أدى انفصال الإمبرطوريات الأوروبية عبر البحار في بدايات القرن العشرين إلى إيجاد العشرات من الأمم الجديدة في العالم الأقل نمواً، فقد أتاح انفصال الاتحاد السوفييتي وإمبرطوريته الأوروبية الشرقية فرصاً كبيرة لأمراء مؤسسين مغامرين. فالجمهوريات الجديدة المقتطعة من المجال السوفييتي السابق لديها خبرة ضئيلة، أو هي عديمة الخبرة بوضعية الأمة وتواجه تحديات مخيفة بالنسبة لأمنها وهويتها الرئيسين. وبناء على ذلك فمن المحتم أن المهام التي تواجه الجيل الأول من القادة في هذه الدول، تتجه إلى أن تكون أكثر هولاً من تلك المطلوبة من رجال الدولة الذين يتم تنصيبهم بطريقة اعتيادية أكثر. فالأمراء المؤسسون (وهناك حاجة إلى أمثالهم حتى وبشكل تام في جمهوريات مصنعة جديدة، لتكرار الفكرة الرئيسة لمكيافيللي) يجب أن يتبنوا وجهة نظر أكثر وعياً، وشمولاً، وبعداً. ويجب عليهم في الوقت ذاته أن يتحسسوا بعناية بالغة الضغوط والقيود السياسية داخل الصرح الهش الذي يحاولون بناءه، كما يجب أن يكونوا مستعدين للتصرف بشكل فوري وبقوة من أجل دعمه في حال بدأ بالانهيار.

كثيراً ما تفهم الوطنية والتحديث اليوم، ولاسيما من قبل علماء السياسة باعتبارهما قوتين موضوعيتين تحملان معهما السياسيين شاؤوا أم أبوا. وهذا يقلل كثيراً من حجم المدى الذي يمكن الذهاب إليه في التلاعب بالشعور الوطني من جانب زعماء سياسيين حتى يتناسب مع برنامج ثوري (فكر في تاريخ ما بعد

يوغسلافيا الشيوعية التي اختبرت تغذية متعمدة وقاسية لا ترحم لمثل هذه المشاعر بواسطة زعماء من أجل الدفع بمصالحهم السياسية إلى الأمام[17]. والأكثر أهمية أنه يعجز عن إعطاء الثقل المطلوب لدور العمل السياسي المدروس في سياق عملية التحديث. إن نجاح بسمارك في إيجاد (وهتلر في استغلال) هوية قومية لعموم ألمانيا تبرز بوضوح فقط على خلفية التجزئة السياسية، والدينية، والثقافية العميقة للعالم الناطق بالألمانية على مدى قرون عديدة. وتوضح حالتا ألمانيا واليابان ــ والحالات الأحدث مثل سنغافورة أو كوريا الجنوبية ــ المدى الذي يمكن للتحديث الذي يفهم بوصفه عملية تطوير اقتصادي، أن يفرض فيه بسرعة ومن القمة بواسطة رجال دولة متفهمين، بدلاً من فرضه بالأسلوب غير المدروس والمتدرج للدولتين التحديثيتين التقليديتين القديمتين، بريطانيا وأميركا. أخيراً، تؤكد حالة تركيا، وبشكل لافت، الأهمية الكامنة في الثقافة باعتبارها أداة لمهنة إدارة شؤون الدولة في أيدي القادة التحديثيين، أو في تأسيس أو إعادة تأسيس الدولة عامة. وقد كانت حملات أتاتورك لإلغاء الطربوش (القبعة العثمانية التقليدية) وإدخال الحروف الأبجدية اللاتينية والتي قد تبدو طريفة بالنسبة إلينا اليوم، كانت خطوات محفوفة بالمخاطر ولكنها بالغة التأثير في مشروعه الأكبر لإيجاد هوية تركية جديدة: إنها تشكل مرجعية مهمة لقادة الدول الإسلامية اليوم الذين يواجهون التحدي الإيديولوجي الهائل للتطرف.

وتدل هذه الأمثلة على أن مهنة إدارة شؤون الدولة تستطيع أن تلعب دوراً في تحديث ما يكون تلقائياً، وأكثر تأثيراً وأكثر أماناً من المشاريع التوتاليتارية الاستبدادية للقرن الماضي. وإن المحاولة الشيوعية لاختراع نمط جديد من الرجال عبر اعتماد مزيج من القوة الوحشية والتخطيط الخيالي الاجتماعي قد فشل كما هو متوقع عن جدارة واستحقاق. وقد كانت الأفكار المؤسسة لأتاتورك وغيره من التحديثيين المحافظين إلى حد ما، وببساطة، أكثر توافقاً مع القيود

والطموحات الإنسانية العادية. وظلت على أية حال، وإلى حد ما أيضاً تحترم الأهمية العليا لحكم القانون في بناء دولة حديثة حقيقية، فيما لم يكن الدكتاتوريون كذلك.

هذا يعيدنا إلى مكيافيللي. فسلامة تحليل مكيافيللي حول تأسيس الدول يستند بشكل نهائي إلى انتقاصه من أهمية حكم القانون. وتعكس الأولوية المؤكدة المعطاة للأسلحة على القوانين، كما رأينا، الحاجة إلى إرادة فردية لتتولى القيادة في أوقات الانتفاضة الثورية. إلا أنه يعكس أكثر من ذلك، عدم كفاية القوانين، والحاجة إلى أمراء ـ أو المعادل للأمراء ـ في جميع الدول وفي كل العصور. ويتحدى هذا المنطق ومباشرة الاستشراف النظري لجميع من يدعون اليوم ارتباطهم بالديمقراطية الدستورية. ولكن هل هي مختلفة جداً عن الممارسة المعاصرة؟ إن القيادة في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة تعني بشكل متزايد القيادة التنفيذية. فما هو بالضبط موقع المسؤول التنفيذي في الديمقراطية الدستورية المعاصرة؟ الإجابة تكشف عن استمرارية مذهلة لأفكار فلورنتين العظيم في عالمنا السياسي الخاص بنا.

8

السلطة التنفيذية والديمقراطية الدستورية

دعونا نسلم بصحة المنطق الذي طرحه مكيافيللي: القيادة القوية ضرورية عند تأسيس الدول والأنظمة سواء أكانت إمارات أم ديمقراطيات دستورية. ولكن لماذا يتوجب أن يتبع ذلك القول بأن القيادة القوية لا بد وأن تعتمد عرفاً في الأنظمة الديمقراطية وفي هيئة مسؤول تنفيذي قوي؟ لقد كانت الجمهوريات في فترة ماقبل القرن التاسع عشر، تُفضل مع ذلك الموظفين التنفيذيين المنقسمين أو الضعفاء ـ مثلاً: الحاكمان الرئيسان في روما القديمة أو البندقية. ومن أجل وضع وتنفيذ السياسة معاً، فقد تطلعت بشكل رئيس إلى هيئة جماعية واحدة، مجلس شيوخ أو مجلس استشاري ممثل للعائلات المرموقة في البلاد. ولشعورهم بالغيرة على امتيازاتهم فقد خشي هؤلاء النبلاء ـ ولسبب وجيه ـ بأن تركيز السلطة غير الملائم في أيدي واحدة من جماعاتهم سوف يطرح تهديداً أساسياً. ولقد نجم عن الديمقراطية الدستورية في إنكلترا وأميركا ذاتها، صراع بين المجالس النيابية القومية وملوك مستبدين، وهو صراعاإمتد لعدة قرون إلا أن حصيلته النهائية لم تبدُ مشكوكاً فيها قط. ويتنافس الأمراء على أية حال مرة أخرى اليوم تحت أسماء أخرى مع هيئات سيادية شعبية نظرياً من أجل السلطة. وكما لا يحدث غالباً فإنه يبدو أنهم يستمتعون بالسيطرة الفوقية فكيف نفسر كل هذا؟

لا بد من أن يُفهم المسؤول التنفيذي السياسي المعاصر ضمن الإطار الأوسع الذي يعمل فيه: ويتألف هذا الإطار من خلفية مؤسساتية محددة ووجهة النظر الثقافية الأوسع التي تضفي عليها شرعية رئيسة. والخلفية المؤسساتية هي

بالطبع الخلفية المألوفة للديمقراطية الدستورية، فالقانون هنا، وليس الإنسان، هو الملك. ويتكون الحكم جزئياً من مؤسسات متنافسة ومستقلة ـ مجالس نيابية، ومحاكم، وبيروقراطيات والتي تحد كثيراً من مجال التحرك أمام هؤلاء الذين «يحكمون» بشكل مرئي عادة إلى أبعد حد. ولكن أيضاً ما هو أكثر أهمية هو الثقافة السياسية ـ المجموعة غير المعلنة غالباً من المعتقدات والمواقف ـ والتي تدعم هذه الآليات المؤسساتية: إن كون جميع البشر يولدون متساويين ويمنحون حقوقاً أساسية، وإن كون الحكم أو الدولة موجودة، أو يجب أن توجد أساساً لضمان هذه الحقوق، البدهيات إن كون الحاكم هو إذن خادم الناس وليس سيدهم، وإن كون الحكم لا يمكن الوثوق به مالم يكن هناك إشراف عليه من قبل ممثلي الشعب المنتخبين ـ تلك هي البدهيات السياسية التي تشكل توقعات الشعوب وطموحات السياسيين اليوم في الغرب النامي بالتأكيد، ولكن حتى في أماكن عديدة من العالم، لا تتمتع بعد بديمقراطية دستورية راسخة.

إن مؤسسات وثقافة الديمقراطية الحديثة لم تتطور هكذا ببساطة. فقد نشأت من قلب نظام خاص من التفكير. ونظام التفكير هذا ـ دعنا نسميه المؤسساتية الليبرالية ـ وجد نصيره الأكثر تأثيراً في الفيلسوف والناشر الإنكليزي جون لوك. وقد نشرت أفضل أعمال لوك المعروفة «رسالة البحث الثانية حول موضوع الحكم» ولأول مرة بعد فترة قصيرة من قيام «الثورة المجيدة لعام 1688»، والتي وضعت نهاية لحكم سلالة عائلة ستيورات وكبحت نهائياً الذرائع المؤيدة للحكم المطلق للملوك الإنكليز. وكانت صياغة لوك لمبادئ الحكم المحدود، أساسية في تشكيل تطور الفكر والممارسة المؤسساتية في القرن الذي تلا ـ فترته التكوينية الحساسة. وكان تأثيره ملموساً ليس فقط في إنكلترا ذاتها وإنما في المستعمرات الأميركية وحتى في فرنسا ذات الحكم المطلق ـ ويعود الفضل في ذلك إلى تشارلز سيكوندات، بارون دو مونتيسكيو، النصير الثاني العظيم للمؤسساتية الليبرالية ـ وعندما تحدث المؤسسون الأميركيون عن «علوم سياسية جديدة» توجه مساعيهم الخاصة، فقد كانوا يفكرون بالدرجة الأولى في لوك ومونتيسكيو[1].

إن المبادئ الدستورية الليبرالية ليست مماثلة لإيديولوجية (إن كانت هناك من واحدة) الديمقراطية الدستورية المعاصرة. فهي تشكل نظرية ليست عن الديمقراطية في حد ذاتها، ولكنها نظرية عن حكم محدود. واهتمامها الرئيس ليس إعطاء السلطة للشعب وإنما تحديد مقدرة الحكومات من أي نوع كانت ـ بما فيها الديمقراطية ـ على السيطرة على المجتمع. وهناك في الواقع، توتر من داخل الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، ما بين مكونها الليبرالي أو المؤسساتي وبين مكونها الديمقراطي. وإذا كانت الديمقراطية بمعناها الأبسط هي الممارسة غير المقيدة للإرادة السياسية للشعب، فإن الدساتير تعمل على تقييدها. إنها تُوجد عقبات مؤسساتية تؤخر وتعقد ممارسة إرادة الأكثرية وتحمي حقوق الأقليات والأفراد غير المعروفين(2).

وفي المركز من هذه العلوم السياسية الجديدة الفكرة القائلة إن السلطات الرئيسة للحكم يجب أن تكون منفصلة وأن توضع في أيدي أشخاص مختلفين، وبذلك توجد نظاماً من الضوابط والتوازنات الذي يعمل من أجل حماية حريات الشعب. ونحن نجد في مونتيسكيو، للمرة الأولى، التمييز المألوف مابين الوظائف التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. وقد اعتبر لوك السلطة القضائية جزءاً من السلطة التنفيذية، إلا أنه اعترف بوجود سلطة إضافية يسميها، «اتحادية» والتي تعني ما سوف نصفها اليوم بالسياسة الخارجية أو الأمن القومي. ومع ذلك، فإن السلطتين التنفيذية والاتحادية تتم السيطرة عليهما عادةً من قبل الشخص ذاته أو الأشخاص ذاتهم. وهكذا فإن الإختلاف الجوهري هو ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، الوظيفتين السياسيتين الصحيحتين للحكم(3).

لمَ يتوجب فصل هاتين الوظيفتين؟ لقد كان هناك لدى واضعي الدستور من الإنكليز في فترة ما قبل لوك، جواب بسيط عن هذا السؤال. فقد كان يتوجب الإعتراف بالسلطة التنفيذية ـ أي الملكية ـ بوصفها تابعاً للسلطة السيادية

للبرلمان للحيلولة دون ممارساتها التعسفية، فيما لا يتوجب أن يكون البرلمان نفسه في الموقع الممكن أن يؤدي إلى الفساد بتطبيق قوانين كان قد وضعها، وكلا الخطوتين أساسيتين إن كان لحكم القانون أن يصبح واقعاً. وعندما يتحول لوك إلى هذه المسألة في «رسالة البحث الثانية» فإن الجواب يبدو في البداية هو نفسه، أقله في مايتعلق بالمبدأ الأساسي للسيادة البرلمانية. فإنه وفيما يمضي لوك في نقاشه فإنه يرسم على أية حال صورة أدق، صورة مرغوبة أكثر لدى الامتيازات التقليدية للنظام الملكي البريطاني(4).

يوضح لوك أن السلطة «الاتحادية» أقل قدرة على أن تدار بواسطة قوانين سابقة، سارية المفعول وعملية، من السلطة التنفيذية، ولذلك فمن الضروري تركها لحصافة وحكمة أولئك الذين يمسكون بها لتوجيهها من أجل الصالح العام. وهذا يطرح فكرة أن السلطة التنفيذية بالمعنى الضيق للكلمة هي مفيدة تماماً أو أنها تقع تحت إدارة القوانين أو الهيئة التشريعية.

غير أن لوك سرعان ما يتحدث عن الحاجة إلى «الحصافة والتعقل»، «الحذر والسرية» و«الخيار» لدى أولئك الذين يتولون مناصب تنفيذية، بغض النظر عما إذا كان يصادف أن يكونوا يتعاملون مع قضايا داخلية أم خارجية. وهو يسمح حتى للسلطة التنفيذية بحصة في السلطة التشريعية ـ حق النقض (الفيتو)، مثل ذاك الذي يتمتع به ملوك إنكلترا. ويظهر أن جزءاً من السبب وراء ذلك، هو أن يحصن السلطة التنفيذية بسلطة تكفي للدعوة إلى انعقاد البرلمان وحله ورفع جلساته وحتى لتنظيم العضوية فيه عندما تغدو طبيعته التمثيلية محل شبهة نتيجة «للفساد أو الانحلال»(5).

لكن حتى هذه ليست هي الايضاحات الكاملة. وباعتبار أنه «في بعض الحكومات تكون سلطة سن القوانين غير موجودة دوماً، وهي عادة ما تكون متعددة جداً وبطيئة جداً لكي تحقق السرعة اللازمة للتنفيذ، وكذلك لأنه من المستحيل التنبؤ بجميع الأوضاع والاحتياجات التي قد تهم العامة، والتي تكون كثيرة على

القوانين التي يتوجب أن تحققها، أو لسن مثل هذه القوانين بما أنها لن تؤدي إلى إحداث ضرر في حال تم تطبيقها بصرامة شديدة في جميع الأحيان وعلى جميع الأشخاص الذين قد يعترضون طريقها، لذلك فإن هناك نطاقاً متروكاً للسلطة التنفيذية لأن تقوم بفعل أشياء كثيرة وفق خياراتها مما لا تقتضيه القوانين». ويطلق لوك على هذه السلطة اسم «الامتيازية» ـ السلطة للتحرك «اعتماداً على السرية من أجل الصالح العام، بدون مقتضيات القانون وحتى أحياناً ضد القانون». وفي حال جرى إغواؤنا لإضفاء مظهر براق مغرق في فكر مكيافيللي على هذا كله، فإن لوك حريص على التركيز على خيار السلطة التنفيذية الذي يغفر لهؤلاء الذين يقعون تحت تهديد «الصرامة الشديدة» للقانون[6].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لأمر محبط أن تسمعه يتحدث باستحسان في نصه عن أولئك «الأمراء الأشبه بالآلهة» والذين يعتبرون أمن الشعب بالنسبة إليهم، القانون الأسمى. فأي مقياس يسمح للشعب بالتمييز ما بين الممارسات المفيدة أو الضرورية، وبين الممارسات المسيئة التي تقوم بها السلطة الامتيازية؟ ويعترف لوك بصراحة بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي مقياس. وعلى الناس أنفسهم أن يقرروا، في أي وضع محدد، ما إذا كانت مصالحهم قد تمت تلبيتها بواسطة أفعال قائدهم. وإذا ما رأوا العكس فإن مرجعهم الوحيد هو، على أية حال، «أن يتضرعوا إلى السماء» ـ أن يحملوا السلاح[7].

يعد منطق لوك عند مستوى ما تسوية ذكية ما بين آراء حزب الأحرار وآراء حزب المحافظين في النظام الملكي الإنكليزي ـ وهي حقيقة تساعد على تفسير تأثيره الرائع الاستثنائي. وبالإمكان رغم ذلك قراءته عند مستوى آخر، كحل وسط ما بين الفكر الناشىء المؤيد للمبادئ الدستورية وبين مكيافيللي. تسوية موضوعة للتخفيف من تحدي مذهب المكيافيللية تماماً عبر استعارة رؤيتها الأساسية وتضمنيها في الدور العملي الذي لا غنى عنه «للأمراء» في كل نظام. وسواء أكان لوك سينجح فعلاً في أم لا ذلك فهذه مسألة أخرى. والمشكلة الجوهرية هي أن

حق الامتياز يظل عنصراً مخرباً أو هداماً محتملاً للسلطة التنفيذية، ذاك الذي يمارس فقط ضد، وليس من داخل الإطار الدستوري. وكون النموذج الإنجليزي لم يستمر حتى القرن الثامن عشر، هو من هذا المنظور، ليس مستغرباً بالإجمال.

إن النموذج الأكثر نجاحاً والأكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لغاياتنا هو النموذج الأميركي. فالمنصب الرئاسي الذي نشأ نتيجة للمداولات التي جرت عام 1787 بوصفه حجر الرحى ومحوراً في الدستور الأميركي، كان جديداً من عدة نواحٍ. وقد شكلت الولايات المتحدة نفسها تحدياً جديداً لم يسبق له مثيل: كان يعتقد بشكل تقليدي أن الجمهوريات قادرة على البقاء فقط في أراضٍ صغيرة، إلا أن الأمة الجديدة كانت أكبر جمهورية منذ جمهورية روما. إضافة إلى ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعتها الفيدرالية أو شبه الفيدرالية، فقد كانت لدى الحكومة المركزية سلطات محدودة فقط. كذلك مع الأخذ في الاعتبار العداء المتفشي على نطاق واسع للملكية بين السكان ـ المشبعين، على أية حال، بأفكار حزب الأحرار أو الأفكار السياسية المؤيدة للدستور والذين كانوا للتو قد انتزعوا حريتهم من العرش البريطاني في حرب طويلة، فإن المرء ربما كان سيتوقع أن أي منصب تنفيذي رئيس تم إيجاده في ظل النظام الجديد، سوف يُمنح سلطات محدودة جداً إن لم تكن رمزية تماماً.

وفي الواقع، فإن ما أوجده المؤسسون كان سلطة تنفيذية جمهورية قوية بصورة فريدة. وكان المقصود بالمنصب الذي أعدوه أن يمنح الطاقة، والتوحد، والقوة لآلية الحكم ـ صفات معروف عنها بشكل مؤسف أنها مفقودة في الاتحاد البديل المؤقت للفترة الثورية، وهو اتحاد الولايات الإحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة (وفي العديد من حكومات الولايات). وقد كانت منتخبة مباشرة من الشعب، ومثل السلطة التنفيذية التي تخيلها لوك كانت متسلحة بحق الفيتو الذي وفر لها حماية مؤسساتية في وجه الفرع التشريعي، ودوراً رقابياً في عملية التشريع. كذلك ومثل السلطة التنفيذية التي تخيلها لوك، فقد منحت قيادة القوات المسلحة للبلاد، ودوراً خاصاً في إدارة السياسة الخارجية عموماً.

كان هنالك وياللغرابة، نقاش بسيط حول الرئاسة خلال انعقاد المؤتمر الدستوري (وكان لافتاً أن الوفود بدت وكأنها افترضت حتى وقت متأخر من اليوم أن الرئيس سوف ينتخب من قبل الكونغرس). لذلك فلا بد من التماس رأي المؤسسين حول هذا الموضوع الحساس بشكل رئيس في كتاب «الفيدرالي» وهو التحليل والدفاع الموثوق عن الدستور الذي قدمه «بوبليوس» (ألكسندر هامتلون، وجيمس ماديسون، وجون جاي) والذي نشر أصلاً ضمن مقالات صحافية متسلسلة خلال المداولات الخاصة بالمصادقة على الدستور[8]. ومايتميز بالوضوح وسهولة الفهم بالتحديد هو سلسلة الصفحات (الأرقام من 67 ـ 77) بقلم ألكسندر هاملتون التي تتحدث عن السلطة التنفيذية. غير أنه من المفيد البدء ببعض التفسير للمناقشة الشهيرة التي أدارها ماديسون (الصفحة رقم 10) حول «الفئة المعارضة» باعتبارها ـ العلة المميزة للحكم الجمهوري وكيف سيساعد الدستور المقترح في السيطرة عليه[9].

تشجع حرية المجتمعات الجمهورية ذاتها على نمو الأحزاب أو الفئات المعارضة وذلك عبر السماح للناس بالتعبير عن آرائهم، وملاحقة مصالحهم الخاصة، وإقامة جمعيات مع آخرين يشاركونهم وجهات نظر متشابهة.

وحسب استخدام ماديسون للمصطلح ـ فإن عبارة «فئة معارضة» ليست تماماً ما سوف ندعوها اليوم «مجموعة مصالح» ولكن بالأحرى «عدداً من المواطنين سواء أكانوا يعادلون أكثرية أم أقلية المجموع، والذين هم متحدون فيما بينهم ويحركهم دافع مشترك من العاطفة، أو المصلحة، ومناوئون لحقوق مواطنين آخرين أو للمصالح الدائمة والكلية للمجتمع». والانشقاق، وفق هذا المفهوم، هو متأصل بعمق في الطبيعة البشرية. ولقد قامت ليست فقط المصالح المادية المتباعدة «وإنما الحماس لآراء مختلفة متعلقة بالدين، ومتعلقة بالحكم، ونقاط أخرى كثيرة، سواء في التفكير أم في الممارسة؛ والارتباط بزعماء مختلفين يتنازعون بتوق شديد إلى التفوق والسلطة، أو الارتباط بأشخاص لهم

مواصفات أخرى ممن كانت ثرواتهم مثيرة للاهتمام بالنسبة للرغبات البشرية، قاموا بالتناوب بتقسيم الجنس البشري إلى أحزاب، وأججوا مشاعرهم بالحقد المتبادل وجعلوهم أكثر ميلاً إلى إثارة واضطهاد بعضهم البعض، بدلاً من التعاون معاً من أجل الخير العام الذي يعود عليهم. لاحظ كذلك أن الفئة المعارضة ليست بالضرورة أقلية متمردة، فالأكثرية نفسها بمقدورها أن تتصرف بشكل متحزب إذا ما تخطت حريات الآخريات أو إذا ما تصرفت بطرق مدمرة أساساً للمجتمع الأوسع. ولأنها تبدو محظورة من قبل مبدأ الديمقراطية ذاته، فإن فئة الأكثرية هي التحدي الأخطر والأعظم بالنسبة لواضعي النظريات الخاصة بالحكم الجمهوري».

يقول لنا ماديسون إن أكثر مصدر مألوف ودائم للانشقاقات كان «التوزيع المتباين وغير المتكافئ للملكية». وإن انشقاق الأكثرية هو في هذا السياق مجرد اسم آخر للديمقراطيات التقليدية مثل النظام الديمقراطي لأثينا، حيث يهدد الفقراء باضطهاد الأقلية الغنية. ولكن لا يجب الخلط بين نظرة ماديسون إلى طبيعة الصراع الاجتماعي الاقتصادي، وبين رؤية من النموذج الماركسي لصراع الطبقات. ففي المقام الأول، وكما هو واضح من المقطع الذي تم الاستشهاد به، تلعب العواطف الإنسانية دوراً في تطوير الأحزاب والتي هي مستقلة بصورة جلية عن «المصالح» المادية. ويلعب القادة ـ يفكر ماديسون دون شك وبشكل خاص في الديماغوجيين التقليديين ـ دوراً رئيساً في تعبئة تلك العواطف[10]. ثانياً، يركز ماديسون على فروقات ليس فقط في درجات الملكية وإنما أيضاً في أنماط الملكية. وكما أن الفقراء لا يتحدون معاً بالضرورة في فئات منشقة لمجرد أنهم فقراء، أيضاً فإن الأغنياء لا يفعلون ذلك، لأنهم منقسمون داخلياً حسبما إذا كانت ثروتهم تأتي من الأراضي، والتجارة، والصناعة، والعمل المصرفي، وماشابه. وعلاوة على ذلك، فإن المصالح الاقتصادية المتضاربة، على الأقل في الأزمنة الحديثة، تظل تحتل الصدارة وتتركز عليها الأضواء على المسرح السياسي. وكما

يطرحه ماديسون بصورة ملفتة: فإن تنظيم هذه المصالح المتنوعة والمتداخلة يشكل المهمة الرئيسة للتشريع الحديث، وهو يشمل طاقات الحزب والفئة المعارضة في الوظائف الضرورية والعادية للحكم.

ربما بالإمكان تصور أن ما هو مطلوب أكثر من أي شيء آخر في جمهورية عصرية هو مسؤول تنفيذي قوي وقادر، يستطيع القيام بدور الحكم ما بين هذه القوى المتنافسة. غير أن ماديسون يتابع قائلاً: «من غير المجدي القول، إن رجال الدولة المطلعين يكونون قادرين على تكييف هذه المصالح المتضاربة وجعلها جميعها في خدمة الصالح العام. ورجال الدولة المطلعون لن يكونوا دائماً في موقع القيادة». ولا يمكن أن يتوقع من القيادة الوطنية أن تمتلك الحكمة اللازمة لتجميع الأولويات الاقتصادية المعقدة، ويتوجب عليها ألا تمتلك السلطة السياسية لفرض آرائها، فلا بد من أن يكون رد الفعل في مكان آخر.

إن العلاج الجذري لمشكلة انشقاق الأقلية هو نظام سياسي جمهوري ـ نظام حيث الناس عامة يتحكمون في التوازنات الأساسية للحكم. ولكن ما هو علاج مشكلة انشقاق الأكثرية؟ إنه ينطلق من اثنين من المظاهر الرئيسة للنظام الدستوري الأميركي. الأول هو التمثيل. فتأثير هذه الوسيلة، أحدالاكتشافات الرئيسة للعلوم السياسية الحديثة ـ هو صقل، وتنقيح، ونشر الآراء العامة بتمريرها عبر الوسيط الخاص بمجموعة مختارة من المواطنين، الذين سوف تميز حكمتهم على أفضل وجه المصلحة الحقيقية لبلادهم والذين من غير المحتمل على الأقل أن تؤدي وطنيتهم وحبهم للعدالة إلى التضحية ببلادهم لاعتبارات «مؤقتة أو جزئية». أما الثاني فهو حجم وتنوع الأمة ذاتها. «اجعل المجال أوسع، وسوف تستوعب تشكيلة أكبر من الأحزاب والمصالح. ولسوف تقلل من احتمال امتلاك أكثرية المجموع لدافع مشترك للتعدي على حقوق المواطنين الآخرين، أو في حال كان مثل هذا الدافع موجوداً، فإنه سيكون أصعب على كل هؤلاء الذين يستشعرون وجوده أن يكتشفوا قوتهم الخاصة وأن يتصرفوا بتناغم مع بعضهم البعض». وفي

جمهورية كبيرة مثل الولايات المتحدة، قد يضرم تأثير قادة انشقاقيين شرارة ضمن ولاياتهم الخاصة ولكنهم سيكونون غير قادرين على نشر حريق عام. فالناس ورجال النخبة على السواء منقسمون على أنفسهم داخل منظومة مما يمكن تسميته بضوابط مجتمعية لمؤسسات وطنية متوازنة. فإذن هنالك كما يزعم ماديسون «علاج جمهوري للعلل الأكثر حدوثاً في الحكم الجمهوري».

يجب ألا يؤخذ أي من هذا، مع ذلك، على أنه حجة ضد الحاجة إلى القيادة في الجمهوريات. فصدام المصالح الاقتصادية في جمهورية موسعة، لا يؤدي بصورة آلية إلى نتيجة متجانسة. وليست هناك من «يد أو سيطرة خفية» تضمن الحصيلة المتكافئة للسلوك الاقتصادي، لأن العواطف البشرية تتدخل بشكل منتظم في حرية عمل حركة السوق، ولهذا السبب يقول ماديسون «إن حماية مقدرات مختلفة وغير متساوية لاكتساب الملكية» هي «أول هدف للحكم». مما يجعل بإمكان ماديسون الحديث عن «تنظيم» هذه «المصالح المتنوعة والمتداخلة» باعتبارها مهمة رئيسة للتشريع الحديث. إن المهنة الاقتصادية لإدارة الدولة هي مظهر أساسي للحكم الجمهوري العصري والسؤال الوحيد المطروح هو إلى أية درجة تتضمن مهنة لإدارة شؤون الدولة كهذه، مكوناً تنفيذياً.

غالباً ما يُتهم ماديسون بأنه رجل نخبة غير ديمقراطي نظراً لادعائه بأن النواب المنتخبين في جمهورية ما، يملكون على الأرجح نصيباً أكبر من الحكمة والوطنية، وحب العدالة أكثر من الشعب الذي يقومون على خدمته. ولهذا الادعاء في الواقع، على أية حال، مايبرره مباشرة: «من جهة أخرى، ربما يكون التأثير معكوساً. فالأشخاص أصحاب الاتجاهات الانقسامية، والعصبيات المحلية والمخططات الشريرة، ربما يحصلون أولاً بواسطة التآمر والفساد أو بواسطة وسائل أخرى على الأصوات الانتخابية ثم يقومون بخيانة مصالح الشعب». ويتم تقليص هذا الخطر في جمهورية كبيرة حيث «سيكون أصعب على المرشحين غير الجديرين بأن يكونوا منتخبين، وأن يمارسوا بنجاح الحيل الباطلة، والتي تدار الانتخابات عن طريقها في غالب الأحيان؛ ويتم إهمالها بأية حال. ولكن هناك

سؤال آخر»، سؤال يتعلق بأهليتهم لإدارة العمل التجاري العام. وكما سوف نرى فإن بوبليوس، معبر في لفت الانتباه إلى قيود وحدود الحكم الجماعي وأهمية الكفاءة في «الإدارة». والفكرة العامة التي لابد من طرحها هنا هي أن توقعات بوبليوس بالنسبة لدور رجال النخبة في العمل السياسي الديمقراطي مختلفة تماماً عن الطوباوية أو المثالية. وكما تعلمنا من مكيافيللي، على أية حال، فإنه في الوقت الذي لا يمكن فيه تزويد القيادة برجال النخبة بشكل يمكن التعويل عليه، فلابد من إيجاد مكان من أجل المسؤول التنفيذي الأميري.

وتظل رسالة البحث التي أعدها ألكسندر هاملتون حول الرئاسة في كتابه «الفيدرالي» وثيقة أساسية لنظام الحكم الدستوري الأميركي، ونقطةانطلاق لا يمكن الاستغناء عنها من أجل التفكير في القيادة التنفيذية في الديمقراطيات المعاصرة[11]. ويبدأ هاملتون بمناقشة لطريقة انتخاب الرئيس. حيث تؤكد آلية المدرسة الاقتراعية، إن الرئيس ينتخب من الشعب بصورة مستقلة عن الكونغرس، وإن من يتولى التحكيم في الانتخابات هي هيئة من المواطنين البارزين تكون قادرة على تلمس الجدارة لدى المرشحين، «ونظراً لطبيعتها المؤقتة فإنها قليلاً ما تنزع إلى التآمر والخداع والفساد». وهذه الآلية تفضل اختيار المرشحين الأكثر كفاءة. «ولن يكون من التطرف القول إنه سيكون هناك احتمال دائم لرؤية الموقع مليئاً بشخصيات متميزة بسبب المقدرة والفضيلة». وإن الخلاصة الفورية التي يخرج بها هاملتون من هذا الاحتمال المتصل بالرؤساء الجديرين بالمنصب هو بصورة كبيرة إسهامه في إدارة البلاد. لأن «الامتحان الحقيقي للحكم الصالح هو قابليته وميله لصنع إدارة جيدة»[12].

مع ذلك فإن القضية التي يثيرها هاملتون من أجل سلطة تنفيذية قوية، لا تستند بشكل رئيس إلى الحجة المأخوذة من الكفاءة الإدارية. وإن المطلب الرئيس في التخطيط لمنصب الرئاسة يتمثل في الواقع في التخطيط لأمة جديدة ككل، وهو بالأحرى ما يسميه بوبليوس «الحيوية». وفي جمهورية تعتمد النظام الديمقراطي، فإنه أكثر أهمية أن يقوم المسؤول التنفيذي بإظهار حيوية ومبادرة

في تعقب تحديات منصبه من أن يكون متعقلاً وفاضلاً بصورة رائعة. وكما كان ماديسون قد قال، لا يمكن توقع أن رجال الدولة المطلعين سوف يكونون دائماً في المقدمة لتولي القيادة في نظام ديمقراطي. وبالإمكان الافتراض، على أية حال، أن الرجال الطموحين والقادرين سوف يسعون إلى، ويفوزون بمناصب عليا. ولكن أليست هذه بالفعل دعوة إلى اغتصاب السلطة من قبل الأمير المأمول في جمهورية مكيافيللي التي مزقتهاالانقسامات؟ إن رد بوبليوس هو أنه نظراً للطبيعة المنفصلة لسلطات الحكم بموجب النظام الدستوري، فإن «الطموح سوف يبطل الطموح» حتى يتم في النهاية الحفاظ على الحرية العامة(13).

وتفترض طاقة السلطة التنفيذية أمرين اثنين: الأول هو الاتحاد، والثاني البقاء. فسلطة تنفيذية منقسمة هي سلطة ضعيفة. وهناك احتمال بأن تكون سلطة مشاكسة وعنيدة. وفقط عندما يتولى شخص واحد فحسب المسؤولية، يستطيع الحكم أن يؤدي مهاماً تنفيذية «بتصميم، وحيوية، وبسرية، وسرعة» حسب صيغة هاميلتون المعبرة. أضف إلى ذلك فإن تقاسم السلطة التنفيذية بين عدة أشخاص. «يميل إلى تغطية الأخطاء وتدمير المسؤولية». ولا يمكن أن تكون هناك محاسبة حقيقية لتصرفات السلطة التنفيذية عندما لا تستطيع العامة معرفة أي من قادتهم يتوجب لومهم على السياسات الخاطئة، أو أي منهم يتوجب أن يعزى إليهم الفضل في اعتماد سياسات حكيمة. إن الحقيقة بشأن هذه الرؤية لا بد وأن تكون واضحة لأي شخص يتابع مناورات أعضاء مجلس الشيوخ أو الكونغرس الأميركيين في الوقت الحاضر، فيما هم يحاولون أن ينسبوا لأنفسهم الفضل في التملص من جريرة تمرير إجراءات تشريعية معينة.

أما بالنسبة للبقاء، فإن أحد أكبر القيود للحكم الجمهوري في الماضي كان توجهه لفرض فترات قصيرة لشغل المناصب (المتعارف عليه سنة واحدة) وتجديد أو حظر إعادة الانتخاب. وفي مثل هذه الظروف، وجد الحكام صعوبة في إنجاز أي أمر له شأنه. وكانت لديهم دوافع هزيلة لكي يقوموا بالمحاولة. وكان الرؤساء

في الدستور الأصلي، بالطبع، محصورين بفترة تمتد لأربع سنوات، غير أنه كان بالإمكان إعادة انتخابهم إلى الأبد (إلى حد ما، تحت تأثير السابقة التي أسس لها جورج واشنطن، لم يسع أي رئيس قبل فرانكلين روزفيلت حتى لشغل المنصب، لأكثر من فترتين. وبعد وفاة فرانكلين ديلانو روزفيلت، أضفى التعديل الثاني والعشرون للدستور الصفة الرسمية على تحديد شغل المنصب بفترتين). ويشدد هاملتون على الأفكار الواضحة القائلة بأن الولاية الطويلة للمنصب تساعد على صنع قادة متمرسين وتوفر الاستقرار والاستمرارية لسياسة الحكم، ولا سيما لدى فرض حالة الطوارئ في البلاد[15]. ويؤكد هاملتون بأسلوب ملتوٍ بأن هذا الشرط حيوي ليس فقط من أجل اجتذاب أشخاص ممن يتمتعون بأرفع الصفات كي يسعوا وراء منصب الرئاسة بالدرجة الأولى، ولكن من أجل منحهم الحوافز لتقديم أداء جيد. «حتى حب الشهرة، العاطفة المتحكمة في أكثر العقول نبلاً، والتي سوف تدفع إنساناً إلى أن يخطط وأن يأخذ على عاتقه القيام بمشاريع مكثفة وشاقة من أجل المنفعة العامة، والتي تستلزم وقتاً طويلاً لأدائها وإنجازها إذا ما تمكن من إشباع غروره بتوقع إمكانية السماح له بإنهاء مابدأه، فإنها على العكس سوف تعيقه عن الوفاء بتعهده حينما تنبأ بأنه يجب عليه أن يترك الساحة قبل أن يتمكن من إنجاز العمل».

ما هو ملاحظ هنا بالدرجة الأولى، هو افتراض هاملتون ليس فقط بأن الرجال الذين يمتلكون طموحاً يجب أن يقبلوا في العمل السياسي الديمقراطي، وإنما أن مشاركتهم يجب أن تلقى تشجيعاً بشكل فعال. ولكن حتى ما هو لا فت على نحو أكثر هو السبب الظاهر لهذا ـ حاجة ديمقراطية إلى قادة يمتلكون المقدرة على أن يروا أبعد مما يراه الآخرون، والإصرار على أن "يخططوا ويأخذوا على عاتقهم القيام بمشاريع مكثفة وشاقة من أجل المنفعة العامة" على مدى فترة تمتد لعدة سنوات[16].

لمَ هذه الحاجة؟ على الرغم من أن بوبليوس لا يجيب عن هذا السؤال بكل صراحة ووضوح، فإنه يبدو أن هنالك جوابين: الأول له علاقة بدور الرئيس في القضايا الخارجية. فمن وجهة نظر معاصرة، يفترض عادة أن يكون تفوق الرئيس في إدارة السياسة الخارجية انعكاساً لمقدرته على العمل بشكل جيد في الأزمات المفاجئة أو الأحداث غير المتوقعة ويركز بوبليوس على نحو أكبر على مسألة عقد المعاهدات. ويقر هاملتون نفسه بأن هذه السلطة ليست سلطة تشريعية ولا تنفيذية بالمعنى المألوف لهذه العبارات. وهو يجادل أيضاً بأن أهمية عمل وفعالية المعاهدات باعتبارها قوانين، تطرح الحاجة إلى بعض المساهمة فيها من قبل الفرع التشريعي. وهو يقر أيضاً بأنه سيكون من المخاطرة (بسبب تعرضه للرشوة) إعطاء الرئيس المسؤولية الوحيدة عنها. إلا أن الرئيس لا بد وأن يُعطى دوراً برغم ذلك. ويبدو أن السبب هو تلك «المعرفة الدقيقة والشاملة بالسياسات الخارجية؛ الالتزام الثابت والمنهجي بوجهات النظر ذاتها؛ إحساس لطيف ومنسجم مع الصفة أو الطبيعة الوطنية؛ عزم؛ وسرية؛ وسرعة تصرف» والأكثر احتمالاً بأن توجد في رئيس ومساعديه ضمن أية هيئة جماعية «متنوعة ومتعددة». وتنطبق هذه الملاحظة، ورغم أنها سجلت مع الإشارة إلى مجلس النواب، تنطبق بشكل لا مفر منه على مجلس الشيوخ أيضاً، على الرغم من الدور الرسمي الممنوح للأخير في عقد المعاهدات والمصادقة على تعيين السفراء. لقد كان المعلقون في أغلب الأحيان، على خطأ باعتقادهم أن مسؤوليات السياسة الخارجية الملقاة على عاتق الرئيس ومجلس الشيوخ، بموجب الدستور، هي على السوية ذاتها. ويبدو هناك في الواقع، القليل مما يبعث على الشك بأن هاملتون والمؤسسين كانوا ميالين عموماً إلى النظر إلى السياسة الخارجية ـ القائمة وفق نموذج السلطة ذات الصفة «الاتحادية» الذي وضعه لوك ـ باعتبارها عملاً متميزاً وبارزاً للسلطة التنفيذية.

ويتعلق الجواب الثاني بالدور الداخلي أو الأدوار الداخلية للرئيس. ومع الأخذ في الحسبان منطق ماديسون المتعلق بحجم وتنوع الولايات المتحدة، وكذلك حقيقة كون الرئيس (ومعه نائب الرئيس) هو المسؤول الوحيد المنتخب من قبل

جميع الشعب، فإنه بالإمكان إثبات أن الرئيس متوضع على نحو فريد خارج مجال الانقسام أو المصلحة الإقليمية. ويمتلك نظرة حول آفاق التنمية عبر البلاد والتي هي شاملة أكثر من تلك التي لدى الحكام الاتحاديين، عدا عن ذكر مسؤولي الولايات. إن بعضاً من وجهة النظر هذه يبدو موجوداً في المطلب الدستوري الذي يفيد بأن على الرئيس أن يقوم بين فترة وأخرى بتقديم «معلومات عن حالة الاتحاد» إلى الكونغرس. إضافة إلى ذلك وباعتباره المسؤول الإداري الأول ومنفذ قوانين الدولة فمن المحتمل أن يكون الرئيس أكثر تأثراً بفشل النظام القضائي وبالتهديدات المتزايدة في وجه النظام السياسي والدستوري. أيضاً، الدور الرئاسي في هذه المواقع يُفهم أحياناً على نحو ضيق باعتباره وظيفة في حالات الطوارئ في الداخل، رغم صحة أن هذا كان شأناً هاماً بالنسبة للمؤسسين (كان تمرد شاي ذكرى حية). غير أن هناك أمراً ما أكبر يثير الجدل.

وكما جرى طرحه سابقاً، فإن بوبليوس لم يتفهم الجمهورية الواسعة باعتبارها نظاماً ذاتي التنظيم. فالحكم، ولاسيما الحكم الفيدرالي ضروري من أجل «تنظيم» اختلاف المصالح الخاصة وعليه من أجل تدبر أمر نشوءالانقسام إن لم يكن إحباطه مسبقاً. وتلك المهمة هي في حال تم إدراكها بشكل صحيح، تتطلب وفقاً لتعابير ماديسون «النظر إلى اعتبارات غير مباشرة وضئيلة وهي تتطلب بالتحديد، تفهماً معيناً للتطورات الاقتصادية وتأثيرها الطويل الأمد في العلاقة ما بين الطبقات والمصالح المختلفة والتصنيفات الإقليمية للبلاد». ولكنها تستلزم كذلك تفهماً خاصاً لقضايا الإيديولوجية والثقافة. ولدى الرؤساء امتيازات فريدة في هذا الصدد. فهم يحتلون موقعاً جيداً لكي يحظوا بالنظرة الأوسع والأبعد. وهم قادرون بشكل فريد، على ممارسة قيادة تتمتع تلقائياً بمقدار من الشرعية الوطنية، وهم يستطيعون المبادرة إلى وضع القوانين أو مشاريع القوانين لمواجهة ما يرونه من هموم اقتصادية مهددة للنظام، كما فعل جاكسون في النزاع

المصرفي في أعوام الثلاثينيات من القرن الثامن عشر، أو كما فعل فرانكلين ديلانو روزفيلت كرد فعل على الركود الاقتصادي الحاد والذي تلا ذلك بعد قرن. إنهم يستطيعون استخدام منصب الرئاسة «منبراً للاستقواء» من أجل بلورة مناخ سياسي وفكري مؤات للإصلاحات المطلوبة، كما فعل كل من روزفيلت خلال توليه فترتين رئاسيتين، وكما فعل رونالد ريغان. وبمقدور الرؤساء أن يقفوا بشكل لائق في وجه الرغبة الشعبية في حالات حيث تتهدد «المصالح الدائمة والكلية للمجتمع»، وباختصار، فإن بمقدورهم ممارسة شكل من أشكال القيادة تقوم بإدارة رجال النخبة الوطنية والعواطف الشعبية من أجل مصالح قوة وسلامة النظام على المدى البعيد(18).

سوف يعترض البعض بأن مثل هذا المفهوم الخاص بمنصب الرئاسة الأميركية يتقدم كثيراً على الرئاسة المحدودة التي تحققت بموجب دستور عام 1787. ولا أحد بإمكانه أن يجادل بأنه المفهوم الذي امتلكه جميع المؤسسين أو كل رئيس للجمهورية، ورغم ذلك فإنه يعكس المنطق الأساسي للرئاسة الدستورية. لقد تمسك لينكولن بفقرة «الضروري والصحيح» من نص الدستور الذي يمنح سلطات رئاسية من أجل أن يبرر لجوءه، إلى اتخاذ إجراءات استثنائية خلال الحرب الأهلية، إلا أن هاملتون كان قد ذكر سابقاً أنه «لا حد للظروف التي تهدد سلامة الأمم، ولهذا السبب لا يمكن لقيود دستورية أن تفرض بذكاء على السلطة التي يعهد إليها العناية بها»(19). ويبرهن بقاء هاملتون في منصبه لفترة طويلة وزيراً للمالية ومستشاراً مقرباً من الرئيس واشنطن، يبرهن بوضوح مركزية مهنة إدارة الدولة اقتصادياً في الجمهورية الأولى. وقد كان وودرو ويلسون أول رئيس يستفيد بشكل نظامي من الإذن أو المطلب الدستوري بأن على الرئيس أن يقدم مقترحات إلى الكونغرس استناداً للتشريع. ولكن حق الفيتو المشروط، إن لم يكن أي شيء آخر، يظهر أن الدستور تعمد أن يكون لدى الرئيس دور هام في العملية التشريعية.

إن أياً من هذا لا يقصد به القول إنه لم يكن هناك مقدار كبير من الجدل حول دور الرئاسة في النظام الدستوري الأميركي. فقد كان ينظر إلى الرئاسة بوصفها مؤسسة ضعيفة على نحو خطير، وتهديداً لحرية النظام الجمهوري على حد سواء. وكان قيام لينكولن بتعليق الأمر القضائي الخاص بمثول الأشخاص الموقوفين أمام المحكمة (والسماح بذلك للاتحاد بسجن الآلاف من المتعاطفين مع الكونفدرالية بدون توجيه تهم رسمية)، وخطة فرانكلين ديلانو روزفيلت باختيار أعضاء المحاكم وهيئة المحلفين بحيث تصب قراراتهم في مصلحته، وادعاءات نيكسون بشأن امتيازات السلطة التنفيذية (للاستشهاد بأكثر الأمثلة وضوحاً)، كانت كلها مدانة بصراحة باعتبارها استغلالاً فادحاً للدستور. وكان الانتقاد يوجه إلى الرؤساء منذ بدايات الأيام الأولى للجمهورية بسبب تجاهلهم لحق الامتياز الممنوح لمجلس النواب والذي يلزم البلاد بالتورط في حرب. من جهة أخرى لايزال رؤساء أواخر القرن التاسع عشر يتعرضون لتأنيب قاس بصورة متكررة، بسبب إذعانهم الشديد للكونغرس ولأسياد الرأسمالية الصناعية وتستمر الخلافات في التأزم في الوقت الحاضر حول حجم الامتيازات الرئاسية ولاسيما في مجالات سلطات الحرب، والعمل السري، وامتيازات السلطة التنفيذية، وهي تعكس انقساماً إيديولوجياً أوسع من داخل الطبقة السياسية بشأن الاستخدامات الصحيحة للسلطة الأميركية في العالم المعاصر[20].

من الممكن الاعتراض على ذلك بالقول إنه على الرغم من ذلك، فهناك إجماع كبير في الولايات المتحدة حول طبيعة المنصب الرئاسي. ويتوقع الأميركيون أن يكون رؤساؤهم قادة الأمة في حالة السلم كما في حالة الحرب، ووفقاً لذلك، وحيثما تنشأ الخلافات يمنح الرؤساء عامة ميزة عدم اليقين. من جهة أخرى لا أحد يعتقد أن الرؤساء الأميركيين يجب أن يتمتعوا «بحق الامتياز» بالمعنى الذي يراه لوك، أي أن يكون ترخيصاً لهم لتجاهل أو تحدي القانون لمصلحة الخير العام الأوسع. وإن منصب الرئاسة، بالطموح والحيوية اللتين يتطلبهما ويفضي

إليهما حقيقة، يحمل أكثر من تشابه عابر مع المعنى الأصلي له الذي صاغه مكيافيللي. إلا أن المؤسسين أظهروا كيف كان ممكناً للجمهوريات أن تعيش مع أمير قوي ضمن قيود القانون وفي ظل نظام دستوري مستقر.

إن كون منصب الرئاسة يمكن أن يتعرض للانتقاد، سواء لقوته أم لضعفه، يوحي بوجود نوع من عدم الحسم أو الغموض في المنصب. وبالنظر إلى العداء الواسع الانتشار تجاه الملكية في فترة التأسيس، فليس من المستغرب إطلاقاً أن واضعي مشروع الدستور كانوا مترددين في أن يوضحوا (أو أن يتداولوا سراً المقاييس الدقيقة للرئاسة) أو حتى أن يشرحوا ماذا فهموا من مصطلح سلطة تنفيذية بشكل عام. وقد بدوا بالأحرى أنهم كانوا قانعين بإنشاء منصب قوي بما فيه الكفاية للدفاع عن نفسه ضد فرعين اثنين على السوية ذاتها، ومتسلح بسلطة كافية لتمكينه من تولي أو تأكيد دوره القيادي إذا ما تطلبت الظروف ذلك. وهذا ليس أمراً سيئاً بالضرورة. والحقيقة فإنه يمكن النظر إلى المرونة التي يمنحها، باعتبارها جزءاً من عبقرية الدستور الأميركي.

إن مهنة القادة السياسيين العصريين، ولاسيما الرؤساء الأميركيين، كما تمت الإشارة إليها، تعكس نوعاً من «العقيدة» بالنسبة للسلطة التنفيذية. ويمكن أن تفهم بشكل صحيح فقط على خلفية مايطرحه مكيافيللي من إسقاطات بشأنها [(21)]. وإن جوهر هذه العقيدة هو على وجه الدقة «تناقض وازدواجية السلطة التنفيذية». والرئاسة الأميركية التي هي نموذج للسلطة التنفيذية الدستورية العصرية، ليست مؤسسة قوية ولا ضعيفة، ولكنها خليط متعمد من الاثنين، وكل واحدة تعمل على تعزيز الأخرى، والمفارقة أن الرئاسة يمكنها أن تكون قوية لأنها ضعيفة تماماً. وبسبب تبعيتها الرسمية للشعب وللسلطة التشريعية، فإنها تعتبر أساساً وسيلة للآخرين أو إنها ليست مسؤولة بشكل كامل عن أفعالها ولذلك فإن بإمكانها أن تلطف إلى درجة معينة من حدة استياء أولئك الذين يتأثرون عكسياً بهذه الأفعال. وفي الوقت ذاته، فإن قوتها تؤدي إلى تمكين ضعفها.

إذا كان الأمير العصري هو مركب غريب من القوة والضعف فكم هو حجم ثبات ذاك المركب رغم ذلك. أو لطرح السؤال بصيغة أخرى، ما مدى النجاح الذي حققه التمسك بمذهب المبادئ الدستورية العصرية من خلال الممارسة، للحفاظ على التوازن الفعال الذي تقضي به نظريته الخاصة؟ وهل حقق فصل السلطات، والضوابط، والتوازنات وبقية آلية نظام الحكم الدستوري، هل حقق النجاح فعلاً؟

هذا سؤال معقد. وهو سؤال لا يمكن توجيهه بمفرده ضمن إطار المؤسسات السياسية الرسمية. ويتطلب، من بين أمور أخرى، إيلاء بعض الاهتمام إلى ظاهرة الأحزاب. وقد كانت الأحزاب تعد تقليدياً، داءً مستوطناً لسياسة الحكم الجمهوري. ويظهر هذا الرأي في معالجة ماديسون لموضوع «الانشقاق» في كتابه «الفيدرالي». وإن كون الأحزاب تستطيع أن تكون مكوناً طبيعياً ومحترماً وفي الحقيقة مكوناً قيماً من مكونات العمل السياسي في المجتمعات الحرة هو فرضية كان لا بد من برهنتها عبر نقاش سياسي. ويمكن العثور على النسخة الأصلية لمثل هذا النقاش لدى مكيافيللي: إلا أن المثال الأكثر تأثيراً من حكم الأحزاب، هو ذاك الذي أوضحه إدموند بيورك في القرن الثامن عشر[22]. وبالنسبة لما نهدف إليه، فإن الفكرة الرئيسة تتصل بالعلاقة ما بين الأحزاب والسياسيين. وبالنسبة لبيورك، فإن الفائدة الكبيرة للأحزاب هي أنها تنظم وتقيد أولئك الذين يتنافسون على منصب سياسي. فهي، بعبارة أخرى تقوم بإجبار الساسة الطامحين على ربط أنفسهم إلى برنامج حزبي يكون ممثلاً على نحو مقبول، لوجهات نظر ومصالح شرائح مهمة من المجتمع، وبذلك تقلص من قدرتهم على الانهماك في مناورات سياسية تدعو للتشاؤم، القصد منها فقط تحقيق تقدم في مهنتهم الخاصة. وبفهمها بهذه الطريقة، فإن الأحزاب توفر نوعاً من الرقابة الدستورية الإضافية على السلطة التنفيذية أو تلك التي تأمل بأن تغدو سلطة تنفيذية. وتهدد الأحزاب، في الوقت ذاته، على أية حال، أيضاً بإضعاف الضوابط والتوازنات المؤسساتية للبلاد عن طريق ابتكار وسيلة فعالة لسيطرة السلطة التنفيذية على أعضاء الهيئة التشريعية.

عندما قام وولتر بيجهوت بإجراء دراسة تحليلية للنظام الإنكليزي لأعوام الستينيات من القرن الثامن عشر، أصيب بالصدمة نتيجة للثغرة الواسعة التي لمس وجودها ما بين النظرية السائدة بشأن السلطات المنفصلة وواقع «اندماج» السلطات مع بعضها البعض، في النظام الناشىء للحكم الوزاري المعتمد في مجلس العموم[23]. وقد كانت سلطة رئيس وزراء يقود أكثرية برلمانية في هذا النظام، كانت نظرياً غير محدودة وخاضعة فقط لقواعد غير رسمية للقرارات المتخذة بالإجماع من داخل حكومته ذاتها، ولحظر التصويت على الثقة في المجلس. وفي نهاية القرن التاسع عشر، بات هذا النموذج من نظام الحكم الدستوري الديمقراطي يلقى الإعجاب على نطاق واسع. وقد كان في الحقيقة، النموذج الذي يتطلع إليه الإصلاحيون الأميركيون، وعلى رأسهم وودرو ويلسون، الذي كان قد بات غير راضٍ عن فشل حركة النظام الأميركي، وعلى وجه التحديد، مع عجزها الواضح عن الإبقاء على قيادة رئاسية قوية[24]. وليس من الواضح أبداً على أية حال، ما إذا كانت الأنظمة البرلمانية عموماً هي من الناحية النوعية، متفوقة على النموذج البرلماني الأميركي، باعتبار أنه يمكن التعويل عليها للنهوض بأعباء القيادة. فقد خلف الأداء القيادي للحكومة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، الكثير من الإحباط، على سبيل المثال. ويولي ونستون تشرشل في بيانه السياسي عن أسباب الحرب العالمية الثانية وأيضاً في كتابه الذي يحمل عنوان «مارلبورو» والذي يتناول فترة تشكيل الأحزاب السياسية في إنكلترا في بداية القرن الثامن عشر، يولي أهمية خاصة بشكل غريب، للآثار الفادحة لتحكم البرلمان والأحزاب في موضوع خوض الحرب، وإدارة السياسة الخارجية على يد زعماء بريطانيين[25].

لقد كانت هنالك، على أية حال، تغييرات جوهرية في طبيعة العمل السياسي الحزبي في أوروبا، وأميركا، وأماكن أخرى من العالم في السنوات الأخيرة. وفقدت الأحزاب، على وجه العموم، الكثير من تماسكها وتلاحمها العقائدي والتنظيمي. وبدلاً من توفير الانضباط المفيد للسياسيين الطموحين، فقد أثبتت

أنها أكثر عرضة للمصادرة والتلاعب بها من قبل شخصيات لها حضور جماهيري (وغالباً) ما تكون هويتها السياسية ملتبسة ـ عندما لا تكون قد صنعت فعلاً من نسيج سليم على يد أشخاص مثل هؤلاء. وفي الوقت ذاته، ومع صعود دولة إدارية حديثة، فقد طور مسؤولو السلطة التنفيذية قاعدة للسلطة لم يحلم بها الملتزمون بوضع العقيدة الدستورية الليبرالية. وقد أفضت كل من هذه التطورات بدورها، إلى إضعاف سلطة وأهمية أعضاء الهيئة التشريعية.

ما هي النتيجة؟ من الممكن بالتأكيد إثبات أن اختلاف الوظائف والسلطات المنفصلة للنظرية الدستورية الحديثة لم تعد تصف حقائق الحكم المعاصر. ومع استثناء الولايات المتحدة (جزئياً)، يبدو أن الوظيفة التشريعية تقع على نحو متزايد في نطاق سيطرة السلطة التنفيذية (ليست مبالغة كبيرة القول إنه في الولايات المتحدة، أصبح الفرعان التنفيذي والقضائي يلعبان معاً الدور الرئيس في التشريع، فيما يبدو أن الكونغرس يمارس وظيفته الرقابية على نحو واسع بالتدخل في التفاصيل الإدارية التي هي على الوجه الأصح، من مسؤولية السلطة التنفيذية). وقد يثبت هذا التطور، حجة ميكافيللي الأساسية بالنسبة لعدم إمكانية الاستغناء عن الحكم الأميري في دولة ذات نظام جمهوري، إلا أنها تثبت ذلك على حساب الرد الدستوري الليبرالي على التحدي الذي يطرحه ميكافيللي ـ وربما على حساب فكرة الحكم الجمهوري بالذات(26).

صفحة بيضاء ١٣٦

9

ديمقراطية دون قادة

هل من الممكن التأقلم بشكل فعال مع تعقيدات صناعة السياسة في الديمقراطيات المتقدمة اليوم، وفي غياب قيادة سلطة تنفيذية قوية، عدا عن القول حكم متوحد وحيوي؟ هل هنالك من بدائل للنموذج الأميركي قابلة للتطبيق في العالم المعاصر؟

إن سويسرا هي بالتأكيد مرشح مطروح. إنها أقرب من أي بلد في الحقبة المعاصرة، إلى نظام من الديمقراطية المباشرة، حيث تُتخذ القرارات السياسية الرئيسة وفق نمط متكرر عبر إجراء استفتاءات شعبية كما يتم تقييد حدود السلطة التنفيذية بصورة واضحة. وتُحكم البلاد على المستوى القومي من قبل مجلس فيدرالي يضم سبعة أعضاء يختارهم برلمان البلاد كل أربع سنوات بالتوافق مع صيغة مركبة موضوعة للحفاظ على التوازن بين الأحزاب السياسية، والكانتونات الأساسية والمجموعات الثلاث الرئيسة المتعددة الأعراق واللغات. وهذه تعمل في آن واحد معاً وزراء للأقسام التنفيذية وتتناوب سنوياً على تأدية دور «رئيس» الاتحاد الكونفيدرالي السويسري. ويحب السويسريون أن يفاخروا بأنهم غير قادرين على تسمية هذا المسؤول التنفيذي الأول والرمزي عملياً في أي زمن محدد. ولقد جادل البعض بأن الثورة العالمية الراهنة في تكنولوجيا المعلومات، تمتلك إمكانية تحويل العمل السياسي المعاصر عبر إعادة ابتكار أوضاع ديمقراطية مباشرة كما كانت في أيام أثينا القديمة. وهو تطور قد يجعل النموذج السويسري، في الواقع، محط اهتمام أكبر من قبل الآخرين. أما بالنسبة

للوقت الحاضر، على أية حال، فإن الترتيبات الكونفيدرالية الفريدة الخاصة بسويسرا، بعكسها لتقاليدها القديمة عن حرية وهوية الكوميونات أو التقسيمات الإدارية للمجتمع تبدو مفارقة تاريخية مثيرة للاهتمام أكثر منها دلالة واضحة على العمل السياسي في المستقبل.

وتقدم اليابان مثالاً آخر ـ محيراً من نواحٍ كثيرة لكنه يحمل توجيهات كامنة ـ لديمقراطية متقدمة تبدو حساسة ثقافياً تجاه قيادة فردية قوية. وإن أكثر الحقائق إثارة للانتباه عن تاريخ اليابان منذ الأزل هي الضعف المفرط للقائد الجبار ظاهرياً، بكل ما في الكلمة من معنى، وفي الجهة المقابلة عدم رغبة أو تردد الذين يمسكون بالسلطة فعلاً في أن يحكموا باسمهم الخاص. كان إمبرطور اليابان على مدى قرون عدة، شخصية قيادية تتمتع بسلطة حقيقية يملكها ما يشبه الحاكم العسكري، (The shogunجرى في أحد العصور تخفيض رتبته إلى حاجب يعمل في خدمة أحد مستشاريه الخاصين).. واليوم بالطبع، وكما كان الأمر خلال حقبة «النهضة» المفترضة للحكم الإمبرطوري عقب انهيار حكم القادة العسكريين في عام 1867، فإن الإمبرطور لا سلطة له على حد سواء(1).

إذن من الذي يحكم في الواقع، اليابان المعاصرة؟ المرشح المنطقي هو رئيس الوزراء، بالنظر إلى نظامهـا البـرلماني المبني ظاهرياً وفق نموذج برلمان ويستمنستر، ولكن رئيس الوزراء الياباني يمتلك بالتأكيد نفوذاً أقل في بلاده أكثر من أي رئيس حكومة غربية أخرى. فهل من يحكم هو إذن الحزب أم الأحزاب السياسية التي تدعمه؟ إلا أن الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي تسلم السلطة بشكل متواصل تقريباً منذ بداية الخمسينيات، كان منقسماً لفترة طويلة، إلى عدد من الفصائل المتنافسة. وعلى أية حال، فإن معظم أمور التشريع يجري الإعداد لها من داخل الجهاز البيروقراطي بدلاً من البرلمان الياباني. هل هم البيروقراطيون؟ إن البيروقراطية هي ساحة مقسمة إلى أجزاء من الاقطاعيات المتنافسة. هل هي مصالح الشركات؟ ومع ذلك يحتل مسؤولون سابقون مناصب

رئيسة في العديد من الشركات اليابانية. ولقد لقيت سيطرة الحكومة غير الرسمية على القطاع الخاص، ردود فعل متفاوتة من المديح أو النقد باعتبارها العامل الرئيس الذي يحدد السلوك الاقتصادي لليابان.

إن كون اليابان لا تعمل تبعاً للمبادئ ذاتها التي تعمل بها الأنظمة الديمقراطية للغرب الليبرالي، هو أمر يلقى تفهماً من قبل المراقبين المهتمين. وقد جرى في السنوات الأخيرة تحميل مسألة الاستثنائية اليابانية عبئاً سياسياً ثقيلاً وتسببت في نشوب خلافات حادة بين علماء السياسة ومراقبين آخرين، حيث كان هناك سعي للحصول أولاً على إيضاحات بشأن الازدهار الاقتصادي الياباني في أعوام الثمانينيات، ثم بشأن الركود الممتد في أعوام التسعينيات. وإن ما يمكن تسميته بوجهة النظر الرسمية في الغرب (وفي اليابان ذاتها) هو أن اليابان أساساً نظام حكم ديمقراطي ليبرالي عادي، مع اقتصاد للسوق يعمل بطرق مماثلة، إن لم يكن مطابقة، للنماذج الغربية. وتعتقد ما تسمى بوجهة نظر منقحة مؤيدة لروح التطور، أن اليابان تمثل نموذجاً متميزاً لاقتصاد سياسي ذي نظام سياسي فريد مصمم من أجل خدمته[2].

لقد قدمت المدرسة التعديلية تفسيرين للنظام السياسي الياباني: الأول يمكن تسميته بنموذج «اليابان المتحدة». وهو يعتبر أن هناك خلف الفوضى الظاهرة للعمل السياسي الياباني، نظام من حكم رجال النخبة مرتشٍ تماماً، ومترسخ بقوة في بيروقراطية الدولة. ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن وزارة التجارة الدولية والاستثمار، والتي هي المنظم الاستراتيجي للنمو الهائل والناجح الذي حققته الصادرات في فترة ما بعد الحرب، ووزارة المالية، مع سيطرتها على الميزانية العامة للبلاد وكذلك على الاقتصاد بصورة أعم، هما في مركز هذا النظام. ومع تزويدها بطاقم من الموظفين يضم زبدة الجهاز الثقافي الياباني، مارست هذه الهيئات نفوذاً غير عادي ولعبت دوراً تنسيقياً غير رسمي لكنه مقنع وفعال عبر الأجهزة البيروقراطية ذاتها، وداخل القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد وفي عالم

السياسة. ويمارس السياسيون الذين يشغلون مناصب وزارية في الحكومة يمارسون بشكل عام سيطرة ضئيلة على هذه الهيئات أو غيرها في حين يميل أعضاء الهيئة التشريعية إلى أن يكونوا معتمدين بصورة بالغة على البيروقراطية من أجل اكتساب خبرة سياسية حقيقية. وفي نفس الوقت، يتيح التعيين المبرمج للمسؤولين المتقاعدين في مناصب عليا في القطاع الخاص وهي ممارسة يشار إليها باعتبارها «الهبوط من السماء» وتوظيفهم المتكرر في صفوف الحزب الحاكم، يتيح نفوذاً على مستوى البلاد لا مثيل له اليوم في أنظمة الحكم الديمقراطية الأخرى(3).

ويقر النموذج الثاني، والذي يمكن تسميته «الهرم المقطوع»، بالدور المركزي الذي تلعبه البيروقراطية، إلا أنه يصر أيضاً على أن السياسيين والقطاع الخاص، ليسوا ببساطة أدواته. وبالأحرى لا أحد مسؤول بشكل مطلق. ويستحضر هذا النموذج الفكرة الأساسية للتاريخ الياباني ـ الغياب المؤثر لدولة يابانية خلال عهد الحكام العسكريين، وعجز المؤسسين «الميجي» لليابان الحديثة عن علاج هذا الوضع برمته، والمسار التائه الذي اتخذه الحكم خلال فترة عقد وأكثر من صعود النفوذ العسكري قبل الحرب العالمية الثانية. ويعتقد أن المحاور الرئيسة للسلطة في النظام الياباني في الوقت الحاضر، تتمتع بسيطرة نصف مستقلة وأن التنسيق الرئيس الفعال غير موجود وبالتالي، يستطيع النظام أن يعمل فقط من خلال آلية معقدة من إجماع الآراء والتي تبدو أنها تجعل من القيادة، بأي معنى متعارف عليه، صعبة إن لم تكن مستحيلة. ويؤدي النظام وظيفته على الرغم من ذلك؛ وبطريقته الخاصة الغريبة والمترابطة ظاهرياً، فإنه يتيح درجة من السيطرة الاجتماعية والتوجيه الاستراتيجي المبرمج والذي هو أمر فريد بين الأنظمة الديمقراطية المتقدمة(4).

ويتفق جميع المراقبين، عملياً، على أن الثقافة السياسية اليابانية تمنح مكافأة ثمينة جداً مقابل إجماع الآراء، والتوافق، وتجنب المواجهة. ولذلك تميل القيادة ذاتها إلى أن ينظر إليها بوصفها جزءاً من آلية تشكيل إجماع الآراء. ومن هنا

وعلى سبيل المثال، تأتي ظاهرة السلوك التنظيمي الياباني المعروف باسم «جيكوكيوجو» والذي يعني حرفياً «حكم الكبار على يد المسؤولين الصغار»[5]. فالحيطة مطلوبة في أمور كهذه على أية حال. وينظر إلى اليابان في الغرب، وفي أغلب الأحيان، نظرة ساخرة مشوهة بصورة مغالٍ بها، باعتبارها مكاناً للتوافق الخنوع والارتباط الأعمى بالقيم الطائفية المشتركة. ويمكن في الواقع التأكيد بأن السلوك الياباني الباحث عن الإجماع يعكس شيئاً ما مختلفاً تماماً: التأثير المستمر لتقاليد الساموراي التي كانت سائدة في اليابان إبان القرون الوسطى مع مذهب الفردية العنيفة الذي تعتمده، والاهتمام بالشرف الشخصي. وربما تفهم الطقوس المعقدة، وإذعان المرء لرؤسائه، والاهتمام بالحفاظ على كرامة مظهر خارجي والذي هو أمر رئيس جداً في الحياة اليابانية ـ ربما تفهم جميعها على نحو أفضل باعتبارها آليات للسيطرة على دوافع فردية قوية[6]. لم يمر وقت طويل منذ أن كانت جلسات البرلمان الياباني تشهد بانتظام مشاجرات بين أعضائه. كذلك فإن المناورة ما بين الزعماء الطموحين للفئات المتعارضة داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي من أجل الحصول على منصب سياسي، هي من الشدة والقسوة كما في أي مكان آخر. وفي الحقيقة فإن المذهب الانشقاقي بات متفشياً ليس فقط داخل الحزب السياسي الحاكم في اليابان، وإنما داخل معظم التنظيمات الكبيرة[7].

وهناك أيضاً، في المقام الثاني دليل كبير على أن الثقافة اليابانية ليست غير قابلة للتغيير. فالخيار السياسي وتغير الظروف التاريخية، بإمكانهما التأثير بوضوح في العادات والأعراف السياسية اليابانية من نواحٍ مهمة. ولايراد مجرد مثال واحد، فإن المسؤولين الكبار في الحكومة اليابانية وفي الجهاز البيروقراطي ـ وإلى درجة ما رؤساء الوزارات أيضاً ـ اتجهوا إلى أن يصبحوا أكثر إصراراً على مواقفهم في السنوات الأخيرة وذلك رداً على الضغوط المتزايدة بشأن التنسيق الإداري المتقاطع والضمني. إضافة إلى ذلك فقد كان هناك نوع من رد الفعل في اليابان ذاتها، ضد مزاعم الجهاز البيروقراطي. وشهدت وزارة المالية بالتحديد، إضعافاً واضحاً لسلطتها وهيبتها.

لقد أظهر الشعب الياباني كذلك، الكثير من عدم الارتياح ليس فقط إزاء الحزب الحاكم، وإزاء الذين يمارسون السلطة من أعضائه المتعارف عليهم ممن عينوا حديثاً، وإنما إزاء عدم كفاءة الطبقة السياسية عامة في التعامل مع المحن الاقتصادية الراهنة في اليابان، والطبيعة المتصلبة للنظام ككل. وكان انتخاب جونيشيرو كويزومي الشخصية غير التقليدية رئيساً للوزراء في عام 2001، تعبيراً واضحاً عن هذه المواقف. ومن أجل فهم الاحتمالات القائمة أمام القيادة في عهد كويزومي أو خلفائه، من الضروري إلقاء نظرة خاطفة، على أية حال، على نشوء النظام السياسي الياباني على مدى العقود الثلاثة الماضية أو نحوها.

إن مراقباً ليابان العام 1970 لم يكن ليخطئ كثيراً في وصفه للنظام الياباني باعتباره حكم الموظفين الكبار للبيروقراطية باسم الديمقراطية الدستورية. وإنه لمن السخرية أن اليابان بعد عام 1945، كانت في الواقع أقل تعددية من النواحي الرئيسة عن اليابان الفاشستية ما قبل الحرب. والفضل في ذلك يعود إلى جهود المحتلين الأميركيين في تحطيم السلطة السياسية للقوات المسلحة والشركات الكبرى من أجل محو سيطرة الطبقة العسكرية. وكانت بيروقراطية الدولة المستفيد الرئيس، وإن لم تكن هي المقصودة بهذه الإجراءات. وكان الحزب الديمقراطي الليبرالي امتداداً للنظام الذي كان هدفه الرئيس إبعاد الشيوعيين والاشتراكيين عن السلطة وإتاحة مظهر كاذب من المسؤولية الديمقراطية. كان نجاح النظام في التخطيط للازدهار الاقتصادي الكبير لليابان بعد الحرب، قد أخمد معارضة محتملة لهذا التدبير وعزز جمهوراً وطنياً من الناخبين (بين المزارعين وقطاع الأعمال التجارية الصغيرة بشكل أساسي) لصالح الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي ضمن سيطرته على البرلمان منذ ذلك الحين.

لندرج كاكوي تاناكا، أروع شخصية سياسية في يابان مابعد الحرب. رجل حاد الذكاء وطموح، من أصول اجتماعية متواضعة. وكان قد حقق ثروة في أعمال البناء قبل دخوله مجال العمل السياسي. شق تاناكا طريقه داخل الصفوف العليا

للحزب الليبرالي الديمقراطي وصفوف الحكم، وتولى في نهاية المطاف، مهام وزارة المالية الحساسة، ثم وزارة التجارة والاستثمار الدولي. وفي عام 1972 وبعد الانقلاب الذي وقع داخل الحزب ضد معلمه السابق زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الانفصالي إيساكو سانو، أصبح تاناكا رئيساً للوزراء. ثم وفي سيناريو يذكِّر بمكيافيللي، انطلق تاناكا لإحداث تحويل في العمل السياسي الياباني عبر ترويض سلطة طبقة النخبة البيروقراطية وإعادة إنشاء الحزب الليبرالي الديمقراطي ليصنع منه وسيلة لممارسة زعامته الشخصية. وعكس الأسلوب الشعبي لتاناكا رؤية أوسع، سعت إلى تكريس ثروة اليابان الجديدة للعمل لصالح الشعب ـ بشكل خاص ضمن مخطط مبالغ فيه لإعادة تطوير البنى التحتية للبلاد. وفي الوقت ذاته، كان المال، الآلية التي استخدمها تاناكا لتوسيع سيطرته على الحزب الليبرالي الديمقراطي. وبمحاكاته لكتاب «الأمير» بدأ بتوجيه كميات كبيرة من النقود التي تم الحصول عليها من أموال مسترجعة ورشاوى من شركات تقيم علاقات تجارية مع الحكومة، لخدمة مصالح الدوائر الانتخابية الخاصة بالمرشحين المفضلين لدى الحزب الليبرالي التقدمي(8). وبهذه الطريقة، كان قادراً على إيجاد فصيل مختلف نوعياً في الحجم والقوة السياسية عما عداه ــ «غودران» الخاص بتاناكا، «فيلق الجيش» كما أصبح يدعى ومثل أمير مكيافيللي الجديد، كان تاناكا مصمماً على أن يعتمد على أسلحته الخاصة.

أظهرت رئاسة الوزارة كما تولاها تاناكا وبوضوح، قيادة حاسمة في عدد من المواقع (بشكل ملحوظ، العلاقات الخارجية حيث تحرك بقوة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية) وأعادت ترسيخ الشعبية الهابطة للحزب الليبرالي التقدمي لدى الناخبين اليابانيين. وأظهر تاناكا استعداداً ومقدرة على فرض نفسه على بيروقراطية الدولة التي كانت جديدة على العمل السياسي الياباني. وقد عكست هذه المقدرة، جزئياً، الذكاء الحاد لتاناكا وسيطرته على البيروقراطية أثناء صعوده إلى السلطة. غير أنها مدينة بالكثير إلى إعادة كتابته

للقوانين التي تحكم «أموال العمل السياسي» لليابان. وكانت الفضيحة المحيطة بالموارد المالية للحزب الليبرالي الديمقراطي بالكاد جديدة في فترة السبعينيات، ولكن عمليات الابتزاز المتهورة والعلنية عملياً، لم تكن قابلة للتحمل. وبإجباره على الاستقالة أمام ما كشفته الصحافة من فضائح في خريف عام 1974، أدين تاناكا لاحقاً واعتقل عندما شاعت فضيحة رشاوى صفقة طائرات لوكهيد السيئة الذكر، في الولايات المتحدة عام 1976، وعلى الرغم من خضوعه لسلسلة من المحاكمات والدعاوى القضائية، فقد كان قد انتهى كقوة سياسية على أية حال. وعلى الرغم من أنه كان قد استقال فعلياً من الحزب الليبرالي الديمقراطي، فقد استمر تاناكا في تعزيز انشقاقه واستخدام تأثيره الكبير بالذات من خلف الكواليس في عودة إلى الأسلوب القديم، من أجل تتويج رؤساء وزارات والتلاعب بالسياسة الداخلية للحزب[9].

ترأس ياشوهيرو ناكاسوني فصيلاً صغيراً من الحزب الليبرالي الديمقراطي، ولم يكن باستطاعته أن يصل إلى رئاسة الوزارة على أساس ذلك وحده. ويفسر تحالفه مع «فيلق الجيش» الذي أوجده تاناكا «الغودران» وليس أسلوب قيادته نفسها أو برنامجه، كيف أصبح رئيساً للوزراء، والدور المستقل نسبياً الذي نجح في إيجاده لنفسه على السواء. وكان للكثير من الأسباب وراء ترقية ناكاسوني صلة بالعلاقات الخارجية، وقبل كل شيء بالحاجة الملموسة لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة والتي تضررت في ظل إدارة سلفه غير الكفؤ بالتحديد، زينكو سوزوكي. وسرعان ما طور ناكاسوني الذي سبق أن ترأس هيئة أو وكالة الدفاع الذاتي، وكان متلهفاً لتعزيز الدور والموقف الدوليين لليابان، طور علاقة شخصية غير مسبوقة مع الرئيس ريغان وزاد من التنسيق مع الولايات المتحدة ضد التهديد السوفييتي في المحيط الهادئ. وسعى في الوقت ذاته، إلى استنهاض الشعور القومي وحب الوطن والقومية اليابانية مستخدماً وسائل علنية أكثر من أي من أسلافه. ولقد ولّد هذا كله مقداراً معيناً من الجدل، لكن ناكاسوني بقي

مع ذلك محبوباً في بلاده بصورة غير اعتيادية على الرغم من ـ أو بسبب ـ حقيقة أن أسلوب قيادته كان يشبه على نحو وثيق الأسلوب الصريح والعدواني للسياسيين الأميركيين أكثر من أي شيء آخر في تجربة اليابانيين العاديين.

ظل ناكاسوني رئيساً للوزراء لمدة خمس سنوات، وهي فترة لا سابقة لها. ففي العادة، لا يتولى رؤساء الوزراء اليابانيون مناصبهم لأكثر من عامين، والكثير من وقتهم مكرس من أجل إعداد حزبهم للانتخابات (الكثيرة التكرار) التي يتطلبها النظام ومن أجل رد التحديات الموجهة إلى قيادتهم من الفئات المعارضة الأخرى للحزب الليبرالي الديمقراطي. كان ناكاسوني ناشطاً حازماً، وقد مكنته فترة توليه للمنصب، وعملياً دعم سياسي مؤكد، من القيام بمجموعة متنوعة من الإصلاحات والمبادرات السياسية. فقد فهم تماماً المعضلة التي تطرحها البيروقراطية. واتخذ إجراءات للحد منها أولاً بتعيين وزراء حكومة أقوياء على نحو غير اعتيادي ولكن أيضاً بتقوية طاقم الموظفين الخاص به. لقد أوجد هيئة جديدة للإدارة والتنسيق برئاسة مسؤول ذي كفاءة عالية تقيم علاقات وثيقة مع تاناكا، وأنشأ مجالس استشارية مؤلفة من رجال أعمال بارزين وأكاديميين وموظفين حكوميين (بيروقراطيين) متقاعدين، وذلك لتزويده بالمشورة السياسية المستقلة. وقد شبه ناكاسوني هذه التغييرات بمبالغة يمكن غفرانها، ولو أنها مثيرة للاهتمام بالنسبة للإصلاحات التي أعقبت نهضة حكم «الميجي»: فهي تشير إلى طموحه (جرى البوح به سراً عام 1985) بأن يكون رئيساً للوزراء من نمط رئاسي على منوال ريغان أو ثاتشر[10].

وبالرغم مما حملته من الدلالات الواعدة، على أية حال، إلا أن حقبة ناكاسوني أظهرت القليل من السمات التي لا تمحى. فقد واجهت مبادرة كبرى قام بها ناكاسوني لإصلاح النظام التعليمي الياباني مقاومة بيروقراطية وأجهضت في مهدها. وبما أنه من الإنصاف القول إن تاناكا كان قد حقق تحولاً مهماً ودائماً للسلطة من البيروقراطية إلى الحزب الليبرالي التقدمي، فإن تأثير

هذا التحول لم يكن بالضرورة من أجل تقوية رئيس الوزراء. وكان أعضاء البرلمان من ذوي الخبرة في بعض المناطق (الذي يطلق عليهم اسم زوكو ــ «قبائل السلطة») قد أصبحوا جزءاً أكثر أهمية في عملية صناعة القرار، لكنهم اتجهوا إلى التواطؤ مع البيروقراطيين والأحزاب المعنية في القطاع الخاص لإعاقة الإصلاح الجدي. وأنهت ضربة تاناكا المؤدية إلى العجز في عام 1985 حقبة ناكاسوني بشكل فعال، فيما ارتد النظام السياسي ككل إلى النموذج الذي كان قد ابتدعه أصلاً. فالسلطة الحقيقية كانت في أيدي أقطاب الحزب الليبرالي الديمقراطي الذين ورثوا موظفي الجهاز الذي كان يعمل مع تاناكا ــ نوبورو تاكيشيتا، وشين كانيمارو، وايشيرو اوزاوا. وجاءت وذهبت مجموعة من رؤساء الوزراء الاحتفاليين حسب مشيئتهم. وأسقطت الفضائح المالية في آخر الأمر، جميع هؤلاء الثلاثة من سماسرة السلطة في الحزب الليبرالي الديمقراطي، وأدت إلى زعزعة الثقة بالحزب بصورة شاملة، وفتحت الطريق أمام الفوز المؤقت لتحالف معارض في انتخابات عام 1993[11].

ومنذ ذلك الحين، وفي سياق نظام اقتصادي منهار ومختل وظيفياً على نحو متزايد، ازداد بشكل مطرد التأييد الشعبي والسياسي للقيام بإصلاحات جذرية. وفي عام 1993، وفي ارتداد ملفت عن سياسة الجهاز التي كان هو نفسه قد مارسها، شن ايشيرو اوزاوا حملة من أجل تبسيط النظام الانتخابي وجعله أكثر فاعلية وجعل البيروقراطية أكثر تجاوباً، من الناحية السياسية من بين أشياء أخرى، مبتكراً مناصب عالية جديدة لكي يتم شغلها من قبل من يعينون وفقاً للنمط الأميركي[12]. وساهم المزاج الجديد في البلاد، بوضوح، في إعطاء مساحة سياسية أوسع لقيادة خاصة برئاسة الوزراء، لم تكن قط غائبة كلياً على أية حال[13]. وقام رؤساء الوزراء المتعاقبين جميعهم بالعزف على وتر الإصلاح. وأصبحت الكفاءة الأساسية للبيروقراطية موضع شك وشهدت وزارة المالية، بالتحديد، سلطاتها الواسعة وقد جرى كبحها بشكل ملحوظ. ورغم ذلك يبدو في نهاية الأمر، أن القليل قد تغير في هذه السنوات في العلاقة ما بين الجهاز

البيروقراطي، والحزب الليبرالي الديمقراطي، ومصالح القطاع الخاص والقيادة السياسية. وعلى الرغم من عدم شعبيته الواسعة، لم يبرز بعد أي خيار منافس للحزب الليبرالي الديمقراطي ولا بديل لسياساته المالية التقليدية[14].

من المؤكد أن لضعف القيادة اليابانية علاقة أكثر من ضئيلة مع العوامل السياسية البنيوية ـ النظام الانتخابي، والطبيعة الانفصالية للحزب الليبرالي الديمقراطي والقيود القانونية، وكذلك المألوفة والمتعارف عليها والمفروضة على السلطة الممارسة من رئاسة الوزراء على الجهاز البيروقراطي: هي تشبه من هذه الناحية بعض الأنظمة البرلمانية الأوروبية ونخص بالذكر، النظام البرلماني في إيطاليا[15]. أيضاً العوامل الثقافية تلعب دوراً بوضوح. ولبريطانيا واليابان أنظمة سياسية قائمة وفق النموذج البرلماني. لكن هناك اختلافاً شاسعاً ما بين الطريقة التي تدار بها جلسات النقاش البرلماني في البلدين عاكسة اختلافات عميقة في التعليم، وفي طبيعة التفاهم في الثقافات السياسية الخاصة بكل منهما. ويميل رؤساء الوزراء البريطانيون، وحيث يتم شحذ مهاراتهم في محاولات برلمانية متواصلة، إلى التعبير عن رأيهم بفصاحة بصورة خارقة. أما رؤساء الوزراء اليابانيون (مع وجود استثناءات نادرة مثل ناكاسوني وكويزومي) فهم على العكس تماماً. والحقيقة فإن ما يحتل أهمية لدى السياسيين في اليابان، ليس فقط عدم وضوح أسلوب التعبير، ولكن بالأحرى المقدرة على التعتيم على الحقائق غير السارة. والسياسيون في الغرب ليسوا بالتأكيد غرباء عن فن الإطالة واللف والدوران. إلا أن التفاهم السياسي في اليابان، يعادل نوعاً من «إدارة الواقع» الذي ليس له من مكافئ حقيقي في الديمقراطيات المتقدمة الأخرى[16]. وهذا يتعارض مباشرة مع الممارسة الفعلية للقيادة السياسية.

إن عجز قيادة اليابان تعكس، على أية حال، ومن ناحية أكثر أهمية، الموقع المهيمن لنخبة تحظى بامتيازات متجانسة ومتماسكة على نحو رفيع[17]. هذه النخبة، التي هي الخليفة العملية لطبقة الساموراي في يابان القرون الوسطى

والتي اندثرت منذ زمن طويل، تحتفظ بالكثير من المعرفة، رغم أنها لا تحتفظ بالمظاهر الخارجية الخاصة بطبقة أرستقراطية من عصر ما قبل الحداثة، مع الإحساس القوي بالشرف والاحترام المعهود في مثل هذه المجتمعات. وتبدي الأرستقراطيات التقليدية تناقضاً جوهرياً. فهي حساسة ومتفاوتة إزاء الفروقات في المكانة الاجتماعية. غير أنها من ناحية أخرى مؤيدة للمساواة بشكل حاد[18]. ويبدو أن هذا أصدق تفسير لحساسية القيادة اليابانية. إن عجز العلوم السياسية المعاصرة عن تقدير أي من هذه الأمور، يعكس استخفافها الفطري بالتاريخ، وبصورة أكثر تحديداً، عدم مراعاتها للبعد الأرستقراطي في المجتمعات التقليدية[19].

من الواضح أن اليابان تقدم القليل لناحية كونها نموذجاً للقيادة المعاصرة لولا أنه نموذج بمعنى سلبي. وليس مقصوداً بأي من هذا التلميح، رغم ذلك، بأن اليابانيين متورطون إلى الأبد في نظام مختل وظيفياً. وإن ما شهدناه على مدى العقود الثلاثة الماضية في اليابان تحت وقع تحدي تاناكا لحكم النخبة التقليدية، والذي يتبع أسلوب مكيافيللي، هو على الغالب، فترة انتقالية باتجاه مجتمع وأسلوب من القيادة، المتعارف عليه بشكل أكبر، أنهما يتخذان طابعاً غريباً. ولسوء الحظ، فقد نجح تاناكا فقط في إفساد النظام القديم، وليس في تأسيس النظام الجديد.

10

ديمقراطية الحكم الفردي

في روايته الشهيرة حول الأحداث التاريخية لحرب «البيلوبونيز»، يقول ثوسيدايدس عن أثينا في عصر بيريكليس، إنها كانت ديمقراطية بالاسم فقط، وقد كانت في الحقيقة تحت حكم رجل واحد. وحتى ديمقراطية غيورة مثل غيرة نظام أثينا من امتيازات قادتها ذاتهم قد تسمح لأحد منهم بأن يحظى بمنصب ذي سلطة في الدولة شبيهاً بذاك الذي كان يحظى به الملوك التقليديون(1) ويتمتع القادة في الأنظمة الديمقراطية بشكل عام، اليوم، بسلطات مؤسساتية أعلى بكثير من سلطات بيريكليس (الذي كان مجرد واحد من بين هيئة تضم عشرة جنرالات ينتخبون سنوياً) كما أن الموارد التي بمقدورهم استدعاؤها، سواء رسمية (جهاز دولة كبيرة) أمغير رسمية (دعم حزبي مالي وغيره) هي مع ذلك أضخم. إنه إذن أمر بالكاد مثير للاستغراب، إذا ما كان للديمقراطيات المعاصرة أن تذعن، بين وقت وآخر، إلى ما يمكن تسميته إغراء الحكم الفردي.

ويبدو أن الاتجاه العام في الأنظمة الديمقراطية اليوم يسير في الواقع، نحو، إن كان هناك من شبه البتة، المزيد من التعزيز للعنصر التنفيذي ولاسيما على حساب أعضاء الهيئة التشريعية. هذا الاتجاه يتجلى في أوضح صورة في المطالبة المتزايدة بتعيين مسؤولين تنفيذيين بموجب انتخابات مباشرة، سواء في الأنظمة الرئاسية الهجينة كفرنسا أم في أنظمة برلمانية تقليدية أكثر (إسرائيل بشكل خاص). كما يتجلى في نمو الكوادر الإدارية والآليات التعسفية البيروقراطية المسؤولة أمام المسؤول التنفيذي شخصياً. أخيراً فإنها مظهر للكثير

من الديمقراطيات الحديثة الناشئة في العالم النامي أو الكتلة السوفيتية السابقة. فهل هذا الاتجاه هو أمر مفيد أم لا؟ هل يوفر الطاقة اللازمة للنظام السياسي بأكمله، كما توقع كتاب «الفيدرالي»؟ أم أنه يضيق ويضعف عناصر حاكمة أخرى، مثل الملكية الفرنسية في النظام القديم؟

ليس واضحاً ما إذا كان بالإمكان إعطاء جواب عام لهذا السؤال باعتباره يتوقف على مجموعة من العوامل التي تختلف عن بعضها بشكل جذري في الزمان والمكان ــ ليس أقلها طبيعة وشخصية القائد. ومع ذلك فإنه أمر يستحق البحث مع بعض التطويل في اثنين من الأنظمة الديمقراطية المتقدمة المعاصرة واللذين يحملان صفة مميزة للحكم الفردي: فرنسا وسنغافورة. هل تقدم هاتان الدولتان، إلى حد ما، نموذجاً للقيادة التنفيذية التي تمتلك إيجابيات وحسنات بالمقارنة مع أنظمة برلمانية نموذجية، أو مع المبادئ الدستورية الأميركية.

إن إيجاد الجمهورية الخامسة يشكل حجر أساس في التاريخ الفرنسي الحديث. وقد كانت الجمهوريتان الثالثة والرابعة، النظامان اللذان حكما فرنسا منذ سقوط نابليون الثالث في عام 1780 حتى عام 1958، كانتا تحكمان من قبل برلمان وأحزاب. وأصبح شارل ديغول الذي قام بحشد الأمة عندما هزمت واحتلت على يد الألمان في عام 1940 وساعدها في محنتها حتى الانتصار النهائي في الحرب العالمية الثانية، أصبح مقتنعاً بأن إعادة تنشيط الحياة السياسية الفرنسية بعد الحرب، تطلبت إصلاحاً جذرياً لأنظمتها الدستورية حتى تؤَّمن استقراراً حكومياً واستمرارية، وسيطرة أكبر. كان لبرنامج ديغول الإصلاحي الذي طرح لأول مرة في خطاب ألقاه بعد وقت قصير من تركه لمنصبه في عام 1946، كان له وقع مباشر خفيف إلا أن الفرصة جاءت، على أية حال، خلال الأزمة السياسية المطولة الناجمة عن الثورة الجزائرية في الخمسينيات. كان دستور الجمهورية الخامسة المصادق عليه في استفتاء شعبي عام 1958، الثمن لعودة ديغول إلى السلطة من أجل تفادي انقلاب وشيك أو حرب أهلية. وكانت

أكثر سماته أهمية منصب الرئيس مع سلطات حقيقية ـ متضمناً، بصورة خاصة، سلطات مطلقة للتعامل مع حالات الطوارئ في البلاد، والحق في حل البرلمان، والحق في الدعوة إلى تنظيم استفتاء عام. وكان من المفترض أن يُلقى هذا على عاتق النظام البرلماني الفرنسي التقليدي، وأن يكلف بالمهمة الإجمالية الخاصة بالحفاظ على وحدة الأمة من وجهة نظر تعلو على السياسة الحزبية اليومية. وبعد التعديل الدستوري الذي جرى في عام 1962، كان الرئيس ينتخب مباشرة من قبل الشعب. وقد تولى ديغول نفسه الرئاسة طوال العقد الأول لتكوينها، ووضع شكلاً للنظام الجديد مستخدماً وسائل أثبتت ديمومتها بصورة مثيرة للاستغراب، بالنظر إلى أفول الديغولية كحركة سياسية. وحقيقة فإن ديغول يشكل مثلاً لافتاً للتأثير الدائم الذي يمكن لقائد مؤسس أن يحدثه ليس فقط في مؤسسات نظام، وإنما على طبيعته المحددة أو ثقافته.

لقد تركز الكثير من التعليقات حول النظام السياسي للجمهورية الخامسة على مسألة العلاقة ما بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء. وبالتحديد عندما يتولى هذه المناصب أفراد من أحزاب مختلفة (وضع يشار إليه باعتباره تعايشاً). ويبدو للوهلة الأولى أن سلطة تنفيذية منقسمة، من هذا النمط، حيث كل فرد فيها يتمتع بتفويض شعبي مستقل، وبدون مدى واضح للسلطة، يبدو أنها تؤدي إلى نوع الضعف الذي توقعه وخشي منه المؤسسون الأميركيون. وقد أعطت آلية صناعة القرار الفرنسية العالية المستوى بالتأكيد، ولاسيما خلال فترات التعايش، دليلاً على حدوث الفوضى. ومع ذلك، فإن الواقع الأساسي للنظام الحالي هو السلطة المبالغ فيها للمنصب الرئاسي. فقبل فترة طويلة من ترك ديغول لمنصبه، كانت النزعات الملكية لنظامه قد بدأت بالظهور للعيان(2). وبعيداً عن كونها مدعاة للتشتت فقد باتت أكثر وضوحاً حتى ــ أو ربما يتوجب على المرء القول بشكل خاص ــ خلال فترة الحكم الطويلة (1981 ــ 1995) للاشتراكي فرانسوا ميتران.

يحاول جان فرانسوا ريفيل في مقال نقدي ثاقب وممتع عن حكم فرنسا في عهد ميتران، الكشف عن مفارقة تقع في صلب السياسة الفرنسية ــ «عدم جدوى» المنصب الرئاسي القوي من جميع النواحي. وهو يدعي أن «رئاسة الجمهورية» هي المسؤولة في الوقت الحاضر، عن كون فرنسا لا تحكم. فالرئاسة لا تعمل، وتمنع جميع الباقين من العمل(3).

النقاط الأساسية في إدانة ريفيل هي كالتالي: أولاً، خسر البرلمان أي دور حقيقي في المبادرة بسن القوانين أو في اختيار أو حل الحكومات. فهذه الوظائف تتم تأديتها في قصر الأليزيه ــ بواسطة رئيس الجمهورية ومستشاريه(4). والرئيس غير مسؤول أمام البرلمان أو في الحقيقة أمام الشعب، باستثناء عندما يقوم هو نفسه بالترشح للمنصب، باعتبار أنه لا يشعر أبداً بالحاجة إلى الاستقالة بعد استفتاء خاسر أو نتيجة هزيلة في انتخابات محلية أو أوروبية. ويتجاوب رئيس الجمهورية مع، فقط «وسائل الإعلام والشارع». ثانياً، أصبح رئيس الوزراء، وبدلاً من أن يكون منافساً قوياً لرئيس الجمهورية، أصبح يلعب دوراً غريباً وغامضاً بشكل متعمد. ورغم أنه يتمتع بسلطة حقيقية ضئيلة، فإنه تتبقى له سلطة ظاهرية كافية ليكون مفيداً لرئيس الجمهورية عبر القيام بمهام تعد نوعاً من مانع صواعق أو صمام أمان يلين بشكل مناسب عندما يتخذ رئيس الجمهورية مواقف سياسية متشددة. ثالثاً، رئيس الجمهورية مرتبط، على نحو متزايد بإدارة كل جانب من جوانب الحياة الفرنسية. ومازال هناك إدراك مشترك على نطاق واسع، بأن رئيس الجمهورية يحصر دوره السياسي في ما يدعى بالمجال المحجوز للشؤون الخارجية والأمنية، تاركاً معظم المسائل الخاصة بالسياسة الداخلية لرئيس الوزراء وحكومته. والحقيقة هي، على أية حال، أنه فيما يكون رئيس الجمهورية حريصاً على امتيازاته في الساحة الأمنية بشكل خاص، فإنه لم يتردد قط في التدخل في شؤون سياسية أخرى تثير اهتمامه. وفي الواقع، فإن دوره، سواء في عملية اعتماد الموازنة العامة أم في تعيين

المسؤولين من جميع الأصناف قد نما بشكل ملحوظ، وكذلك ارتباطه بمجالات سياسية محلية حساسة كالثقافة، والأشغال العامة، والإعلام الوطني. وبموجب دستور الجمهورية الخامسة، فإن سلطة التعيين من قبل الرئيس هي أيضاً سلطة مطلقة عملياً من خلال النظام القضائي.

كيف أثر كل هذا في العمل الفعلي للنظام السياسي الفرنسي؟ بدلاً من تعزيز أدائه، فإن النتيجة هي العكس تماماً تقريباً. ولكونه محمياً من النقد والاعتراض فإن رئيس الجمهورية يميل إلى أن يفقد الصلة مع البلاد وقضاياها، ويفتقر إلى الدوافع لمواجهتها بصورة جدية. فأسلوب الحكم هو مزيج من فاشستية هادئة، أو، في لحظات من عدم الاستقرار الاجتماعي، ديماغوجية مفاجئة وغير مدروسة؛ كما وتنزع المناسبات الإعلامية إلى احتلال مكان الأفعال الحقيقية. ومن هنا السجل المتواضع لميتران في تنفيذ مشاريع رئيسة للإصلاح على الرغم من سيطرته على التوازنات الضرورية للسلطة، وعلى أفق زمني مؤاتٍ من أجل تحقيقها من خلاله.

والأكثر من ذلك، فإن السلطة الشخصانية المنبثقة عن منصب رئاسة الجمهورية هي سلطة مفسدة بصورة هائلة. وقد أدى ميل ميتران المفرط لإعطاء أولويات في المناصب والترقيات للأصدقاء المقربين، والموالين، والحزبيين المأجورين وغيرهم من الأفراد المفضلين لديه شخصياً، إلى تقويض الجهود الفعالة للحكم بشكل أكبر، وأوجد عقلية متفشية من أفراد الحاشية. وكان مهرجان الترويج الذاتي الذي أفضى إليه مدعاة للفساد بالمعنى المألوف للعبارة؛ إلا أنه شجع أيضاً على أساليب من الفساد أكثر مكراً ودهاء وتتغذى على نزعات قائمة سابقاً في الثقافة السياسية الفرنسية، من أجل طمس الحد الفاصل ما بين مصالح الدولة والمصالح الخاصة[5].

أخيراً وفي بعض النواحي الأكثر خطورة من بينها جميعها، فإن تركيز السلطة في أيدي رئيس الجمهورية أخمد روح المبادرة والكفاءة على امتداد الحكم. هذا هو التفسير للمفارقة المتعلقة بوجود مسؤول تنفيذي قوي وثابت وليس قادراً.

على أية حال، على أن يحكم جيداً. وبسبب من ثقله الزائد، فإن رئيس الجمهورية يمنع وزراءه من القيام بذلك، ومهما كان ذكاؤه الخاص حاداً، فإنه ليس كافياً للسماح له بأن يقوم به بمفرده. لكنه لا يدرك أن المشكلة برمتها تنبع منه، وهكذا وبإلقائه بمسؤولية النكسات على عاتق عدم كفاءة الوزراء، فإنه يوصلهم إلى حالة من التراخي المتزايد مركزاً طوال الوقت بين يديه سلطات تتناقص عنده القدرة على ممارستها. وتعمل رئاسة الجمهورية مثل «غاز يقعد عن الحركة» ويشل كل ما حوله ـ بما في ذلك الخصوم السياسيين في حزب الرئيس ذاته، وحتى في المعارضة، وأولئك الذين استهلكوا في لعبة الحفاظ على موقعهم الخاص بوصفهم مرشحين مستقبليين للمنصب الوحيد في البلاد الذي يمكنه بحق مكافأة الطموح(6).

إذا كان لدى النظام السياسي الفرنسي ككل مناخاً معيناً من عدم الجدية بشأنه، فإن جزءاً من السبب يكمن ببساطة في الدور القوي الذي تلعبه نخبة إدارية مختارة ومدربة عالياً داخل مؤسسات فرنسية حاكمة. ولا تشبه فرنسا، من هذه الناحية، أية دولة أخرى في العالم المعاصر أكثر من اليابان، على الرغم من الاختلافات الجذرية في ممارسات القيادة لكل منهما. إلا أنها ومن نواحي أقرب توازي سنغافورة؛ بلاد قامت بتنشئة طبقة من النخبة «منفتحة على المواهب» بينما تكتسب شهرة بسبب أسلوب القيادة القوي لمؤسسها ودليلها السياحي لي كوان يو. ومع ذلك فإن هاتين الدولتين أبعد ما تكونان عن التشابه؛ والمقارنة بينهما تستوعب دروساً مثيرة للاهتمام.

لدى سنغافورة سمعة سيئة في بعض الأماكن اليوم، ولاسيما في الولايات المتحدة. ورغم أنها تلقى إعجاباً واسعاً نظراً لنجاحها الاقتصادي الهائل الذي تمتعت به منذ قيامها قبل أربعين عاماً تقريباً، فإنه ينظر إلى سنغافورة على أنها متشددة وتتبنى عقوبات تأديبية صارمة في طريقة تعاطيها مع تطبيق القانون، وتتخذ منحى سياسياً سلطوياً إن لم يكن مناوئاً للديمقراطية تماماً.

وسنغافورة هي البلد الوحيد في العالم الذي يجرم وفقاً للقانون مضغ العلكة ويطبق عقوبة الإعدام في قضايا تهريب المخدرات من أي صنف. ولدى نظام حكمها سجل حافل بشأن استخدام إجراءات قانونية للتضييق على المعارضين السياسيين وإعاقة التغطية الإعلامية السلبية للبلاد في الصحافة الأجنبية. إضافة إلى ذلك فإن سنغافورة هي الدولة الوحيدة غير الشيوعية التي حاولت إثارة تحدٍ إيديولوجي جدي في وجه الهيمنة العالمية (وبالتحديد الأميركية) لليبرالية الغربية. وإن دفاعها عما يسمى بالقيم الآسيوية بديلاً لما تعتبره وجهة نظر ذات تفكير سياسي أنغلو ـ أميركي مفرطة في الفردية ومهتمة بالحقوق، قد ولد حساسية متوقعة في الغرب، بينما كان يلقى ترحيباً حاراً في جمهورية الصين الشعبية.

تدين سنغافورة في معظم ما هي عليه في الوقت الحاضر إلى رجل واحد. إلى محام لامع تلقى تعليمه في جامعة كيمبردج وأنشأ حركة سياسية اشتراكية التوجه اجتازت بنجاح المخاطر الحرجة للسياسات الطائفية والطبقية في ما كان آنذاك موقعاً مرتهناً للإمبرطورية البريطانية. إنه لي كوان يو الذي سهل الانتقال إلى استقلال بعيد المنال، ثم عمل رئيساً للوزراء لفترة امتدت ثلاثة عقود تقريباً. وجعلته تلك المقدرة مهندس بناء النظام الدستوري الجديد للبلاد والمؤسسات الحاكمة. كما قام بتطوير الخطة الاقتصادية المعقدة التي كانت مسؤولة مباشرة عن الدخول السريع لسنغافورة إلى العالم الأول[8].

وشكلت صراعات لي في البداية مع الشيوعيين في البلاد، عاملاً حاسماً في صياغة وجهة نظره السياسية وأسلوبه السياسي[9]. وقد أبقى على سنغافورة متحالفة بقوة، وإن كان بشكل غير رسمي مع الولايات المتحدة وبريطانيا طوال فترة الحرب الباردة. وظل مقتنعاً في الوقت نفسه، بأن التركيبة العرقية الهشة للبلاد وضعفها المستمر أمام جاذبية الشيوعية (وبالتحديد بين الجالية الصينية المهيمنة)، وعدم امتلاك رجال النخبة للخبرة السياسية فيها، استلزم التعاطي مع الحكم عبر موقف يعتمد على التدخل وتوجيه التعليمات بصورة أكبر من تلك السائدة في الغرب الليبرالي.

ليس هذا هو المكان لتقييم الأداء الكلي لحكم سنغافورة في ظل نظام لي، أو لتحكيم النزاعات المختلفة بين النظام ونقاده. فما هو ضروري بصورة ملحة هو على أية حال، جدية التزام سنغافورة بالديمقراطية المؤسساتية. فقد ساعدت دراسة لي للقانون واطلاعه المبكر على القيم والآليات الخاصة بالديمقراطية البرلمانية المتبعة في النموذج الإنكليزي، وعلى تخطيط ثقافة سياسية مرتبطة على نحو كبير بحكم القانون، ومنيعة بمفردها إزاء محاباة الأصدقاء وإزاء الفساد المستوطن اليوم في معظم منطقة جنوب شرق آسيا[10]. ورغم حقيقة كون حزبه، حزب الحركة الشعبية، قد تمتع عملياً بسيطرة مطلقة على برلمان سنغافورة منذ أواخر الستينيات، فقد بذل لي والورثة السياسيون له (ولاسيما رئيس الوزراء غو تشوك تونغ) جهوداً ملحوظة لتعزيز الصفة التمثيلية لهذه الهيئة والحفاظ على دورها بوصفها منتدى عاماً لإجراء نقاش سياسي واتخاذ القرار[11]. وقاموا أيضاً بتطبيق إصلاحات دستورية رئيسة تهدف إلى تحديد سلطة الحكومات المستقبلية. وهذه الإصلاحات، بتركيزها على ابتكار «رئاسة جمهورية منتخبة» مع سلطات محددة بعناية، لا نظير لها في الأنظمة الديمقراطية الأخرى القائمة وفق النموذج الغربي في الوقت الحاضر، وهي تستحق اهتماماً أكبر مما يبدو أنها حظيت به خارج سنغافورة ذاتها.

كان لدى سنغافورة في ظل نموذج ويستمنستر الذي ورثته عن البريطانيين، رئاسة احتفالية واسعة باختيار أصحاب المناصب على أساس التناوب، مع الأخذ في الاعتبار هويتهم العرقية. وكان قد جرى أصلاً الترويج لفكرة رئيس منتخب مع سلطات حقيقية من قبل لي كوان يو في عام 1984، وقد عُرضت بشكل رسمي على البرلمان باعتبارها تعديلاً دستورياً في عام 1990 (العام الذي تقاعد فيه لي من رئاسة الحكومة) وتمت الموافقة عليها بعد جدال مطول عام 1991، ومع أن البعض شك بأن المنصب الجديد كان مقصوداً به أن يكون ببساطة وسيلة يستخدمها لي نفسه، فإنه سرعان ما بات واضحاً أن الحكم لم يعتزم قط

التحرك باتجاه نظام رئاسي وفق النموذج الفرنسي. وكانت الرئاسة الجديدة مصممة لأداء وظيفة تفاعلية أو رقابية على الحكومة وليس للتنافس معها باعتبارها مصدراً مستقلاً لسلطة صناعة القرار[12].

وقد كان الدافع وراء التغيير الدستوري، هدفان اثنان لا يُعلى عليهما: الأول إعاقة إساءة استعمال ثروة البلاد من قبل حكومة مستقبلية. وجاء في تقرير حكومي رسمي أرفق بالتعديل المقترح «إن الحكومات غير المسؤولة في دول عديدة، أخطأت في إدارة الموارد المالية للأمة ودمرت بلادها اقتصادياً، وإن هذا يجري من أجل اكتساب أصوات عن طريق تقديم هبات وإعانات مالية حكومية ضخمة، والتي من الطبيعي أن تجعل هذه الحكومات تحظى بشعبية كبيرة. لقد كانت سنغافورة محظوظة حتى الآن في أن يكون لديها حكماً يتحمل المسؤولية، ولكن وبوجود أكثر من (30) بليون دولار أميركي في الاحتياطي القومي، فإن الإغراء أمام حكم مستقبلي غير مسؤول سيكون كبيراً جداً. والحقيقة فإن حكماً غير مسؤول سوف يجد من الصعوبة مقاومة هذا الإغراء في أوضاع تشهد معاناة اقتصادية ونقص في أموال الدعم. وسوف يتم إنفاق النقود التي تجنى بصعوبة على شراء أصوات من أجل فترة حكم قصيرة، وعلى اتخاذ إجراءات تلقى شعبية». أما الهدف الثاني فقد كان دعم نزاهة قطاع الخدمات العامة للبلاد والتصدي للنزعات القائمة داخل الحكم، والتي تشجع محاباة الأقارب في الوظائف الحكومية، والفساد.

تمتلك الرئاسة الجديدة في سنغافورة عدداً من السمات الفريدة. فالمرشحون لا يتنافسون بوصفهم ممثلين عن حزب سياسي، ويتوجب عليهم أن يستقيلوا من عضوية أي حزب كي يتأهلوا للترشيح. بالإضافة إلى ذلك فلا بد لهم أن يقنعوا لجنة انتخابات رئاسية بأنهم أشخاص «من ذوي النزاهة ويتمتعون بشخصية وسمعة جيدة». ويتوجب أيضاً أن تتوفر لديهم لا أقل من ثلاث سنوات من الخبرة في مناصب عليا في الحكومة أو القطاع الخاص، تتعلق بإدارة شؤونٍ مالية. أما

سلطات رئيس الجمهورية فهي كثيرة لكنها محدودة وتقتصر تقريباً على القضايا المالية المتصلة بالموازنة والتعيينات الشخصية، وعلى استخدام حق الڤيتو. وهو على خلاف المسؤول التنفيذي الذي تصوره مكياڤيللي ولوك، ليست لديه صلاحيات طارئة، وينكر عليه تماماً أي دور في صناعة القرار الخاص بالشؤون الدفاعية والأمنية. وبالنسبة للمسؤولية الرئيسة لرئيس الوزراء في البرلمان عن رسم وتنفيذ سياسة الحكومة، فهي حكر عليه.

إن النظر إلى تجربة سنغافورة من خلال النظرة الفرنسية المعاصرة هو إذن أمر مضلل على نحو خطير. ومثلما كان لي كوان يو، لا غنى عنه في نشوء سنغافورة الجديدة، فإن النظام الذي أوجده، يكشف عن بعض الآثار الخاصة بالملكية في الجمهورية الخامسة. كان أسلوبه السياسي الخاص به غير متكلف ومؤيد للمساواة ويرتبط بالعموميات. إلا أن لي كان أيضاً رجل نخبة لا يقبل تقديم مبررات. وربما يكون أكثر ما يميز النظام الحالي في سنغافورة، هو في الواقع، المدى الذي تحكم به من قبل نخبة إدارية سياسية ذات كفاءة عالية متماسكة ومنظمة.

يقول لي ذاته «إن العامل الحاسم الوحيد الذي ساعد على تطور سنغافورة كان مقدرة وزرائها والنوعية العالية لموظفي الدوائر الحكومية الذين ساندوهم». وكما يوضح هو، فإن مساهمته الخاصة كانت أساسية هناك. وفيما قارب لي وقادة آخرون من الجيل الأول منذ الاستقلال، سن التقاعد، أصبحوا منهمكين بشكل متزايد في تجنيد طاقم أصغر من المحترفين في العمل السياسي والعمل الحكومي. غير أن لي كان قد بات يدرك في وقت مبكر أكثر أنه سيكون مطلوباً بذل جهود خاصة للتعرف على، وتوظيف، وتطوير الموهبة السياسية التي يحتاجها حزبه وبلاده ككل. وما فعله لي، بالفعل، كان أن يبتكر برنامج التطوير التنفيذي الخاص به. «لقد تفحصت بصورة منهجية، الصفوف العليا لجميع القطاعات في سنغافورة ـ المهن، التجارة، التصنيع والنقابات ـ بحثاً عن رجال ونساء في الثلاثينيات والأربعينيات والذين قد ننجح في إقناعهم بخوض

الانتخابات باعتبارهم مرشحين لنا». فقد كانت الشخصية، محط اهتمام مماثل أو أكثر، من المقدرة غير المصقولة. وتم إجراء اختبارات نفسية على أعضاء في حزب الحركة الشعبية من المحتمل أن يصبحوا أعضاء في البرلمان لإتاحة الفرصة للتعمق في شخصيتهم، وذكائهم وخلفياتهم وقيمهم الخاصة. وكان لي مأخوذاً بشكل خاص بطريقة تعاطي شركة شل للنفط مع موضوع توظيف مستخدميها وتشغيلهم، والذي اعتبر التعهد الذي يقدمه الجهاز التنفيذي عملاً له ثلاث خصائص ـ «المقدرة على التحليل، والتخيل، والحس الواقعي». وتم تبني هذا الاتجاه لصالح الدوائر الحكومية في سنغافورة عام 1983[13].

ماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الأمثلة من أجل ممارسة مهنة إدارة شؤون الدولة في الوقت الحاضر؟ ربما إن أكثر ما يسترعي الانتباه هو مدى الفارق الذي يمكن لقائد عظيم أن يحدثه بمفرده في تشكيل نظام ما، وعبره، تشكيل شخصية الأمة. لقد انطلق شارل ديغول بأسلوب متعمد لإصلاح عيوب فرنسا الجمهورية، عن طريق استعادة مظاهر الملكية التقليدية للنظام القديم؛ وليداوي بهذه العملية نهائياً الجرح النفسي الذي ألحقته بالأمة الفرنسية ثورة 1978 والآثار المترتبة عليها. وأوجد لي كوان يو أمة حيث لم يكن هناك من وجود لأحد أو لم يكن بالإمكان التنبؤ بهذا الوجود. الدرس الثاني ذو الصلة يتعلق بمقدرة رجالات دولة من أمثال هؤلاء على الابتكار وتشكيل نخبة إدارية سياسية كفؤة ومقتدرة تعمل من أجل خدمة المجتمع.

هناك درس آخر، على أية حال، هو أن إغراء حكم الفرد صعب مقاومته حتى ـ وفي الحقيقة وبشكل خاص ـ بالنسبة لقادة بمكانة ديغول ولي. ومن السهولة تماماً فهم السبب. فالرجلان كانا بعيدين عن كونهما سياسيين عاديين؛ وقد أظهرت عظمتهما بجلاء ضآلة المنافسة السياسية. ويلاحظ أرسطو أنه في وضع حيث تكون الفضيلة والمقدرة السياسية لفرد واحد عظيمة جداً إلى درجة أنها لا تعود مساوية في حجمها لفضيلة ومقدرة آخرين، يكون هناك خياران فقط: أن

يتم إرسال شخص كهذا إلى المنفى، أو «أن يطيعه الجميع بسرور حتى يغدو أشخاص من هذا النوع، ملوكاً دائمين في مدنهم»(14). إن الفارق الرئيس بين ديغول ولي، هو على أية حال أن الأخير قام بجهد متواصل ودائم لإيجاد المؤسسات التي ستجعل بمقدوره الانسحاب بلباقة من السلطة، بينما يحافظ على إرثه السياسي الأكبر الخاص بإنشاء الدولة والبناء الدستوري. ويبدو أن هناك في فرنسا ذكريات ثقافية عريقة عن الحق السماوي للملوك تقف في طريق مثل هذا التطور المفيد. كل هذه دروس يجب أن يفكر فيها جدياً، مختلف الأمراء المنهمكون اليوم في إيجاد أو إقامة أنظمة ديمقراطية في أماكن تفتقر إلى تقاليد راسخة متمسكة بالمبادئ الدستورية الليبرالية.

11

ما هي الأهداف التي يسعى إليها القادة

تدور مهنة إدارة شؤون الدولة، مثلها مثل الاستراتيجية، حول العلاقة ما بين الوسائل والغايات. ومعظم القادة السياسيون منشغلون معظم الوقت في مسائل تطرح بشأن الوسائل وقليلاً ما يقلقون بشأن المسائل المتصلة بالغايات؛ وهذا الأمر نادراً مايثير الاستغراب. فرجال الدولة يميلون إلى أن يكونوا أناساً عمليين. هم يركزون على أمور تتطلب اهتمامهم بشكل ملح وتتجاوب مع تحركاتهم. هم يرون أن هناك فائدة قليلة من القلق على قضايا مطلقة، لأن مثل هذه القضايا تبدو إلى حد ما بعيدة جداً، ولأنها، إلى حد ما، صعبة لفعل أي شيء إزاءها. ويمكن لغياب الوضوح في الأهداف أن يكون له أحياناً، وعلى أية حال، نتائج عملية مؤسفة ولذا فإنها تستحق التفكير فيها بعناية أكثر مما يجري عادة.

ووفقاً لما ينصح به مكيافيللي، فإن جميع الدول (الولايات) بحاجة إلى أسلحة جيدة وقوانين جيدة في كل مكان وكل زمان. وعلى رجال الدولة أن يقلقوا بشأن أمرين اثنين قبل كل شيء: ضمان حماية الدولة ضد الأعداء في الخارج، وضمان على الأقل القليل من العدالة والسلم الاجتماعي الداخلي. «فالأمن» و«النظام» هما عبارتان مختزلتان وملائمتان للدلالة على هذه الغايات أو الأهداف الخاصة بمهنة إدارة شؤون الدولة.

إن كون رجال الدولة يهتمون فعلاً ولا بد لهم من أن يهتموا بالرفاه الاقتصادي لمجتمعاتهم، فسوف يكون أيضاً أمراً متفقاً عليه عموماً وبصورة كبيرة. وإن المدى الذي يجب أن يمتد إليه هذا الاهتمام، هو تماماً أمر قابل للجدل رغم ذلك. وفيما لا مجال هناك للشك بأن معظم الناس والسياسيين في الوقت الحاضر

سيقدمون تعريفاً للرخاء باعتباره أحد الأهداف الرئيسة للسياسة القومية، فإن مثل هذه النظرة هي على أية حال نظرة عالمية. وقد اعتبر شعب اسبارطة وشعب روما الرخاء المادي ـ كانوا سيطلقون عليه اسم «الرفاهية» ـ ضاراً بطبيعة الميزة العسكرية والحكم الجمهوري، وسعوا بنشاط لوضع حد له[1]. وبموجب المعنى المتعارف عليه فإن الليبرالية الحديثة تعرَّف عملياً وفق التزام الحكم باحترام حرية الحركة لقوى السوق، وإذن بالتزامه بسياسة عدم التدخل في الاقتصاد المحلي. وبينما قامت جميع الدول على مر التاريخ بتأدية مهام اقتصادية رئيسة، خاصة صك النقود وتنظيم التجارة الخارجية، وكانت شديدة الإهتمام بإرهاق النشاط الاقتصادي الإنتاجي من أجل غاياتها الخاصة، فإنها لم تتحمل المسؤولية بشأن سلامة الإقتصاد عامة. وقد كان تدخل الحكم في الحياة الاقتصادية في العصور السابقة، وفي أغلب الأحوال، محصوراً بضمان مخزون غذائي ثابت، وتقديم مساعدة طارئة في أوقات المجاعة أو أي كوارث طبيعية أخرى.

ترتبط فكرة كون الحكم قادراً على إدارة الاقتصاد من أجل الوصول إلى الرخاء مع ما له من فوائد سياسية واجتماعية ملازمة، وعلى نحو مباشر أكبر بالتقليد الاجتماعي للعصور الحديثة. ومع ذلك، وكما هو واضح بموجب وثيقة عن الليبرالية المغالية مثل كتاب «الفيدرالي»، حسبما كانت النظرة، فحتى التقليد الليبرالي يقر بأن لدى الحكم دوراً في «تنظيم» المجموعات أو الفصائل المتعارضة باسم المنفعة العامة التي هي محددة وإلى حد كبير، إن لم يكن بالإجمال، بتعزيز المصالح الاقتصادية الخاصة. واليوم، وعلى الرغم من تشويه سمعة الاشتراكية فكرياً، والذي نجم عن انهيار النظام السوفيتي والنجاحات الظاهرة للسياسة الاقتصادية الموجهة نحو السوق، فإنه من الإنصاف القول بأن هناك إجماعاً عبر الطبقة السياسية في الديمقراطيات الغربية، بأن ما يمكن تسميته بإدارة أمور الرخاء هو حاجة ملحة لا سبيل لتجاهلها، لمهنة إدارة شؤون الدولة. ورغم أن الكثيرين يدركون الطبيعة المحدودة للتأثير الذي يمكن للسياسيين أن يحدثوه بشكل عام في الأداء الاقتصادي، فإنهم يذعنون للمساءلة التي لا مفر منها حول

هذه النقطة، والتي يتعرض لها السياسيون على أيدي الناخبين الديمقراطيين. والمشكلة هي أن السياسيين يلقون في أغلب الأحوال صعوبة في مقاومة كيل المديح لهم بسبب نقلهم لأنباء اقتصادية جيدة، وبذلك يعززون هذه القوة المحركة ـ ويوقعون أنفسهم في خسارة سياسية في نهاية الأمر.

مهما قد يكون هذا، فإن الرخاء مثله مثل الأمن والنظام، ربما يعد بحق هدفاً محورياً لمهنة إدارة شؤون الدولة. بمعنى أنه يتطابق مع حاجات إنسانية أساسية، وهو الشاغل الرئيس لمعظم المجتمعات في كل العصور. إلا أنه سيكون من الخطأ الافتراض أن هذه الأهداف الثلاثة تسيطر بالضرورة على حسابات القادة وتحدد قراراتهم الرئيسة. فالثقافة، والخبرة التاريخية (بالأحداث)، والسياسة الداخلية، ومخيلة القادة أنفسهم معاً أو مؤتلفين، لا تشكل بصورة غير معتادة طبقة من الأهداف الإضافية أو (ربما أفضل) «مهمات» تعمل الدول على متابعتها. وتقوم هذه أحياناً بدعم أهداف محورية أو على الأقل تتجه إلى أن تصبح عقلانية بطريقتها (الأمن بشكل خاص)؛ أيضاً فهي ربما تتعارض معهم بصورة مباشرة. وربما تعكس مهمات كهذه الطموحات التاريخية لأمة معينة أو نخبة حاكمة؛ وربما تعكس كذلك وعي أمة لدعوتها إلى مساندة قضية ما تتخطى الحدود القومية.

دعونا نسمي أولى هذه الأنواع من المهمات «قومية» والثانية «عابرة للقومية أو متخطية للحدود القومية». ويتم إيضاح الفارق حسب المضمون الأميركي، بعقد مقارنة ما بين «المصير الظاهر» ـ الفكرة وراء التوسع القاري للولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ـ ومطالبة وودرو ويلسون «بجعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية». إنه الفارق ما بين مسعى رئيس ألمانيا ڤيلهلماين من أجل المطالبة بحق الأمة «بمكان تحت الشمس» بوصفها قوة عظمى والرؤية المستقبلية الكارثية التي حلم بها هتلر لجعل ألمانيا زعيمة لأوروبا، نقية عرقياً وتحكم كوكب الأرض. إن الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، و«مهمة نشر المدنية» التي تولتها فرنسا في إمبرطوريتها الأفريقية السابقة، والحرب البحرية العالمية التي خاضتها بريطانيا

ضد تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر؛ وحرب أميركا على الإرهاب في بداية القرن الحادي والعشرين ـ جميعها ربما تقدم أمثلة على مهمات تتخطى الحدود القومية، وتابعتها قوى عظمى في عصور حديثة. ومن الأمثلة البارزة والأقدم، الرؤية المستوحاة من الأرثوذكس لمدينة موسكو باعتبارها «روما الثالثة» أو الدفاع عن قضية الكاثوليك في أوروبا من جانب الملك فيليب الثاني ملك إسبانيا.

وباعتبارنا معتادين على التفكير في النازية والشيوعية على أنهما ببساطة أدوات إيديولوجية لسياسة الدولة، فمن الضروري أن نستذكر التوترات الحقيقية ذاتها بين هاتين الحركتين، وبين المصالح الاستراتيجية لألمانيا وروسيا السوفييتية على التوالي. فقد ساهم الهوس النازي بالنقاء العرقي عبر استبعاد حلفاء محتملين (وبشكل خاص الأوكرانيين غير الموالين) من بين الشعوب التابعة للإمبرطورية السوفييتية، ساهم من ناحية أساسية في هزيمة ألمانيا على الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية. وأدى افتتان القيادة السوفيتية باكراً بالثورة العالمية إلى حرب مدمرة مع بولندا في بداية العشرينيات؛ وحتى في عصور أكثر حداثة، وعلى الرغم من ضعف الالتزام الإيديولوجي الحقيقي في الداخل، فقد تم جر السوفييت إلى مياه دولية خطيرة (كوبا في الستينيات، أثيوبيا وأفغانستان في نهاية السبعينيات) وذلك بفعل الحاجة الملموسة لعرض العلم الشيوعي دعماً للزبائن من ذوي الأفكار الثورية رغم ما يكلفه من خسائر، وما له من عواقب. وقد حققت الجهود البطولية التي بذلها الملك فيليب الثاني باسم الكنيسة الكاثوليكية هدفاً صغيراً غير إضعاف أسس السلطة الإمبرطورية الإسبانية بصورة فادحة[2].

إن إحدى الوسائل لمقاربة هذا الموضوع هو التفكير بشكل محدد أكثر في الموقع الذي يحتله، في مهنة إدارة الدولة، العامل غير الملموس للاعتبار القومي أو الشرف. فهذا الموضوع يبدو للوهلة الأولى وقد مضى عليه الزمن، كالفارس الاقطاعي أو الملك المطلق الصلاحية في التاريخ الأوروبي. ومع ذلك، فإن اعتبارات الشرف توضح مثل أي شيء آخر أو على نحو أفضل من أي شيء آخر

مثلاً، القرار الذي اتخذه قادة يابانيون لمهاجمة الولايات المتحدة في كانون الأول من عام 1941، وبذلك شنوا حرباً عرفوا بأنهم من غير المحتمل أن يربحوها. وهناك اعتبارات مماثلة تبدو ظاهرة بشكل بارز في النزاع البحري بين ألمانيا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى، وفي قيام روسيا السوفيتية بتطوير قوات بحرية وفي التزاماتها في أفريقيا في السبعينيات، وفي عدم استعداد الصين لتحمل استقلال تايوان في الوقت الحاضر.

من الممكن الاعتراض بأن هذه الأمثلة لا تثبت شيئاً بصدد الديمقراطيات المعاصرة، التي تدير شؤونها بنية تستهدف المنفعة على نحو أكبر. ومع ذلك فكر في التباين بين فرنسا وبريطانيا على أعتاب الحرب العالمية الثانية. فقد ترك الانهيار المفاجئ لفرنسا في شهر أيار 1940 عندما تم اجتياحها من قبل جيش ألماني كان أضعف، في الواقع، من جيشها استناداً إلى مقاييس موضوعية عدة، ترك لطخة على الشرف الوطني، استغلها ديغول، بصورة فعالة لحشد حركة مقاومة؛ ويساعد هذا على تفسير الكثير من سلوكه الحاد السريع الغضب خلال وبعد الحرب تجاه المحسنين إليه من البريطانيين والأميركيين[3]. عكس قرار تشرشل في أن يصبح رئيساً للوزراء من أجل مواصلة القتال بعد سقوط فرنسا ـ ضد رغبات العديد من السياسيين الكبار ـ عكس وبشكل أقل تفكيراً متروياً واثقاً إزاء الحقائق العسكرية بدلاً من اتجاه مفاده بأن التوصل إلى تسوية سياسية مع الألمان سوف يضعف بصورة نهائية معنويات البلاد، وربما هويتها الأساسية. و«الأفضل» كما عقب ذات مرة «أن نسقط، والأعلام كلها مرفوعة».

تمتلك العلوم السياسية المعاصرة، على الرغم من حياديتها ذات المدلول المفيد، انحيازاً صريحاً معلناً حينما تبدأ بتقييم أهداف الدول ورجال الدولة، وهي تميل إلى إقرار متابعة الأهداف الملموسة كالأمن والنظام وأن تتراجع عن متابعة الأهداف والعوامل غير الملموسة التي تشكل الأساس لمهمات قومية، وماوراء القومية، كالشرف. وفي الحقيقة، فإن هناك غياباً ملفتاً للتحليل المنهجي لهذا

البعد الأخير من مهنة إدارة شؤون الدولة. والسبب وراء ذلك واضح: فالأهداف الملموسة تبدو منطقية ومعتدلة سواء بعبارات مطلقة أم بالنسبة للاعبين التاريخيين المعنيين، في حين أن الأهداف غير الملموسة تتخطى وتهدد في أغلب الأحيان بلاداً أخرى وتؤدي إلى نزاع وحرب دولية. وكما تدل الأمثلة التي تطرحها بريطانيا وفرنسا في عام 1940، فهي ليست بهذه البساطة إطلاقاً، على أية حال. فالشرف ليس مجرد الغرور الشخصي لملك حاكم أو طبقة أرستقراطيةبل إنه مرتبط بشكل وثيق بسمعة البلاد والهوية القومية، إنه في حد ذاته، ليس شيئاً يمكن أو لا بد من التضحية به بخفة من أجل أهداف أخرى مهما قد تكون «عقلانية» وفقاً لحسابات سياسية عادية[4].

لقد ناقشنا حتى الآن الأهداف غير الملموسة باستخدام أكثر العبارات التقليدية، ويمكن للمرء اليوم، على أية حال، أن يجادل بأن مهنة إدارة الدولة هي في طور إعادة تعريف نفسها بالعودة إلى مجموعة جديدة من المهمات القومية والمهمات التي تتخطى الحدود القومية. وتشمل هذه اهتمامات عالمية مثل تفكيك الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمبادئ الإنسانية، ونزع السلاح، والبيئة العالمية، والإرهاب، والفضاء الخارجي، وتعاون مفترض ضمناً بدلاً من التنافس بين الدول ذات السيادة: وربما يكون من الإنصاف القول إن هذه الاهتمامات تمارس إغراء على رجال الدولة (رجال الدولة في الديمقراطيات المتقدمة، على أية حال) والذين هم في وضع يتناسب عكسياً مع حجم وأهمية بلادهم. وهذا لا يقصد به القول إن تفكيك الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلاً، ليس لهما وزن حقيقي عند رجال الدولة الأميركيين. إنه فقط للتلميح بأنهما نادراً ما يتفوقان بالممارسة على أهداف استراتيجية تقليدية كالأمن والرخاء. ورغم ذلك فليس هنالك من مجال للشك سوى أن هذه الأنواع من الاهتمامات تخيم بشكل كبير على المسرح العالمي أكثر من أي وقت مضى، وربما تنجح في آخر الأمر في تحويل طبيعة مهنة إدارة الدولة المعاصرة، بطرق من الصعب التنبؤ بها أو حتى تخيلها في الوقت الراهن.

وبهذا القول، فإنه يتوجب الإضافة على الفور بأن هناك سابقة تاريخية لوضع صيغ من التعاون في مهنة إدارة شؤون الدولة سعياً وراء تحقيق مهمة مشتركة تتخطى الحدود القومية. فقد قام الصليبيون في العصور الوسطى (مازالوا أحياء بشكل ناشط كما شهدنا مؤخراً، في المخيلة السياسية للعالم الإسلامي) بتوحيد الملوك المسيحيين المتحاربين، بالأحرى، في مغامرة مشتركة ضد المسلمين في الأرض المقدسة. وخلال القرن التاسع عشر، قام التحالف المقدس بتوحيد الملكيات المحافظة لكل من بروسيا، والنمسا، وروسيا في وجه تهديد ثورة اجتماعية وقومية. وشهد القرن التاسع عشر أيضاً نشوء منهج للدبلوماسية في أوروبا والذي أعطى صورة مسبقة عن الإدارة الرسمية لقوى عظمى تم ابتكارها من داخل الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، لتؤدي دور البديل لشرطة عالمية. وقد تطلعت شخصيات مثل تشيرشل إلى التحالف الأنغلو ـ أميركي باعتباره جوهر نظام يتخطى الحدود القومية، والذي سوف يحفظ ويوسع إرث المسيحية والمبادئ الدستورية الليبرالية. وكانت لدى ديغول آمال مماثلة في فترة ما بعد الحرب بالنسبة للديمقراطيات الأوروبية. وتبقى الحقيقة وراء كل هذه المناهج والآراء، باعتبار أنها ربما يجب أن تكون بدهية، موضع شك. إلا أنها عكست مع ذلك طموحات قوية[5].

وتتخذ هذه القضية صيغة عملية في الوقت الحاضر وطبعاً على نحو أكثر بروزاً في الأمم المتحدة. ولا بد من عدم نسيان أن منظمة الأمم المتحدة تقدم ساحة فريدة للسياسيين الطامحين والمؤهلين من دول أقل شأناً لكي يؤثروا بمواقفهم في تاريخ العالم. فمنذ نهاية الحرب الباردة، حققت الأمم المتحدة الكثير من خلال مكانتها، وفي نطاق المهام التي هي قادرة على أدائها. واستفادت من التراجع الملحوظ في المفهوم المتزمت لسيادة الدولة والذي شاع في الغرب منذ القرن السابع عشر. ويعد الأمين العام للأمم المتحدة شخصية ذات أهمية عالمية، ويمارس القيادة بوسائل مهمة وبصورة مستقلة عن الدول التي من المفترض أن

يخدم مصالحها، بما فيها القوى العظمى الممثلة في مجلس الأمن. وهناك سبب بسيط يدعو لتوقع دور معزز بشكل كبير للأمم المتحدة، في حكم العالم في أي وقت في المستقبل المنظور، ولاسيما بالنظر إلى أدائها المخيب للآمال في السنوات الأخيرة في مجموعة من المهام المتعلقة بحفظ السلام، أو تحسين أوضاع الدول وتحقيق التنمية فيها. غير أنه سيكون من الخطأ أيضاً أن نستهين بالسلطة المعنوية التي تتمتع بها المنظمة، وربما يكون أمين عام غير عادي قادراً تماماً على أن يحدث بحق، تغيرات تحولية في الطريقة التي تعمل بها المنظمة.

إن الدوافع التي تتخطى الحدود القومية حية بوضوح وفي حالة جيدة في أوروبا، كما رأينا سابقاً. وتتبدى المشكلة في كون الدعوة التي تتخطى الحدود القومية «لأوروبا» تفتقر إلى كل من الوضوح وعنصر القبول الأساسي. فالأوروبيون قليلاً ما تتم إثارتهم بفعل تهديد خارجي أو حتى من قبل مجموعة من القيم تفرض بالإكراه أو رأي لحكم داخلي. وفي نطاق كون (مجرد) الرخاء هو الأساس المنطقي المهيمن لإقامة كونفدرالية أوروبية قارية أو دولة خفية، فإن المشروع برمته سيبقى عرضة للتحدي من جانب دول تشعر بأنها تتعزز اقتصادياً نتيجة للترتيبات الجديدة أو تلك التي ترى في خسارة حكمها الذاتي ثمناً باهظاً جداً تدفعه من أجل مجرد تحقيق زيادات في ربح مادي. والجدير بالذكر أيضاً، أن أوروبا لم تصنع أي قادة يمكن أن يعتبروا أبداً (لا من قريب ولا من بعيد) أنهم يملكون هوية أو قبولاً لعموم أوروبا.

إن محاولة مناقشة المهمات المتخبطة للحدود القومية العالمية مثل تفكيك الديمقراطية، أو حقوق الإنسان أو حماية البيئة، سوف تأخذنا بعيداً جداً. ويكفي القول إن هذه المهمات تظل مثيرة للجدل بطبيعتها وغير مقنعة بشكل كافٍ، بلغة المصالح القومية على حد سواء لكي تفرض نفسها على رأس قائمة جدول أعمال معظم رجال الدولة المعاصرين. ولقد تعاقد البعض في الولايات

المتحدة على فكرة إمبريالية جديدة عن دور أميركا في العالم، تجمع مابين الطراز القديم الإمبريالي لضبط الأمن وفق الأسلوب البريطاني مع ترويج منظم للديمقراطية الليبرالية في الخارج. ولاقت هذه الفكرة قبولاً ظاهرياً مع البروز المفاجئ للإرهاب الذي تخطى الحدود القومية باعتباره تهديداً أمنياً خطيراً للولايات المتحدة ذاتها، ومصدراً رئيساً للتصدي للهيمنة العالمية لليبرالية الغربية. ويبدو من المؤكد، على أية حال، أن النجاح النهائي في الحرب على الإرهاب، وفي حين أنه يتطلب بالتأكيد قيادة أميركية، فإنه سيعتمد بشكل حاسم على التعاون الدولي، ولاسيما في مناطق ذات امتياز سيادي واسع مثل تطبيق القانون والسياسة الثقافية. إن ماهية الأشكال التي سيتخذها هذا التعاون والمدى الذي بإمكانها أن تثبت فيه قدرتها على الاستمرار يظل أمراً بانتظار التيقن منه. ومن المفهوم أنها سوف تغير بشكل دائم الطريقة التي تفكر بها كل الدول اليوم بشأن قضاياها الأمنية.

صفحة بيضاء ١٧٠

12

ما هي الأدوات المتاحة للقادة

إن مهنة إدارة شؤون الدولة، لنقل ذلك ثانية، تتصل بالغايات والوسائل والعلاقة في ما بينهما. ويتم التأكيد أحياناً اليوم على أن التحدي الأساسي للقيادة سواء في العمل التجاري أم السياسي، يقوم على التعريف بالغايات وتوضيحها ـ بتشكيل «رؤية» يمكنها أن تلهم تنظيماً أو دولة ما. إلا أن أكثر المظاهر صعوبة وتطلباً في مهنة إدارة الدولة تكمن، في الواقع، في عالم الوسائل، وهنا تكمن الحاجة للقيادة، وحتى بدرجة أكبر. وهنالك، ولا سيما في إطار الدولة الحديثة المتطورة للغاية، اتجاه محدد لتصور أن الأدوات المتاحة للسياسيين معروفة جيداً وفي متناول اليد، وتتطلب فقط لكي تكون جاهزة للتحرك إعطاء إشارة منهم. وهذا مختلف جداً عما هو عليه الوضع. فالقادة يواجهون مشكلات رهيبة في استخدام أدوات فن إدارة شؤون الدولة وليس أقلها من ضمن هذه المشكلات، القيود السياسية والقانونية التي تؤثر في ممارسة السلطة التنفيذية في نظام ديمقراطي دستوري. إلا أن القادة يجب أن يكونوا قادرين على أن يديروا وبفعالية النخب المختلفة التي تقوم بدور الأوصياء على هذه الأدوات، والتي تجعلها تعمل.

هنالك نوعان من العقبات يكمنان في التوظيف الفعال لأدوات فن إدارة الدولة. وأكثرها وضوحاً هي المؤسسة أو مجموعة المؤسسات التي على القادة أن يعتمدوا عليها من أجل تحقيق أهدافهم. هذه المؤسسات ـ النظام القضائي مثلاً أو الجيش ـ لديها سجلاتها الخاصة بها ووسائل تستخدمها في إنجاز الأمور،

وهي غالباً ما تثبت أنها معارضة جداً للسلطة الخارجية. والأقل وضوحاً ولكنه معقد بنفس السوية، هو العالم الفكري الذي تتواجد فيه هذه المؤسسات. فهذا العالم هو خليط من الثقافة المحلية للمؤسسة ذاتها، وللتأثيرات الفكرية في المجتمع بصورة عامة (أو أبعد من ذلك)، وليس أقلها الثقافة الأوسع للنظام. وبالإفادة من المثال الذي جرى إيراده للتو، فإن الجيش الوطني قابل للتصرف على نحو مختلف، اعتماداً على ما إذا كان سلطة برية أم بحرية، وما إذا كان ضباطه موجهين تقنياً أم أنهم محاربون تقليديون، أم ما إذا كان أسيادهم المدنيون قادة «منتخبين» أم أنهم من الحكام المستبدين المشكوك في شرعيتهم. ويحتاج القادة إلى أن يكون لديهم أقله إدراك كافٍ لمثل هذه الفروقات، وفي غياب ذلك على الأقل فإن الوسيلة قيد البحث ربما لا تبرهن فقط بأنها غير متجاوبة مع رغباتهم، وقد تتحول إلى تهديد مؤثر في موقفهم ذاته.

إن التأقلم مع هذا العالم المليء بالحراك والمعقد غالباً، يستلزم ممارسة نشطة للخيال السياسي، وكذلك أسلوباً من القيادة الذي يقوم في نفس الوقت بمراعاة وسبر رغبات الآخرين وجس نبضهم، ويكون منفتحاً على وجهات النظر المختلفة، ويبقى مع ذلك صارماً في السيطرة على الأمور. إن ما هو موضع خلاف ليس تحكماً فكرياً في كل عنصر من عناصر مهنة إدارة الدولة. إنه بالأحرى (لنتذكر تفهم أرسطو للخبرة السياسية) مقدرة على «استخدام كل من هذه العناصر بذكاء وبحصافة أو، بمعنى آخر، أن نكيف الوسائل الموجودة في المتناول من أجل الغايات التي يعتزم القائد تحقيقها».

وكما جرت الإشارة إليه سابقاً، فإن دراسة أدوات فن إدارة شؤون الدولة قد جرى تجاهلها نسبياً من قبل العلوم السياسية المعاصرة. ومماينقص بصورة خاصة هي التقديرات الخاصة بأدوات مهنة إدارة شؤون الدولة من وجهة نظر متطلبات القادة أنفسهم. وربما يكون الاستثناء الأهم في هذا التعميم هو دراسة العلاقات بين المدنيين والعسكريين. وهناك أسباب وجيهة وراء إيلاء اهتمام خاص

للعلاقات بين المدنيين والعسكريين باعتبارها مظهراً من مظاهر مهنة إدارة شؤون الدولة، نظراً إلى احتمال قيام القوات المسلحة بتهديد النظام. غير أن الاحتمال القائم لإحداث ضرر سياسي جدي هو حقيقي بما فيه الكفاية من نواحٍ أخرى أيضاً. وفقط عندما يمتلك القادة إدراكاً عميقاً للمظاهر الإشكالية لأدوات مهنة إدارة شؤون الدولة، عندها سيكونون قادرين على توظيفها بصورة فعالة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

كان مكيافيللي متمرساً ليس فقط في الفنون العسكرية، وإنما في الدبلوماسية والإدارة وذلك خلال فترة عمله لصالح جمهورية فلورنتاين؛ وكان مطلعاً بالتأكيد، وبشكل معقول على معظم، إن لم نقل جميع، الوسائل الأخرى للسياسة التي يستغلها رجال الدولة في الوقت الحاضر. ومن وجهة النظر هذه، فإن المرء مخول للحديث عن التركيبة التي تنقلت عبر التاريخ لنظام مهنة إدارة شؤون الدولة. ومن الضروري في الوقت ذاته، تفهم التنوعات الثقافية والقومية في ممارسة مهنة إدارة شؤون الدولة. ومن الممكن، في أوقات وأماكن مختلفة، إعطاء تقييم مختلف لوسائل مهنة إدارة الدولة أو التحكم بها بواسطة مجموعة قوانين جاهزة. وإن الاختلافات في بنية الأنظمة وتركيبة النخب الحاكمة تسفر عنها أيضاً بعض المواقف المنحازة في عملية الخيار وفي استخدام أدوات مهنة إدارة شؤون الدولة. وتشكل الحكمة التي أطلقها المحلل الاستراتيجي صن تزو ومفادها أن النصر هو من نصيب هؤلاء الذين يعرفون العدو ويعرفون أنفسهم، تشكل من وجهة النظر هذه حقيقة راسخة وبالغة الأثر. فالقادة الذين يعرضون أسلوبهم الخاص بفن إدارة شؤون الدولة أمام الأعداء الغرباء، يعرضون أنفسهم للخطر.

سوف نتفحص في الفصول التي ستتبع وبشكل موجز ومختار بعناية، الوسائل الرئيسة لفن إدارة شؤون الدولة في الوقت الحاضر، مع ذكر خاص للديمقراطيات المتقدمة. وسوف نحاول على أية حال، أن نفهم الطرق التي يميل القادة السياسيون إلى أن ينظروا بها إلى هذه الوسائل وأن يستخدموها،

والصعوبات التي يواجهونها لدى القيام بذلك فعلياً، والأخطاء التي يرتكبونها بصورة معهودة خلال ذلك. سوف نولي اهتماماً خاصاً «لفرق النخبة» المختلفة التي تقوم بتشغيل أدوات فن إدارة شؤون الدولة فيما يقومون بتوظيفها لأهداف ليست بالضرورة من أهداف الأمير.

13

الإدارة

يعبر بيت الشعر التالي للشاعر ألكسندر بوب عن الوضع بصورة ملائمة:

ليتنافس الأغبياء على أشكال الحكم؛

فذاك الذي تتم إدارته على النحو الأفضل هو الأفضل.

إن أي صديق حقيقي للحكم الجمهوري لا بد له من أن يعترض. ولكن الوضع هو مع ذلك وضع طاغٍ[1]. والقيام بتدبر آلية الإدارة يوماً بعد يوم هو الأمر الوحيد الأكثر أهمية الذي تفعله الحكومات معظم الوقت. وسواء أكان إنجازه يتم بشكل جيد أم على نحو سيئ فإنه يؤثر مباشرة في مصائر الأنظمة وأولئك الذين يحكمونها.

نحن لسنا معتادين على التفكير في قادتنا السياسيين باعتبارهم إداريين. وقد كان الاتجاه في عالم الأعمال في السنوات الأخيرة يتلخص في التمييز بشكل قوي بين «المديرين» الذين هم (مجرد) إداريين و«القادة» الذين يوفرون الطاقة الملتزمة والخطط المستقبلية. ويتوقع من السياسيين وعلى نحو مشابه، أن يهتموا بصورة رئيسة بتحديد السياسة، وعلى نحو أقل أن يقوموا بوضعها موضع التنفيذ إن كان لهم أن يفعلوا ذلك مطلقاً.

وفي الولايات المتحدة، حيث جرى إنشاء الإدارة العامة للمرة الأولى بوصفها نظاماً فرعياً للعلوم السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، بات التمييز الواضح بين «السياسة» و«الإدارة» أمراً بدهياً منذ زمن طويل[2]. والواقع، فإن

القليل من القرارات الإدارية المهمة لا تنعكس بتأثيراتها في السياسة، وعليه لا يمكن للقادة السياسيين أن يتحملوا أعباء النأي بأنفسهم نهائياً عن الحلقة الإدارية. وللسبب ذاته لا يستطيع المديرون البيروقراطيون، ولا يجب أن يعتبروا أنفسهم، مجرد فنيين محايدين. فالإداريون يرتبطون بالسياسة على نحو معقد لا سبيل للخلاص منه على الأقل عند المستويات العليا. وهم في موقع لممارسة قيادة حقيقية. وبمقدور الاداريين امتلاك حق المطالبة باسم رجل دولة بقدر ما يفعل معظم (مجرد) السياسيين[3].

لم يعرف عن الديمقراطيات دائماً تميزها الإداري. وللحقيقة فإن هناك توتراً واضحاً ما بين الديمقراطية التي تُفهم على أنها حكم ذاتي شعبي وبين فكرة الدولة الإدارية. ففي أيام حكم أثينا القديمة، كانت الكثير من الوظائف التي يقوم بها موظفون حكوميون محترفون، تؤدى من قبل هيئات تضم مدنيين منتخبين (أو يتم اختيارهم بالقرعة) لفترات قصيرة نسبياً؛ وكان المسؤولون الذين يعهد إليهم بمهام حساسة، ولا سيما في مجالات المال العام وشؤون الحرب، خاضعين لمراقبة شديدة وكثيراً ما تتم مقاضاتهم بتهمة سوء السلوك الفعلي أو الظني. وليس من المستغرب أن النتيجة انتهت إلى الكثير من عدم الكفاءة الإدارية. ولقد ازدهرت البيروقراطيات النشطة في تاريخ العالم ليس داخل الديمقراطيات وإنما داخل إمبرطوريات مستبدة. ففي الصين مثلاً قام جهاز إداري يضم موظفين من طبقة الأشراف المتعلمين، ومنذ أزمنة قديمة جداً، بالعمل بوصفه أداة رئيسة لتمكين الدولة الصينية. وفي غربي أوروبا، حدثت أولى التحسينات في الحكم غير التقليدي أو البيروقراطي، في العصور الحديثة، في دول يحكمها ملوك يتمتعون بصلاحية مطلقة ولو أنهم متفهمون كملوك بروسيا[4].

إن العلاقة ما بين الديمقراطية والبيروقراطية هي علاقة معقدة. فالديمقراطية الدستورية الحديثة تبدو أنها تتطلب انفصالاً عن الاحتكار التقليدي للإدارة من قبل طبقة لها امتيازاتها من النبلاء، لصالح التوظيف المستند

إلى جدارة مسؤولي الدولة العاملين في إطارٍ من القانون الراسخ والموضوعي. والبيروقراطية بهذا المعنى ـ أسلوب الحكم الذي يصفه ماكس ويبر بأنه «عقلاني ـ قانوني» يمكن النظر إليها باعتبارها إحدى العوامل الكبيرة المحركة لآلية تطوير الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة، وسبباً رئيساً (ولو أنه لا يلقى تقديراً كافياً) لنجاحهم. فقد أدت إلى تحسين فعالية المنظمات المنتشرة على نطاق واسع سواء العامة أم الخاصة بشكل كبير، وأسبغت الصفة العقلانية والروتينية على المهام التي تقوم بها هذه المنظمات. وأخضعتها لأحكام عادلة غير منحازة، وأوجدت أنماطاً متخصصة من الخبرة مما جعل المعرفة العلمية تعتمد على الممارسة. وإن بناء كفاءات إدارية عصرية حقيقية هو أحد أهم التحديات وأكثرها تثبيطاً للهمم التي تواجه القادة في أنحاء العالم الأقل تقدماً في العصر الحاضر[5].

وتطرح البيروقراطية في نفس الوقت، وكما حذر ويبر كذلك، تحديات فريدة أمام رجال الدولة الديمقراطيين ـ وفي الحقيقة، أمام القادة السياسيين بشكل عام. وكما لاحظ ذات مرة في تعليق غالباً ما يجري ترداده: «الديمقراطية وبمجرد أن تتوطد تماماً هي من بين تلك البنى الاجتماعية الأصعب على الهدم». وهناك نزعة ضمنية في البيروقراطيات لتضخيم سيطرتها الخاصة على قوى السلطة الاجتماعية من أجل عرقلة أو تجاهل الإرادة الشعبية، ولتفادي الإشراف السياسي عليها نتيجة لشبه احتكارها للخبرة السياسية. وتلقى السيطرة السياسية الفعالة على الهيئات الحكومية صعوبة ليس فقط بسبب الفشل المحتم للقادة في إتقان لهجتهم الغريبة، وخبرتهم (عادة ما تكون متطورة تقنياً ويقتصر فهمها على فئة ضئيلة) ولكن أيضاً بسبب متطلبات سرية الحكم، حقيقية كانت أم مؤكدة. وفي الوقت نفسه، وعبر زيادة نطاق سلطة الدولة بشكل واسع فإن لدى البيروقراطية أيضاً نزعة لعزل الحكومات والقادة عن الشعب. ولأن البيروقراطية تؤدي بصورة كبيرة إلى زيادة تحكم الحكومات بالمجتمع، فإن الثورات الحديثة تتخذ شكل انقلاب أكثر من انتفاضات شعبية. أخيراً، كان ويبر مكتئباً برؤيته لمستقبلٍ حيث البيروقراطية ستؤدي إلى إضعاف المبادرة الفردية

وحيوية الحياة السياسية، وستقود في النهاية وحسب تعبيره الشهير، إلى انقراض كل إمكانية بشرية باستثناء «مختصين بدون عزيمة أو رؤية ومنغمسين في الشهوات بدون رحمة»(6).

وقد تقاسم هذه التوقعات الخاصة بالتحدي الذي تطرحه البيروقراطية أمام مهنة إدارة الحكم المعاصرة، التلميذ العظيم للتجربة الديمقراطية الأميركية في القرن التاسع عشر، ألكسي دو توكفيل. فهناك، بالنسبة إلى توكفيل، رابطة وثيقة ولو أنها خفية بين تقدم الفكرة الديمقراطية في العصور الحديثة، ونمو الدولة الإدارية المركزية. كما تساعد الظروف الاجتماعية المتسمة بالمساواة في الإبقاء على مؤسسات سياسية حرة، ولكن بإمكانها أيضاً الإسهام في تعزيز سلطة الدولة بصورة غير ملائمة وأيضاً في اعتماد أسلوب اتكالي على الدولة مما يهدد في آخر الأمر الحريات السياسية. والدولة الإدارية، كما يعرفها توكفيل تميل إلى أن تصبح سلطة مطلقة ومنفصلة ومتباعدة «كثيرة الاهتمام بالتفاصيل، منظمة، حكيمة، لطيفة.... هي لا تحطم إرادة الرجال ولكنها تلينها، وتطوعها، وتوجهها. وهي نادراً ما تحظر النشاط إلا أنها غالباً ما تلجمه. إنها لا تدمر شيئاً، إلا أنها تمنع الكثير من التواجد؛ إنها ليست مستبدة على الإطلاق إلا أنها تعيق، تقيد، تضعف، تكبت، وتحبط الكثير جداً إلى حد أن كل أمة تكون في النهاية ليست أكثر من قطيع من الحيوانات الخجولة الكادحة فيما يكون الحكم بمثابة الراعي»(7).

من المؤكد بأن أسوأ ما في مخاوف ويبر و توكفيل لم تلق تأييداً. فجهاز دولة الرفاهية المعاصرة (كما يبين التاريخ الحديث في الولايات المتحدة) مختلف كثيراً عن مجرد قيادة غير متجاوبة مع الرأي العام أو قيادة سياسية إصلاحية. ومن جهة أخرى من الصعب إنكار بأنهما قدما تعريفاً بمشكلة ما. فالبيروقراطية هي قوة عظمى في المجتمعات المعاصرة؛ قوة غالباً ما تلاحق برامجها الخاصة بها ويتم التحكم بها ولكن بصعوبة وجهد(8).

وليست البيروقراطية مشكلة فقط بالنسبة للديمقراطيات. وكما لاحظ ويبر، فمن المعقول أن يكون الحكام المطلقون هم عرضة حتى للتلاعب البيروقراطي أكثر من القادة الديمقراطيين وذلك بالنظر إلى الطبيعة المغلقة للنظام الذي يعملون فيه[9]. وتعد الفوضى والخصام ضمن البيروقراطية الألمانية في ظل الحكم النازي رواية تحذيرية عن قيود حتى أكثر قوة شخصية مطلقة. ويفيد جزء من هذه الرواية، بالطبع، أن القادة المستبدين كثيراً ما يشعرون بالحاجة إلى تأليب هيئات حكومية مختلفة ضد بعضها البعض من أجل أن يزيدوا من حرية حركتهم إلى حدها الأعلى وأن يحموا أنفسهم من الإطاحة بهم.

إن مشكلة البيروقراطية لا يمكن فصلها عن مشكلة سلطة النخبة. فالبيروقراطية تميل إلى أن تدرس من قبل علماء السياسة من موقع يعطي أفضلية للأساليب والإدارة، إلا أن البيروقراطية تتعلق أيضاً بممارسة السلطة السياسية والاجتماعية. وإن الافتراضات التي عرضها ويبر بشأن طبيعة الحكم العقلاني ـ القانوني، يجب ألا يسمح لها بأن تحجب الحقائق حول توظيف رجال النخبة أو إعطائهم الأولوية، أو الوسائل التي تعمل بها المؤسسات الديمقراطية لدعم أو تقويض الأنظمة. ففي ألمانيا ذاتها، وفي الحقيقة، في معظم الدول الأوروبية (واليابان) تقدم السيطرة على بيروقراطية الدولة بواسطة الطبقة الأرستقراطية في القرن الأخير، وإلى حد بعيد، إيضاحات كثيرة عن تطورها السياسي[10]. وفي أنحاء عدة من العالم الأقل تطوراً اليوم، تشكل البيروقراطية ـ خاصة البيروقراطية العسكرية ـ الوسيلة الرئيسة لتطوير نخبة وطنية والمستودع الأساسي لضمير النخبة. غير أن هذا يعني أن إدارة البيروقراطية من قبل قادة سياسيين، هو ليس شأناً إدارياً، أو مجرد شأن إداري، فهو بالأحرى مظهر أساسي من مظاهر إدارة الأنظمة.

حكثيراً ما تذمر الرؤساء الأميركيون من عدم كفاءة أو عدم تجاوب الجهاز البيروقراطي[11]. إلا أنهم وعلى أية حال، نادراً ما سخّروا كامل قواهم من أجل

مهمة تنفيذ السياسات الوطنية أو إصلاح المؤسسات والتي ستعمل على تطوير الكفاءات الإدارية للحكم الفيدرالي. ويميل الرؤساء، مع بعض المنطق، إلى اعتبار المسائل الإدارية هدراً لأوقاتهم. وإن إدخال تعديلات على آلية الحكم هو أمر شاق دوماً حيث إنه يستحضر بذلك العديد من المشكلات السابقة التي لا داعي لإثارتها، فتكون النتائج غير مضمونة إطلاقاً ونادراً ما تكون مرئية. وفي القرن العشرين يمكن فقط لأربعة أو خمسة من رؤساء الجمهورية أن يقال عنهم بأنهم أظهروا أكثر من اهتمام عرضي بالإدارة؛ فقد وضع ثيودور روزفيلت حجر الأساس للدولة النظامية الأميركية المعاصرة بإعتباره جزءاً من حملته لتقليص التأثير السياسي للمصالح الاقتصادية الخاصة؛ كما أنه جاء بالمؤسسة العسكرية الأميركية في الحقبة الحديثة. وبالنسبة لفرانكلين ديلانو روزفيلت، فقد كان الابتكار التنظيمي أداة حيوية للقيادة التحويلية في التعامل مع أزمات الركود الاقتصادي الكبير والحرب العالمية الثانية[12]. أما دوايت آيزنهاور فقد جلب معه إلى البيت الأبيض دروساً تعلمها من عالم القيادة العسكرية خلال تلك الحرب، وأوجد أول نظام حقيقي لطاقم موظفي الرئاسة. وأخيراً، قام ريتشارد نيكسون (ليس دوماً بشكل يبعث على السرور) بإجراء تجارب مع إدخال تغيير تنظيمي جذري من أجل تعزيز السيطرة الرئاسية على ما اعتبره بيروقراطية متمردة ومناوئة سياسياً[13].

وقد أثبت آيزنهاور صحة الفكرة الجوهرية القائلة: «لا يمكن للتنظيم أن يصنع عبقرياً ممن تعوزه الكفاءة، وحتى إنه يمكنه، وعلى نحو أقل، القيام من تلقاء نفسه باتخاذ القرارات المطلوبة من أجل إطلاق التحرك اللازم. ومن جهة أخرى، فإن عدم التنظيم نادراً ما يمكنه أن يخفق في أن يؤدي إلى عدم الكفاءة، ويمكنه وبسهولة أن يقود إلى كارثة. فالتنظيم يجعل من تجميع وتحليل الحقائق أمراً أعمق تأثيراً، وكذلك ترتيب الخلاصات التي توصل إليها الخبراء بطريقة منطقية. ولذا فإن التنظيم يساعد الفرد المسؤول، على اتخاذ القرار اللازم،

ويساعد على ضمان أن تنفيذه يجري بصورة مرضية»[14]. كيف حاول آيزنهاور أن يجعل التنظيم يعمل لصالحه؟ على الرغم من أنه أمر غالباً ما يتم نسيانه، فقد كان آيزنهاور أول من أوجد منصب كبير موظفي البيت الأبيض، وأمانة عامة للحكومة، و وظيفة ارتباط للكونغرس ومكتباً صحفياً. وكان أيضاً الرئيس الأول للجمهورية الذي أدرك تماماً إمكانية قيام مجلس الأمن القومي. وقد أوجد الكونغرس في عام 1947 ، وإدارة ترومان في السنوات التي تخللت فترة حكمه، مجلساً للأمن القومي (مؤلفاً من كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية والدفاعية)، وأعده للتحرك، رغم أن الأمر استغرق حتى اندلاع الحرب الكورية في عام 1950 ، لكي يبدأ ترومان بالنظر إليه باعتباره أداة قيّمة لصناعة القرار السياسي، بدلاً من كونه وسيلة للكونغرس للحد من امتيازاته هو ذاته. إلا أن آيزنهاور ابتدع بالفعل «نظام» مجلس الأمن القومي كما نعرفه اليوم. وكان هو من قام أولاً بتعيين مساعد للرئيس لشؤون الأمن القومي ليعمل بصفته مديراً عاماً، لبنية صناعة القرار المتداخلة ما بين الهيئات، في ظل السلطة الرئاسية. وعين كذلك رئيساً لطاقم استشاري لإدارة الأمن القومي يكون مسؤولاً أمام الرئيس وحده[15].

إن أكثر الدروس أهمية والمستخلصة من فترة رئاسة آيزنهاور هو على الأرجح استحالة ترك الشؤون الإدارية تحت رحمة الهيئات أو طاقم الموظفين بغض النظر عن مدى ولائهم أو كفاءتهم. وإن لدى رئيس الجمهورية وجهة نظر تتخطى البيروقراطية وتكون منفصلة عنها؛ وإن من بين المهام الأساسية للقيادة الفعالة أن تضمن بأن تكون وجهة النظر هذه متجسدة في أعمال الحكم. لقد أدرك آيزنهاور هذا المطلب وكرس مقداراً وافراً من وقته وطاقته لكي يراه يتحقق واجتمع شخصياً مع مجلس الأمن القومي الذي أنشأه، عدة مرات في الأسبوع وسطياً، طوال فترة رئاسته ـ أكثر بكثير من أي من الرؤساء الذين أعقبوه. وحتى عندما كانت المسائل المطروحة للنقاش ليست ذات شأن كبير، فقد رأى أنه من

الضروري أن يبدي إهتمامه الشخصي بها باعتبارها وسيلة للتأثير في مرؤوسيه وتشكيل إجماع واضح وثابت. لقد أدت العملية ككل وظيفة تحكم مهمة، ولكن بدون مشاعر الكراهية التي تتولد عن مثل هذا الجهد في حال بذل من قبل شخص متمرس أقل براعة أو التزاماً (نيكسون على سبيل المثال، والذي كان قد استوعب بعضاً من هذه الدروس باعتباره كان نائباً للرئيس آيزنهاور)[16].

هناك حاجة بينة إلى أسلوب في المتناول لكي تتدبر رئاسة الجمهورية أمور البيروقراطية في أوقات الأزمات والحروب، وهي بينة بالتحديد، في عصر الأسلحة النووية، والصواريخ العابرة للقارات، والاتصالات العالمية الفورية. وهي حاجة أقل في أوقات عادية أكثر ـ ومع ذلك فلربما تكون بالأهمية ذاتها. وبالنسبة للظروف الخارجية الضاغطة وغير المتواجدة، تكون القيادة الإدارية من أعلى القمة ميالة إلى أن تكون حذرة تجاه أي جهد يبذل من أجل تحقيق تغييرات في التنظيمات أو الإجراءات البيروقراطية التي تقلق مجموعات المصالح المكتسبة القوية المتنفذة. ويحتاج الرؤساء إلى أن يكونوا مستعدين لإنفاق رأس المال السياسي في جهد كهذا. وإذا ما كانوا حكماء، فإنهم سيفهمون بأن مواطن الضعف الإدارية المستحكمة، والموجودة اليوم، يمكن أن تتحول إلى ويلات الغد السياسية، وأن استثماراً من هذا النوع يستحق العناء. هذا هو أحد دروس الإخفاقات المتعددة للحكم الأميركي في الإجراءات الأمنية الداخلية التي اتخذها قبل الهجمات الإرهابية التي استهدفت نيويورك وواشنطن في أيلول 2001[17].

من المعتاد أن نفكر في القيادة الإدارية بلغة إصلاح البنى والإجراءات التنظيمية. والثقافة التنظيمية هي على نفس القدر من الأهمية على أية حال. ومن العسير توصيف ثقافة تنظيم ما بدقة، ولكن أولئك الذين عملوا في الأجهزة البيروقراطية (أو شركات الأعمال) أدركوا بشكل عام كم هي ظاهرة حقيقية وقوية[18]. ففي جوهر ثقافة ما يكمن شعبها. وهذا يصح بصورة خاصة على طاقم القيادة. وتشكل كيفية توظيف هؤلاء الأشخاص، وتدريبهم، واستخدامهم،

وترقيتهم وبالأحرى مكافأتهم، عوامل حساسة في نجاح أو فشل تنظيم ما. ويمكن لأسباب متنوعة أن تصبح ـ محاباة الأقارب والفساد في المثال الأول، ولكن أيضاً الدافع الإيديولوجي ـ هذه الممارسات، ممارسات خاطئة وتتطلب تدخلاً على مستوى عالٍ لتصحيحها.

إن قادة الهيئات البيروقراطية يحتاجون إلى أن يكونوا متنبهين لهذا البعد الخاص بعملهم. ولكن حتى القادة الوطنيين لا يمكنهم تحمل تجاهل مثل هذه المسائل، ولاسيما في وضع التنظيمات الحساسة مثل الجيش، أو الأجهزة الأمنية. وفي الطرف الآخر قد يرغم القائد على أن يفكر ملياً في اتخاذ قرار طرد بالجملة (دعونا لا نحجم عن تسميته «عمليات تطهير») لمسؤولين أو حتى قرار بحل هيئة بكاملها. وبدون ذلك، فلربما يتخذ القادة خطوات مباشرة من أجل إعادة تشكيل ثقافة هيئة ما عبر إجراء تغييرات (دعونا لا نحجم عن استخدام مصطلح «إعادة تثقيف») في سبل التوظيف، وتلقين المبادئ، والتدريب.

من الضروري إمعان النظر لبرهة على الأقل في الحد الأبعد لأنه ينطوي على دروس مهمة لقادتنا السياسيين، حتى في الظروف غير الخطيرة التي يجدون أنفسهم فيها معظم الوقت. «لأن باستطاعة المرء قول هذا عن الرجال عامة: بأنهم جاحدون، متقلبون، مدّعون منافقون، يتجنبون المخاطر، متعطشون للربح»[19]. إن ملاحظة مكيافيللي لا تصح بدرجة أقل على أشخاص يعملون ضمن الإطار العقلاني ـ القانوني للدولة الإدارية الحديثة أكثر مما تصح على أولئك الذين تم تعليمهم عن طريق المحيط السياسي الغادر لعصره. والنتيجة التي خرج بها تفيد أنه من الأفضل للأمراء أن يكونوا موضع خشية بدلاً من أن يكونوا محبوبين. وهذه الحكمة سوف تلقى استحساناً قليلاً لدى خبراء إدارة معاصرين أو علماء في السياسة. وهي لسوء حظهم، تنطوي على عنصر كبير من الصحة. فالقادة الذين هم غير مستعدين لاستخدام السلطة المتاحة لهم عندما يتطلب الوضع ذلك، لا بد لهم من أن يفقدوا في النهاية احترام أتباعهم، وعليه ولاءهم

وطاعتهم. وهذا لا يعني القول بأن القادة العصريين بمقدورهم أن يتصرفوا أو يجب أن يتصرفوا بمثل شراسة أمراء الزمن القديم: فلا بد من الانتباه إلى الولاءات المعاصرة فهناك عدة طرق لدس النصل المسموم.

14

القانون

قد يبدو الحديث عن القانون بوصفه أداةً لمهنة إدارة شؤون الدولة، قد يبدو غريباً، إن لم نقل مخيفاً. ويفترض في الديمقراطيات الدستورية أن يتم سن القوانين من قبل المشرعين وأن تطبق من قبل القضاة. وتنفيذ القانون، هو دون شك، من عمل السلطة التنفيذية، ولكنه عمل بالكاد يبدو أنه يشمل قضايا كبيرة من مهنة إدارة الدولة. وفي معظم الديمقراطيات المتقدمة ولاسيما في الولايات المتحدة، تكون استقلالية الفرع القضائي عن تدخل السلطة التنفيذية شيئاً من الإيمان السياسي. فما هو الدور الذي يقوم به القادة السياسيون هنا بشكل قانوني؟

أولاً، والأكثر وضوحاً، يستطيع القادة السياسيون ممارسة مهام القيادة التشريعية. وحتى في ظل مبدأ فصل السلطات في الدستور الأميركي، فإن حق النقض (الفيتو) الذي يخول رئيس الجمهورية الاعتراض على قرارات الهيئة التشريعية يجعله جزءاً متكاملاً من العملية التشريعية. وعادة ما استغل رؤساء الجمهوريات هذا الأمر للتقدم بقوانين وبرامج تشريعية خاصة بهم. ومثل هذه القيادة، والتي كانت ذات مرة مقتصرة بصورة كبيرة على حالات الطوارئ (كالحرب الأهلية أو الركود الاقتصادي) قد باتت الآن أمراً عادياً، وفي الحقيقة مقياساً لميزة رئاسية. وبعيداً عن مثل هذه القيادة السياسية هناك أدوار أخرى مهمة إلا أنها أدوار مهملة على نحو متكرر ولها علاقة بالمؤسسات القانونية من جهة، وبالقانون والثقافة من جهة أخرى.

ووفقاً لما ينصح به مكيافيللي فإن «القوانين الجيدة» تفترض مسبقاً وجود أمراء من الذين يعملون على إقامة بنى الدولة التي تجعلها ممكنة. والأمراء، وحتى أولئك الذين ليست لديهم صفة مميزة، يبتدعون مؤسسات قانونية ويبقون عليها لأن النظام الداخلي الذي تضمنه هذه المؤسسات هو مطلب أساسي لمهنة إدارة شؤون الدولة. ومعظم القادة السياسيين يرثون بالطبع، بعض النظام القانوني القائم. وهم غالباً ما يأخذونه على أنه مسلم به ويستثمرون طاقاتهم في مكان آخر، أو أنهم يشغلون أنفسهم به دون جدوى ومن منطلق انتهازي، استجابة لضغوط سياسية. إلا أن القادة الحكماء يدركون أن مكانتهم السياسية ككل مرتبطة بصورة وثيقة بمقدرتهم الظاهرة على الوفاء بمطالب تحقيق الإدارة السريعة والمنصفة للقضاء. وهنالك أوقات يقوم فيها القادة بالمبادرة إلى اتخاذ إصلاحات جوهرية ـ إعلان مجموعة قوانين مشروعة ومؤثرة ـ في الحد الأقصى ـ باعتبارها جزءاً من مشاريع أكبر لتأسيس الدولة أو لتعزيزها. ومن المعهود أن مثل هذه الإصلاحات (وعلى سبيل المثال، قوانين جوستانيان، أو نابليون) يجري تنفيذها في إمبرطوريات واسعة مختلفة الأعراق حيث تكون القوانين المتناسقة حيوية ليس فقط لأسباب إدارية وإنما باعتبارها أداة سياسية لتقوية السلطة المركزية.

القانون أداة لكل من تشكيل الدولة ولإدارة شؤون النظام. ويمكن لمجموعات القوانين أن تعمل على تعزيز سلطة ليس فقط الدولة ولكن سلطة عناصر معينة توجد بداخلها. ويرجع الكثير من الفضل في تطور القانون والمؤسسات القانونية (وعلى عكس وجهة النظر التقليدية) في بداية عهد أوروبا الحديثة، إلى ملوك مصممين على زيادة قوة الدولة في وجه طبقة النبلاء الاقطاعية[(1)]. وتعد القوانين التي تحكم الخلافة الوراثية عنصراً أساسياً في إدارة النظام في الأنظمة الملكية. وأصبحت الدساتير المدونة في الديمقراطيات الحديثة، بالطبع، مقبولة بوصفها قانوناً أساسياً يقصد به ضمان الحفاظ على نظام ديمقراطي،

وكذلك بوصفها إجراءات وقائية مناسبة لحماية حقوق الأفراد والأقليات. ويمتلك الجزء الرئيس للقانون الناشئ عن هذا الإطار ـ «القانون الدستوري» ـ يمتلك أهمية محورية من أجل الرخاء السياسي إن لم يكن من أجل البقاء ذاته لأنظمة ديمقراطية معاصرة. وهي في حد ذاتها، لا بد وأن تكون مسألة ذات أهمية حيوية للقيادة السياسية لهذه الأنظمة. غير أن القانون والمؤسسات الشرعية عموماً، ليست شيئاً يمكن لأي قائد أن يعتبره من المسلمات.

يمكن للقادة أن يلعبوا دوراً في حماية حكم القانون في الديمقراطيات الدستورية من نواحٍ متعددة حساسة. فالمشرِّع الذي يمتلك سلطة نظرية، يستطيع بالممارسة تشويه سمعة القانون بسبب عدم الكفاءة الفادح أو الفساد (فكر مثلاً في مجلس النواب الروسي ـ الدوما ـ خلال سنوات حكم يلتسين) ,وتذكر أن لوك كان قد اعتبر إعادة تشكيل برلمانات فاسدة أو لا تتمتع بالصفة التمثيلية، مظهراً رئيساً من مظاهر امتياز السلطة التنفيذية. وفي الولايات المتحدة، يعد قيام الرؤساء ومساعديهم الأساسيين بتوظيف مرشحين مؤهلين ويمتلكون قبولاً ما لتعيينهم للمناصب التشريعية نشاطاً حزبياً وسياسياً عادياً. بيد أنه وفي ظروف معينة، فقد ترتفع مثل هذه النشاطات تماماً إلى مستوى مهنة إدارة شؤون الدولة. وتعد سينغافورة مثالاً يحوي معلومات مفيدة، وثيق الصلة بالموضوع كما رأينا سابقاً.

غير أن أكثر ما يكون دور القائد حساساً هو في المجال القضائي. وكما جرت الإشارة إليه للتو، فإن القانون الدستوري مثله مثل كل نوع آخر من القوانين، يميل إلى أن ينظر إليه في الديمقراطيات القائمة في الوقت الحاضر، على أنه ينتمي إلى دائرة الاختصاص المحصورة بالسلطة القضائية. وتتمتع المحكمة العليا في الولايات المتحدة بحق إعادة النظر في قوانين الكونغرس وشطب تلك التي تعتبرها غير دستورية ـ رغم حقيقة كون الدستور ذاته يسكت عن مثل هذا الامتياز القضائي البالغ الأثر، والذي (بخلاف الفيتو الرئاسي) يمارس بأسلوب

قطعي وبعيداً عن متناول أي حكم استئناف. وهذا النموذج الأميركي متبع على أية حال في كل مكان، إلا أنه كان له بالتأكيد تأثير في شرعنة ليس فقط استقلال قضائي أكبر وإنما دور أكبر للمحاكم في البت في الأمور السياسية والإدارية عامة، مما قد يبدو مقبولاً من الدستورية الليبرالية التقليدية. وأصبحت المحكمة العليا، في الولايات المتحدة، منهمكة في العمق (كي لا نقول متورطة) في العملية السياسية الدقيقة الخاصة بإعادة رسم اتجاهات الدوائر الانتخابية للكونغرس، فيما أخذت المحاكم الأدنى على عاتقها أمور الإدارات المدرسية الفاشلة، وإعادة بناء أكبر شركة في البلاد، من بين أمور أخرى. وفي إيطاليا، استخدم فريق من المدعين العامين الجريئين في الدولة في ما يجب أن تعد على أنها ثورة سياسية غير عادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، استخدموا أدوات منصبهم من أجل أن يدمروا أو يضعفوا الثقة عملياً بكامل قيادة أحزاب الوسط التابعة للتحالف القديم المعادي للشيوعية، وأعادوا بذلك تشكيل وجه العمل السياسي في إيطاليا[2]. وتعمل المحاكم، عبر الاتحاد الأوروبي الناشئ حديثاً، وبشكل متزايد بصفتها ستاراً ملائماً لصناعة القرار الإداري والسياسي، بأمان بعيداً عن أي تحكم ديمقراطي[3].

وينظر إلى عادة مراجعة أعمال الفروع الأخرى للحكم بواسطة المحكمة العليا عموماً، باعتبارها مظهراً مميزاً للمبادئ الدستورية الأميركية ولا بد من القول، على أية حال، إنه من غير المحتمل كثيراً أن المؤسسين الأميركيين كان في نيتهم أن تلعب المحكمة الدستورية، الدور الذي تلعبه اليوم[4]. وبعد القضية المعروفة (ماربوري ضد ماديسون في عام 1803) والتي يعتقد أنها أسست لمبدأ المراجعة القضائية، لم يتم إلغاء أي قانون للكونغرس إلى أن صدر قرار دريد سكوت الفاجع (عن المحكمة العليا) عام 1857، والذي ساعد في دفع البلاد نحو حافة الحرب الأهلية* وقد كانت السلطة تستخدم بشكل ضئيل عبر باقي القرن التاسع

* قضى القرار بعدم أحقية ذوي الأصول الإفريقية بأن يصبحوا مواطنين أميركيين أبداً، وبعدم السماح لهم بإقامة دعاوى أمام المحكمة الاتحادية. (المترجمة)

عشر. وفي القرن الذي تلاه، أدى الاعتراض العنيد للمحكمة على قيام الحكم بتنظيم الاقتصاد، أدى في النهاية، على أية حال، إلى أزمة سياسية خطيرة، حيث حاول فرانكلين روزفيلت في عام 1937، زيادة عدد القضاة حتى يفوز بأكثرية الأصوات لصالح برنامجه الإصلاحي التشريعي.

إنه لمن المعتاد توجيه الانتقاد إلى الخطوة التي قام بها فرانكلين ديلانو روزفيلت ضد المحكمة بوصفها المثال الأنسب على سوء استخدام السلطة التنفيذية من قبل رئيس أميركي. وفي الواقع، وباعتبار أن الدستور يعطي الكونغرس، بالتحديد، السلطة لتقدير عدد القضاة في المحكمة، فإن خطوته لم تكن قانونية أو كانت غير صحيحة دستورياً، أو بأية حال، غير مسبوقة[5]. وعلى الرغم من أنه يمكن من الناحية السياسية، طرح أسئلة بصدد الطريقة التي اعتمدت للتعامل مع هذه الخطوة، فمن المؤكد أنه يمكن الدفاع عنها باعتبارها تصرفاً استثنائياً لمهنة إدارة شؤون الدولة في أوضاع أزمة قومية. وبالنتيجة ورغم أن روزفيلت أجبر على التراجع، فقد فهمت المحكمة الرسالة وبدأت بالتكيف مع المتطلبات الرئاسية[6].

كانت غلطة روزفيلت المصيرية في تعامله مع مخطط «تعبئة المحاكم» هذا هي محاولته تقديمه على أنه جزء من حزمة إجراءات إدارية يقصد بها زيادة كفاءة المحاكم الإتحادية، بدلاً من تقديمه باعتباره المسألة السياسية والدستورية التي كان يمثلها بشكل واضح جداً. وكانت النتيجة جعل المخطط يبدو مخادعاً وفاسداً. لقد كان السياسيون مترددين منذ زمن طويل في توجيه النقد لقرارات المحكمة العليا أو الدخول في جدل مع المحكمة حول الامتيازات الدستورية المتعلقة بقضايا مهمة. وحتى لينكولن، كان بطيئاً في التجاوب مع قرار دريد سكوت[7]. ومع ذلك فليس هناك من سبب يدعو الرؤساء أو الرؤساء الطموحين (أو بأية حال أعضاء الكونغرس) كي يذعنوا تلقائياً لأحكام المحكمة المتعلقة بالقضايا الدستورية. فالمحكمة ذاتها، بالطبع، غالباً ما تكون منقسمة أولاً، ولهذا

السبب فهي ليست قادرة دوماً على تقديم مجموعة متصلة وثابتة أو حتى واضحة من الحجج والدعاوى. وثانياً، ورغم ذلك فإن نمط التفكير المطروح في الدعاوى الدستورية هو عامة سياسي متعقل أكثر منه قانوني بصورة فنية. وحتى حيث تهاجم القرارات الأمور الفنية، فإنه يمكن مناقشة المبادئ قيد البحث بلغة مفهومة على الأقل لدى الجمهور المثقف. (مثال حديث هو سلسلة المشاحنات التي شهدتها محاكم فلوريدا، وفي آخر الأمر المحكمة العليا بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2000) ويجب على الرؤساء (وزعماء الكونغرس) أن يستفيدوا من الفرص التي تعرضها قرارات المحاكم العليا لتثقيف الناس حول أمور ذات أهمية سياسية للبلاد. ويمكن لمناخ الرأي الذي يجري تكوينه على هذا النحو، إن لم يفعل شيئاً آخر، أن يقوم بالمساعدة على صياغة أو إعادة صياغة المداولات والقرارات التي تتخذها السلطة القضائية في المستقبل. وهذا يقودنا إلى مسألة القانون والثقافة. حيث يلاحظ توكفيل أن هناك ثلاثة عوامل تحافظ على جمهورية ديمقراطية في أميركا: التاريخ والوضع الفريد للبلاد، قوانينها وسلوكياتها، أخلاقها ووجهة نظرها الفكرية بأوسع معانيها (فيما هو يعرف الكلمة الفرنسية غير القابلة للترجمة moeurs ـ الأعراف) ولدى تأكيد توكفيل بأن آخرها ـ لنسمها «ثقافة سياسية» ـ هي فعلاً الأكثرها خطورة فإنه كان يتحدى بذلك أحاسيس وافتراضات الليبرالية المعاصرة. وهناك في الواقع على أية حال، الكثير في تجربتنا الخاصة لتأكيد هذه النظرة. فالعلم الجنائي المعاصر، على سبيل المثال، يعترف على نحو متزايد بأهمية مهاجمة أعراض النشاط الإجرامي ـ وفوضى عامة، التخريب المتعمد للممتلكات العامة أو الخاصة، وجرائم ثانوية؛ وهو يدرك أن التطبيق الموثوق للقوانين القائمة هو أكثر أهمية من امتلاك قوانين جيدة على الورق والتي يتم تجاهلها بشكل نظامي. وكما قال أرسطو ذات مرة: «لا قوة للقانون بمعزل عن العرف»[8]. والثقافة هي

ما يوجد ويبقي على العادات التي تكيف السلوك البشري بصورة رئيسة وتحدد مواقف الرجال تجاه القانون.

ويقصد بهذا كله إثبات أن على رجال الدولة أن يولوا اهتمامهم ليس فقط للتركيبة الرسمية للقانون والمؤسسات القانونية، وإنما «لروح القوانين» ـ المضمون السياسي والثقافي الأوسع الذي يتجسد فيه القانون(9). فهم بحاجة إلى أن يولوا اهتمامهم، مثلاً، لتأثير القانون أو تأثير تنظيم الحكم، بصورة أعم، في حياة المدنيين. فالقوانين المغرقة في التفاصيل أو العسيرة على الفهم (قوانين الضرائب، بالتحديد) بإمكانها أن تفرض رسوماً ذات طابع انتهازي على العامة، فتقوي من كراهية وعدم احترام القانون بشكل عام. إنهم بحاجة إلى أن يعيروا اهتمامهم، وبصورة خاصة، إلى كيفية ترجمة القانون وتطبيقه. وهذه المسائل هي منفصلة بدورها عن طبيعة أولئك المسؤولين عن تفسيره وتطبيقه. إن القضاة والمحامين الذين يعملون من أجل خدمة المجتمع هم دعامة ضرورية للأنظمة المكرسة لحكم القانون. وللسبب ذاته، فإن القضاة الفاسدين والمحامين الذين يضمرون الشك والبغضاء والقابلين لتلقي رشاوى، يمكنهم إلحاق ضرر كبير عبر التسبب في تآكل الشرعية الأساسية للمؤسسات الديمقراطية ولقيادة طبقة النخبة عامة، ولنتذكر ثانية ملاحظة أرسطو الجوهرية ومفادها أنه لا يمكن للقانون أن يحكم بمفرده. وحتى في أكثر الأنظمة الديمقراطية الدستورية تقدماً، فإنه يتم التوسط في حكم القانون عبر رجال النخبة الذين يضفون على كل نظام طابعه المميز. وما هو أكثر من ذلك، فإن المحامين ربما يؤلفون النخبة الأكثر أهمية سياسياً في هذه الديمقراطيات، بعد السياسيين أنفسهم.

أدركت العلوم السياسية التقليدية أن هناك توتراً متأصلاً ما بين الديمقراطية وحكم القانون. وتشعر الأكثريات من الاستياء بفعل القيود التي تفرضها ـ القوانين السارية المفعول، على ممارستهم لإرادتهم في السيادة (10). وقد كان توكفيل يقظاً جداً للدور البارز الذي يلعبه المحامون في المجتمع

الأميركي، والذي كان ظاهراً من قبل في بداية القرن التاسع عشر. وكان يعتقد أن المحامين يوفرون ثقلاً حيوياً موازياً لثقل الحكم الاستبدادي المحتمل للأكثريات الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، فإن نفوذهم، لم يكن مقتصراً على وظائفهم العملية في الهيئات التشريعية أو عند قوس المحكمة؛ وكان واضحاً أيضاً في الطريقة التي كانت تعتمد لاستيعاب مفهوم القانون من قبل الأميركيين. ومع تفكيره بصورة رئيسة في خلفية قانون العرف والعادة الخاص بفلسفة التشريع الأميركية، فقد رأى توكفيل أن المحامين كانوا مصدراً قوياً لمقاومة نزعة الأكثريات الديمقراطية للرضوخ لإغواء ما وصفه «بالأفكار العامة» أو ما قد يطلق عليه اليوم التفكير النظري أو الإيديولوجية[11]. وبوصفه محامياً شاباً وسياسياً طموحاً، قدمأابراهام لينكولن تحليلاً دقيقاً للنزعة المتولدة لدى الديمقراطيات القائمة للتشجيع على إزالة حكم القانون بشكل تدريجي، وصعود ديماغوجيين خطرين سوف يستغلون عواطف الشعب من أجل تحقيق زيادة في ثرواتهم وحظوظهم هم. وكانت مشورته كالتالي: قادة حقيقيون ممن سوف يعلمون الشعب احترام القوانين والدستور باعتبارهم نوعاً من «الدين السياسي»[12].

كل هذا سيبدو بلا شك غريباً على السمع في العصر الحاضر ـ ولسبب وجيه، فالتطورات في عمل المحاكم الأميركية وفي الثقافة الأوسع في السنوات التي تخللتها، قد غيرت بصورة بالغة من المواقف تجاه القانون بين رجال النخبة، إن لم يكن بين الشعب عامة. وكبداية، فقد تم طمس القانون المبني على العرف والعادة على نحو متزايد، باعتباره مصدراً للرأي القانوني، وجرى معه طمس أسلوب من التفكير لايجد حرجاً في أن يفهم القانون بوصفه عملاً منطقياً متأصلاً في طبيعة الأمور[13]. وبدلاً من ذلك فإن عقيدتنا الحاكمة هي فلسفة وضعية قانونية تعتقد أن القانون ليس أكثر مما يعلنه المشرعون أو القضاة رسمياً. وفي الوقت ذاته أصبح ينظر إلى الدستور أيضاً، باعتباره المصدر الموثوق للتفسير القانوني، أقل من اعتباره نصاً سيتم تفكيكه والتلاعب به بصورة مبتكرة

ليلائم أفضليات سياسة القضاة. وإن احترام الدستور الذي تحدث عنه لينكولن ما زال بالفعل قوياً بين الناس ولكن جرى على مدى القرن الأخير تشكيل الرأي المطلع والمتفهم بصورة قاطعة بواسطة النقد الموجه إلى الجيل المؤسس والذي أطلقه وودرو ويلسون، والمتشرب بعرف الليبرالية التقدمية. وعلى وقع هذا النقد، لم يعد يبدو مرغوباً أن يعتمد التفسير الدستوري على «المعنى الأصلي» للوثيقة والذين قاموا بوضع مسودتها.. وبالإمكان، عوضاً عن ذلك، تركيز الاهتمام على بعض المواد والشروط العمومية جداً من الدستور (التعديلان الأول والرابع عشر بالتحديد) من أجل توفير الغطاء لفلسفة التشريع والتي حركت البرنامج السياسي لليبراليين التقدميين(14). وبالنسبة للنطاق الذي بحثت فيه هذه الفلسفة في أي مكان عن دعائمها الفكرية، فإنها لم تكن لتتطلع إلى القانون وإنما إلى العلوم الاجتماعية المعاصرة.

ومن وجهة النظر التقليدية، كما يعكسها إدراك توكڤيل للدور السياسي المفيد للقانون والمحامين في الأنظمة الديمقراطية، فإن الرأي القانوني هو مظهر من مظاهر التعقل. وعلى العكس فقد تم اختراق عمل المحاكم المعاصرة بصورة شاملة بواسطة الأفكار العامة التي أدانها توكڤيل. ولقد ساعدت مرافعات إيديولوجية خاصة دفع بها المنادون بالمساواة بين الجنسين (مؤيدون لحقوق المرأة)، والمؤيدون لمبادئ الحرية المدنية، وأنصار البيئة، وغيرهم، ساعدت منذ زمن طويل على إعداد العقل القضائي المعاصر. وسعى القضاة في نفس الوقت، وبصورة فعالة، إلى إدخال مناهج مختلفة للعلوم الاجتماعية من أجل مساندتهم في صياغة آرائهم. وقد تم حتى تفحص وتعديل النظريات الأدبية لفترة ما بعد الحداثة من أجل إضافتها إلى مسائل تتعلق بالتفسير القانوني.

هنالك نقطة إضافية تستحق الذكر في هذا السياق هي أن أميركا قد أصبحت مجتمعاً معروفاً ومشهوراً بلجوئه إلى إقامة الدعاوى والتقاضي. فالخلافات الخاصة تميل إلى التفاقم بسرعة للتحول إلى مشاحنات قضائية.

وأحكمت ثقافة من الخداع سيطرتها. ويتم توظيف التظلمات والشكاوى الحقيقية أو الوهمية في مخططات بالكاد تكون مستترة من أعمال الابتزاز التي يجيزها القانون ولا سيما ضد أهداف ثرية وهشة سياسياً، مثل أصحاب مصانع السيارات الضخمة أو شركات الأدوية أو التبغ. والحقيقة فإن أهم تنظيم للمحامين في البلاد في الوقت الحاضر، وربما مجموعة الضغط السياسية الوحيدة الأكثر نفوذاً فيها، هي جمعية محامي المحاكمات. فقد جنى محامو المحاكمات البلايين من الدولارات حرفياً، أرباحاً في السنوات الأخيرة مما كانت مصادرة قضائية فعلية لملكية صناعة التبغ، وهم الآن المتبرع الأكبر والوحيد للسياسيين وللأحزاب السياسية في أميركا. وقد تمكنوا، بالنتيجة، من عرقلة جهود كان من المفترض أن تثمر منذ زمن طويل من أجل إصلاح قانون الضرر في الولايات المتحدة. ونظراً لوجود قوانين غير صارمة في ما يتعلق بالإعلان عن خدماتهم، فإن محامي المحاكمات قادرون حالياً على تقديم مرافعات تشجع في الحقيقة، جمهور العامة على استخدام القانون بصورة انتهازية من أجل جني الثروات لأنفسهم.

والفكرة ليست هي أن نرثي الانحدار الثقافي الذي هو ظاهر في كل هذا، بل الفكرة، بالأحرى، هي أن نشير إلى أن التأثيرات الثقافية المختلفة القائمة هنا، تنطوي على معانٍ مهمة بالنسبة لمهنة إدارة شؤون الدولة. وحيثما ينظر إلى القانون بوصفه ليس أداة لدولة نزيهة وإنما أداة لدولة ذات طبقة خاصة، ومصالح اقتصادية أو إيديولوجية، وحيثما ينظر إليها باعتبارها متأصلة ليس في مجموعة من المقاييس الموضوعية أو في مجموعة ثابتة من القوانين ولكن ضمن الإرادة السيادية للقضاة، وحيث القضاة أنفسهم هم فعلاً ويعتبرون أنفسهم شركاء كاملين للمسؤولين المنتخبين في تحديد الاتجاه السياسي بشكل جوهري ودائم، فإن احترام القانون لا بد وأن يدفع الثمن ـ أو للتعبير عنه بصورة أقوى يصبح الفارق ما بين القانون والإكراه التعسفي، غير واضح. ولا يمكن لأي نظام الترحيب بمثل هذا التطور.

من البدهي القول إن المشكلات التي جرى استعراضها هنا ليست قابلة لإيجاد حلول سريعة وسهلة لها. ولكن القادة السياسيين يستطيعون وبوضوح أن يمتلكوا تأثيراً كبيراً مع مرور الوقت، في تشكيل كل من المحاكم باعتبارها مؤسسة، وفي تشكيل الثقافة القضائية الأوسع. وهذا يحدث قبل كل شيء، عبر عملية التعيين في سلك القضاء. وفي الولايات المتحدة يعد ترشيح القضاة لتولي مناصب في المحاكم الفيدرالية العليا، والمحكمة العليا ذاتها، امتيازاً رئاسياً ورهناً بمصادقة مجلس الشيوخ. وليس سراً أن هذه العملية قد باتت مسيسة على نحو متزايد في السنوات الأخيرة، في حين أصبحت المحاكم منقسمة داخل أروقتها بشكل أكبر استناداً إلى الاتجاهات الإيديولوجية. وفي حين يعتقد البعض أن المؤهلات المكتوبة والأمانة الشخصية يجب أن تكون المعيار الوحيد المعتمد في اختيار القضاة فإن هناك اهتماماً متزايداً بات يولى الآن من جانب كل من مجلس الشيوخ والبيت الأبيض للمفاهيم القانونية للمرشحين. وهناك أسباب موجبة للقبول بإجراء مناظرة علنية بشأن التعيينات القضائية. ويبدو ولسوء الحظ أن تشويه السمعة الشخصية هو السلاح المفضل لدى بعض اللاعبين في هذه اللعبة، وهو السبب الأدعى من ذلك كله كي نأمل في قيادة رئاسية نشطة، وصادقة في اختيار مرشحين لإدارة ما والدفاع عنهم في العلن[15].

صفحة بيضاء ١٩٦

15

التعليم والثقافة

تدل استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة على أنه ينظر عادةً إلى التعليم من قبل الشعب عامة، باعتباره مسألة سياسية ذات أولوية قصوى، ويعمد السياسيون بصورة متكررة إلى الإعراب عن تأييدهم اللفظي على الأقل لأهميته. ويرجع السبب في ذلك، بالطبع، إلى كون خاصية التعليم العام وما لها من تأثير مباشر ومرئي في حياة الناس. فهو يشكل في مجتمعنا، المتصف بالمساواة والتنوع، وسيلة رئيسة للاستيعاب الثقافي والحراك الاجتماعي. ولذا فإن الأكثر لفتاً للانتباه هو أن العلوم السياسية المعاصرة تبدو أنها تعيره القليل جداً من الاهتمام. ويراق الكثير من المداد للكتابة حول هذا الموضوع بأيدي محترفين في مجال التعليم وصحافيين، إلا أنه كثيراً ما يظل عند هامش التحليل السياسي(1).

التعليم في الولايات المتحدة هو إلى حد كبير من مسؤولية الدولة وفروع النقابات، وقد تواجدت وزارة اتحادية للتعليم منذ نهاية السبعينيات فقط، ومن الصعب أن تضاهي سلطتها سلطات وزراء التعليم في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة الأخرى. إلا أن الظاهرة التي نعمل على دراستها، تمتلك جذوراً أعمق بكثير وهي تعكس في النهاية تحولاً جذرياً في أصول الليبرالية الحديثة انطلاقاً من التعليم إلى المؤسسات، باعتبارها الآلية المركزية لإدارة أمور النظام.

لقد خيم التعليم بشكل كبير على العلوم السياسية التقليدية. فهو الموضوع الرئيس في كتاب «جمهورية أفلاطون»، الوثيقة الأكثر شهرة لذلك الاتجاه. وقد تناوله أرسطو على نحو واسع في كتابه «السياسة». وكان كلا الكاتبين مهتمين

بالتطورات التي تطرأ على الثقافة في عصرهما والتي شعرا بأنها تؤثر بشكل سلبي في نظرة الأشخاص الذين يحتمل أن يصبحوا قادة سياسيين، والطبقة السياسية عامة. ولقد ساعدت التعاليم الزائفة التي حملها السفسطائيون والخطباء الجوالون، على تأجيج الطموح السياسي لدى الشباب ولكنه افتقر إلى المحيط الأخلاقي. وأتاح كتاب أفلاطون «الملوك الفلاسفة» نوعاً واحداً من رد الفعل على هذا التحدي. وكان رد الفعل الآخر والذي كان عملياً وعقلياً بشكل أكثر، كان قيام أرسطو بإصلاح التعليم الأرستقراطي التقليدي ـ بالإمكان التأكيد بأنه كان رائد فكرة التعليم الليبرالي كما نعرفها اليوم. أيضاً كان هنالك رد فعل آخر هو إصلاح دروس الخطابة المرتبطة بأسماء سقراط وشيشرون والتي تشكل مصدراً هاماً (ولو أنه منسي إلى حد كبير) للتعاليم الإنسانية الحديثة.

يعلن مكيافيللي في كتاب «الأمير» عن انفصال جوهري عن مجمل أسلوب التفكير مدعياً بأنه «من الملائم بصورة أكبر، التوجه مباشرة إلى الحقيقة المؤثرة للشيء بدلاً من خياله»، حيث يقول لنا: «ولقد تخيل الكثيرون، الجمهوريات والإمارات التي لم تشاهد قط أو يعرف عنها بأنها متواجدة في الواقع؛ ذلك لأن هناك اختلافاً كبيراً بين كيف يعيش المرء وكيف يتوجب عليه أن يعيش، ذلك أن الذي يتخلى عما تم إنجازه من أجل ما يجب أن يتم إنجازه يدرك دمار ذاته بدلاً من حمايتها. وبالنسبة لرجل يرغب في امتهان صناعة الخير في جميع النواحي فإن لا بد له من أن ينتهي إلى الدمار وسط الكثيرين جداً ممن هم غير صالحين. ومن هنا فمن الضروري بالنسبة لأمير ما إن كان يريد الحفاظ على وضعه، أن يتعلم أن يكون قادراً على ألا يكون صالحاً، وأن يقوم بالإفادة من هذا أو لا يفيد منه حسب الحاجة»[2].

كانت «الجمهوريات والإمارات المتخيلة» التي كانت تنتمي إلى الماضي ـ المسيحية وكذلك التقليدية ـ وسائل استخدمها مكيافيللي من أجل وضع، لنقل، الأسس المثالية الوهمية. وكانت تعتقد أن الشيء الوحيد والأكثر ما حاجةً للحياة

البشرية، هو التطور الأخلاقي أو الروحي، وأن تطوراً كهذا أمر ممكن، وأن بإمكان الدولة أن تساهم في تقويته على نحو مهم. ويركز مكيافيللي الانتباه على الآثار الخطيرة لمثل هذه النظرة في مصائر الأمراء: فالقادة الذين يتبنون رؤية مثالية للطبيعة البشرية يوقعون أنفسهم في عجز سياسي. لاحظ على أية حال، أنه لا يتفق مع الفكرة المكيافيللية غير المتعقلة والتي تفيد بأن سلوك الأمير يجب أن يبحث دائماً عن مصالحه الشخصية أو أن يكون غير أخلاقي. هو يقول فقط إن الأمير يحتاج إلى أن يظل مرناً بما فيه الكفاية من أجل توظيف وسائل غير أخلاقية في حال الضرورة أو، عندما تستدعي الضرورة ذلك. كما أنه لا ينكر أن الأمراء يمكن تحريضهم فعلاً باستخدام دوافع مثالية. والواقع فإن هذا يشكل جزءاً هاماً من المشكلة. والأمراء الذين يفهمون فن إدارة شؤون الذات على أنها جوهر فن إدارة شؤون الدولة، قد يبرهنون تماماً أنهم قادة غير فعالين ـ لكنهم قد يكونون خطرين أيضاً. فالمدن الفاضلة الموجودة في مخيلتهم، قد تتحول إلى مدن غير فاضلة حقيقة تماماً، عندما تجري محاولة فرضها على كائنات بشرية ليست خالية من العيوب بالضرورة ـ وعندها ميل للمقاومة. ومن الأسلم للأمراء والأفضل للشعوب كذلك على السواء، أن يجعلوا أهدافهم متواضعة أكثر وأن يقبلوا الناس على علاتهم، ولكن وفي نفس الوقت أن يسيطروا على أسوأ ما في دوافعهم من خلال مراقبة القادة المتنفذين وتحقيق التوازن فيما بينهم أو، بل الأفضل مع المؤسسات الموضوعية[3].

إن تطور المذهب الدستوري الليبرالي في القرون التي تلت مكيافيللي هو مظهر لحركة أكبر من الفكر والتي انطلقت لإبعاد المسألة الدينية عن العمل السياسي نهائياً، ولقد حققت ذلك، عبر إضفاء الصفة القومية على الولاءات الدينية وتشجيع سياسة التسامح الديني، وعلمنة الأفكار والأساليب التعليمية، وأخيراً وليس آخراً فصل الكنيسة عن الدولة قضائياً[4]. كل هذه الأمور والتي

تعد حالياً من المسلمات في الغرب، إلى حد كبير، كانت ذات مرة من ضمن أكثر المسائل أهمية في مهنة إدارة شؤون الدولة[5].

من الممكن أن يكون هناك توضيح أفضل قليلاً لفعالية التعليم بوصفه أداة لمهنة إدارة شؤون الدولة بدلاً من الدور الذي قامت به على مدى العقد الماضي، بضعة آلاف تقريباً من حلقات البحث المخصصة للعلوم الدينية الإسلامية في باكستان وأفغانستان والتي تسمى «مدرَساس». ولا يمكن التفكير في الإرهاب الإسلامي الجديد والأكثر خطورة والذي نشأ في السنوات الأخيرة مع مقدرته على تنفيذ هجمات انتحارية، وانتشاره في العالم، لا يمكن التفكير فيه بمعزل عن الدافع الإيديولوجي الذي تقدمه هذه المدارس. ولقد أظهر الرئيس الباكستاني برويز مشرف شجاعة ملحوظة وإدراكاً بعيد النظر لهذا التهديد الداخلي عبر قمع ومكافحة التطرف الإسلامي داخل الجيش والمساجد، وإدخال إصلاحات كبيرة على «المدرَساس». (بما في ذلك تغييرات مؤثرة في مناهجها). وهنالك خيارات مماثلة محتملة قد تواجه قادة دول إسلامية أخرى على مدى السنوات القليلة القادمة.

وحتى في الولايات المتحدة، فقد أثبت الحل التقليدي الليبرالي للمسألة الدينية أنه بالكاد يلقى ارتياحاً عالمياً. وعن طريق ما يعتبره البعض تفسيراً متطرفاً للتعديل الأول للدستور الأميركي من قبل المحاكم، فإنه يمنع على الحكم إعطاء أفضلية ليس فقط لدين معين بحد ذاته، وإنما للدين بشكل عام. فالمسائل الأخلاقية المثيرة للقلق مثل الإجهاض أثبتت صعوبة مواجهتها أو استحالة مواجهتها باعتبارها شؤوناً سياسية محضة تقع خارج إطار ديني أو فلسفي مترابط وتظل تحمل إمكانات إحداث خلافات. فإلى أية درجة يمكن للرؤساء وغيرهم من السياسيين أن يوفروا قيادة لمثل هذه القضايا، هو سؤال صعب. إن أقل ما يمكن قوله هو أن الرؤساء الذين جاؤوا مؤخراً كانوا غير مستعدين ببساطة للتخلي عن دور ما هنا، بيد أنهم كانوا أيضاً غير مستعدين للقبول

بمخاطر تأييد شعبي مناوئ. ومن الجدير بالذكر، في الوقت ذاته، أن الرؤساء الجدد لم يترددوا في إبداء التزام رمزي بالمعتقدات والممارسات الدينية، وتبدو الولايات المتحدة، من هذه الناحية، على أية حال، تقليدية بصورة متميزة أكثر من الديمقراطيات المتقدمة الأخرى.

إذا كان مجال القيادة في شؤون الدين أو الثقافة في الديمقراطيات الليبرالية اليوم، مطوقاً على نحو خطير، فإن الأمر أقل خطورة في ما يتعلق بالتعليم بحد ذاته. وتتطلع الشعوب المعاصرة ثانية إلى السياسيين من أجل تحسين النظام التعليمي ـ إلى حد ما، بسبب الآمال المعلقة عليه منذ مدة طويلة، وإلى حد ما بسبب الأسى المتزايد تجاه نواقصه الواضحة. ويعد إصلاح مشكلات التعليم العام مشكلة سياسية حقيقية، وليست مجرد مشكلة إدارية ولاسيما مع الأخذ في الاعتبار وجود القوة السياسية الهائلة لنقابات المعلمين في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، والإمكانية المثيرة للمتاعب الكامنة في المناصب التعليمية. ولهذا السبب لم يكن القادة المعاصرون على أية حال، دوماً متحمسين للانغماس في العمق في المسائل التعليمية، وحتى عندما يفعلون ذلك، فإن النتائج غالباً ما تكون غير مؤثرة.

فكر في حالة مارغريت تاتشر. كانت تاتشر وزيرة للتعليم في حكومةٍ محافظةٍ سابقة قبل أن تصبح رئيسة لوزراء بريطانيا في أيار 1979. ولذا كانت على إطلاع تام على المشهد التعليمي البريطاني وقامت بتطوير مفاهيم راسخة تتعلق بالحاجة إلى التغيير. ولقد تصدرت قضايا التعليم الحملات الانتخابية في عام 1987، وبذلك كان بإمكان حكومة تاتشر الجديدة أن تطالب بصورة معقولة، بمنحها تفويضاً شعبياً لتنفيذ برنامج إصلاحي مؤثر. وكان وزير التعليم كين بيكر مؤيداً مقنعاً للبرنامج في العلن، وملتزماً بالإصلاح. وكان للبرنامج جزآن مميزان وفي الواقع متناقضان بشكل طفيف، ويعكسان الأهداف المتماثلة للحكم المتعلقة بالقضاء على المركزية في النظام التعليمي وتحسين المستويات الوطنية. أما

الجزء الخاص باللامركزية والذي استهدف إضعاف قبضة السلطات التعليمية على المدارس وتقوية خيار الأهل، فقد كان في آخر الأمر ناجحاً بشكل معقول. إلا أن الجزء الخاص بمركزية التعليم، ولاسيما محاولة تطوير منهاج من صميم نسيج البلاد، تداعى تحت ضغوط ومناورات الجهاز البيروقراطي في المؤسسة التعليمية وعدم مقدرة بيكر أو عدم استعداده لمجابهتها.

في شهر تموز من عام 1989، تدخلت تاتشر شخصياً عندما قدم فريق عمل تقريره المرحلي. فهي لم تكن مسرورة بتركيزه على التفسير باعتباره مختلفاً عن المعرفة الحقيقية ولا باهتمامه غير الكافي بالتاريخ البريطاني، وتجاهله للتسلسل الزمني للأحداث. وفيما اعتبرت تاتشر أن الوثيقة حافلة بالعيوب والنواقص بصورة شاملة، فقد رغب بيكر في إجراء مجرد تغييرات ثانوية. وأثبت تقرير نهائي حصول تحسن قليل. وأدى غضب تاتشر بها إلى إعلان آرائها في مقابلة صحافية مما أثار حنق وزارة التعليم على نحو متوقع(6).

وتنطوي شكاوى تاتشر (مثل شكاوى نقاد التعليم الأميركي) على عدة أهداف مميزة: البيروقراطية المفرطة، ضآلة المقدرة، نظرة الاتحادات النقابية إلى المؤسسات التعليمية، نظرياتها ووسائلها التعليمية، توجهها الأخلاقي ـ السياسي. وهي تبين بشكل خاص أن السياسيين ليسوا بحاجة إلى أن يلجأوا تلقائياً إلى التعاطي مع التعليم باعتماد أساليب من البدع والتي تتحدى ليس فقط الطرق التقليدية والمترسخة، وإنما الحس العام المبدئي. ويمكن بالكاد انتقاد تركيزها على الحاجة إلى المزيد من دروس التاريخ البريطاني في المدارس، بوصفه تدخلاً غير ملائم في عمل مسؤولين محترفين في سلك التعليم. فالقادة السياسيون يمتلكون كل الحق في تشكيل وإصدار الأحكام المتعلقة بتعليم تاريخ البلاد، والتحرك من أجل وضع مناهج دراسية عامة في هذا المجال. وهم، بصورة أعم، لديهم كل الحق في أن يتوقعوا أن المدارس سوف توفر على الأقل الأولويات لتعليم مدني، يروج ليس فقط لحب الوطن، وإنما لفهم المبادئ الديمقراطية

والقواعد الأخلاقية الشخصية والمدنية. وتشير تجربة تاتشر الخاصة مع المؤسسة التعليمية في بريطانيا إلى المسافة ما بين مثل هذه التوقعات والواقع حتى (أو لربما بالتحديد) في أكثر الديمقراطيات تقدماً اليوم.

ولكن دعونا لانغفل التعليم العالي. فهناك في دول عدة جامعات كبرى معينة سواء أكانت حكومية أم خاصة، تشكل مكونات أساسية متممة للنظام نظراً لحقيقة كونها تعمل على إيجاد، أو تأكيد وجود طبقة نخبة على مستوى البلاد. فكر في أوكسفورد وكيمبردج في إنكلترا، أو جامعة طوكيو في اليابان (ولاسيما مدرسة الحقوق فيها). ومع ذلك فإنه من الصعب أن نحملهما المسؤولية السياسية[7]. وفي أميركا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم الثالث، كثيراً ما عملت جامعات حكومية ضخمة باعتبارها أكثر بقليل من خلفية خصبة لتربية المعادين للنخبة من اليساريين. وفي أوروبا، تعد وسائل التدريس المحدودة الأفق، والمناهج الصارمة، ومحاباة الأصدقاء والمقربين، والفساد، تعد مشكلات متعارفاً عليها على نطاق واسع مع فرض عقوبات مادية لناحية الأداء الاقتصادي القومي. وإنه لما يبعث على الاستغراب كيف أن جهداً ضئيلاً حقيقياً يبذل من قبل القادة السياسيين لتطوير مثل هذه المؤسسات.

وفي الولايات المتحدة، تظل الكليات، والجامعات، والمدارس المهنية في أغلب الأحوال بعيدة عن متناول الحكم في البلاد مع أن السياسة الاتحادية (مثلاً فيما يتعلق بالمنح الدراسية أو تمويل الأبحاث العلمية) لها تأثير مهم في قابلية تطبيقها باعتبارها أعمالاً تجارية. وحتى الهيئات التشريعية للولاية، ليست غالباً ميالة للتدخل في أمور المناهج الدراسية الأساسية في الجامعات المدعومة من الولايات. ويعمل نظام تثبيت الأساتذة بعد فترة الاختبار، وبصورة فعالة، على حماية الهيئة التدريسية والإدارية من الضغوط الرسمية وفي كل مكان، بينما يكون الإداريون قادرين على متابعة تصوراتهم الخاصة (أحياناً خيالية) للحكم بعيداً عن أي تدخل أو حتى ملاحقة سياسية. ويثير السعي المحموم والطائش

وراء برنامج تصحيح سياسي يعم الحياة الجامعية المعاصرة في أميركا، يثير قضايا جوهرية بما فيها قضايا جارٍ العمل عليها قانونياً بالشكل اللازم(8). لقد عانت الجامعات على نحو ضئيل من إلغاء وجود فرق تدريب الضباط الاحتياط على أرض الجامعة أو حظر دخول المجندين في الجيش أو وكالة الاستخبارات المركزية. وقد رفضت حتى مؤخراً على الأقل، التعاون مع الحكومة الفيدرالية في ملاحقة الطلبة الأجانب المقيمن في البلاد بصورة غير شرعية، أو ممن يتبعون دورات دراسية مريبة (كالفيزياء النووية)(9).

أخيراً يستحق الأمر التفكير في دور الحكومات والقادة في تأسيس مدارس للتعليم المهني ولاسيما تلك التي لها صلة بالإدارة العامة، والسياسة العامة، وكذلك بعض الموضوعات التقنية المحددة مثل الهندسة أو العلوم العسكرية. فقد أسس شارل ديغول المدرسة الوطنية للإدارة في عام 1945، باعتبارها جزءاً من مشروع أوسع لإعادة صياغة نظام الجمهورية الرابعة. وأرست هذه الخطوة والتي لقيت ترحيباً ضئيلاً آنذاك، بفعالية القواعد الأساسية لبروز نخبة إدارية على مستوى البلاد سوف تحل محل الهيئة التشريعية المشاكسة، بوصفها الهيئة الرئيسة المختصة برسم السياسة في فرنسا(10) .

إن الاحتراف العسكري هو نتاج مباشر للمتطلبات التعليمية والذكاء الحاد الذي ينمو في مدارس النخبة العسكرية (سانت سير في فرنسا أو أكاديمية كرايغز القديمة في ألمانيا). ويمكن لمثل هذه المؤسسات أن تشكل ضرورة سياسية بصورة أكبر في دول حيث تكون المستويات التعليمية متدنية عامة ويكون التلاحم الوطني موضع شك وهي، بالتأكيد، نعمة ذو حدين. غير أنه ليس هناك من سبب يمنع من حيث المبدأ، إمكانية مراقبتها وإدارتها حسب الحاجة من قبل قادة سياسيين لضمان استمرارها في خدمة مصالح الدول ككل.

16

علم الاقتصاد

كما رأينا سابقاً، يميل المواطنون في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة إلى القبول نظرياً بكون الأسواق الحرة أمراً مرغوباً فيه، فيما هم في الواقع يتطلعون إلى الدولة باعتبارها الضامن النهائي لرخائهم. وتبعاً لذلك ليس بمقدور القادة الديمقراطيين أن يتهربوا من المسؤولين عن أداء اقتصاداتهم، حتى حيث يكون واضحاً أن هناك قوى أكبر تعمل ممن يملكون سيطرة ضئيلة عليها. ومن هذه الناحية، على أية حال، لا بد من اعتبار الرخاء مهمة أساسية لمهنة إدارة شؤون الدولة العصرية ولكن ما هو تماماً هذا الذي يتوجب على القادة معرفته أو القيام به حتى يحققوه أو يحافظوا عليه.

علم الاقتصاد هو علم فريد من بين العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر. إنه علمي حقيقي بصورة أكبر، بمعنى أنه يستند إلى مجموعة تراكمية من المعرفة التقنية المقبولة على نطاق واسع لدى أولئك الذين يزاولونه، ويمتلك أهمية حقيقية لجهة التوقعات. وبالنتيجة فإنه يتمتع بهيبة غير عادية. وعلم الاقتصاد هو في الوقت ذاته، ونظراً لطبيعته التقنية علم يصعب على الرجل العادي استيعابه وعلى السياسيين أن يكونوا ضليعين فيه. ومثل العرّافين في العصور القديمة يدعي علماء الاقتصاد أنهم الأوصياء الوحيدون على نوع من المعرفة الخفية المكتسبة والتي يمكن للقادة أن يستخدموها من أجل أن يسبروا أغوار قوى خفية، وأن يتلاعبوا بها. لكن هذا يعني أن السياسيين يعتمدون بشكل فريد على علماء الاقتصاد. والمشكلة هي أن علماء الاقتصاد يميلون إلى عدم التأثير في احتياجات السياسيين، وإلى كونهم يفتقرون إلى المنطق السياسي.

لا شك بأن لدى علماء الاقتصاد أسباباً منطقية لكي يتذمروا من السياسيين. فالعديد من السياسيين اليوم، تنقصهم حتى المعرفة الاقتصادية المبدئية. والكثيرون على استعداد لاتخاذ إجراءات تنطوي على مجازفة سياسية على المدى القريب، بغض النظر عن مدى أهميتها من أجل ازدهار الاقتصاد ككل. وبعضها هي بكل بساطة أسيرة لمجموعة من المصالح الخاصة. من جهة أخرى يعرف السياسيون أشياء لا يعرفها رجال الاقتصاد. وهم يفهمون (غريزياً) أن رجال الاقتصاد يستخدمون نموذجاً من الرجال على أنه آلة حاسبة عقلانية أو من يعمل على زيادة الأرباح إلى حدها الأقصى ـ رجل الاقتصاد؛ والذي يختلف بشكل ملحوظ عن الرجل كما هو عليه في العالم الحقيقي. ووفقاً للملاحظة التي أبداها ألكسندر هاملتون ذات مرة: «تعلم التجربة أن الرجال محكومون جداً بواسطة ما هم معتادون على مشاهدته وممارسته، حتى أن أبسط وأكثر التحسينات وضوحاً في {معظم} الوظائف العادية يتم تبنيها مع تردد وممانعة وبالتدرج البطيء»[1]. وينزع علماء الاقتصاد إلى إغفال تأثير التجربة التاريخية، والعادات، والثقافة في الخيارات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فإنهم ببساطة يهملون أو ينكرون أهمية الدوافع غير الاقتصادية كالشرف، أو الحسد، أو المحبة. ومحصلةً لهذا كله فإنهم ينزعون كلياً للمغالاة في تقدير المدى الذي يبلغه تحديد السلوك البشري وفق حسابات مصلحة فردية ـ وللسبب ذاته، يستخفون بالمدى الخاص بالقيادة السياسية.

وعلماء الاقتصاد هم من دعاة المنهج الفردي المستقل من الغيبيين الذين يتبعون مبادئ ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقيا). وتعد خيارات الأفراد نقطة الانطلاق الأساسية في تحاليلهم. ويفترض أن تكون ثابتة بصورة ما وليست قابلة شرعاً للاعتراض عليها من قبل الاقتصاديين أو أي شخص آخر. إن وظيفة السياسة والسياسيين هي إذن ليست أن تقوم بتشكيل أو أن تزيد من قيمة مثل هذه الأفضليات، ولكن ببساطة أن تقوم «بتجميعها» ـ وبعبارة أخرى أن تعرف

كيف تحقق التوافق في ما بينها وتختزلها إلى مجموعة من السياسات التي سيتم اتباعها. والعمل السياسي وفق هذا المفهوم هو نشاط يعتمد على الوسائل بطريقة صرفة والسياسيون هم قادة بالمجاملة فقط(2).

كان علم الاقتصاد حتى نهاية القرن الثامن عشر، يعكس من بين أمور أخرى التأثير المتبقي لفكر أرسطو في أوروبا. وكان علم الاقتصاد (التعبير مشتق من المصطلح اليوناني المتعلق «بالتدبير المنزلي») يعد مكوناً متمماً للعلوم السياسية (3). وأدى تطور نظام علم الاقتصاد في القرون التي تخللت ذلك إلى تحريره من وصاية (تأثير) العلوم السياسية، وشجع بذلك الادعاء بأن ما نسميه اليوم «الاقتصاد» هو بعدٌ مستقل ذاتياً تماماً عن الواقع الاجتماعي الذي يعمل أو يجب أن يعمل بموجب قوانينه الخاصة. ويتم إرجاع الخطوة الحاسمة في هذا التطور عامة إلى كتاب آدم سميث «ثروة الأمم» (1776). وفي كتابه الرائع، شن سميث، وهو فيلسوف اسكوتلندي مشبع بمبادئ الحكم الدستوري الليبرالي، هجوماً منظماً على فرضيات ما يسمى بالمدرسة المركنتالية* للاقتصاد السياسي التي كانت منتشرة آنذاك في أوروبا والتي عرضت الحجج الجوهرية لصالح التجارة الحرة. وليست مصادفة أن علم الاقتصاد الحديث نهض وازدهر منذ ذلك الحين داخل المنبت الثقافي لليبرالية الأنغلو ـ أميركية بأفكاره الإرشادية عن الحكم المحدود والحرية الشخصية. ولسوء الحظ فإن علماء الاقتصاد اليوم يعجزون في الغالب الكثير، عن إدراك المدى الذي تصلب فيه هذا الميراث داخل مجموعة من العقائد المتعلقة بطبيعة الظاهرة الاقتصادية ودور الدولة في الشؤون الاقتصادية سواء لناحية التاريخ أم التوجيه.

* تعرف المركنتالية بأنها نظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسخ الاقطاعية لتعزيز ثروة الدولة وذلك عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني؛ وكذلك عبر انتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإقامة احتكارات تجارية خارجية. (المترجمة)

والمسألة الرئيسة هي العلاقة ما بين الرخاء، والأمن أو الدفاع القومي. وحتى سميث هو أقل وثوقاً بالنسبة لهذه المسألة من العديد من أتباعه اليوم. وكما لاحظ بشكل يجدر ذكره فإن «الدفاع أكثر أهمية من الثروة»، ولقد أيد سن قانون تمييزي داعم للأسطول التجاري البريطاني والصناعات العسكرية المحلية(4). وتشكل أهمية التطور الاقتصادي للدفاع القومي موضوعاً رئيساً في كتابات ألكسندر هاملتون المفكر الاقتصادي الأكثر شهرة من بين رجالات الدولة الأميركيين، وكذلك في المدرسة الألمانية «للاقتصاد القومي» والتي تم إحداثها بتشجيع من فريدريش ليست (والذي كان هو نفسه متأثراً بهاملتون). وقد أيد هاملتون اقتصاداً قومياً متنوعاً مع قطاع صناعي قوي والذي سوف يؤمن على الأقل مقداراً من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج العسكري. كما ركز ليست الانتباه، وللمرة الأولى على الأهمية الاستراتيجية لأنظمة السكك الحديدية في البلاد ولعب دوراً ملحوظاً في تكوين فكر اقتصادي نخبوي في أواخر القرن التاسع عشر ليس فقط في موطنه ألمانيا، وإنما في اليابان أيضاً «دولة غنية، جيش قوي» ــ هذه الحكمة التي اعتمدها الإصلاحيون «الميجي»، ليست غريبة عن تقاليدنا كما قد تبدو(5).

وبينما لم يكن هاملتون وليست قط، أعداء للتجارة الحرة، فقد دافعا لصالح أهمية الإجراءات الوقائية المحدودة المخصصة لدعم الصناعات المحلية في مرحلة مبكرة من تطورها(6). ويعكس تفكيرهما الاقتصادي، من هذه الناحية ومن نواحٍ أخرى تقارباً واضحاً مع أساليب «المحدثين البطيئين» في الحقبة المعاصرة كاليابان، أو تايوان، أو سنغافورة. وقد كان هاملتون، وهو أول وزير للمالية في الولايات المتحدة، ومستشار مقرب من الرئيس جورج واشنطن، يمتلك تأثيراً هائلاً في المستقبل الاقتصادي للأمة الشابة. وساعد مخططه المبتكر لتمويل ديون الحرب الأميركية على إيجاد نظام مالي كامل من لا شيء مما هو أسوأ من لا شيء، مع عملة نقدية متينة، ومخزون متزايد من السيولة والاعتمادات المالية المصرفية، ومصرف وطني. وكان تشجيعه النشط للتصنيع بعيد النظر في وقت

كان يعتقد فيه بشكل كبير أن الأرض هي المصدر الحقيقي الوحيد للثروة القومية. وقد تطلع هاملتون إلى ما وراء التأثير الاقتصادي الضيق لهذه الإجراءات وإلى انعكاساتها السياسية والبشرية الأوسع. فقد عززت الأمة الجديدة ومنحتها سمعة جيدة في العالم وشجعت الصناعة الشريفة وحسنت ليس فقط من الوضع المادي ولكن أيضاً من الأوضاع الأخلاقية والعقلية الجيدة للشعب(7).

هنالك اعتقاد خاطئ شائع يتعلق بمهنة إدارة شؤون الدولة اقتصادياً، تتلخص في أنها تسعى وراء الغايات الاقتصادية فقط. وتعني مهنة إدارة شؤون الدولة اقتصادياً وفق المفهوم الصحيح، استخدام الوسائل الاقتصادية سعياً وراء أي من الغايات التي تسعى الدول والقادة إلى بلوغها(8). وهي من خلال القيام بصك النقود، فإنها تثبت بصورة رمزية وحدة واستقلال الدولة. إنها تساهم في تحقيق الأمن القومي من خلال تمويل الجيوش والأساطيل وتقديم الدعم للحلفاء، واتخاذ إجراءات أخرى. وهي أداة حيوية في إدارة النظام. ويمكن لمهنة إدارة الدولة اقتصادياً أن تكون وسيلة لخدمة مصالح طبقة النخبة الحاكمة؛ وربما بالإمكان توظيفها أيضاً من قبل الأمراء لضبط السلطة السياسية لرجال النخبة والحفاظ على تأييد شعبي. وعلى الرغم مما عرف عن مكيافيللي من عدم اكتراثه بالمسائل الاقتصادية، فإنه يقوم بدهاء بتقديم النصح للأمراء الطامحين من أجل أن يعملوا على قمع التحرر الغريزي لطبائعهم النبيلة وأن يقتصدوا في مواردهم لتجنيب الشعب مشقات قاسية والتي تغدو لا مفر منها حالما تصبح خزائنهم فارغة(9).

إن الأمر يستحق التمعن في الوظيفة الإدارية للنظام الخاصة بمهنة إدارة شؤون الدولة اقتصادياً، لأنها مهملة بشكل عام في الوقت الحاضر. وقد أوضح أرسطو منذ زمن بعيد، أن التغييرات البسيطة نسبياً، في الأوضاع الاقتصادية مثل التقلبات في القيمة النقدية، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على المكانة السياسية بالنسبة لطبقة اجتماعية معينة، ومن هنا بالنسبة لمجمل الاستقرار

السياسي لنظام ما. ومثل هذه التغييرات يمكن التنبؤ بها وأحياناً التعامل معها بشكل تام لأنها بسيطة؛ إلا أنها غالباً ما تغيب عن انتباه القادة السياسيين إلى حين يكون الأوان قد فات. وقد تكون الأخطاء السياسية ـ الاقتصادية لمجتمع ما، وفي أوقات أخرى، هائلة جداً وتشكل تهديداً للنظام، إلى درجة أن العلاج الفعال الوحيد يكون بتدخل القيادة بأسلوب ثوري. وفي عالم العصور القديمة أمكن تجنيب كل من مجتمع أثينا واسبارطة نزاعاً مدنياً في بداية مسيرتهما التاريخية عبر مثل هذا التدخل على يد رجلا الدولة المؤسسان، سولون ولايكورغيس. لقد فهم الأغريق تماماً الأخطاء السياسية التي ينطوي عليها التوزيع غير العادل للثروة على نحو صارخ: كان استصلاح الأراضي سمة رئيسة في الإصلاحات التي قام بها لايكورغيس والتي أوجدت طبقة «الأشراف» التي شكلت الجيش المدني الإسبارطي الرائع(10). وأثبت استصلاح الأراضي حتى في العالم المعاصر، أنه أداة فعالة لمهنة إدارة شؤون الدولة في المجتمعات التقليدية مثل تايوان (عقب احتلالها من قبل القوات العسكرية لجمهورية الصين الوطنية عام 1949)، والسلفادور (خلال التمرد الشيوعي. في أعوام الثمانينيات). وفي هذه الحالات لم يكن، الغرض من استصلاح الأراضي في الواقع زيادة فعالية كفاءة القطاع الزراعي حيث إن نتائجها المباشرة ربما تحدث فوضى اقتصادية، ولكن كان الغرض بالأحرى، تغيير العلاقات الخفية للسلطة، وكسر الاحتكار السياسي الذي يمارسه كبار الاقطاعيين.

وعلى أية حال، فحتى في الديمقراطيات الصناعية، بإمكان مهنة إدارة شؤون الدولة اقتصادياً أن تلعب دوراً مهماً في إدارة الأنظمة. وكل ديمقراطية لا بد لها من أن تتنافس مع المؤيدين لحكم الأقلية فيها (الأوليغاركيين). ولقد تم إنعاش هذا المصطلح في السنوات الأخيرة وفق ما جرى استخدامه بالنسبة لأصحاب الثروات الضخمة في روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية. ويقصد به، في هذا المعنى، أن يشير إلى الثروة التي تم جنيها بوسائل مريبة ويجري استغلالها من

أجل غايات مشكوك فيها ـ ولاسيما العبث في الساحة السياسية[11]. ومن الممكن لنا أن نناقش ما إذا كانت شخصيات من أمثال فلاديمير غوزينسكي أو قطب الإعلام بوريس بيرزوفسكي قد شكلت بالفعل تهديداً جدياً للديمقراطية الروسية حسبما ادعى الكرملين، إلا أنه سيكون من الصعب إثبات أن تعاظم الثروات والسلطات الهائلة بواسطة الأفراد أو استخدامهم لها من أجل الدفع ببرنامج سياسي ما، لا يشكل من حيث المبدأ، قلقاً له مايبرره بالنسبة للقادة الديمقراطيين. وحتى في الولايات المتحدة، والتي يصر كثيرون عبر العالم على النظر إليها باعتبارها معقلاً للرأسمالية المتهاوية فإن الحكم فيها كان متأثراً منذ فترة بتركيز رأس المال أو سلطة السوق، في أيدي فئة قليلة. ويظل النفوذ السياسي للأثرياء المساهمين في الحملات الانتخابية يثير قلقاً كبيراً لدى العامة ولدى الكونغرس. وبالنظر بصورة خاصة إلى محاولات الأوليغاركيين الروس العلنية ممارسة العمل السياسي على مستوى البلاد، فليس من السهولة انتقاد الإجراءات التي اتخذها الرئيس فلاديمير بوتين بحق بيرزوفسكي وغوزينسكي باعتبارها جزءاً من حملته الأوسع لإعادة المركزية إلى الدولة الروسية والعمل على تعزيزها[12].

إن حالة روسيا المعاصرة هي حالة تثقيفية بصورة خاصة لأنها تبين بأوضح ما يمكن، التأثير الضار للعلوم الاجتماعية في مهنة إدارة شؤون الدولة في الوقت الحالي. فقد أبقى انهيار الاتحاد السوفيتي عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في آب 1991. بوريس يلتسين رئيساً لروسيا ديمقراطية حديثة، وفي وضع لاتخاذ قرارات مصيرية بشأن المستقبل السياسي والاقتصادي لتلك البلاد. ومن أجل التماس المشورة بصدد الأمور الاقتصادية لجأ يلتسين بشكل رئيس إلى يغور غايدار الاقتصادي الليبرالي الشاب الذي يمتلك توجهات غربية قوية. وقد باشر غايدار تنفيذ برنامج «العلاج بالصدمة» الاقتصادي المعد لتحقيق انتقال سريع من الاقتصاد الواقع تحت السيطرة الشيوعية إلى الرأسمالية. وذلك نتيجة

لوجود قناعة لديه إلى حد ما، وإلى حد ما لاعتقاده بأن ذلك سيفتح الطريق أمام عملية ضخ كبيرة للسيولة النقدية وغيرها من المعونات المادية المقدمة من الغرب، ومن المؤسسات المالية الدولية.

وتمثلت السمات الرئيسة لهذا البرنامج في تحرير الأسعار وخصخصة المشاريع التجارية والصناعية. ولسوء الحظ، فقد كانت الأوضاع السياسية السابقة لتحقيق إصلاح ناجح غير متوفرة، وبذل الحكم جهداً ضئيلاً لإيجادها. وقد سعى إلى إحداث ثورة من القمة إلى القاعدة، ليست مختلفة عن تلك التي بدأها البولشفيك عام 1917، ثورة تجاهلت تماماً اهتمامات البرلمان أو الرأي العام ونتيجة لذلك آل مصير روسيا إلى أسوأ ما هو موجود في كلا العالمين.

وأوجد تحرير الأسعار تضخماً ساحقاً قضى في الحال على مدخرات الروس العاديين ورواتبهم التقاعدية، ودمر بصورة رئيسة الطبقة الوسطى الناشئة بوصفها قوة سياسية. وفي الوقت ذاته، ومن أجل شراء الدعم لهذه الإصلاحات، وإصلاحات أخرى، كان على الحكم أن يتوصل إلى تسوية مع البيروقراطيين ومديري النظام الشيوعي القديم. ومن هنا جاءت عملية خصخصة كانت تحابي طبقة النخبة الصغيرة التي تبوأت مناصب إدارية رئيسة في الحقبة السوفيتية، محولة إياه بالفعل إلى طبقة أوليغاركية جديدة. وبعيداً تماماً عن المحصلة الاقتصادية المأساوية (خلال سنوات قليلة، سوف يتقلص الإنتاج الصناعي السوفيتي أكثر من الإنتاج الخاص بالولايات المتحدة في أوج الركود الاقتصادي لأعوام الثلاثينيات) فقد شلت هذه الإصلاحات فعلياً، التطور الديمقراطي في روسيا. وعلى مدى العقد الذي تلا، كان واقع النظام الروسي سيغدو توازناً مضطرباً ما بين يلتسين المتجه بشكل متزايد نحو الحكم الفردي، والنخبة الجديدة من المؤيدين لحكم الأقلية والزعماء السياسيين الإقليميين. وليس ذاك كل شيء. فعلى الرغم من أن المسالة نادراً ما يتم التفكير فيها، فإنه يبدو من

المحتمل أن اتباع اتجاه أكثر تعقلاً في إدارة التحول الاقتصادي لما بعد الحقبة الشيوعية لربما كان قد سيطر على الأقل على بعض الجمهوريات السوفيتية غير الروسية داخل جمهورية روسية اتحادية جديدة.

سوف يكون أحد الأسباب لو أن الإصلاحات التي أسيء فهمها والتي قام بها غايدار مجرد نتيجة لقيادة سياسية متصدعة ونصيحة من اقتصادي شاب لا خبرة لديه. ومن ناحية ثانية، فقد كان برنامج الإصلاح في الواقع يلقي دفعاً قوياً ليس فقط على يد رجال الاقتصاد الغربيين البارزين (بعضهم أصبح مرتبطاً بصورة وثيقة بالمداولات الداخلية للحكم الروسي حول هذه الأمور) وإنما على يد مسؤولين كبار في وزارة الخزانة الأميركية، ومؤسسات مالية ودولية، ولاسيما صندوق النقد الدولي. ويبقى الدور الدقيق الذي لعبه هؤلاء الأشخاص الدخلاء، ومسؤوليتهم عن الإخفاق التام الناجم عن ذلك أمراً مثيراً للجدل. غير أنه ربما يكون هناك مجال قليل للشك بأن نفوذهم ساهم بشكل ملحوظ في ما يجب أن تعد إحدى الإخفاقات الكبرى لمهنة إدارة شؤون الدولة المعاصرة[13].

تظل مهنة إدارة شؤون الدولة اقتصادياً لا تحظى دائماً بدراسة وافية سواء باعتبارها ظاهرة تاريخية، أم لغة التحليل السياسي. وهذا ناجم إلى حد ما، عن الاتجاه في علم الاقتصاد المعاصر، وعلم تسجيل الأحداث التاريخية على السواء، للتركيز على تصرفات قوى اقتصادية موضوعية على حساب تحركات رجال الدولة؛ وهو يعكس وإلى حد ما، أيضاً، على أية حال، السرية التي غلفت بصورة عامة، التعاملات الاقتصادية للحكومات على أعلى المستويات[14]. لقد أدرك رجال الدولة على الدوام بأن هناك مكوناً أساسياً نفسياً كبيراً في السلوك الاقتصادي للرجال؛ ومن هنا بذلوا جهوداً خاصة لتدبر أمر المظاهر الخارجية في الإجراءات التي تولوا تنفيذها في هذا المجال. ففي مجتمع حر يحتاج القادة حسبما فهم هاملتون تماماً بالمقابل، إلى أن ينهمكوا في بذل جهد كبير في مجال التعليم العام، لكي يحافظوا على الثقة اللازمة في معالجة الحكم لمسألة الاقتصاد. وفي العصور

القديمة (والأمر ذاته ينطبق على أجزاء من العالم حتى في الوقت الحاضر) كثيراً ما ذهب القادة أشواطاً بعيدة لإخفاء المعلومات الاقتصادية أو التمويه عليها من أجل تحسين موقعهم النسبي في التعامل مع برلمانات متمردة أو مصرفيين أجانب. وحتى في الولايات المتحدة اليوم، ومع كل التزامها المعلن «بالشفافية» وقابلية الحكم للمحاسبة في كل مكان، فإن وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي يبقيان، على أية حال، ربما من أكثر التنظيمات غموضاً في النظام الفيدرالي ـ متخطين إلى حد بعيد بيروقراطية الاستخبارات[15].

إن لمهنة إدارة شؤون الدولة اقتصادياً بالطبع مكوناً رئيساً دولياً وكذلك محلياً على السواء. وإن مجموعة العقوبات التي فرضت على دول ما في محاولة لتعديل سلوكها عبر اتخاذ اجراءات تستثني الحرب، هي مألوفة اليوم ولها تاريخ طويل. وقد كانت أداة مفضلة في حقيبة اللوازم ولاسيما حقيبة رجال الدولة الليبراليين والذين سعوا بكل وسيلة إلى تجنب الأعباء الأخلاقية والمخاطر السياسية للحرب ذاتها[16]. وتشمل العقوبات بهذا المعنى حظراً تجارياً، مقاطعة، قوائم سوداء، غوتا، تجميد ممتلكات، تعليق السفر الجوي وما شابه. ويقصد بهذه الإجراءات في صيغها الأكثر تشدداً، ليس ببساطة أن تثني عن فعل شيء وإنما أن تلحق ضرراً مباشراً باقتصاد دولة ما. وهي بحد ذاتها من أدوات الحرب الاقتصادية. إنها إحدى الأماكن المعروفة الرائعة للعلوم الاجتماعية المعاصرة حيث نادراً ما تنجح العقوبات الاقتصادية والإجراءات المماثلة. وفي الحقيقة فإن هذا الأمر ليس واضحاً أبداً. والكثير يعتمد على ما هو مقصود بكلمة «تنجح» بمعنى أي أهداف تعتزم هذه الإجراءات أن تخدم وكيف يتم تعريف النجاح بالنسبة لأدوات أخرى من مهنة إدارة شؤون الدولة[17].

إن ما هو مألوف على نحو أقل هي مجموعة إجراءات اقتصادية أخرى تتعلق بالتجارة، والمساعدات، والاستثمار، وإمدادات مالية دولية، والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الحساسة. وبعض هذه الإجراءات سليمة نسبياً

ومخصصة لتقديم دوافع إيجابية من أجل التعاون بدلاً من اللجوء إلى التهديد بفرض عقوبات تأديبية. وتقع المعونات الاقتصادية الخارجية ضمن هذه الفئة. وكذلك الامتيازات التجارية مثل تخفيض أو إلغاء حواجز التعرفة الجمركية. وهنالك إجراءات أخرى اقل سلامة مما يعتقده رجال الاقتصاد وآخرون المعتادون على عقد مقارنات حادة ما بين التبادل الاقتصادي الخالص أو ذاك الذي يتحكم فيه السوق وبين ممارسة السلطة الاقتصادية التي تحركها دوافع سياسية. فالتجارة الخارجية هي أداة استخدمتها الحكومات بفعالية شديدة أحياناً في مخططاتها لتوسيع نفوذها السياسي. والمثال النموذجي في هذا الشأن هو تغلغل ألمانيا النازية اقتصادياً في مناطق شرقي أوروبا في أعوام الثلاثينيات(18) وحتى المساعدات الخارجية لها جانبها السيء ـ سلسلة أمور متصلة في جهد لإعطاء الدولة المانحة وضع الأفضلية في عقد صفقات تجارية مستقلة وتنفيذ مشاريع استثمارية (من اختصاص اليابان المعاصرة).

ليس هناك على الأرجح من مثال توضيحي لمهنة إدارة الدولة على صعيد الشؤون الاقتصادية الخارجية بشكل عصري أكثر من خاتمة الحرب الباردة، عندما انطلقت الولايات المتحدة في شن حملة مدروسة متعمدة لحرب اقتصادية فعلية ضد الإمبرطورية السوفيتية. وكانت هذه الحملة تدار من قبل الرئيس ريغان وبعض المستشارين الرئيسين، ولاسيما مدير المخابرات المركزية الأميركية وليام كيسي (مصرفي سابق من مدينة نيويورك كان يعمل في حقل الاستثمارات) ومستشار الأمن القومي وليام كلارك. وكانت عناصرها الأساسية كالتالي: وكذلك عن طريق إعاقة إنشاء خط أنبوب غاز طبيعي يمتد من الاتحاد السوفيتي إلى أوروبا الغربية؛ وإعاقة الجهود السوفيتية المبذولة للتلاعب بالنظام المصرفي الدولي من أجل تمويل هذا المطلب، ومتطلبات استراتيجية أخرى؛ كالتقليل من إتاحة التكنولوجيا الغربية الضرورية استراتيجياً أمام السوفييت ولاسيما أجهزة كمبيوتر ذات قدرات عالية؛ وتقليص أهمية مثل هذه القدرات

بالنسبة للسوفييت عبر تمرير برامج تحوي معلومات سرية خاطئة وتخريبية وأخيراً فرض قيود إضافية على الاقتصاد السوفييتي باللجوء إلى زيادة التسلح العسكري الهجومي والتهديد بتحييد القوى النووية السوفيتية بواسطة أنظمة دفاع صواريخ متطورة عابرة للقارات (ما يسمى ببرنامج حرب النجوم). ورغم أن ريغان تلقى تقديراً ضئيلاً على حملته هذه، فقد كانت نتيجة مباشرة للقيادة الاستراتيجية الصحيحة التي أثبت ريغان مقدرته على أدائها في المواجهة الأخيرة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وتدل الشهادات التي أدلى بها لاحقاً مختلف المسؤولين السوفييت السابقين أنها لعبت دوراً مهماً إن لم يكن حاسماً في انهيار السلطة السوفيتية في نهاية الثمانينيات(19).

إن الحرب العالمية على الإرهاب التي تجد الولايات المتحدة نفسها متورطة فيها حالياً، تقدم مجالاً واسعاً للتوظيف الإبداعي للأدوات الاقتصادية لمهنة إدارة شؤون الدولة. وإن المقدرة على تحويل مبالغ ضخمة من الأموال حول العالم هو أمر حساس بالنسبة لأي نوع من الإرهاب يمتلك «حدوداً عالمية» حقيقية، إلا أن مثل هذه التحويلات المالية عرضة لتعقب وتدخل وكالات الاستخبارات والمؤسسات المالية. فالمال هو أيضاً سلاح استراتيجي يمكن استخدامه من أجل تجنيد حلفاء أجانب، ومن أجل التغلغل في المنظمات الإرهابية وزرع الانقسام بداخلها وإضعاف الثقة بها. وفي الوقت ذاته، فإنه لم يتم الإدراك على نحو كافٍ إلى أي مدى تكمن هشاشة المجتمعات الغربية في المجال الاقتصادي بدلاً من، ببساطة، عالم التدمير المادي. ومثلما أنها ربما تكون ضرورية، فإن الإجراءات الأمنية التي تتخذ في البلاد قد تكون باهظة الثمن إلى حد كبير، ولاسيما عندما تترافق مع عقلية الإنفاق من أجل الأفضل والتي هي شائعة جداً بين السياسيين والرسميين المسؤولين الذين يتولون المسؤولية بصورة ديمقراطية، أو عندما تكون دوافعها الذعر في ظروف حدوث هجوم حقيقي. ولا بد من طريقة لإجراء حساب كامل للفائدة من تحقيق التوازنات المقبولة المتعلقة بمثل هذه الإجراءات

جميعها، من أجل ضمان حماية معقولة للمجتمع عند مستوى يمكن تحمل تكاليفه ـ ومن أجل المحافظة على توازن صحيح بين تكاليف الإجراءات الدفاعية باعتبارها مختلفة عن تكاليف القدرات الهجومية والتي هي ضرورية للخلاص من التهديد نهائياً. وهناك حتى الآن سبب ضئيل يدفع للاعتقاد بأن قادة اليوم قد بذلوا أي جهد جدي لمواجهة مثل هذه القضايا.

17

الدبلوماسية

يمتلك الاختلاف التقليدي ما بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية مدلولاً أقل بالنسبة لرجال الدولة عنه بالنسبة لعلماء الاجتماع. ففي أعلى مناصب الحكم، تتجه أقسام المعلومات والخبرة إلى الانهيار فيما يواجه القادة قضايا تتشعب في اتجاهات غير متوقعة وتؤثر في مجموعة واسعة من القرارات السياسية. ويعد تداخل المسائل الداخلية والخارجية في المجال الاقتصادي مثالاً سيئاً وثيق الصلة بالموضوع. ولا بد للقادة عامة من أن يأخذوا في الحسبان دوماً انعكاسات أفعالهم وخطاباتهم على الجماهير في الداخل والخارج.

ويتطلب هذا الأمر إبقاءه في الذهن فيما نحن نتحول إلى التفكير في دور الدبلوماسية في مهنة إدارة شؤون الدولة. ولأن الدبلوماسية في الوقت الحاضر مازالت تعتبر على نطاق واسع فناً حافلاً بالألغاز يمارس عن طريق فريق محترف يستمد خبرته كلياً من تعاملاته مع حكومات أجنبية، فإننا ننزع إلى عدم رؤية المفهوم الفريد الذي يدخله القادة إلى هذا المجال. وفي الواقع فإن منطلق الحكمة في التفكير في الدبلوماسية هو أن تدرك أن هناك توتراً لا مفر منه ما بين رجال الدولة والدبلوماسيين، مثلما أن هناك توتراً ما بين رجال الدولة والعسكريين. وهذا التوتر والذي يمكن أن يكون ضاراً جداً بالمصلحة القومية، قد يبرهن مع ذلك على أنه مفيد ولا يمكن إلغاؤه. ويمكن تدبر أمره فقط بنفس الطريقة تماماً التي يتدبر بها القادة، العلاقة المدنية ـ العسكرية.

من الغريب والملفت للنظر كيف أن الدبلوماسية باتت تعرف قيمتها مؤخراً بوصفها مهنة متميزة. ففي أوروبا أثبت السفراء الدائمون حضورهم في إيطاليا طوال عصر مكيافيللي، إلا أن الدول الأوروبية لم تقم بإنشاء تنظيمات دبلوماسية رسمية تعمل بموجب قواعد متفق عليها إلا بعد انتهاء حروب نابليون. وكما هو واضح من أحد الأبحاث الأولى حول الموضوع والذي أعده فرانسوا دو كاليير تحت عنوان: «في أسلوب التفاوض مع الأمراء» (1716)، فإن هيبة الدبلوماسية كانت ضعيفة بالمقارنة مع براعة الجندي[1]. ويعود الكثير من أسباب ذلك إلى كون رجال الدولة استمروا في العمل في أغلب الأحوال باعتبارهم هم كبار الدبلوماسيين بذاتهم، في حين أن قيادة ساحة المعركة كانت قد سلمت إلى جنود محترفين بحلول نهاية القرن التاسع عشر (رغم وجود بعض الاستثناءات الواضحة للعيان). فالدبلوماسيون إذن، غالباً ما كان أمامهم مجال ضيق للتصرف بصورة مستقلة، وكانوا منصرفين ليتم توظيفهم فقط من أجل القيام بمهام محددة تنفذ بين الحين والآخر. وبعد إقامة المؤسسات الدبلوماسية الدائمة، في زوايا بعيدة متناثرة من العالم، تغير هذا الوضع وأصبح السفراء يتنافسون أحياناً مع وزراء خارجيتهم في مقدرتهم على التأثير في سلوك دول أخرى، أو حتى سياسات حكومتهم هم أنفسهم. ولما يدعو للسخرية أن إدخال الاتصالات العالمية الفورية في عصرنا نحن، أدى مرة أخرى إلى زيادة الدور الدبلوماسي للرؤساء على حساب الدبلوماسيين المحترفين.

يقول لنا دو كاليير إن نموذج السفير يجب أن يمتلك مجموعة من الخصائص الشخصية التي تتضمن الحزم، والصبر، وضبط النفس، والتصرفات الجيدة، والمقدرة على التغلغل داخل حوافز الآخرين، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بحاجة إلى معرفة شاملة بالتاريخ الحديث، والأحداث الدولية الراهنة. وليس واضحاً بأن الزعماء السياسيين سوف يفتقدون، بالضرورة، إلى مثل هذه الخصائص. وتكون الحجة أقوى في حال كان المرء يتكلم عن القادة الديمقراطيين الذين ربما تكون تنشئتهم، وتعليمهم، ووجهة نظرهم السياسية وانفتاحهم على العالم محدوداً

نسبياً. ومن الضروري في الوقت ذاته أن ندرك القيود المعهودة المفروضة على الدبلوماسيين المحترفين. وحيثما يكون القادة السياسيون متفهمين على نحو خاص، للمضمون الداخلي للسياسة الخارجية فإن الدبلوماسيين يكونون ميالين إلى معرفتها والاهتمام بها بشكل طفيف. وحيثما يتبنى القادة السياسيون نظرة شاملة بالضرورة، فإن الدبلوماسيين كثيراً ما تكون لديهم صورة مشوهة عن العالم بفعل تجربتهم الخاصة والميل المعروف جيداً لدى السفير كي يغدو نصيراً للدولة المعتمد لديها (غالباً ما يسمى بالوكيل). وبسبب طبيعة عملهم، يميل الدبلوماسيون إلى المبالغة في أهمية الاتفاقات، والتسويات وعمليات المصالحة، فيما هم يستهينون بأهمية الأدوات المانعة للسلطة. وبينما يدرك الزعماء السياسيون قوة سلطة الاتصالات مع الجماهير فإن الدبلوماسيين ينزعون إلى التقليل من أهميتها والابتعاد عنها. ويستخدم الزعماء السياسيون أحياناً بصيرة وقوة إرادة ملحوظتين سعياً وراء تطبيق خطة استراتيجية؛ أما الدبلوماسيون فيميلون إلى أن يكونوا حذرين إزاء مسألة الاستراتيجية.

تحتاج هذه العموميات إلى تصنيفها بإشارة ما، على الأقل، إلى الأساليب المتباينة للدبلوماسية المرتبطة بنماذج لإنظمة وثقافات معينة. وفي رسالة البحث التقليدية التي أعدها عام 1939، يقوم الدبلوماسي هارولد نيكسون بالتمييز على نحو مفيد، ما بين اثنين من التقاليد الشديدة الاختلاف للدبلوماسية[(2)] وأحدها، وهو إرث الدول التي تعمل في مجال التبادل التجاري في أوروبا الحديثة، ينظر إلى الدبلوماسية بوصفها حلبة للتفاوض والتسويات التي يمكن ويجب أن يجري فيها احتواء الخلافات القومية بين أبناء الوطن من أجل الصالح الأعظم للجميع. وينظر إليه الآخر باعتباره، بالأحرى، شكلاً من أشكال النضال السياسي، وحيث يمكن أن يكون هناك فقط رابحون وخاسرون. وربما يكون هذا التقليد أفضل ما يتجسد في الإمبرطورية البيزنطية والتي تخصصت في دبلوماسية المناورة، والخداع والرشوة، والتخريب المقصود به إرباك أعدائها الكثر وبث الفرقة بينهم. وقد خضعت بيزنطة للأتراك العثمانيين في القرن الخامس عشر لكن إرثها بادٍ

للعيان ليس فقط في المناورات البارعة للدبلوماسية التركية على مدى القرون ولكن أيضاً في الأسلوب الدبلوماسي الذي يعاني من جنون الارتياب والشديد القسوة، والذي تتبعه روسيا، وإيران، وفي الحقيقة منطقة الشرق الأوسط القائمة حالياً ككل.

إن الأعراف المتبعة في الدبلوماسية المعاصرة مستمدة من أول هذين التقليدين؛ غير أن ثبات التقليد الثاني لا يمكن تجاهله بشكل آمن من قبل قادة اليوم. وقد واجهت الديمقراطيات الغربية، في النصف الأول من القرن العشرين صعوبة كبيرة في التأقلم مع الدبلوماسية غير المألوفة للاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية. ولو أن القيادة النازية قد كانت على غير ما كانت عليه، فإن استراتيجية «الاسترضاء» البريطانية لطموحاتها التوسعية لم تكن لتستند إلى أفكار متعنتة بشكل فادح إلى هذا الحد. وقد استغل هتلر بمهارة هذا العجز البريطاني لشن حملة مدعومة وناجحة بصورة مذهلة من الحرب السياسية ـ إحدى أفضل الدلائل في الأزمنة الحديثة على استخدام الدبلوماسية باعتبارها أداة متكاملة مع الاستراتيجية القومية.

تعود أصول الدبلوماسية المعاصرة إلى «دبلوماسية الحكومة» التي مارستها القوى العظمى الأوروبية في القرن التاسع عشر، وهي تظل تقليدية بشكل كبير في بعض النواحي. ومع الاستثناء الملحوظ للولايات المتحدة، فإن وزراء الخارجية في الدول المتقدمة عادة ما يتم التلاعب بهم على يد رجال النخبة في البلاد، ويعملون بسرية إلى حد كبير أو بدون محاسبة جدية في العلن، بينما يظل مجال صناعة قرار السياسة الخارجية مقتصراً على بعض كبار الوزراء. وفي الوقت ذاته، فإن الاضطرابات الكبيرة التي شهدها القرن الماضي، وانتشار الأنظمة والأفكار الديمقراطية الليبرالية، تسببت في إحداث تغيير هام. فقد وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية لنظام الاتفاقيات والتي ألزمت الحكومات بموجبها شعوبها بالذهاب إلى الحرب بالنيابة عن دول أخرى. وأخرج نشوء الصحافة

الشعبية وتزايد دور الرأي العام المحلي والدولي أخرج الدبلوماسية من القصر، وفرض قيوداً صارمة على مقدرة الحكومات على اتخاذ قرارات خاصة بالسياسة الخارجية على أساس حسابات مدروسة من أجل المصلحة القومية.

أخيراً فإن نمو وجهة نظر ذات بعد دولي ليبرالي ومؤسسات دولية وأنظمة قد أعطى الدبلوماسية ليس فقط وضعاً جديداً وإنما معنى جديداً للمهمة وللهدف منها. وأثار الشكوك حول مبدأ ـ رئيس بالنسبة للدبلوماسية التقليدية ـ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. ومنذ نهاية الحرب الباردة بصورة خاصة، كانت الدولة، والأحلاف والمنظمات الدولية أكثر استعداداً من السابق لتوظيف أدوات مهنة إدارة شؤون الدولة من أجل رسم السياسات الداخلية للدول في مجالات كحقوق الإنسان، أو النزاع المدني، أو إدارة الاقتصاد.

وسواء أكانت الديمقراطيات بارعة في العمل الدبلوماسي أم لا، فهذه مسألة موضع جدل كبير. وفي كتابه «الديمقراطية في أميركا» يقول توكفيل في فقرة معروفة جيداً عن الحالة السلبية: «السياسة الخارجية لا تتطلب استخدام أي من الصفات الجيدة الغريبة على الدبلوماسية، لكنها تتطلب بالفعل، تنشئة كل أولئك الذين ينقصونها تقريباً»... وتجد ديمقراطية ما صعوبة في تنسيق تفاصيل تعهد كبير وتحديد خطة ما وتنفيذها بتصميم حتى النهاية على الرغم مما يعترضها من عقبات. وهي لديها مقدرة ضئيلة على تجميع الإجراءات بسرية والانتظار بصبر لمعرفة النتيجة. ومن المرجح أن تنتمي مثل هذه الصفات إلى رجل واحد، أو إلى طبقة أرستقراطية. إلا أن هذه هي مجرد صفات، وهي التي تجعل أمة ورجلاً أيضاً يمسكان بزمام الأمور على المدى الطويل[3].

ويقول لنا هارولد نيكلسون إنه بالنسبة للمدى الذي يتم فيه إقرار الدبلوماسية الديمقراطية من قبل الشعب عامة، فإنها سوف تعكس مجموعة من نقاط الضعف الخاصة بها ـ عدم المسؤولية، والجهل، وتصميم متسرع أو إعطاء الصورة ذاتها دائماً، والتأخر، وفقدان الدقة. وبرأي «واقعيين» من أمثال جورج

كينان وهنري كيسنجر، تكون الديمقراطيات ميالة إلى اتخاذ مواقف من مسائل السياسة الخارجية من منطلق قانوني وأخلاقي. وخلاصة القول فإن الدبلوماسية الديمقراطية ليست قادرة على أن تكون متعقلة.

ليس من الممكن إنكار وجود سبب ما يقود إلى هذا كله. ومن جهة أخرى فمن الممكن المبالغة في الحديث عن عجز الديمقراطيات في وجه التهديدات الخارجية[4]. وقد تصلح الولايات المتحدة بوصفها مثالاً متطرفاً في العالم المعاصر لديمقراطية، حيث السياسة الخارجية لا تصنعها نخبة ضيقة الأفق وحيث يستحوذ الرأي العام والقانوني (لبعض الوقت على الأقل) على ثقل كبير. إلا أنه طوال فترة الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة باتباع سياسة خارجية متماسكة وثابتة بشكل رائع (وطبعاً ناجحة) موجهة نحو تحقيق الهدف المضني المتعلق باحتواء النفوذ السوفيتي والتهديد الذي تطرحه الشيوعية العالمية. وعلى الرغم من المزايا الواضحة التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي في ما يخص رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والتحرر من الرأي العام، فقد كانت الدبلوماسية السوفيتية في الممارسة عادة ما تتبع أسلوب الهواة، متقلبة ومتخبطة، بينما كان الأميركيون قادرين على تنظيم ودعم تحالف رائع معادٍ للسوفييت، والذي ظل متماسكاً رغم العديد من التوترات التي استمرت أربعين عاماً تقريباً.

هناك عدد من الدروس التي يتوجب استخلاصها من هذا الوضع. أولاً من الخطأ الخلط ما بين الدبلوماسية الناجحة والمكائد المدروسة بإحكام والخبيثة التي كانت تنسجها قصور البلاط أو الحكومات في الماضي. ولقد حاك أوتوفون بسمارك القائد الماهر الذي لا خلاف عليه للدبلوماسية الأوروبية في القرن التاسع عشر، شبكة معقدة من المعاهدات والتفاهمات التي أثبتت في النهاية أنها صعبة جداً على الآخرين لكي يستوعبوها، وهشة جداً للإبقاء عليها سياسياً. وربما يكون هناك نموذج أفضل للزمن الحاضر هو ربما لورد سالزبيري، الذي كان معاصراً لبسمارك ونداً له. والذي جعل بريطانيا تنأى عن التعقيدات غير

الضرورية، وآمن بأهمية ذكر الحقيقة في العمل الدبلوماسي[5] ونظراً لكل أمورها المبهمة والماكرة، فإن الدبلوماسية هي في النهاية وسيلة فظة نسبياً وتتطلب الوضوح والبساطة في المفهوم وفي التنفيذ.

الدرس الثاني هو أن الدبلوماسية ليست أو يجب ألا تكون أداء منفرداً. إن خطيئة الدبلوماسيين الكبار هي اعتقادهم بأنهم قادرون وحدهم على الاحتفاظ والتلاعب بالمواقف المختلفة لسياسة البلاد. وتحتاج الدبلوماسية الناجحة، بالتأكيد، إلى انضباط عقل منفرد وإرادة منفردة ـ «اتحاد، نشاط، سرية، سرعة» وذلك اقتباساً للصيغة التي وضعها هاملتون بشأن القيادة التنفيذية. وتعتمد الدبلوماسية الناجحة في الوقت ذاته على أية حال، وبشكل دقيق على الدبلوماسيين ـ الهواة والمحترفين على حد سواء ـ الذين يساهمون في صياغتها وتنفيذها. ولا يمكن أن يكون هناك بديل للسفير الكفء الذي يعمل على إقامة علاقات من المودة والثقة مع القادة الكبار لدولة أجنبية، أو للمبعوث الخاص الذي يقوم بتسليم طلب ما أو تهديد ما بأسلوب قوي ومقنع ورباطة جأش تبعث على الاحترام.

وهذا يعيدنا إلى السؤال الأساسي عن دور القادة السياسيين في الدبلوماسية. فهناك على الأغلب قلة من الأشخاص فعلاً اليوم الذين يتبنون الرأي القائل بأنه لو أن قادة الدول سيجلسون فقط مع بعضهم البعض، فإنهم سوف يحلون مشكلاتهم المشتركة. فالقادة أنفسهم ليست لديهم على الإطلاق مناعة أمام سحر الدبلوماسية الشخصية. والمسؤول التنفيذي الدستوري العصري والذي لابد وأنه مدركٌ للطبيعة المحدودة جداً لسلطاته، هو عرضة لأن يرى فرصاً جذابة لإدخال ابتكارات على أسلوب تعامله مع قادة أجانب بصفته رجل دولة. وهنالك دون ريب ظروف دولية تستدعي أو تتطلب شرعاً الارتباط الشخصي لرؤساء الدول أو وزراء الخارجية. ومن جهة أخرى فإن لمثل هذه الدبلوماسية العالية المستوى جوانبها المعقدة. ويمكن في الحد الأقصى أن تقود إلى كارثة. (فكر ثانية في مؤتمر قمة ميونيخ عام 1938).

إن عقد مؤتمرات القمة هو الصيغة الأساسية للدبلوماسية الشخصية، إلا أنها ليست الوحيدة. وفي السنوات الأخيرة بالتحديد، أصبح الهاتف مألوفاً على نحو متزايد بوصفه طريقة يعتمدها رؤساء دول كبرى لإدارة الأزمات، أو ببساطة للبقاء على اتصال بشكل منتظم. وقد عُرفت قيمة دبلوماسية الهاتف خلال حرب الخليج، عندما استخدمها الرئيس بوش من أجل حشد التحالف ضد العراق، وجمع الاعتمادات المالية لتأمين العون المادي لجهود الحرب، غير أن الاتصالات الهاتفية المكرسة لتبادل الأحاديث بين رؤساء الحكومات تعود إلى، على الأقل، «الخط الأحمر» الأميركي السوفييتي الذي أقيم عام 1963، إن مزايا هذه الأنماط من الدبلوماسية هي مزايا واضحة. فهناك صعوبة أكبر في إنكار طلب دولة أخرى أو تجاهل وجهة نظرها عندما تصدر عن فم قائدها مباشرة. فالقادة يوضعون في موقع فريد للتغلب على المآزق التي تواجهها المفاوضات والناجمة عن السياسات الداخلية أو قصور البيروقراطية، وكذلك لوضع القرارات موضع التنفيذ في حالات الأزمات. وعلاوة على ذلك، فإن «الكيمياء» الشخصية للقادة يمكنها أن تصبح عاملاً مفيداً تماماً في العلاقات بين الدول (مثال في صلب الموضوع: العلاقة الوثيقة المثيرة للاستغراب التي نمت بين وزير الخارجية جيمس بيكر ونظيره السوفييتي إدوارد شيڤاردنادزه، خلال السنوات الأخيرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. ويتوجب، من هذا المنظور، اعتبار القادة مورداً قومياً أو ثروة استراتيجية ـ ثروة غالباً ما يتم تبديدها بالفعل).

ومع ذلك فإن المخاطر المتمثلة في دبلوماسية كهذه يجب أن تكون واضحة أيضاً . فالمحادثات غير المدونة خطياً في محاضر اجتماعات القادة (ولاسيما حيث توجد عوائق اللغة والثقافة) تساعد على إساءة فهمها وإساءة تفسيرها بسهولة. ومن الصعب إقناع القادة بالاستعداد على نحو كافٍ لمثل هذه اللقاءات؛ ومن هنا فإنه لا يتم التعبير عن السياسة القائمة، أو الدفاع عنها بصورة جيدة

دوماً؛ وقد يقدم القادة تعهدات متهورة أو ربما يتركون ببساطة انطباعات خاطئة رغبة في إضفاء السرور. إضافة إلى ذلك فإنهم قد يبوحون بأمور أكثر مما كانوا يعتزمون. والقادة هم مستأمنون على كميات هائلة من المعلومات المتفاوتة الحساسية، ومن المرجح أن يواجهوا صعوبة في التمييز بشكل سليم في أوضاع كهذه. ولربما يظهرون أيضاً ضعفاً في الشخصية يكون ضاراً وحتى لغة الجسد عندهم قد تخونهم[6].

إن التاريخ الطويل لاجتماعات القمة الأميركية السوفييتية حافل بأمثلة عن وعود ومخاطر الدبلوماسية الشخصية. وإن أكبر ناقد لاذع وبطريقة ساخرة تماماً، لأسلوب عقد مؤتمرات القمة الذي يعتمده الرؤساء الأميركيين، هو هنري كيسنجر، وهو نفسه كان أحد أشهر ممارسي هذه المهنة خلال فترة توليه لمنصبه في إدارة نيكسون[7]. فاجتماعات القمة بالنسبة إلى كيسنجر هي في مرحلة أولى حافلة بالمخاطر بسبب اتجاه «أجوائها» ـ والتي يتم تضخيمها بشدة عن طريق الإعلام الدولي ـ للتعتيم على نتائج بناءة. وهي تنزع ثانياً إلى الإضرار بالقادة الديمقراطيين في مواجهاتهم مع خصم مستبد كالاتحاد السوفييتي. وتثير اجتماعات القمة توقعات بأنها سوف تؤدي إلى تقدم قضية السلام عبر إدخال تحسينات جذرية على علاقات القوى العظمى؛ ويمكن بعد ذلك استغلال هذه التوقعات من قبل الجانب الآخر بهدف استمالة الرأي العام الغربي وانتزاع تنازلات إضافية، وعلاوة على ذلك فإن التركيز على شخصيات بارزة والذي يكون أمراً لا مفر منه في مناسبات كهذه، يساعد من نواحٍ أخرى على إضفاء الطابع الإنساني على شخصيات لا تلقى قبولاً.

لدى السياسيين حب كبير للذات. وهناك دوماً خطورة في أنهم سوف يبالغون في استثمار هيبتهم الخاصة في لقاء قمة. وقد يؤدي هذا بهم إلى أن يصبحوا متورطين جداً في أساليب التفاوض، فيعجزون بذلك عن رؤية تأثيره الأكبر في

سياسة البلاد. والتفاوض يشجعهم على الدفع لعقد اتفاق باعتباره غاية في حد ذاته؛ الدفع باتجاه اتفاق على أكثر الأمور تفاهةً ـ على أكثر شيء قابل للتفاوض عوضاً عن أن يكون على ما هو أكثر أهمية؛ وللدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق سريع، لأن الوقت الذي يمكن لهم أن يظلوا فيه منهمكين في مثل هذه الممارسة هو وقت محدود بالضرورة. وكل هذا يتيح المجال للجانب المقابل لتقوية موقعه الخاص. أخيراً بإمكان القادة أن يقيموا ارتباطاً غير عقلاني مع الاتفاقيات التي ساعدوا على التفاوض بشأنها بتعمد تجاهل، مثلاً، البرهان على انتهاك الجانب الآخر للاتفاق أو ببساطة تجاهل الظروف المتغيرة تماماً

18

القوة

«على الأمير ألا يكون لديه أي هدف آخر، ولا أي تفكير آخر، ولا أن يتخذ من أي شيء آخر مهنة له باستثناء هدف وفكرة ومهنة الحرب وأنظمتها وانضباطها؛ لأن تلك هي المهنة الوحيدة التي هي محط اهتمام ذاك الذي يحكم. وهي تنطوي على مناقب فاضلة جداً إلى درجة أنها لا تحافظ فقط على أولئك الذين ولدوا أمراء وإنما تُمكّن في كثير من الأحيان الرجال من أصحاب الثروات الخاصة، من الارتقاء إلى تلك المكانة. وعلى العكس من ذلك، فإن المرء يرى أنه عندما ركز الأمراء تفكيرهم بشكل أكبر على أسباب الراحة عوضاً عن السلاح، فقد خسروا ولاياتهم»[1]. ربما كان هذا التعليق قد بدا مبالغة لها ما يبررها في عصر مكيافيللي؛ وهو من وجهة نظرنا الخاصة يبدو غير مقبول. غير أنه يشير إلى حقيقة راسخة لمهنة إدارة الدولة التي لا تحظى بإدراك وافٍ دائماً. فالحرب هي جزء من تجربة يومية بدرجة أقل مما كانت عليه ذات مرة، على الأقل عبر أنحاء كثيرة من العالم. وربما تكون هناك قوى تاريخية لها تأثيرها والتي سوف تجعلها غير ذات شأن يوماً ما. ومع ذلك، فإن الحرب تعطي في المستقبل المنظور إشارات على الرحيل. إنها قادرة على النشوب في أماكن غير متوقعة وبأشكال لا يمكن التنبؤ بها، كما شهدنا في الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد الولايات المتحدة. إلا أنها، ومن بعض النواحي، ورغم أنها ربما لا تكون الشغل الشاغل لرجال الدولة كما كان الوضع ذات مرة، فإنها تطرح تحديات سياسية جسيمة بالقدر ذاته، على الأقل.

كانت الحرب تعتبر في الزمن الماضي ما قبل العصر الحديث، وحتى وصولاً إلى أزمنة حديثة نسبياً، كانت تعتبر، وبكل أمورها المرعبة، ليست فقط أداة قانونية لمهنة إدارة الدولة، وإنما منحى طبيعياً وعادياً من مناحي الحياة البشرية. وكانت الجمهوريات بالكاد محبة للسلم أكثر من الإمبرطوريات والقبائل البدائية، رغم الاعتقاد السائد عكس ذلك. وفي الواقع فقد نشأت أكثر الإمبرطوريات ازدهاراً في العالم، من داخل جمهورية، قام جنودها المدنيون بالنزول إلى ساحة المعركة بالفعل للقتال ضد أعدائهم كل عام على مدى قرون[2]. وقد كانت الحرب عاملاً رئيساً في تأسيس وتعزيز الدول وفي تقوية سلطة الدولة[3]. وكانت تاريخياً الشاغل الرئيس للمجتمعات، وبشكل خاص لحكامها والنخب الحاكمة التي كانت معتادة بصورة عامة على حمل السلاح وقيادة الجيوش في ميدان القتال. وحيثما يُنكر القادة السياسيون الحاجة إلى «السلاح المفيد» ويعهدون بأمنهم إلى الآخرين، حسب شكوى مكيافيللي من الأمراء الإيطاليين في عصره، فإنهم يتصرفون بطريقة تفضي إلى الكارثة.

لا مجال للشك بأن الحرب في الحقبة التي نعيشها قد فقدت بمقدار ما كلاً من مركزيتها بوصفها عنصراً من مهنة إدارة شؤون الدولة، وشرعيتها التي تلقى تفهماً. وتقاس سلطة البلاد الآن بالموارد الاقتصادية وبالأداء مثلما تقاس بالمقدرة العسكرية. وفي الوقت ذاته لم يعد استخدام القوة من قبل دولة واحدة ضد دولة أخرى، لم يعد أمراً مقبولاً ببساطة باعتباره حقيقة واقعية من حقائق الحياة، ولكنه ينظر إليه بالأحرى باعتباره انتهاكاً للأعراف الأساسية للسلوك الدولي. وفيما لم يكن المجتمع الدولي (إن كان هنالك من مجتمع) قادراً على الاتفاق على تعريف مرضٍ للحرب العدوانية، فإن هذه الحرب قد غدت بالفعل نادرة نسبياً ولاسيما بين القوى الرئيسة. وقد تمت تقوية هذه الحساسية الثقافية تجاه الاحتكام إلى الحرب وبصورة هائلة بالطبع عن طريق الدمار المتزايد الذي تلحقه الحرب الحديثة، وبالتحديد عن طريق تطوير الأسلحة النووية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إن إمكانية حدوث مقايضة يمكن التنبؤ بها بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قادت الكثيرين إلى التساؤل عما إذا كانت الحرب برمتها يمكن اعتبارها بعد الآن مشروعاً عقلانياً[4]. ومع ذلك وعلى الرغم من هذا كله، فإن نظرة مكيافيللي الأوسع تبقى صحيحة. ولا يمكن للسياسيين المعاصرين تحمل إنكار صعوبة الحرب.

تعيش الدول في مناطق متجاورة خطيرة تقريباً. وبعضها مدعوم بجغرافيته أو بجيران مسالمين بشكل خاص (فكر في كندا). وفي مناطق أكثر خطورة يمكن للتباينات في القوة النسبية بين الدول أن تعمل على إعاقة إبداء اهتمام جدي بالأداة العسكرية لمهنة إدارة الدولة. وحتى بالنسبة للدول التي هي ليست عرضة لتهديد خارجي، ظاهرياً على أية حال، فإن العجز عن الحفاظ على قوات عسكرية جديرة بالثقة يترتب عليه دفع ثمن لناحية الانتقاص من مكانتها الدولية وتمثيلها الدبلوماسي، ويوجد نفسية اتكالية يصعب تعديلها. أما بالنسبة لمشكلة الدول الصغيرة التي تتهددها الدول الأكبر فإن مثل هذه الدول تمتلك دائماً خيارات من أجل الدفاع عن نفسها ويمكنها على الأقل، تحميل الخصم تكاليف أعلى وجعل الهجوم يبدو غير مؤاتٍ. ويمكن للدول الصغيرة بالطبع أن تلتمس الحماية من قوى صديقة أخرى. غير أنه بالإمكان التعويل على الحلفاء نوعاً ما [5]. وهي تأتي في مرتبة متقدمة من الدول التي تأخذ موقفاً جدياً من موضوع الحرب.

أما بالنسبة لدول أكثر أهمية، فقد يكون هناك سبب ضئيل يبعث على الارتياح. فهؤلاء الذين يعتقدون أن الحرب بشكل عام تتجه إلى التراجع، يواجهون عبئاً كبيراً لتقديم البرهان على ذلك. فخلال الحرب الباردة، وبينما كانت الحروب الداخلية أو الثورية قائمة باعتبارها ظاهرة دائمة الحدوث في العالم الثالث، كانت الحروب بين الدول، وبالأسلوب التقليدي نادرة وقصيرة عادة في أغلب الأحوال، وبدت الحرب في أوروبا أمراً مرفوضاً تماماً وخارج حدود التصور فعلياً. ولنستشهد فقط بأمثلة عن تطورات رئيسة حدثت على مدى

السنوات الاثنتي عشرة الماضية: غزت العراق الكويت، وعجلت بذلك في حدوث أكبر نزاع تقليدي منذ الحرب الكورية في أعوام الخمسينيات؛ عادت الحرب إلى أوروبا في هيئة نزاع مطول على تركة يوغسلافيا؛ واختبرت أفريقيا أول حرب بين دولتين في حقبة ما بعد الاستعمار (بين الجارين السابقين المخلصين إثيوبيا وإريتريا) واختبرت كذلك نزاعاً داخلياً وحشياً في غربي القارة، الكونغو، والسودان، وأنغولا. غزت الولايات المتحدة أفغانستان ـ الخطوة الأولى في ما يعد بحملة مطولة للقضاء على الإرهاب الإسلامي والدول الراعية له؛ ووصلت الهند وباكستان إلى حافة صدام كبير (مع إمكانية أن يكون نووياً) حول كشمير. أما بالنسبة لباقي القوى الرئيسة فقد أفل نجم روسيا بالتأكيد باعتبارها تقوم بأداء دور عسكري كبير على الأقل بالنسبة للوقت الحاضر. بيد أن الصين والهند تعملان على النهوض إلى حد كبير. وفي آسيا، وعبر العالم الإسلامي حيث تبدو الموانع الثقافية ضد استخدام القوة أضعف مما هي في الغرب دون ريب، فإن احتمالات قيام أعمال حربية على جميع المستويات هي بالتأكيد تقريباً أعلى من أي وقت مضى خلال الحرب الباردة. وهذا يتضمن الحرب التي تشمل ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل، والتي أصبح بالإمكان تصور استخدامها على نحو أكبر مع وجود إمكانية أكبر للفوز فيما تتحسر المخاوف من نشوب حرب بين القوى العظمى تؤدي إلى نهاية العالم(6) والحقيقة فإن هناك سبباً وجيهاً للتفكير في أن الدول عامة ـ عدا عن الحديث عن الذين يقومون بدور من غير الدول ـ هي أكثر اقتناعاً بفائدة القوة اليوم من أي وقت في حقبة ما بعد الحرب.

الحرب مهمة بالنسبة للقادة ليس فقط بسبب ما تلحقه من التدمير المادي. الحرب هي ظاهرة سياسية عميقة؛ وبإمكان تأثيراتها السياسية أن تكون، وهي غالباً ما تكون فعلاً، أكثر مأساوية من أي ضرر فعلي يجري إلحاقه. فخسارة حفنة من الجنود في تبادل لإطلاق النار في مقديشو أنهى بشكل أساسي التدخل الأميركي في الصومال عام 1994 من خلال تآكل الدعم السياسي له في الولايات

المتحدة. وإن إهانة أسلحة أمة ـ الفشل الأميركي في فيتنام، على سبيل المثال يمكن أن تكون له عواقب بعيدة المدى على مكانتها الدولية وتأثيرها الدائم في أساليب تفهم الخارج لكل من مقدراتها العسكرية وإدارتها السياسية[7].

والحرب هي، في النهاية، خطرة على القوة السياسية للدولة. وبالنسبة للأنظمة الديمقراطية قبل كل شيء، تقوم الحرب باستقطاب عقول الناس، وتجبرهم على أن يقرروا مدى حبهم للحكم الذي يعيشون في ظله، وبالتحديد ما إذا كانوا مستعدين للموت من أجله[8] ويمكن للهزيمة في الحروب أن تطيح ليس فقط بالحكومات وإنما بالشرعية الأساسية للأنظمة ممهدة الطريق أمام قيام الثورة. وربما تكون تجربة روسيا القيصرية لعام 1905 (الحرب الروسية ـ اليابانية) وتجربة عام 1917 (الحرب العالمية الأولى) ربما تمثل الحالة التقليدية هنا. ويعد النزاع على جزر الفوكلاند عام 1982 من الأمثلة التوجيهية للتاريخ الأكثر حداثة. فقد أدى فشل الفئة العسكرية الحاكمة في الأرجنتين في متابعة حربها ضد بريطانيا بشكل فعال، أدى هنا إلى الإساءة إلى المبدأ الأساسي ذاته الذي انطلقت منه للمطالبة بالسلطة، مما جعل من سقوطها أمراً محتماً.

العلاقة ما بين الحرب والعمل السياسي هي موضوع رئيس في دراسة مهنة إدارة شؤون الدولة. وهناك نزعة ملحوظة لدى السياسيين وعلماء السياسة، ولاسيما في أنظمتنا الديمقراطية التي ليس هناك من شبه بينها وبين الحروب، للنظر إلى الحرب باعتبارها عالماً منعزلاً ومن هنا باعتبارها شأناً خاصاً بالآخرين ــ أعني العسكريين المحترفين. ووفقاً للمفهوم التقليدي، فإن العلاقات بين العسكريين والمدنيين تكون في وضع جيد حينما يزود السياسيون الجنرالات بالتوجيهات السياسية الأساسية لكنهم يلجأون إلى المنطق العسكري المحترف من أجل إدارة الحرب فعلياً[9] ولكن دعونا نستمع إلى كارل ڤون كلاوزڤيتز حينما يقول: «عندما تذهب مجتمعات بأكملها إلى الحرب ــ أناس بأكملهم ولاسيما أناس متحضرون ــ فإن السبب يكمن دائماً في وضع سياسي ما. والحرب، إذن،

هي عمل من أعمال السياسة» أو لنكن أكثر دقة، الحرب «ليست مجرد عمل من أعمال السياسة، وإنما أداة سياسية حقيقية، واستمراراً للنشاط السياسي بوسائل أخرى»[10].

إنه لمن الضروري ألا نسيء، فهم الصيغة الشهيرة التي طرحها كلاوزفيتز. فهي أولاً لا يقصد بها أن تعني أن الهدف السياسي لا يجب أن يتكيف أبداً مع واقع الوسائل العسكرية المتاحة أو مع الظروف الناشئة. ولا تعني أيضاً أن الحرب هي وسيلة يمكن للسياسيين استخدامها بإجراء جراحة دقيقة. فهو على العكس يركز على أن الحرب تمثل تفاعلاً معقداً ما بين إدارة عقلانية، ومخاطرة وبين عنف بدائي، وكراهية، وعداء ـ «الثالوث المقدس الرائع» للحرب[11]. وإن المهمة المميزة للقادة السياسيين هي أن يسخروا مهارة وإبداع القادة العسكريين وشجاعة جنودهم، والعواطف التي تثيرها الحرب في نفوس الناس بصورة عامة، من أجل هدف صحيح استراتيجياً ومدعوم سياسياً.

وإن ما يدل عليه هذا فعلاً هو أن وجهات نظر القادة السياسيين والعسكريين تتباعد بشكل قاطع وبشكل قانوني. فالقادة العسكريون ينهمكون في إعداد وسائل الحرب والأساليب التي يمكن تجميعها بواسطتها، لتنفيذ عمليات عسكرية ذات فاعلية. ويبدي السياسيون قلقاً إزاء انعكاسات هذه العمليات على الرأي العام في الداخل وعلى حلفاء البلاد والخصوم في الخارج. وقد يحدث تماماً أن بعض الحروب تُمنى بالخسارة على يد سياسيين ضعفاء تهمهم مكانتهم السياسية أكثر من الوقائع العسكرية على الأرض، (ولسوف يؤكد البعض بأن هذا ما حدث للولايات المتحدة في فيتنام). وكون إدارة أي حرب خاضعة للسياسة أو للعمل السياسي (الكلمة الألمانية politik تحمل المعنيين كلاهما) لا يعني أن السياسة حكيمة بالضرورة. وإن ما يضمن وقوع كارثة هي، على أية حال، أن يفترض السياسيون أن اللجوء إلى المنطق العسكري المحترف سوف يقود بالضرورة إلى تحقيق أعلى النتائج. وهذا يصح بالتأكيد بالنسبة لأمور التخطيط

والإدارة المعقدة في زمن السلم والمطلوبة من القوات المسلحة الحديثة. وهو ينطبق بصورة صحيحة أكثر بالنسبة لأمور القتال الفعلي. وربما تكون الحرب العالمية الأولى أكبر مثال مقنع على مخاطر مغالاة المدنيين في اللجوء إلى القادة العسكريين. ولكن أكثر القادة نجاحاً في زمن الحرب كانوا عموماً أولئك الذين تحدوا مرؤوسيهم العسكريين دون شفقة، في شؤون تحكيم المنطق العسكري ولم يكونوا يخشون تسريحهم عندما تبين أن رد الفعل لم يكن مرضياً[12]

إن ضمان إحداث توازن صحيح ما بين السياسة والاحتياجات العسكرية هو أكثر صعوبة في الوقت الحاضر مما كان عليه في الماضي، وعلى نحو خطير. ومن الضروري فهم لماذا هو على هذا النحو. فمشكلة العلاقات المدنية ـ العسكرية تفترض مسبقاً وجود مؤسسة عسكرية نادراً ما تواجدت قبل القرن التاسع عشر. وتضم هذه المؤسسة فريقاً من نخبة الضباط التي هي متميزة اجتماعياً عن الطبقة السياسية، مع وجود مؤسسات ومجموعة من التقاليد التي تشجع على نمو ثقافة ثانوية عسكرية فاعلة وراسخة. وعلاوة على ذلك، ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية المتحررة في العصر الحاضر، فإن هذه الثقافة الثانوية تجنح إلى أن تكون غير متوافقة مع الثقافة السائدة. وفي التحليل النموذجي الذي أجراه صامويل هانتنغتون عن العلاقات المدنية ـ العسكرية في الولايات المتحدة تختلف «الواقعية المحافظة» المميزة لوجهة نظر الضباط العسكريين وبصورة حادة عن «ليبرالية الأعمال التجارية» التي تحكم الثقافة الأميركية ككل. وفي مكان آخر تكون النخبة العسكرية أحياناً حتى على خلاف أكبر مع القيادة المدنية لبلادها ولا تتبع دوماً اتجاهاً محافظاً. وهذه الوضعية من عدم الاستقرار هي في صميم الظاهرة العصرية الحديثة المميزة للانقلابات العسكرية وأنظمة الحكم العسكري.

إن الميل الشعبي في الغرب إلى ربط تورط العسكريين في السياسة بالفاشية هو أمر مفهوم، ومع ذلك فهو أمر خاطئ. فتمجيد الحرب والترويج لحملات قومية أو عنصرية مرتبطة تاريخياً بالنازية أو الفاشية الإيطالية، لها علاقة ضعيفة «بالواقعية المحافظة» التي يعزوها هانتنغتون بشكل معقول ظاهرياً إلى العقلية العسكرية بصورة عامة. ومن المؤكد أن بعض أنظمة الحكم العسكرية في العصور الحديثة (مثلاً في الأرجنتين أو تركيا) قد شارك بالتأكيد في قمع المعارضين في الداخل بشدة. إلا أن هدفه من الإقدام على ذلك لم يكن في الواقع إعادة تشكيل مجتمعاته وفقاً لبعض المثل العليا العقائدية وإنما بالأحرى، للدفاع عن «الأمة» في وجه «النشاط الهدام» الممارس بشكل أو بآخر من قبل الحركات الراديكالية. وإن مفهوم القوات المسلحة بوصفها الحامي الأعلى لمصلحة قومية مبهمة، هو معهود في أنظمة الحكم العسكرية الحديثة عامة. ويمكن لمهن كهذه أن تلجأ إلى النفاق بالتأكيد أو أن تعمل لخدمة الذات الشخصية. من جهة أخرى فإنها ربما تعكس أيضاً إحباطاً مشروعاً من قيادة مدنية لا تملك حس المسؤولية أو ترتكب عمليات اختلاس[13].

ولدى القادة المدنيين في الديمقراطيات المتقدمة القليل لكي يخشوه من الانقلابات العسكرية؛ أو حتى من أعمال المغامرة العسكرية[14]. وعلى عكس مفهوم خاطئ يدعو للسخرية، فإن الضغوط على الحكومة الأميركية للقيام بعمل عسكري نادراً ما تأتي من أصحاب الرتب العسكرية. وقد ثبت بأن تنبؤ توكفيل القائل بأن فريقاً من الضباط من ذوي التوجه الديمقراطي سوف يحاول إثارة الشعور العام تأييداً للحرب انطلاقاً من طموح مهني، لا أساس له كلياً[15] وعلى العكس، وكما يشكو العديد من النقاد، فإن القيادة العسكرية في الولايات المتحدة تبدو أحياناً مهتمة أكثر مما ينبغي بمخاطر العمل العسكري وتبالغ بصورة متكررة في تقدير عدد القوات اللازمة لتحقيق الفوز من أجل تثبيط عقيدة

المغامرة التي تعتمدها القيادة المدنية. وعلى أية حال فإن التوترات بين العسكريين والمدنيين في الولايات المتحدة ـ التي تعد حالة قياسية في أي نقاش مماثل بسبب مؤسستها العسكرية الفعالة على نحو فريد ـ تأخذ منحى أكثر هدوءاً. ولا يدعو هذا السبب إلى إهمالها بكل بساطة.

تشكل القوات المسلحة الأميركية بيروقراطية واسعة تسيطر على موارد هائلة. وينطوي وجودها في نطاق البلاد (سواء مباشرة، أم عن طريق الصناعات الدفاعية) على أهمية اقتصادية استراتيجية للعديد من الدول والمواقع وبذلك تمارس نفوذاً كبيراً على صناعة القرار في الكونغرس. ولكن ربما الأكثر أهمية هو أن القوات المسلحة النظامية تتمتع اليوم بسلطة معنوية في الذاكرة الشعبية والتي لا يتمتع بها مجرد السياسيين عامة. ولاسيما في زمن يمكن فيه لعدد متناقص من أعضاء الهيئة التشريعية أو مسؤولي فرع السلطة التنفيذية أن يدعوا لأنفسهم الحق في الحصول على خبرة عسكرية كبيرة، فإن مقدرتهم على الاعتراض على وجهات نظر عسكرية تحظى بتأييد قوي، تكون محدودة بصورة واضحة. ويمكن في الوقت ذاته إثبات أن الضباط العسكريين باتوا مستعدين أكثر مما ينبغي للاعتراض على قرارات رؤسائهم المدنيين. والقصد هو ليس أن هذا خطأ بحد ذاته؛ بل على العكس فقد كان العجز عن فعل ذلك أحد أخطاء القيادة العسكرية الأميركية خلال حرب فيتنام[16]. إلا أن مثل هذه الاعتراضات شملت على نحو متزايد شؤوناً تقع تماماً ضمن اختصاص القادة السياسيين ـ وقبل كل شيء، قضايا سياسية كبرى تتعلق بالظروف التي يمكن فيها استخدام القوات المسلحة بشكل صحيح، والأهداف التي يمكن رصدها لها شرعاً، والشروط المطلوب توفرها لوقف استخدامها. وقد كان هذا التطور يدور في الذهن بشكل رئيس إلى حد أن البعض تحدث عن أزمة ناشئة في العلاقات العسكرية ـ المدنية الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة[17].

ما هي العلاقة السليمة لسلطة مدنية وعسكرية في نظام حكم ديمقراطي حديث؟ الجواب التقليدي هي الفكرة التي طرحها هانتنغتون عن «التحكم الموضوعي» وهي نوع من المقايضة يتخلى بموجبها العسكر عن التورط في السياسة مقابل التحرر من تدخل المدنيين في مجال اتخاذ القرار العسكري المحترف (وبالمقارنة، فإن «التحكم غير الموضوعي» هي نظام يستند إلى التغلغل المباشر لتنظيمات عسكرية عن طريق ضباط يعينون من منطلق تحقيق غرض سياسي ـ التهجئة المختلفة التي يستخدمها الشيوعيون هي «comissars» «المفوضون». والمشكلة تنبع أيضاً من صعوبة التعريف بدقة المجال المتاح أمام القرار العسكري المحترف. ومن السهل التوافق على أن التخطيط العسكري هو مسؤولية عسكرية غير عادية، وهو أقل سهولة عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجية أو حتى البراعة العملياتية والنظام الذي يربط بينهما. ويقر كلاوزفيتز بذاته بأنه يمكن للاعتبارات السياسية أن تؤثر على نحو صائب في التخطيط ليس فقط لحرب ما، ولكن في التخطيط لحملة أو حتى لمعركة ما. وهو يقترح ضم القائد العام للجيش إلى المشاورات التي تجريها الحكومة من أجل تسهيل قيامها بصياغة القرارات العسكرية ـ وليس العكس[18]. ولا بد أيضاً من تذكر أن القادة العسكريين كثيراً ماتنقصهم الخبرة مثلهم مثل رؤسائهم السياسيين، لدى مواجهة مجموعة معينة من الظروف أو، بالفعل، لدى مواجهة قتال حقيقي. أخيراً فإن طبيعة النزاع المعاصر تحدث فارقاً. وفي عالم كعالمنا، حيث غالباً ما تستخدم القوة بطرق محدودة جداً وغير تقليدية، وعلى ارتباط وثيق بعناصر أخرى من مهنة إدارة شؤون الدولة، فإن التداخل الأكبر بين مجالات المسؤولية العسكرية والمدنية يبدو أمراً لا مفر منه إن لم يكن مرغوباً فعلاً، وإلى حد ما على الأقل.

سوف يكون هناك في الديمقراطيات الحديثة التي تمتلك جيشاً محترماً بأكمله، سوف يكون هناك دوماً مكان للقلق على علاقة القوات المسلحة بالمجتمع الأوسع. وقد حذر مكيافيللي الأمراء من مخاطر الدفاع عن ولاياتهم بالاستعانة

بقوات من المرتزقة. والجيوش المحترفة هي في الوقت الراهن طبعاً جيوش مؤلفة من المواطنين المحليين إلا أن إمكانية الانفصال عن الشعب عامة تظل قائمة[19]. وقد لاحظ بعض المعلقين جنوحاً واضحاً باتجاه اليمين السياسي داخل القوات المسلحة الأميركية، على مدى ربع القرن الماضي أو نحوه، ولكن أهميته ليست واضحة[20]. وما يثير القلق بالتأكيد هو الانحدار العام في المعرفة أو الخبرة في الشؤون العسكرية في صفوف القيادة المدنية للحكم في أميركا، بما في ذلك الكونغرس.

من الممكن إضافة بعض الملاحظات بالنسبة إلى الإطار المؤسساتي للعلاقات المدنية ـ العسكرية وصناعة القرار العسكري في الولايات المتحدة. فالسيطرة المدنية للعسكريين الأميركيين معقدة بفعل فصل السلطات بموجب الدستور، والدور الممنوح للكونغرس بوضوح لتمويل وتجهيز القوات المسلحة. ففي العادة وبينما يمتلك الرئيس، نظرياً على الأقل، سلطة مطلقة الصلاحية لقيادة القوات المسلحة في زمن الحرب، فإن سلطته في زمن السلم هي موضع شك وكثيراً ما يجري الاعتراض عليها. والنتيجة هي أن المؤسسة العسكرية قادرة على أن تكسب مجالاً واسعاً للمناورة ما بين الفرعين، وبذلك تقوي من حرية حركتها. والرؤساء غير قادرين على منع كبار القادة العسكريين من التحدث إلى أعضاء الكونغرس، وعليه من الترويج بوسائل حاذقة وماكرة تقريباً لبرامج مؤسساتهم. وهناك نقطة أخرى لها علاقة بالتنافس من داخل القوات المسلحة ذاتها. فهناك لدى الولايات المتحدة ولأسباب تاريخية وجغرافية (وبخلاف معظم الدول) قوات برية وجوية وبحرية منفصلة ذات وزن مؤسساتي متشابه وتقاليد وثقافات متميزة جداً. وكانت تشكل إدارة المواقف المتوترة بين هذه القوات المسلحة ومنذ عهد بعيد أحد أكبر التحديات للمؤسسة العسكرية الأميركية وللقادة المدنيين على السواء، وقد كانت الإصلاحات الأخيرة (1986) التي شهدتها هيئة الأركان المشتركة مبادرة من الكونغرس قصد بها تحقيق تقدم في هذه المشكلة العويصة

عن طريق تقوية دور رئيس هذه الهيئة (المؤلفة من قادة الجيش والقوى البحرية والأسطول البحري وقوات المارينز وسلاح الجو) وتعيينه لمنصب المستشار العسكري الأول للرئيس. وعلى الرغم من مشاعر القلق التي تعتري القيادات بأن هذه الخطوة سوف تضعف السيطرة المدنية بشكل فادح عن طريق إجبار الجيش على التحدث بصوت منفرد، فإنه يبدو أن هناك توافقاً عاماً بأنها تمثل تحسناً. وقد نتج عنها تقدم حقيقي باتجاه التعاون بين القوات المسلحة من غير حدوث عواقب ذات مفعول عكسي تماماً بالنسبة للتوازن القائم بين المدنيين والعسكريين.

يعد الإصلاح المؤسساتي من هذا النوع منحى هاماً في المهنة الدفاعية لإدارة الدولة مماثلاً على الأقل لأهمية ممارسة السيطرة الفعلية. ومن الجدير بالذكر أيضاً في هذا الصدد تدخل الكونغرس بالذات في هذا الوقت لإنشاء قيادة متحدة جديدة لقوات العمليات الخاصة، وهي عادة فرع من القوات المسلحة، مكروهة ومشكوك فيها من قبل ضباط كبار من الفروع التقليدية المعروفة. وقد دفعت الرعاية المدنية لمنفذي العمليات الخاصة حصصاً كبيرة من الإيرادات جاعلة بالإمكان تحقيق الغزو السريع لأفغانستان على يد أعداد صغيرة من هذه القوات على الأرض لتدير قوة جوية عالية الدقة دعماً لحلفاء مسلحين متعارف عليهم محلياً. وبالإمكان إثبات منطق مماثل تأييداً لتدخل مدني ملح في التحول القائم في القوات العسكرية والتكنولوجيا الأميركية لمواجهة تحديات القرن الجديد.

19

الاستخبارات

«إن السبب الذي يدفع الحاكم وقائده الأعلى، مع تمتعهما برؤية ذات أفق واسع، إلى هزيمة العدو في كل خطوة، وتحقيق الانتصارات التي هي بعيدة جداً عن متناول الجماهير عامة، هو المعرفة المسبقة. ومثل هذه المعرفة لا يمكن الحصول عليها من الأشباح والأرواح، واستنباطها بالمقارنة مع أحداث ماضية، أو التحقق منها بواسطة حسابات فلكية. فهي لا بد وأن تنبع من أناس ــ أناس يعرفون وضع العدو... الاستخبارات هي من صميم الأعمال الحربية ــ إنها ما تعتمد عليه الجيوش في كل خطوة من خطواتها». هكذا قال صن تزو الجنرال الصيني الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد، ومؤلف ما يعتبر أعظم بحث عن فن الحرب، بعد كلاوزفيتز. وبالنسبة إلى صن تزو فإن أهمية الاستخبارات تضاهي الوظيفة التي توكل إليها اليوم باعتبارها (في اللهجة العسكرية الأميركية)، «أداة مضاعفة القوة». لأنه كما يبلغنا، ليس التفوق الأعلى في الحرب أن تربح مئة معركة ولكن أن تجعل العدو يستسلم دون قتال إطلاقا؛ وهذا ممكن على الأقل، في ظل ظروف معينة، عن طريق الاستخدام الحكيم للاستخبارات في حملة أوسع لخداع العدو وإضعاف معنوياته وإرباكه. وحتى حيث لا يكون ذلك ممكناً فإن «ذاك الذي يعرف العدو ويعرف نفسه لن يكون عرضة للخطر أبداً ولا في مئة معركة»[1].

من الممكن فهم أجهزة الاستخبارات بوصفها وسيلة لمهنة إدارة شؤون الدولة سواء بالمعنى الضيق أم الواسع. وتشمل المخابرات بالمعنى الضيق، رباطة الجأش، والمقدرة على تحليل ومطابقة المعلومات النوعية المختلفة ذات الصلة بالعناصر الجاهزة للعمل لمهنة إدارة الدولة.

والاستخبارات ذاتها، بمعناها الأوسع، يمكن فهمها باعتبارها شكلاً عملياتياً لمهنة إدارة شؤون الدولة، وهو شكل يمتلك استقلالاً ذاتياً ملحوظاً ومسؤولاً مباشرة أمام السلطة السياسية العليا. والاستخبارات بمعناها الأخير تجمع ما بين الاستخبارات بالمعنى الأول ومجموعة من أعمال الشعوذة التي ربما يتم تجميعها تحت مسمى «الحرب السياسية النفسية» ـ نشاط سياسي سري (عمليات التأثير في الأفكار، أعمال تخريبية أو اغتيالات) الحرب النفسية، والخداع. وقد ازدهرت هذه الأعمال على مر التاريخ وبصورة رئيسة في زمن الحروب. وكما ورد سابقاً، على أية حال، فقد احتلت كذلك مكاناً ممتازاً في العلاقات الخارجية لدول معينة في زمن السلم، منذ عصر الإمبرطورية البيزنطية على الأقل. ولعبت دوراً رئيساً لدى كلا الجانبين خلال الحرب الباردة باعتبار أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، دخلا في سباق حول العالم سعياً وراء الاستحواذ على الموقع الأفضل فيما تجنبا حصول مواجهة عسكرية مباشرة والتي كانت ستقود إلى كارثة نووية.

يختلف المعنيان الاثنان للاستخبارات حسب التحليل المتبع ـ وسوف يفضل البعض أن ينظر إلى الحرب السياسية ـ النفسية ليس باعتبارها معلومات استخبارية نهائياً وإنما أمراً آخر ـ أسلوب من العمل الحزبي والدبلوماسية. ومع ذلك، فإنها مختلفة تماماً عن كونها تحدث بالمصادفة. وإن أعمالاً كهذه تميل إلى أن تؤدى بواسطة مؤسسات تكون مسؤوليتها الأساسية الاستخبارات بالمعنى الضيق، باعتبار أنها تعتمد بصورة مباشرة جداً من أجل نشاطها، على معرفة دقيقة للخصم، وكذلك على المقدرة على العمل في الخفاء. ولهذا السبب فإنها ستعامل هنا بوصفها جزءاً من كل واحد.

الاستخبارات هي على الأرجح، الوسيلة الأقل فهماً تماماً من وسائل مهنة إدارة شؤون الدولة. وهذا صحيح ليس فقط للسبب الواضح بأن النشاطات المرتبطة بها تتم متابعتها بسرية، ولكن لأنها محاطة بإحكام بآراء مسبقة مغرضة، وبأفكار خاطئة عديدة. ويحتل طوفان الروايات والأفلام السينمائية

الشعبية التي تدور حول الاستخبارات والتي ظهرت في السنوات الأخيرة، يحتل أهمية ضئيلة باعتباره مصدراً لفهم الموضوع. فلم يمض على إجراء دراسات جدية عن تاريخ الاستخبارات أكثر من ثلاثين عاماً، ويظل يعيقها غياب السجلات أو عدم إمكانية الوصول إليها. والأكثر من ذلك فإن الجهد المبذول لفهم التأثير الفعلي للاستخبارات في الأحداث السياسية والعسكرية، وبالتحديد تأثيرها في القادة السياسيين، لم يبدأ سوى مؤخراً فقط(2).

لقد جرت العادة في الولايات المتحدة على التفريق ما بين أربعة مما تسمى عناصر الاستخبارات ـ تلقط المعلومات، والقدرة على التحليل، والعمل السري، والاستخبارات المضادة ـ ولدى الاستخبارات الداخلية الكثير من الأمور المشتركة مع أجهزة الاستخبارات الخارجية ولكنها تتجه إلى أن ينظر إليها على أنها جهاز شرطة أكثر من أن تكون عملاً استخباراتياً. ويتم توجيهها في الديمقراطيات المعاصرة (رغم أن ذلك لا يحدث بالضرورة في مكان آخر من العالم) من قبل تنظيمات مختلفة. وتشكل رباطة الجأش والقدرة على التحليل جوهر عمل الاستخبارات بالمعنى الضيق للكلمة. أما النشاط السري فهو عبارة عن عمل يغطي مجالاً متفاوتاً من العمليات الاستخباراتية بدءاً من تقديم المساعدة إلى منظمات استخبارية أجنبية، إلى دعاية سرية ونشاطات لها انعكاساتها، إلى الدعم شبه العسكري المقدم إلى تنظيمات أجنبية مختصة بحرب العصابات. وليس مستغرباً أنها تظل موضوعاً مثيراً للجدل. ولاسيما بعد تحقيق أجراه الكونغرس في السبعينيات كشف عن الكثير من تاريخها المتقلب، وهي الآن تخضع لمراقبة دقيقة من قبل فرعي الحكم كلاهما. أما الاستخبارات المضادة (والدفاعات السلبية المتصلة بها عامة، والتي يشار إليها على أنها إجراءات أمنية مضادة) فهي النظام المكلف بحماية أسرار البلاد، والتصدي لنشاطات أجهزة الاستخبارات الأجنبية ضد الولايات المتحدة. وهذا أيضاً ينظر إليه الكثيرون على أنه نظام مختلف عن الاستخبارات (وهو في معظمه من مسؤولية وكالة منفصلة،

مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يركز عمله على الداخل) ومع ذلك، فإن الاثنين مرتبطان في الصميم حيث إنه يمكن لعمليات الاستخبارات المضادة أن تتيح إلقاء نظرة فريدة على ما تعرفه الحكومات الأجنبية أو ما سترغب في معرفته[3].

ولا مجال للشك إطلاقاً بأن الكثير من عمل الاستخبارات لا يلقى قبولاً ويثير أسئلة جوهرية ليس فقط بشأن الجانب الأخلاقي من مهنة إدارة الدولة عامة، وإنما أيضاً بشأن المكان الصحيح لمثل هذه النشاطات في مجتمع ديمقراطي. وإن كون «الرجال المهذبين لا يقرأون الرسائل البريدية الخاصة ببعضهم البعض» فهو شعور ملموس على نحو عميق بين رجال النخبة التقليديين وكذلك الليبراليين ويشير إلى العوائق الثقافية التي لا بد من التغلب عليها لدى ابتكار جهاز استخبارات فعال[4]. وإذا ماكانت السرية أساسية بالنسبة للاستخبارات فكيف يمكن محاسبة مسؤولي الاستخبارات على تصرفاتهم؟ من السهل القول إنهم يجب أن يخضعوا لمراقبة دقيقة من قبل القيادة السياسية للبلاد، إن الكثير من الصعوبات تنشأ مع الممارسة على أية حال. فالقادة سوف يرغبون على الأرجح في الابتعاد عن عمليات الاستخبارات أو المحافظة على (لنستخدم المصطلح الأميركي لكلمة فن) «قدرة إنكار مقبولة» بشأنها وسيكون من الصعب عليهم، في الواقع طبعاً، أن يتابعوا بشكل تام عمليات كهذه أو أن يديروها حتى لو رغبوا في ذلك. ونظراً لطبيعة التنظيمات الاستخباراتية، فمن الصعب التحكم بها بصورة استثنائية، ومع ذلك فإنها عرضة في الوقت ذاته وبشكل خاص لأن تضل الطريق. والحقيقة أنها تشكل خطراً حقيقياً على قيادة أمة ما نظراً لاحتمال أن تتسبب في حدوث فضيحة أو إحراج أو التورط في مؤامرات سياسية إن لم يكن أكثر من ذلك[5].

إن عمل الاستخبارات المنظم، هو تطور حديث في الغرب الحديث[6]. وعادة ما نظرت المؤسسات العسكرية إلى الاستخبارات على أنها ليست ذات شأن، ولذلك كانت بطيئة في قبول وظيفة الاستخبارات وإعطائها الصفة المؤسساتية.

كان التجسس في أغلب الأحوال حكراً على الهواة، وكثيراً ما كانوا يعملون بمفردهم فعلياً، وكثيراً ما يكونون على اتصال مباشر مع رئيس دولة أو مسؤول عن عمليات التجسس. وإبان الثورة الأميركية، قام الرئيس جورج واشنطن شخصياً، بتوجيه عملاء الاستخبارات ضد البريطانيين. وتم تنظيم أكثر شبكات الاستخبارات فعالية في أوروبا سراً، وبالتحديد على يد إمبرطورية روتشيلد المصرفية. وخلال الحرب الأهلية الأميركية، اعتمد الاتحاد بالنسبة لاحتياجات أجهزته الاستخبارية، على وكالة بينكرتون للتحقيقات السرية. وحتى تاريخ وقوع الحرب العالمية الثانية، لم يكن للولايات المتحدة مؤسسة استخبارية دائمة. وتم تشكيل مكتب المصالح الاستراتيجية الذي سبق مجيء وكالة الاستخبارات المركزية، فعلياً على يد ويليام جي.دونوفان، المحامي اللامع من نيويورك والذي قام شخصياً بتوظيف العديد من أفراد طاقمه المتميز بموهبته، من محيطه الاجتماعي الخاص[7].

إن جزءاً من السبب الذي يجعل التنظيمات الاستخبارية عصية على السيطرة مرتبط بأنماط الأشخاص الذين يعملون فيها. فالجواسيس ينزعون إلى أن يكونوا فرديين على نحو كبير (وعليه يصعب ضبطهم) وجاهزين للعمل إلى حد كبير (ومن هذا المنطلق غالباً ما يكونون غير متأثرين بالحالات الأكبر) ومغامرين ويقبلون بالمجازفة، وأخيراً وليس آخراً فنانين في أساليب الخداع ـ بما في ذلك تعاملهم مع رؤسائهم. وهم يعملون في محيط يقوم على هامش القانون وعليه فإنه يتسبب في تراجع احترام الأنظمة وغيرها من القيود القانونية أو الأخلاقية. وإن مصدر الخطر الأساسي في مهنتهم هو نوع من التشويش على الهوية والولاء الشخصي والذي بإمكانه أن يجعلهم، وبصورة غريبة، عرضة للتجنيد على يد وكالات استخبارات أجنبية تكون له انعكاسات فادحة.(من الأمثلة الحديثة في الولايات المتحدة، قضيتا هانسن وإيميس). أخيراً فإن الطبيعة المنغلقة لعالم الاستخبارات توجد حساسية متعصبة مما يجعل من الصعب أو المستحيل التحكم في هذه القضايا على نحو فعال من الداخل.

وباختصار، فإن التنظيمات الاستخباراتية بحاجة شديدة إلى مراقبة مدنية كحاجة المنظمات العسكرية إن لم يكن أكثر؛ بل وفي بعض الأحيان تكون الاستخبارات أكثر مقاومة لهذه الرقابة. ويبدو أن هنالك ثلاثة أساليب لممارسة مثل هذه الرقابة: الرقابة الموضوعية (مع استعارة عبارة هانتنغتون) تزيد إلى الحد الأقصى من استقلالية هذه التنظيمات مقابل الاحترام الرسمي للسلطة المدنية وعدم التدخل في العملية السياسية. وربما يقال بأنه هذا هو النموذج المفضل لدى الأنغلو ـ ساكسون[4]. والرقابة غير الموضوعية وهي تقلل إلى الحد الأدنى من استقلالية هذه التنظيمات عبر إخضاعها مباشرة للمسؤولين السياسيين مثلما أخضع الاتحاد السوفيتي لجنة أمن الدولة (كي. جي. بي) للحزب الشيوعي بينما سمح لها، وفي الوقت ذاته، بإبداء رأي أكبر في رسم الخط السياسي. وأخيراً فإن هناك ما يمكن تسميته بالمقاربة الخاصة بالتوازنات والضوابط. وهذا يشمل تحريض وكالات الاستخبارات المختلفة ضد بعضها البعض في بيئة من التنافس تعمل على إبقائهم صادقين بصورة مقبولة، وعلى حماية حرية حركة القائد، وعلاوة على ذلك على حماية شخصه. وتعد ألمانيا النازية نموذجاً تاريخياً هنا، إلا أن هذا الأسلوب هو شائع أيضاً في أنحاء كثيرة من العالم الأقل تقدماً اليوم[9].

هل وكالات الاستخبارات مشقة أكثر منها منفعة؟ ما هي المهام الحيوية لمهنة إدارة شؤون الدولة التي تؤديها والتي لا يمكن تأديتها بالجودة ذاتها أو على نحو أفضل من نواح أخرى؟ هذه الأسئلة لا تثار بصورة متكررة كما قد يفترض. فالمخابرات المركزية الأميركية (سي آي. اي) كانت قد ابتدِعَت على يد الكونغرس في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل أساسي رداً على إخفاق المخابرات العسكرية الأميركية في التنبؤ بالهجوم الياباني على بيرل هاربر أوالتحذير من وقوعه في كانون الأول من عام 1941، وربما يكون توقع حدوث مفاجآت أمنية غير سارة مع إمكانية أن تحمل عواقب وخيمه، الحجة الوحيدة

والأقوى لقدرات الاستخبارات القائمة في أوقات السلم. ومع ذلك فإن سجل مسلك الاستخبارات المركزية الأميركية على مدى نصف القرن الماضي، هو بالكاد مؤثر في هذا الصدد. ولقد أُخذت الولايات المتحدة أساساً، على حين غرة بغزو كوريا الشمالية في حزيران 1950، ثم بالتدخل الصيني في الحرب التي نشبت لاحقاً في نفس العام؛ وبزيادة التسلح النووي السوفيتي في كوبا في صيف عام 1962؛ وبغزو صدام حسين للكويت في آب 1990؛ وأخيراً وليس آخراً، بالهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في أيلول من عام 2001. ومهما كانت قد وقعت من أخطاء يمكن تجنبها في كل من هذه الحالات، فإن بالإمكان إثبات الحجة القائلة بأن الطبيعة الاستثنائية والفريدة لمثل هذه الأحداث، وكذلك القوى المحركة للتقييم الاستخباراتي، وعملية التحذير ذاتها، تجعل من غير المحتمل وجود إمكانية للتنبؤ بالهجمات المباغتة، على نحو يمكن التعويل عليه في أي وقت أبداً. وبصورة أعم، وعلى الرغم من استمرار الاستخبارات المركزية الأميركية في التركيز على إصدار ما يسمى بتقييمات المحيط الأمني المستقبلي، فإن الشك يبدو في محله بشأن الإمكانية ذاتها المتعلقة بتنبؤات الاستخبارات ذات الصلة بالسياسة من هذا النمط. وفضلاً عن اعتبارات أخرى، فكيف باستطاعة المرء أن يتنبأ على نحو قابل للتصديق باتجاهات السياسة المستقبلية لدول أخرى في حين أن قادتها أنفسهم لا يملكون أدنى فكرة تماماً عما سيفعلونه في الأسبوع المقبل؟[10]

إن بالإمكان طرح منطق وجيه مفادها أن المنفعة الرئيسة وراء تحليل المعلومات السرية تكمن ليس في التنبؤ بالمستقبل، وإنما بالأحرى في تعليم صناع السياسة حقائق الحاضر والماضي القريب. وبفهمها بهذه الطريقة، على أية حال، فإن أجهزة الاستخبارات تتنافس مع مصادر معلومات عديدة أخرى من أجل لفت أنظار قادة بلد ما. وفي الوقت الحاضر، بالتحديد، ومع قدوم شبكة الإنترنت وتوفر المعلومات من كل الأنواع وبصورة فورية، فإنه ليس واضحاً أبداً ما إذا كانت أجهزة الاستخبارات تستطيع تقديم أهمية حقيقية إضافية، باستثناء ربما ضد

تلك المجموعة من الدول أو التنظيمات المستعدة لفرض أنماط من الرقابة الداخلية الضرورية للإبقاء على سرية المعلومات الحيوية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، دعا البعض في الولايات المتحدة، في الواقع، إلى إحداث تطور في عالم الاستخبارات بعيداً عن الانشغال التقليدي بالمعلومات السرية وباتجاه اعتماد تحليل أوسع بأسلوب أكاديمي مما يجعلها متاحة في قسم كبير منها للشعب عامةً (سوف نعود إلى هذا الموضوع بعد قليل). ولكن لمَ لا يتم إذن وببساطة التعاقد مع أساتذة الجامعات لتلزيمهم بهذا العمل؟

بصراحة، سيكون من عدم المسؤولية بالنسبة لرجال الدولة أن ينكروا تماماً أو أن يسقطوا من الاعتبار موضوع الاستخبارات. فبعض أنماط المعلومات الاستخبارية (مثلاً صور الأقمار الصناعية الخاصة بمنشآت عسكرية يحظر الدخول إليها) تكون مفيدة بشكل حقيقي، وليست هناك إمكانية للحصول عليها من مصادر أخرى. وإن استخدام الخصوم للاستخبارات هو سلاح يحتاج إلى مواجهته مثل أي سلاح آخر، وحتى أنظمة الأعمال الحربية السياسية النفسية لها أهميتها حيث تتيح لأمة ما أفضليات في اقتصاد القوة والتي تكون قابلة للدفاع عنها ليس فقط استراتيجياً وإنما بشروط أخلاقية. من جهة أخرى يجازف رجال الدولة بإنكار السلوكيات المنحرفة لعالم الاستخبارات. فهي تحتاج إلى أن ينظر إليها ليس فقط بوصفها أصولاً بيروقراطية أخرى مفيدة، ولكن بوصفها قائمة في علاقة ودية مع القائد، ومع وجود إمكانية كبيرة للخير والشر. ولسوء الحظ فإن طبيعة التنظيم المؤسساتي العالية المستوى للتنظيمات الاستخباراتية المعاصرة تميل إلى حجب هذه الحقيقة.

لقد تفاوت القادة ـ بمن فيهم القادة العظماء ـ وبصورة هائلة في تقديرهم واستخدامهم لأجهزة الاستخبارات. وكان كبار الفاتحين من الحريصين على مجاملة الاستخبارات (نابوليون) ومن الذين يحتقرونها (هتلر) على السواء. وينشأ القادة أحياناً من عالم الاستخبارات ذاته (بوتين في روسيا المعاصرة،

مانويل نورييغا في بنما)؛ ولا بد من تقييم سياساتهم وأساليب عملهم تبعاً لذلك. ويميل السياسيون الديمقراطيون إلى أن يكونوا غرباء مزاجياً عن ثقافة الاستخبارات. ومع ذلك، فقد كان المستهلك الأكبر لأجهزة الاستخبارات من بين القادة السياسيين العصريين هو ونستون تشرشل بالتأكيد. فعندما كان خارج الحكم في أعوام الثمانينيات استخدم تشيرشل بدهاء حقه المحفوظ بعناية للوصول إلى وثائق الاستخبارات البريطانية والاطلاع عليها للتحذير من قيام ألمانيا بإعادة تسليح جيشها، ولانتقاد الحكم علناً بسبب قصور سياسة الدفاع البريطانية. وخلال الحرب العالمية الثانية، كان تشرشل شديد الاهتمام بكل ناحية من نواحي الاستخبارات في زمن الحرب. ولقد أوجد الهيئة التنفيذية للعمليات الخاصة، وهي تنظيم حربي غير تقليدي شكل النموذج للمكتب الأميركي للمصالح الاستراتيجية (او.اس.اس)، ولاحقاً الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إي). وقام شخصياً بإدارة برنامج تلقط المعلومات التقني الحساس والذي أتاح ربما، ما كان تماماً الهامش الحيوي لانتصار الحلفاء[11]. ومن بين الرؤساء الأميركيين العصريين، كان آيزنهاور بانفتاحه على أجهزة الاستخبارات خلال الحرب وعلى أعلى المستويات، كان على نحو مماثل مشجعاً قوياً لكل من العمل السري ولتطوير أنظمة الاستطلاع المعقدة[12].

إن الأمر يستحق التمعن للحظة في السؤال المربك المتعلق بمزايا نظام أو تنظيم استخباراتي مركزي. فقد تم إنشاء الاستخبارات المركزية الأميركية في عام 1947 على يد الكونغرس في الولايات المتحدة لعدة أسباب. وكان يعتقد أن الاستخبارات المركزية الأميركية سوف تؤمن تنسيقاً أفضل للمعلومات السرية المتوفرة لدى الوحدات المختلفة (معظمها عسكري) والمرتبطة بهذه النشاطات، وتؤمن ثقلاً موازياً لأساليب التحيز المؤسساتي والذي غالباً ما يشاهد في الاستخبارات العسكرية وضمان أن المعلومات الاستخبارية سوف يتم تجميعها وتحليلها من منظور استراتيجي حقيقي، وبذلك تخدم بشكل أفضل احتياجات قيادة البلاد، والرئيس بالتحديد.

إذن، ومنذ البداية، كانت الاستخبارات المركزية الأميركية معدة لكي تلعب دوراً مباشراً داعماً لاحتياجات البيت الأبيض من المعلومات السرية. إلا أنه لم يثبت قط إمكانية جعل مركزية المعلومات الاستخبارية والتنسيق بشأنها كلياً عبر الاستخبارات المركزية الأميركية ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى الثقل البيروقراطي لمؤسسة الاستخبارات العسكرية ومهمتها الطاغية في الدعم المخابراتي للقوات المسلحة. وعوضاً عن ذلك، كان التحكم بمجتمع الاستخبارات يتم التعامل معه وفق نمط من الترتيب الكونفيدرالي مع سلطة تقع اسمياً بأيدي مدير الاستخبارات المركزية الأميركية ويعمل في منصب ثانوي باعتباره مديراً لها (دي. سي. آي) . وكان هذا الترتيب يواجه على مدى سنوات انتقاداً متكرراً، وجرى تقديم اقتراحات من أجل تشديد المراقبة على مدير الاستخبارات المركزية الأميركية على نحو أقوى. والسؤال المطروح هو ما إذا كان التحرك في هذا الاتجاه سوف يكون له في الواقع، التأثير المعلن لتقوية عملية تجميع المعلومات السرية وتحليلها دعماً لمتطلبات الاستراتيجية القومية وسياسات الرئيس.

هنالك أسباب تثير الشكوك؛ فبينما توجد هناك بالتأكيد ميزة في المنطق الأصلي بشأن وجود نشاط استخباراتي تحليلي له مركزية فلا بد أيضاً من الاعتراف بأن الاستخبارات المركزية الأميركية اكتسبت مع مرور الوقت كياناً مؤسساتياً قوياً وثقافة خاصة بها تمنعها من العمل ببساطة باعتبارها امتداداً لحاجات رئاسية. فأحد العناصر الأساسية في ثقافة الوكالة هو نظرة ما إلى العلاقة ما بين الاستخبارات والسياسة. ووفقاً لهذه النظرة، فإن الخطر الأساسي الذي يواجه المحترفين العاملين في أجهزة الاستخبارات هو إفساد العملية التحليلية على يد مسؤولين سياسيين يسعون إلى استغلال التقييمات التي تجريها الاستخبارات بهدف تحقيق تقدم في برنامج سياسي معين. فإذن، عادة مايميل أي شك من جانب مثل هؤلاء المسؤولين في قرارات الاستخبارات إلى أن يعتبر تدخلاً غير مشروع في عمل مجتمع الاستخبارات، والذي بدوره يجب أن

يبذل جهده ليبقى متحفظاً في علاقاته مع صناع القرار. أما العنصر الأساسي الثاني لهذه الثقافة فهو فلسفة من نوع ما لأجهزة الاستخبارات[13] وكونها تعكس التوجه الأكاديمي القوي للطواقم الأصلية لتحليل المعلومات التابعة للمكتب الأميركي للمصالح الاستراتيجية، والمخابرات المركزية الأميركية، فإن هذه الفلسفة تعتقد أن المهمة الرئيسة للاستخبارات، هي ليست استكشاف أسرار الخصوم بقدر ما هي تكوين صورة شاملة عن العالم باستخدام أدوات العلوم السياسية المعاصرة. والمتعارف عليه ضمنياً في هذا كله هو الافتراض بأن المسؤولين السياسيين يعوزهم الفهم الكافي للبيئة التي يعملون فيها. إضافة إلى ذلك ورغم الاعتراف الرسمي بحق صناع السياسة في تأمين احتياجاتهم الخاصة من المعلومات الاستخبارية، فإنه يفترض غالباً أن هؤلاء السياسيين حقيقة لا يعرفون في الواقع ماذا يحتاجون إلى معرفته: وفي نهاية الأمر لابد للتحليل الاستخباراتي من أن يقدم ليس فقط الإجابات وإنما الأسئلة أيضاً.

هذا الموقف ـ مزيج غريب من الحذر والتنازل ـ بالكاد يمكنه أن يحبب مسؤولي الاستخبارات برؤسائهم السياسيين. ولكن هل لهذا ما يبرره؟ ربما يبدو المنهج التنازلي منطقياً للوهلة الأولى في نظام مثل ذاك القائم في الولايات المتحدة، وحينئذ بإمكان المعنيين أن يجدوا أنفسهم في مناصب قيادية يملكون استعداداً فعلياً ضئيلاً لتوليها. وفي الحقيقة، على أي حال، فإن العديد من السياسيين المعنيين (سواء أكانوا أكاديميين، محامين أم من طاقم موظفي الكونغرس) هم أشخاص قادرون جداً يأتون إلى أعمالهم ومعهم ثروة كبيرة من المعرفة والخبرة المناسبة ـ غالباً أكثر من المحلل النموذجي الذي يعمل لدى أجهزة الاستخبارات. السياسيون أيضاً، يجب ألا يعاملوا تماماً باعتبارهم تلامذة أغبياء بليدي الذهن[14]. فالعديد منهم عندهم حدس عالٍ وقادرون تماماً على تفهم جوهر الوضع السياسي في جزء آخر من العالم، خلال مدة قصيرة، وبدون أن يفهموا جميع تفاصيله بصورة تامة. أضف إلى ذلك فإن السياسي الذي يحتل

منصباً عالياً يكتسب سريعاً مصادر بديلة للمعلومات، وعليه وجهات نظر جديدة ليست بالضرورة متاحة للمحلل الاستخباراتي. ولدى صناع السياسة، بالتحديد، ميزة واحدة كبيرة يتفوقون بها على المحللين العاملين في أجهزة الاستخبارات. هم يعرفون مايفعله الجانب الخاص بهم.

أيضاً، إن الفكرة القائلة بأن صناع السياسة لا يملكون أي موقع لانتقاد أحكام الاستخبارات غير المقبولة ضمنياً، وتمثل أحكاماً كهذه مزيجاً مما قد تسمى أسراراً محكمة وتحليلاً هادئاً. وتحتاج الأسرار إلى وضعها ضمن السياق التحليلي كي تكون مفيدة، إلا أنه ليس هناك من سبب محدد يستوجب قيام تنظيم استخباراتي بتأدية هذه المهمة. وإن آلية التفكير التي تدخل في تحليل كهذا، هي غالباً مختلفة قليلاً عن آلية التفكير الضمنية للمشاورات السياسية. ويمكن للطواقم العاملة في السياسة القيام به تماماً (ولقد كان الأمر كذلك غالباً، تاريخياً). وهذا يعيدنا إلى المسألة الأوسع لنطاق التحليل الاستخباراتي. فطالما أن هدف الاستخبارات هو إيجاد نوع من علم اجتماع كوني على مستوى العالم، فمن المحتم أن تكون الاستخبارات على خلاف مع عالم السياسة بشكل جوهري. وإن القيام بتعريف الاستخبارات بهذه الطريقة، يعني بالضرورة الاستخفاف بحاجات القادة إلى المعلومات وإساءة فهم طبيعة القرار الحكيم.

إن وجود توترات متأصلة في العلاقة ما بين القادة والتنظيمات العاملة في مجال الاستخبارات، هو أمر لا يمكن إنكاره. وما إن يقرر القادة أسلوباً للعمل، فمن غير المحتمل أن يرغبوا في أن تجري باستمرار، إعادة تقييم قراراتهم في تقارير الاستخبارات، ولاسيما عندما تكون مثل هذه التقارير (كما هو الحال في الولايات المتحدة) متاحة للخصوم السياسيين في الداخل. وربما يعتقد القادة تماماً لدى قيامهم بوضع الصيغ السياسية، أن التحليل الاستخباراتي يقيد خياراتهم حتى وهو يقوم بتقديم القليل من الفائدة الحقيقية. وقد يستهوي القادة تماماً أن يتجاهلوا أجهزة الاستخبارات عندما يقتنعون بإدراكهم الغريزي الخاص لوضع ما.

وربما يحاولون في الحد الأقصى إجبار المحللين على أن يتماشوا مع أولوياتهم السياسية. وليس هناك من حل بسيط لهذه المشكلات. من جهة أخرى يمكن اصطناع الكثير من تحريف التحليل أو بصورة أعم، من مخاطر علاقة سياسية ـ استخبارية وثيقة. ويمكن تحريف التحليل أو تشويهه بطرق عدة ليس أقلها، بواسطة محللين استخباراتيين أو بواسطة المديرين أنفسهم في مسعى لتملق رؤسائهم كسباً لرضاهم. غير أن النقطة الأساسية هي أن أكثر المعلومات الاستخبارية موضوعية لا طائل منها، ما لم يستشف بأنها مناسبة ولم تستخدم فعلاً. فالاستخبارات هي أو يجب أن ينظر إليها قبل كل شيء باعتبارها أداة جاهزة للعمل من أجل القادة، وليست ببساطة مجرد كتلة غير مميزة من المعلومات التي ربما يرغب البعض في معرفتها. ومن هذا المنظور يجب على الرؤساء (وكذلك المسؤولين السياسيين الأدنى) أن يعملوا بشكل وثيق مع عناصر الاستخبارات من أجل تكييف عملية تلقط المعلومات وتحليلها للتوافق مع برامجهم وجداول مواعيدهم الخاصة بهم. ويجب أن يكونوا مستعدين للتدخل في عمليات معالجة المؤسسات للمعلومات الاستخبارية إذا ما تطلب الأمر، من أجل ضمان حدوث ذلك[15].

ويتضمن الأسلوب البديل ـ هو في الواقع الأسلوب التقليدي للعلاقة بين السياسة والاستخبارات ـ تركيزاً انتقائياً أكثر من نموذج الاستخبارات المركزية الأميركية. وهو يقتضي ضمناً أن وكالات الاستخبارات يجب أن تولي اهتمامها رغم كل شيء «للأسرار» أكثر من المعرفة العامة. وهذا النوع من المعرفة والذي هو مفيد للقادة من الناحية العملية، ربما يتضمن، على سبيل المثال، معلومات حول أساليب صنع القرار، وعمليات المعالجة التي يتبعها قادة العالم الآخرون، والتوجهات السياسية وقوة الفصائل المعارضة من داخل الحكم أو التوترات في علاقة مؤسستهم العسكرية بالسلطة المدنية. وهو لن يشمل موضوعات أساسية عن مجتمع الاستخبارات الأميركي في الوقت الحاضر كالاتجاهات الديمغرافية أو البيئية البعيدة المدى أو التأثير الاجتماعي لوباء الإيدز.

إن عدم الرضى عن أداء مجتمع الاستخبارات الأميركي في السنوات الأخيرة كان شعوراً مشتركاً عبر الفئات السياسية المختلفة. وبالإمكان طرح مثال عن الإصلاح التنظيمي الجذري هنا أفضل من أي قطاع آخر في بيروقراطية الأمن القومي الأميركي باستثناء الدفاع عن الوطن. وكما ورد سابقاً، فإن معظم المقترحات التي طرحت من أجل التغيير كانت تفضل تحقيق المزيد من المركزية لمؤسسة الاستخبارات الممتدة بصورة عشوائية. والمشكلة الحقيقية هي على أية حال، ليست عدم مقدرة الاستخبارات المركزية الأميركية على التنسيق بين عمل الوحدات الاستخبارية الأخرى، بل إنها الاستخبارات المركزية ذاتها. ومن الممكن إثبات حجة وجيهة لنقل التفويض الفعال الخاص بنشاط تحليل المعلومات من الاستخبارات المركزية الأميركية إلى المستهلكين الرئيسين للمعلومات السرية، ولتفكيك دائرة العمليات (عنصر النشاط السري للوكالة) بتركيبتها الحالية[16]. وقد كانت هناك دلالة بسيطة حتى الآن على تقبل مثل هذه الإصلاحات البعيدة المنال سواء في الكونغرس أم في البيت الأبيض، على الرغم من الضغوط الهائلة التي بذلت لإحداث التغيير، والتي ولدتها الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول. وهذه شهادة على المدى الذي تصل إليه براعة التنظيمات الاستخبارية في حماية الذات، وكم هي حقاً محصنة بشكل غريب بفعل الحساسية السياسية المحيطة بها.

20

الاتصالات

نأتي أخيراً إلى مجال من مهنة إدارة شؤون الدولة والذي هو في غاية الأهمية بالنسبة للقادة في عصرنا الموجه عبر وسائل الإعلام. الاتصالات السياسية مسؤولية قيادية لا مفر منها، وهي واحدة يستحيل إعطاء تفويض بشأنها (كالحرب أو الدبلوماسية مثلاً) وينظر إليها على نحو متزايد في الديمقراطيات المتقدمة باعتبارها امتحاناً أساسياً للتنافس السياسي. ومع ذلك فإنه من الإنصاف القول إن دراسة الاتصالات السياسة تبقى على هوامش العلوم السياسية المعاصرة، وتميل إلى أن تكون مهملة في الاتجاه السائد في حقل الأبحاث التاريخية. وتعد خطابات السياسيين آخر مكان يتجه إليه العلماء المعاصرون للتمعن فيها في محاولتهم لفهم سلوكهم.

وهذا ليس على الإطلاق أمراً مستغرباً أو خطأ بالضرورة، نظراً إلى حقيقة كون سياسيينا نادراً ما يكتبون خطاباتهم بأنفسهم - والحقيقة فإنهم نادراً ما يقرأونها أحياناً. وينظر إلى الخطابات السياسية في الوقت الحاضر على أنها تمرينات تكتيكية تفقد فعلياً كل الأهمية، حالما يتم نشرها في صحف اليوم التالي. وفي المناسبات النادرة، التي يشعر فيها السياسيون بالفعل أنهم مجبرون على محاولة الارتقاء بمستوى اللهجة أو التعبير، فإنهم يكونون غير قادرين على فعل ذلك بصورة عامة. إضافة إلى ذلك وحيث إنه يجري إعداد المزيد من الخطابات، من أجل الوسط التلفزيوني، فإن مستواها الفكري يهبط تبعاً لذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن ما يثير الاستغراب ليس كون الجماهير الديمقراطية تجد الخطابات السياسية غير مشجعة، وإنما كونها غير مستعدة للاستماع إليها مطلقاً.

الأمر لم يكن دوماً على هذا النحو؛ ففي الجمهوريات التي كانت قائمة في العالم القديم كان ينظر إلى المقدرة على الكلام باعتبارها أمراً أساسياً لأي سياسي طموح. وكان إعطاء التوجيهات عن طريق الكلام والنقاش في الاجتماعات العلنية وقصور البلاط، عنصراً مركزياً من عناصر التعليم العالي. وأقدم بحث يتناول هذا الموضوع هو كتاب أرسطو «فن الخطابة» وهو عمل نموذجي تتواصل قراءته على نطاق واسع. وقد ساعد كتّاب آخرون من الأغريق والرومان والذين تناولوا فن الخطابة، ولاسيما سقراط وشيشرون، ساعدوا في وضع تقليد لتعليم ليبرالي حيث تلعب الخطابة دوراً رئيساً وظل هذا التقليد حياً بصورة كبيرة في بداية العصر الحديث، وفي الواقع خلال القرن التاسع عشر. وحدد شكل ممارسة النقاش البرلماني، في إنكلترا، وأميركا، وأمكنة أخرى مؤسساً مستوىً للبلاغة (في سياسيين من أمثال أدموند بيورك، ودانييل ويستر، وأبراهام لينكولن) يتشابه في عصورنا نحن مع فقط خطابات وكتابات ونستون تشيرشل، والذي لا نظير له[1]. وإن أفول مجد الخطابة بوصفها فناً عملياً، وإلغائه من مناهج التعليم العالي على يد علم الاجتماع الحديث، يشكل العامل الرئيس الضمني وراء انحطاط الخطاب السياسي المعاصر[2].

والقادة يتواصلون، على أية حال، عبر الأفعال بقدر ما يتواصلون عبر الكلمات. وأفعال الحكومات هي ذاتها أدوات تواصل تتحدث أحياناً بصوت أعلى من الكلمات. وهي تستطيع على سبيل المثال، التعبير عن الحزم أو الضعف، الجدية أوعدم المبالاة، الالتزام أو غيابه. إلا أنه، وبعيداً عن هذا، هناك مؤسسات معينة، وسياسات أو أفعال للحكومات والتي لربما يقال إن «هدفها الرئيس» هو تحقيق تفاهم رمزي بدلاً من تأثير عملياتي. دعونا نستذكر ثانية الاختلاف الذي يراه وولتر بيجهوت بين العناصر الوقورة والفعالة للنظام البريطاني. فالملوك المعاصرون وبعض رؤساء الدول الآخرين مثلاً يؤدون وظيفة رمزية جداً في توجيه سياسات بلادهم، وعلى الرغم من ذلك فإنها تكون وظيفة مهمة وهم يؤدون دوراً بصفتهم رمزاً للوحدة الوطنية، وشرعية النظام واستمرارية الحكم وسط تغيير

سياسي يحمل إمكانية زعزعة الاستقرار[3]. وهذا البعد الرمزي للقيادة، هو أيضاً مهمل على نحو كبير في علومنا السياسية[4]. ويعزى بعض السبب في ذلك إلى أنه يبدو يعقب بشكل سلبي على عقلانية الناس العاديين ومن هنا على عقلانية الحكم الشعبي. والسبب الأقوى هو أنه يتناقض مع ازدراء «الصيغ الشكلية» التي ذكرها توكفيل منذ زمن بعيد باعتبارها مظهراً مميزاً للثقافة السياسية الديمقراطية.

ما هي الخطابة تماماً؟ سوف نقول ببساطة، ومع تجاهل التعابير الأكاديمية المعاصرة المتداولة، إنها فن إقناع جماهير كبيرة بأمور سياسية مفهومة على نطاق واسع. ويميز أرسطو الذي يبقى مرشداً لا يمكن الاستغناء عنه لقواعد الخطابة، يميز بين ثلاثة فنون ذات صلة: المنطق، والجدلية و«السفسطائية»، وقد كان هناك رأي معروف عن الخطابة في عصره مثلما هو في عصرنا يميل إلى مساواتها بالسفسطائية، أي باستخدام الخداع اللفظي لدعم أو دحض حجة ما. ويدافع أرسطو عن الخطابة في وجه هذا المفهوم الخاطئ بحيث إنه الخطابة بالنسبة إليه لديها أو يمكن أن يكون لديها عنصر جدلي مفاده أنه بينما تعجز عن بلوغ هدف المنطق الصحيح، فإنها تمتلك مع ذلك النزاهة الخاصة بها. وبالإمكان وصف الجدلية على أنها فن المناظرة ومكانها الطبيعي ليس الساحة السياسية ولكن اجتماعات صغيرة مخصصة للنقاش وإجراء المناظرات والفارق ما بين الخطابة والجدلية هو كالفارق مابين خطاب سياسي وبرنامج حواري تلفزيوني، أو مقالة رأي في جريدة كبرى.

وفيما يكون العنصر المنطقي أو الجدلي للخطابة ضرورياً وهاماً، فإنه ليس كل مكوناتها. ولا بد في سياق محاولة إقناع جماهير غفيرة وعليه شعبية نسبياً أو أقل تعليماً لا بد من توظيف آليتين اثنتين أخريين: «الشخصية» و «العاطفة». وتدل الشخصية على الانطباع الشخصي «الصورة» التي يبتدعها المتحدث أو يبرزها. أما العاطفة فهي اجتذاب المتحدث لعواطف جمهوره. وقد يقال إن هذه

الأشياء تشكل معاً مصدر «كاريزما» المتحدث بالمعنى السائد لتلك العبارة. ولا ينكر أرسطو أن مظاهر البلاغة هذه تساعد على التلاعب أو تشويه الحقائق. إلا أنه يصر على أنها، رغم ذلك، عنصر مشروع تماماً للمهنة عندما يتم توظيفه بطريقه صحيحة. وإن كون البراعة في البلاغة هي كل ما يحتاجه السياسي لكي يحقق النجاح، فهي فكرة أخرى مقبولة على نطاق واسع من قبل كل من عاصروا عهد أرسطو والذين يعيشون في عصرنا، ومرفوضة من قبله. وتعتمد البلاغة، حسب أرسطو، على «العلوم السياسية» لناحية مادة المناقشات. وسوف يزداد تأثيرها المقنع بالتناسب (أو على أية حال بترابط معقول ما) مع كونها مطّلعة بصورة حقيقية عبر المعرفة السياسية[5].

ربما يكون الفشل الأكبر الوحيد للخطباء السياسيين المعاصرين من هذا المنظور هو عدم أهليتهم للنقاش السياسي. وإن خطاباً سياسياً نموذجياً يلقى اليوم هو خليط من تأكيدات ومناشدات للسلطة، وبالتحديد سلطة المحاكم وخليط من دراسات صادرة في زاوية أو أخرى من عالم السياسة الأكاديمي أو الشعبي. ونادراً ما يحاول السياسيون إثبات حجتهم عبر أية مناقشة مهمة، دعك عن أية إشارة مقبولة للمبادئ الأولية للسياسة أو للمضمون التاريخي. وتعد المقارنة مع فن الخطابة العلنية الأميركية للقرنين الماضيين مقارنة ملفتة للنظر وتبعث على القلق، وهي ليست مجرد مشكلة أميركية فقط[6].

يفرّق أرسطو، على نحو مفيد، بين ثلاثة أنواع من فن البلاغة: البلاغة المتأنية، في الاجتماع الشعبي في الداخل، وتتعلق بما هو مفيد ومؤذٍ سياسياً. البلاغة القضائية، هي بلاغة قاعة المحكمة وتتعامل مع ما هو عادل وغير عادل. ثم هناك بلاغة «التباهي» (الاستعراض) وهي بلاغه المناسبات الاحتفالية والمسابقات الخطابية والتي تتعلق «بالنبلاء» ـ مع الاحتفاء بشخصيات مميزة وبمهام تؤدى في خدمة البلاد. وتشمل الأمثلة عن هذا النوع «خطبة الجنازة» لبيريكليس و«خطاب غيتسبيرغ» للينكولن ـ والأرجح أنهما أعظم قطعتين أدبيتين

نموذجيتين للخطابة السياسية التي نحتفظ بسجلات لها. وهذه الأنواع المختلفة لفن البلاغة جميعها حية اليوم بصورة متميزة. فالبلاغة القضائية، مثلاً، تناسب بشكل طبيعي المحامين الذين يلعبون دوراً مسيطراً كهذا في السياسات الأميركية المعاصرة (وهي ربما أكثر ما تكون واضحة في جلسات الكونغرس). فالمجال الذي يكون فيه السياسيون المعاصرون هم الأضعف، هو على أية حال، الأخير بالتأكيد تقريباً. ومع وجود بعض الاستثناءات الملحوظة ـ من الممكن ذكر خطاب رونالد ريغان في عام 1984 إحياءً للذكرى الأربعين لغزو قوات التحالف لسواحل النورماندي في الحرب العالمية الثانية ـ ويبدو أن السياسيين يهملون الأحداث التي يمكنها أن توفر مضمون خطابة قوية بشكل رمزي، أو على أية حال، لا يرتفعون إلى مستوى مسؤولية هذه الأحداث وهذا البعد من نشاطهم لا يؤخذ تماماً على محمل الجد باعتباره يمتلك أهمية استراتيجية أو سياسية.

وينظر عموماً إلى اثنتين من خلفيات فن الخطابة على أنهما تشكلان وضعاً حرجاً بالنسبة للقادة المعاصرين حيث تتيح فرصاً لتحقيق مكسب سياسي مثير غير أنها تتيح أيضاً موتاً سياسياً مفاجئاً. وإحدى هذه الخلفيات هي المناظرة؛ والأخرى ما يمكن تسميته بخطاب الأزمات. وفي الولايات المتحدة، كثيراً ما تثير المناظرات السياسية المتلفزة في الوقت الراهن قضايا الانطباع والأسلوب بغض النظر عن أهميتها. إلا أن بإمكان المناظرات أيضاً العمل على بلورة قضايا مهمة بطرق قد يكون لها تأثير مفيد ودائم. والمثال النموذجي لذلك هي مناظرات لينكولن ـ دوغلاس في مجلس الشيوخ الأميركي عشية الحرب الأهلية الأميركية. أما بالنسبة لخطابة الأزمات فليس هنالك من شرح أفضل لها أكثر من خطابات زمن الحرب التي ألقاها ونستون تشرشل. فعندما وقف تشرشل أمام مجلس العموم في 13 آيار 1940، في أول ظهور له هناك بصفته رئيساً للوزراء، بعد فترة وجيزة من حلوله محل نيفيل تشامبرلين والذي كان قد فقد الثقة غير أنه ظل

محبوباً، كانت بريطانيا تعيش حالة إرباك عميقة، وكان هناك رأي جماعي في دوائر النخبة متحمس لعقد صفقة مع هتلر، وكان الشعور في المجلس أقل من ودي. وعندما جلس بعد عدة دقائق لاحقاً وسط نوبة تصفيق حادة، كانت الأمة قد اتحدت والتزمت بتحقيق «النصر، النصر بأي ثمن النصر على الرغم من كل الأهوال، النصر مهما قد يكون الطريق طويلاً وشاقاً»(7).

تعمل الاتصالات السياسية الرمزية على مستوى أساسي أكثر من الخطاب السياسي. ولذلك فإن سلطتها قوية، ولاسيما في المجتمعات التقليدية وبين طبقة السكان من الذين هم على معرفة ضئيلة بالقراءة والكتابة وعلى تواصل محدود مع الدولة؛ إلا أنه سيكون من الخطأ أن نستخف بتأثيرها حتى في الديمقراطيات المتقدمة اليوم. ومثلها مثل الخطاب السياسي، فإنها تقوم بإيصال الرسائل، وتبتكر أو تشكل بعض الانطباعات وتستثير مشاعر معينة. وربما تكون الأعلام والأناشيد الوطنية أكبر تجسيد فعّال للمشاعر البطولية بالنسبة للغالبية من الناس (ومن هنا الحساسية السياسية تجاه موضوع حرق الأعلام في الولايات المتحدة). والمباني العامة، والنصب التذكارية، والتماثيل المنحوتة، ومواقع المدافن قد تؤثر أيضاً بوصفها رموزاً قوية لهوية أمة وتاريخها (فكر في واشنطن أو باريس). وعلى مستوى آخر، يمكن للرموز من مختلف الأنواع أن تشكل دعامات مهمة لأنظمة معينة فسيطرة مبنى الكابيتول (وزارة الدفاع الأميركية) الحقيقية على منطقة وسط واشنطن تبعث برسالة واضحة عن الطبيعة الجمهورية لنظام الحكم الأميركي. وشكلت الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة التي اتخذت شعار الصليب المعقوف ومدينة نورمبيرغ، دعايات مؤثرة لصالح ألمانيا النازية، مثلما فعلت المطرقة والمنجل واستعراضات يوم الأول من أيار بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وعندما عادت إحدى أعظم المدن الروسية لتصبح مدينة سانت بيترسبيرغ مرة ثانية، كان واضحاً أن الشيوعية قد انهارت هناك بشكل كامل.

إن لدى القادة فرصاً مهمة لإجراء اتصالات رمزية، وهم في الحقيقة، يتواصلون بصورة رمزية سواء أرادوا أم لا، لأن كل شيء يفعلونه يتجه تماماً إلى أن يستثمر في معانٍ أوسع من قبل الجمهور اليقظ. ويبعث السلوك الخاص للقادة، مثلاً، برسائل قوية إلى المجتمع الأوسع، وباستطاعته المساعدة على التعريف بحقبة ما (إنكلترا في العصر الفيكتوري). ولقد ترك الوقار الطبيعي الذي تميز به ريغان وبساطته، بالمقارنة مع الذين سبقوه من أسلافه في المكتب البيضاوي، أثراً قوياً صادقاً ومألوفاً في نفوس الجمهور الأميركي وشكل مصدر قوة سياسي هائل: وتشكل الاتصالات الشخصية ـ مع السياسيين ورجال النخبة في الداخل، والقادة الأجانب ـ منحى هاماً للقيادة السياسية ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية (رغم أنها ليست الوحيدة). ويستطيع القادة المعاصرون بالطبع قضاء الكثير من وقتهم، وهم يقضون الكثير منه، في حضور «أحداث» لها غاية هزيلة غير ابتكار وتشكيل انطباعات موجهة نحو دائرة انتخابية سياسية معينة. وبالإمكان المبالغة في هذا كله بصورة واضحة. كما أنه بالإمكان بالتأكيد تبديد هيبة قائد ما عندما يتم القيام بمثل هذه الأفعال في أغلب الأحيان، أو بشكل غير ملائم. والتحدي القائم هو التفكير من خلال عواقبها وكلفتها المترتبة عليها وفوائدها ضمن إطار استراتيجي، بدلاً من اتخاذ مجرد رد فعل على ضغوط سياسية تمارس بين يوم وآخر. وهذا يعني بشكل خاص الانتباه إلى التأثير الذي تحدثه في الخارج تحركات تم الاتفاق عليها في سياق داخلي محض (سوف تتم قريباً مناقشة آلية إيصال المعلومات إلى المشاهدين الأجانب).

لا يمكن للقادة بالطبع أن يفعلوا كل هذه الأمور بمفردهم. وكما هو الوضع مع التنظيمات الأخرى لمهنة إدارة شؤون الدولة، فإن الاتصالات السياسية تحتاج إلى دعم طبقة من المحترفين. وحتى قبل مجيء وسائل الاتصالات مع الجماهير أو المكاتب الصحافية الرسمية، كثيراً ما تطلع القادة إلى أشخاص آخرين من أجل توجيه رسالة أو إعطاء انطباع ما يرغبون في إبرازه. وربما ترضي رعاية الشعراء

والفنانين غرور أمير تماماً، إلا أنها كانت أيضاً تخدم هذه الغاية العملية جداً. أيضاً التاريخ السياسي كثيراً ما كتب بناء على أوامر الحكام. ومعظم هذه الوظائف يقوم بها اليوم الصحافيون، ومؤرخو الأحداث غير العظماء للقيادة في عصرنا الديمقراطي. والمشكلة هي على أية حال، أن الصحافيين يتمتعون اليوم بهيبة واستقلالية لا نظير لهما في التاريخ. فوسائل الإعلام هي فعلاً وبحق سلطة رابعة في عالم الديمقراطية المعاصر[8]. وليس مستغرباً أن تكون العلاقة ما بين القادة السياسيين وأسياد هذه السلطة المتنفذين علاقة معقدة. وفي الوقت ذاته، فإن اعتماد السياسيين على الصحافيين، أو الصحافيين السابقين بسبب خبرتهم في مجال الاتصالات، يحمل معه مسؤوليات مهمة.

إن حرية الصحافة في السياسة الأميركية المعاصرة هي بالطبع مسألة إيمان، ومن المعتقد أنها مكفولة استناداً إلى مادة أساسية من الدستور[9]. وقد كان توكفيل من بين الأوائل الذين ابدوا تقديرهم للدور السياسي الهام الذي يمكن لصحافة حرة أن تلعبه في الديمقراطيات الحديثة[10]. ولا مجال للشك بأن الصحافة تؤدي خدمة حيوية في عملية مراقبة السلطة الهائلة للدولة الإدارية المعاصرة وتحقيق التوازن بداخلها والعمل باعتبارها منبراً عصرياً للدفاع عن الشعب. وتقع المشكلة عندما تتحول الصحافة ذاتها إلى مؤسسة قادرة ومؤثرة عن جدارة. وهذا هو الوضع حالياً في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تنوعه الظاهري، فإن الإعلام المرئي والمكتوب قد بات تحت سيطرة حفنة من كبريات الشركات، بصورة متزايدة، وحيث عناصر تشكيل الرأي لديها قليلة نسبياً وتسيطر عليهاثقافةٌ واتجاه سياسي وحيدان. وتقوم التنظيمات الإعلامية بالتركيز على أدوارها الخاصة بخدمة المصلحة العامة عندما يصبح من الملائم لها أن تفعل ذلك. وهي ترفض بإصرار في الوقت ذاته تحميلها مسؤولية أداء هذه الأدوار، وتقف في وجه أي جهد يبذله الحكم لتحديد أو تنظيم نشاطاتها[11].

ربما يكون من المتفق عليه على نطاق واسع أن وسائل الإعلام الأميركية قد أوجدت ثقافة ووجهة نظر سياسية متميزتين؛ وتظهر الدراسات بشكل ثابت أن الصحافيين يقفون سياسياً تماماً إلى جانب اليسار بالنسبة للأميركيين العاديين وهم ينزعون غريزياً إلى الشك في الحكم والنخب التقليدية (سياسيون، رجال أعمال، عسكريون) وبالنسبة لتأثرهم بأية سلطة فإنهم يتطلعون إلى السلطة الفكرية لليبرالية المدروسة جيداً للجامعات والعلوم السياسية الأكاديمية. وقد أصبحوا في الوقت ذاته أكثر جرأة بشكل متزايد، في إقحام أنفسهم في أعمال الحكم وتفسير تحركاته للشعب. ومع وجود الخليط الغريب من التهكم والمثالية الذي يميز أسلوب تصرفهم، فإنهم يتعالون على القيادة السياسية للبلاد ويحطون من قدرها لدى العامة. وهم من جميع هذه النواحي، يطرحون مشكلة بالنسبة للسياسيين. هم عقبة نشطة في وجه صناعة القرار المتعقل والحكم الفعال[12].

وليس مفهوماً تماماً المدى الذي يشكل فيه إعلام النخبة جزءاً مكملاً فعلياً لعملية صناعة السياسة في الولايات المتحدة اليوم، فمن المستحيل عملياً عقد اجتماع على مستوى الحكومة في البيت الأبيض بدون ظهور نتائجه في صحيفة نيويورك تايمز أو واشنطن بوست في صباح اليوم التالي. ويتاح للمراسلين الصحافيين المفضلين سهولة الوصول إلى مسؤولين كبار، بشكل لا يمكن تصوره لوضع كتب عن طريقة عمل الحكم في الداخل في أكثر النواحي حساسية من الحرب والسلم ـ كتب غالباً ما تنشر حتى قبل رحيل إدارة ما عن الحكم. وكان الرؤساء وغيرهم من كبار المسؤولين في الماضي، سيستغلون بحذر مراسلاً صحافياً موثوقاً به أو محرر عمود خاص في إحدى الصحف من أجل الترويج لأفكار أو إثبات حجج مؤيدة لتوجه الإدارة. والصحافة هي في مركز السيطرة اليوم ولم يعد تسريب المعلومات عن طريق المسؤولين ضرباً من المهارة، فهو ببساطة الطريقة التي تتم بها الأمور، والنتيجة هي أنه لم يعد بالإمكان الاحتفاظ بالأسرار بشكل موثوق، والأكثر أهمية أن المعالجات المدروسة والعمل المنظم لطاقم الموظفين تتم عرقلته بالحاجة إلى اتخاذ قرار والتحرك قبل حلول الدورة الإخبارية التالية[13].

من المتعارف عليه أن الولايات المتحدة تشكل حالة غير اعتيادية. فوسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة الأخرى يتم الإبقاء عليها عامة على مسافة أبعد من الحكم بكثير، وهي في الوقت ذاته أكثر مراعاة له، في حين تتجه وسائل الإعلام في الدول الأقل ديمقراطية إلى أن تكون تحت السيطرة إن لم تكن محكومة كلياً من قبل الحكم. ومع ذلك فلا يجب الاستخفاف بالتأثير العالمي لوسائل الإعلام الأميركية. ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال للشك بأن الصحافة وفق النمط الأميركي قد غدت هي النمط السائد في أماكن أخرى، وبشكل متزايد (أحياناً مع عواقب مؤسفة بالنسبة للصحافيين). فماذا يتوجب على المسؤولين من القادة أن يفكروا فيه، وماذا يتوجب عمله من أجل حل هذه المشكلات، إن كان هناك من حل؟ إن بالإمكان التأكيد هنا أن التقدم التكنولوجي لقطاع المعلومات سوف يقوم بتصحيح بعضها ولاسيما فيمايتعلق بالسلطة المؤسساتية لشبكات التلفزة الرئيسة، والتي تتراجع أمام تأثير القنوات الفضائية المزدهرة، وكذلك الإنترنت. ومهما يكن فإن هناك بالتأكيد خطوات تستطيع الحكومات اتخاذها لتشجيع المنافسة الحقيقية بين المنافذ الإعلامية. ولابد للحكومات قبل كل شيء من ألا تترك التنظيمات الإعلامية تنسى أن الموجات الهوائية هي مرفق عام وباعتبارها كذلك فهي عرضة للمحاسبة والتنظيم بشكل معقول. وربما يتضمن مثل هذا التنظيم، على سبيل المثال، تفويضاً بإنتاج أنواع معينة من برامج الخدمات العامة، بما في ذلك تخصيص حيز هام من الوقت على الهواء مجاناً أو مع حسم خاص من أجل المناظرات والدعايات السياسية (منهج بديل مقبول من أجل إدارة حملة إصلاح مالي) ـ وهو أمر عارضته بشكل حاد ولسنوات مؤسسة صناعة البث التلفزيوني والإذاعي ولم تدعمه الطبقة السياسية الأميركية بصورة قوية قط.

إن جوهر الأمر هو حق الحكومات في تنظيم وصول وسائل الإعلام إليها ذاتها وفي تحديد مادة التغطية الإعلامية. ويكمن جزء من المشكلة في كون أولئك الذين هم في الحكم والمكلفون بموضوع العلاقات مع الإعلام، هم أنفسهم تقريباً

صحافيون ـ أناس يريدون أن تؤخذ عنهم فكرة جيدة من قبل نظرائهم ويعودون في النهاية إلى مهنتهم. ومثل هؤلاء الأشخاص غالباً ما يكونون بارعين في التنسيق مع الصحافة المفيدة لصالح رؤسائهم في العمل، إلا أنهم من غير المحتمل أن يرغبوا في الاعتراض، بأي أسلوب جوهري على الافتراضات القائمة للتنظيمات التي يتوجب عليهم التعامل معها أو أن يفرضوا نظاماً صارماً بالنسبة لسوء التصرف. والقادة أنفسهم عموماً لديهم طبعاً، قبول طفيف لمثل هذه الإجراءات على حد سواء، لأن الثمن المقابل لإحباط الرغبات الإعلامية يمكن أن يكون شقاءً سياسياً. وعلى أية حال فإنه ـ لا بد للقادة في مرحلة معينة، من أن يفكروا في عواقب الاسترضاء المتواصل للذين يتسببون في إثارة قلقهم إعلامياً.

هل يتوجب على القادة أن يحاولوا تحديد شكل الأخبار؟ إن ما يدعى بالتشويش الذهني للمراسلين الصحافيين ـ محاولة التأثير في تغطيتهم لواقعة إخبارية ـ هو أسلوب معروف جيداً إلى درجة أنه ـ وفيما هو ليس مستساغاً دوماً ـ يشكل ضرورة دفاعية أحياناً. والسؤال الحقيقي المطروح، على أية حال، هو ما إذا كان لابد للقادة أو كبار مساعديهم من التدخل شخصياً لدى الصحافين (أو محرريهم أو ناشريهم) لكي يحاولوا التأثير في الطريقة التي تتم بها معالجة واقعة إخبارية. والمثال على ذلك ـ والأسلوب الأكثر شيوعاً في الماضي ـ هو أوضح ما يكون في مجال وجود معلومات عسكرية أو استخبارية حساسة في أيدي الإعلام. ورغم ذلك، فليس هناك من سبب يمنع تسجيل شكاوى المسؤولين جهاراً أم سراً من تغطية إعلامية مشوهة لأية قضية سياسية مهمة، وإن الفكرة التي يروج لها المتحدثون الإعلاميون دون هوادة، هي أن الحكم مفتوح لشتى أنواع التعليق فيما يمنع الحكم من الدفاع عن نفسه بسبب «تأثير مثبط» مزعوم على حرية التعبير، هو أمر يصعب أخذه على محمل الجد.

هنالك حالة تطابق ما بين علاقات الحكم بالإعلام والعلاقات العسكرية ـ المدنية. وربما يقال إن نموذج «السيطرة الموضوعية» في العلاقات العسكرية ـ المدنية تمتلك ثقلاً موازياً في صفقة يحترم الحكم بموجبها استقلالية الإعلام

ويسهل تغطيته لقضايا البلاد مقابل تقيد الإعلام ببعض القواعد الأساسية للسلوك، واحترام بعض متطلبات الحكم. والقواعد الأساسية هي الحياد السياسي والعقائدي واحترام معقول لرموز وتقاليد البلاد. أما متطلبات الحكم فهي للمحافظة على المعلومات الحساسة ونزاهة أعمال الحكم. والبديل لهذه الصيغة هو نظام السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على المنافذ الإعلامية، من قبل الأحزاب السياسية، إن لم يكن من قبل الحكومات ذاتها. وفي حال الفشل في تحقيق هذين الأمرين، فإنه قد يقال إن علاقات الحكم والإعلام في وضع أزمة. فهل هنالك من طريقة أخرى لوصف الوضع في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر؟

نختم بمناقشة للاتصالات السياسية الموجهة بشكل رئيس إلى الجماهير في الخارج أو ما أصبح يسمى «الدبلوماسية العامة»(14). فعندما انهارت الإمبرطورية الروسية في شرقي أوروبا ولاحقاً وبسرعة الاتحاد السوفيتي ذاته، وبدون إطلاق رصاصة واحدة دفاعاً عن النظام القديم، كان الكثيرون مرتبكين يبحثون عن تفسير مقبول لما حدث. وإن كون شرعية الحكم الشيوعي كانت قد تآكلت مسبقاً بصورة هائلة ليس فقط في الدول التي تدور في فلكه، وإنما في الوطن السوفيتي ذاته قبل أحداث 1989 ـ 1991، هو أمر نادراً ما يمكن جعله موضع شك. ومع ذلك فإن خبراءنا الأكاديميين والسياسيين نادراً ما فكروا في أن برامج المعلومات لما وراء البحار للحكومات الغربية ولاسيما تلك الخاصة بالولايات المتحدة ربما كان لها أثر في حدوث ذلك التطور. إن أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي لا تزال غير واضحة إطلاقاً. غير أنه من الإنصاف القول إن مساهمة برامج المعلومات أو الدبلوماسية العامة الأميركية لم يجرِ تقييمها على نحو وافٍ ولم تعط حقها بالتأكيد(15).

كانت برامج المعلومات الدولية أداة دائمة للسياسة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية(16). وكان البث الإذاعي على الموجات القصيرة، أهم شيء لديها، ولفترة طويلة. كذلك ساهمت في ذلك المكتبات والمراكز الثقافية الأميركية في

الخارج مثلما ساهمت مجموعة متنوعة من المنشورات المتخصصة وبرامج التبادل الثقافي والتعليمي. وكان ينظر إلى مثل هذه البرامج في السنوات الأولى للحرب الباردة بوصفها، صراحة، وسيلة استراتيجية للمقاومة الأميركية للتحدي العالمي للشيوعية ـ ولجزء من حرب سياسية نفسية كما مارستها وكالة الاستخبارات المركزية. وعلى أية حال، وفي أعقاب الحرب الفيتنامية والتحول إلى سياسة الانفراج مع اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية في السبعينيات، لم تعد هذه السلوكيات سائدة، وبات ينظر إلى الدبلوماسية العامة (عبارة جرت صياغتها في ذلك الوقت بوصفها بديلاً للعبارة البغيضة الحديثة «بروباغندا» أو الدعاية) على نحو متزايد باعتبارها نوعاً من الخدمة الإعلامية مقدمة من الولايات المتحدة إلى باقي العالم بطريقة غير مبالية، وبالتالي باعتبارها هامشية بشكل متزايد بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الحقيقية للبلاد.

جاء رونالد ريغان إلى الرئاسة وهو مجهز بصورة فريدة للمشاركة في صراع إيديولوجي. وأدرك ريغان وهو، ممثل سابق وشخصية إذاعية، وبالغريزة، قوة وسائل الاتصال الحديثة وأهمية المكان في العمل السياسي المعاصر. وكان قد عرف عن حقائق الحرب السياسية التي قادها الشيوعيون من مصدرها الأول بصفته رئيساً لنقابة ممثلي الأفلام السينمائية في هوليوود في فترة ما بعد الحرب. وبصفته رئيساً للولايات المتحدة، كانت مهاراته في الحديث والتمثيل تكسبه عن جدارة لقب «رجل الاتصالات العظيم». وليس مثيراً للاستغراب تماماً آنذاك، أن ريغان سوف ينطلق لإعادة تفعيل مقدرات الدبلوماسية العامة الواهنة، وعلاوة على ذلك أن يتولى شخصياً الدفاع عنها في وجه العدو السوفييتي.

عندما تكلم ريغان علناً عن الاتحاد السوفييتي باعتباره «إمبرطورية الشر» والتي كانت آخر فصولها تكتب حتى آنذاك، فقد كسر بذلك جميع القواعد التي حكمت التعليق الرسمي الأميركي على العلاقات بين الشرق والغرب على مدى ربع قرن على الأقل. ورغم أنه قوبل بالسخرية من جانب نقاده في الداخل

وعلى النطاق الدولي، في ذلك الوقت، فقد تحدث الرئيس بهذه الكلمات وبكلمات أخرى مشابهة بتأن وبتأثير عظيمين. وبقيامه بوضع صياغة حديثة عن النزاع الأميركي ـ السوفييتي، ليس فقط بعبارات سياسية أو إيديولوجية وإنما عقائدية، فقد استغل ريغان نزعة عميقة لموقف معارض للشيوعية في الشرق. وأطلق في الوقت ذاته تحدياً هائلاً في وجه رجال النخبة من الشيوعيين في كل مكان لإشعارهم بأن الولايات المتحدة لا تعترف في الواقع بعد الآن بشرعية حكمهم. وبالنسبة لمدى تأثر الدبلوماسية العامة الأميركية إجمالاً بهذا الموقف فقد شكل تهديداً استراتيجياً من نظام، مختلف تماماً عن ذاك الذي كان السوفييت قد اعتادوا عليه على مدى سنوات. وتم من بين أشياء أخرى طرح فكرة تشجيع الديمقراطية في الشرق ووضعها موضع التنفيذ، بوصفها منحى جاهزاً للعمل من مناحي السياسة الأميركية وليس بوصفها مجرد رغبة تستحق الثناء.

وبعد قول هذا كله، تبقى حقيقة أن الدبلوماسية العامة لم تحقق الآمال المعقودة على نجاحها في سنوات ريغان، عدا عن الحديث عن فترة ما بعد الحرب الباردة، عندما كان المنطق الأساسي لها أقل تأثيراً. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى كون الدبلوماسية ما تزال ملوثة بعلاقتها الواهنة مع الحرب السياسية النفسية. والصحافيون هم بالتحديد معادون لها بشكل كبير حيث يرون فيها (دون وجه حق تماماً) إساءة استعمال لمعايير مهنتهم وخطوة خطيرة باتجاه سيطرة الحكم على الإعلام عموماً[17]. وإذا ما كان للمحيط الأمني الجديد الذي أوجدته الحرب العالمية على الإرهاب أن يتسبب في جعل القادة يلقون نظرة أخرى على ما يمكن للدبلوماسية العامة أن تقدمه، وكما يجب أن تفعل بالتأكيد، فإنهم يحتاجون إلى إدراك أنها تظل حقل ألغام سياسي داخلي، مع تقدم يعتمد بالتأكيد على تدخل قوي من جانب أعلى مستويات الحكم.

21

في الاستراتيجية

تعد السيطرة على الوسائل المختلفة لمهنة إدارة الدولة عملاً هائلاً للقائد الطموح، غير أنه ليس كافياً في حد ذاته. ولا بد للقائد أيضاً من أن يكون قادراً على استخدامها بشكل متناسق فيما بينها وبأسلوب فعال وجاهز للعمل. سوف نتحول تالياً، إذن، إلى التفكير في شكليات قرارات القيادة وتحركها - الاستراتيجية والتخطيط، إدارة الأزمات، والمشورة وعملية صنع القرار، وسوف ينصب اهتمامنا الرئيس وكما في كل مكان، على القيادة في خلفيتها الديمقراطية المعاصرة.

ربما يقال اليوم إن إدارة الأزمات هي بالمعنى الهزيل للعبارة، طريقة العمل لمعظم الأنظمة الديمقراطية في العالم. وإن غياباً معيناً للجدية في التعامل مع عالم ينظر إليه باعتباره أقل تهديداً عنه خلال الحرب الباردة، وكذلك شراك الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وضغوط الاقتصاد العالمي ـ هذه العوامل وغيرها من العوامل تتضافر معاً للتشجيع على اعتماد أساليب مختصة بالتحديات الدولية. وتستدعي السياسات المحلية في الداخل الانشغال بها دائماً وتوجد آفاقاً قصيرة الأمد لمعظم السياسيين. ونتيجة لذلك نادراً ما يفكر القادة مسبقاً أو يحاولون وضع خطط بشكل منهجي من أجل مستقبل دولهم. ولا يجب أن يكون هذا مستغرباً بالإجمال. دعونا نستذكر ثانية التحذير الشهير الذي أطلقه توكفيل: «تجد الديمقراطية صعوبة في التنسيق ما بين تفاصيل عمل كبير وبين وضع خطة ما وتنفيذها حتى النهاية بعزم وتصميم على الرغم من العقبات. وهي

لديها مقدرة ضئيلة على تفعيل إجراءات في السر والانتظار بصبر من أجل معرفة النتيجة. ومن المرجح أكثر أن تنتمي مثل هذه الصفات إلى رجل واحد أو إلى طبقة أرستقراطية»[1]. وباختصار، فإن الأنظمة الديمقراطية ليست ملائمة تماماً للاستراتيجية.

وليس من المستغرب أن الولايات المتحدة لا بد وأن تجد أن الاستراتيجية تطرح تحديات بشكل خاص، فخلال الكثير من أحداثها التاريخية، أدى الموقع المنعزل للبلاد إلى إراحتها من أن تضطر إلى التفكير جدياً في الأعداء المحتملين. وإضافة إلى ذلك فإن الطفرة المادية المتنامية للبلاد ساعدت على اعتماد أسلوب من الأعمال الحربية يفضل الترتيبات العملية وقوة النيران على المناورة، الأمر الذي كان بادياً مسبقاً في انتصار الاتحاد على المهارة القتالية العالية المثيرة للجدل للولايات الإحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة الأميركية في عامي 1860 و1861 خلال الحرب الأهلية[2]. وفي عصور أحدث، ساعدت متانة الاقتصاد غير المسبوقة للبلاد في عزلها ثانية عن التهديدات الخارجية. ومن المهم أيضاً إدراك تأثير القانون في وجهة النظر الثقافية للأميركيين. فهؤلاء الذين يتطلعون بشكل رئيس إلى اتخاذ إجراءات قانونية للتعامل مع الأشرار سواء المجرمون في الداخل أم دول معادية أو إرهابيون معادون في الخارج، ينزعون إلى التفكير بطريقة مختلفة جداً عن أولئك الذين يتبنون نهجاً استراتيجياً.

ما هي الاستراتيجية تماماً؟ إن الميل إلى استخدام هذه العبارة بوصفها مرادفة فعلاً لفن الحرب يبقى قوياً في الوقت الحاضر[3]. والاستراتيجية حتى بهذا المعنى ولاسيما في ظل ظروف حديثة، يجب، على أية حال، أن تمتد في العمق إلى عالم فن إدارة شؤون الدولة عموماً. ووفقاً لتعريف سوفييتي موثوق، على سبيل المثال، فإن الاستراتيجية تشمل دراسة «ظروف وطبيعة الحرب المستقبلية، وأساليب الاستعداد لها وإدارتها وتوجيهها ومصالح القوات المسلحة والأسس اللازمة لاستخدامها بشكل مفيد، وكذلك الأسس المتعلقة بالدعم المادي والتقني،

وقيادة الحرب والقوات المسلحة»[4]. الاستراتيجية تتجاوز الحرب والاستعداد للحرب، ولكن هذا لايعني أنها تمتلك دوراً حيوياً في زمن السلم أيضاً. إنها تطوق ليس فقط الاستخدام الفعلي للقوة، وإنما تطوير وسائل القوة والتهديد الضمني أو العلني باستخدامها. وعلاوة على ذلك يجري استخدام الاستراتيجية أحياناً بمعنى أوسع من أجل الإشارة إلى المعدات الكاملة لوسائل قوة البلاد التي تستخدم في زمن الحرب أو دعماً للمصالح الأمنية لأمة ما. وإن مصطلح الاستراتيجية الكبرى غالباً ما يكون مخصصاً للاستراتيجية بهذا المعنى.

ولدى فكرة الاستراتيجية ثلاثة عناصر رئيسة على الأقل. فهي خطة للتحرك؛ وهي تطبق وسائل أو مصادر لتحقيق غاية معينة؛ وهي تفترض مسبقاً وجود خصم[5]. وبإدراك معناها ضمن هذه المصطلحات، فإن الاستراتيجية هي في الواقع عنصر من الحس العام، شيء يعم الكثير من الحياة اليومية. وهي تعرض الكثير من الألعاب السحرية. ومضمونها الفكري ليس عميقاً بالضرورة (غالباً ما يكون الأطفال بارعين فيها بصورة خاصة) ولا هي تستوجب أيضاً أن تكون معقدة في المفهوم أو في التنفيذ. ومع ذلك فإن وجودها أو غيابها يمكن أن يجعل من نفسه أمراً ملموساً وبسرعة. وبالنظر إليها بهذه الطريقة، فإن التحدي الاستراتيجي (كما سوف ندعوه) ربما سيبدو أنه يمتلك دوراً أوسع في مهنة إدارة الدولة من الاستراتيجية بمعانيها الأضيق.

وقد جادل إدوارد لوتواك بأن الاستراتيجية تمتلك في الحرب «منطقاً متناقضاً ظاهرياً» وهو منطق فريد ويقتصر عليها لأنه يشمل التفاعل ما بين الخصوم[6]. ومن المفيد بالتأكيد، التذكير بما هو دون ريب سبب الأخطاء الأكثر شيوعاً في الحرب ـ الميل إلى إهمال ما يمكن أن يقوم به العدو. لقد فكر كلاوزفيتز نفسه بأن الحرب والعمل السياسي يشتركان في المنطق ذاته ولو أنهما يمتلكان «قواعد لغوية» مختلفة. غير أنه ليس من الواضح أن صداماً مناوئاً للإرادات هو في صلب السلوك الاستراتيجي لرجال الدولة في حد ذاتهم. وهذا سيصح فقط في حال ما إذا كان النظام الدولي هو دائماً لعبة متكافئة حيث

مكاسب أمة ما هي بصورة آلية خسائر أمة أخرى. والواقع فإن العلاقات بين الأمم هي مزيج معقد من التنافس والتعاون ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن التعامل مع علاقات كهذه بأسلوب استراتيجي صحيح، أكثر من العلاقات ما بين شركات الأعمال التجارية[7]. وفي الحقيقة وحتى في معظم الأوضاع التي تشهد نزاعاً عسكرياً، هناك عنصر معين من التعاون بين الخصوم. وإن كون «الانتصار» هو الهدف الوحيد والسهل على الفهم للاستراتيجية، إلا أنه أيضاً حقيقة راسخة يتم نسيانها أحياناً. وفي الوقت ذاته ليس للفوز من معنى تنافسياً بشكل حاسم؛ إنه ليس فوزاً يتعلق بخصم المرء، بل سإنه يعني الفوز المتعلق بنظام القيم الخاص بالمرء ذاته. وبالإمكان تحقيق هذا عن طريق عقد الصفقات، وعن طريق التسويات المتبادلة وعن طريق تجنب القيام بتصرفات مضرة للطرفين[8].

دعونا نتفحص حالة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. فقد جرت العادة أن يتم التعامل مع الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر في كانون الأول من عام 1941 بوصفه فشلاً للاستخبارات الأميركية، وليس للسياسة أو للاستراتيجية الأميركية. وفي الحقيقة، فإنه ليس واضحاً أبداً بأن الحرب كانت النتيجة المصيرية للعلاقات الأميركية اليابانية للسنوات السابقة مباشرة أو أنه لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تتدبر أمر تلك العلاقة بحيث تتجنب الأعمال العدائية على أساس يتفق مع مصالحها القومية الرئيسة. ولو أنه كان بالإمكان، في الواقع، أن تحقق الولايات المتحدة تسوية مرضية لخلافاتها القائمة مع اليابان من أجل مواجهة التهديد النازي الأكثر خطورة، فإن عجزها عن فعل ذلك، لا بد وأن ينظر إليه باعتباره أحد الأخطاء الاستراتيجية الكبرى للسياسة الأميركية في القرن العشرين.

تمتع الرئيس فرانكلين ديلانو روزفيلت لمدة طويلة، بسمعة حسنة بوصفه أحد أعظم الرؤساء الأميركيين. وترأس روزفيلت، وهو فنان في المناورة السياسية، إدارة كانت السلطة والمسؤولية فيها مقسمة عن قصد بين مسؤولين متنافسين بحيث تتيح له أقصى ما يمكن من حرية التحرك. وتبنى فرانكلين ديلانو روزفيلت

دوراً شخصياً في الشؤون الخارجية، فكان يعمل مباشرة أحياناً من خلال مسؤولين حكوميين فرعيين في نظام حكمه، ومتجاوزاً أحياناً الوزارات بأكملها. وحتى مع إدراك متأخر لطبيعة الوضع، فإنه ليس من السهل إعادة بناء سياسته تجاه اليابان. ولقد استنتج البعض بأنه لعب لعبة ماكرة متعمداً استفزاز الهجوم الياباني من أجل السيطرة على جمهور انعزالي كي يدعم الحرب. ويبدو هذا مستبعداً إلى حد بعيد[9]. وعلى الرغم من ذلك فمن الصعب إنكار أنه منذ عام 1938 وما بعد، كانت السياسة الأميركية استفزازية بشكل غريب بالنظر إلى استمرار ضعف دفاعات البلاد. والظاهر أن حقيقة الأمر هي أن روزفلت لم يتبع نهائياً خطاً ثابتاً تجاه اليابانيين. وفي مسعى منه لإرضاء مجموعة ما من النقاد في الداخل فقد شجب بصورة متكررة سيطرة الروح العسكرية اليابانية في الخطابات العلنية، ومارس ضغوطاً أكثر حدة، وتبنى في الوقت ذاته، وحتى يدرأ عن نفسه النقد من جهات أخرى، مبادرات دبلوماسية، وتفادى اتخاذ إجراءات عسكرية تهديدية. وبالنسبة إلى تأثير الاستراتيجية الشاملة التي كان يمتلكها، فيبدو أنها كانت تستهدف خداع اليابانيين من أجل أن يتخلوا أو يتراجعوا عن خططهم التوسعية في قارة آسيا بانتظار وقوع أحداث في مكان آخر لتعزيز قبضة أميركا[10].

هل كان بإمكان روزفلت التعامل مع اليابانيين بشكل أفضل خلال هذه السنوات الحرجة؟ هناك أسباب وجيهة تدعو للتفكير على هذا النحو. ففي شهر آب من عام 1939 تولت الحكومة الليبرالية برئاسة نوبايوكي آبي السلطة في طوكيو، وضغطت من أجل تجديد معاهدة التجارة الحيوية الموقعة بين الولايات المتحدة واليابان فيما كانت تقاوم ضغوطاً من أجل عقد اتفاق مع هتلر. وساهم عناد روزفلت في سقوط آبي في شهر كانون الأول. وكان التناقض الذي برع فيه روزفلت واضحاً بصورة خاصة في صيف عام 1940، عندما طرح اقتراحاً دبلوماسياً سرياً يتعلق بإمكانية عقد معاهدة عدم اعتداء ممكنة لدول البحر

الهادئ. وتحدث علناً مؤيداً التوصل إلى «مبدأ مونرو» ياباني من أجل قارة آسيا، فقط لكي يقوم بحركة التفاف، فيفرض حظراً تجارياً جزئياً على اليابان في شهر تموز. وحتى بعد انضمام اليابان إلى المعاهدة الثلاثية، بدت طوكيو مستعدة وحتى متحمسة لعقد صفقة مع الولايات المتحدة، وكان المستشارون منقسمين في اليابان ولكن وزارة الأمير كونويي، ربما كانت قد نجحت تماماً في جعل الجيش الياباني يرضخ للقبول بانسحاب نهائي من الصين وباتخاذ موقف حيادي فعلي في النزاع مع ألمانيا. والواقع فإن اليابانيين وخلال المحادثات المطولة التي عرفت بمحادثات هال ـ نومورا*، قطعوا شوطاً طويلاً باتجاه تحقيق هذه الرغبات الأميركية الأساسية. غير أن رفض الرئيس الاجتماع مع كونويي أثناء انعقاد مؤتمر قمة لرؤساء دول المحيط الهادئ، وما يمكن وصفه فقط باعتباره غياباً للجدية في إدارة هال لهذه المحادثات، يبدو أنه أقنع اليابانيين بأنهم كان لديهم أمل قليل بأن يحققوا شيئاً عن طريق الدبلوماسية. وقد مهد هذا مقروناً بالحظر القائم على النفط الذي فرضته الولايات المتحدة في شهر تموز، وكذلك الضعف المستمر للدفاعات الأميركية في المحيط الهادئ، مهد للإعداد لساحة المعركة في بيرل هاربر ولحرب عرف اليابانيون أن لا سبيل إلى تجنبها دون التخلي الكامل عن شرفهم الوطني.

تبرز هذه الأحداث أهمية الاستراتيجية بالنسبة لمهنة إدارة الدولة. فاتجاه روزفيلت إلى اعتماد السرية، وأسلوبه الإداري الفوضوي ومناوراته التكتيكية المتواصلة وغير المرتبطة بأي مخطط استراتيجي مرئي، أربك الأصدقاء والأعداء على حد سواء. وكان أسلوب استخدامه للدبلوماسية (بما في ذلك القنوات السرية والتي يمكن التبرؤ منها بسهولة) ملتوياً إلى درجة عدم وجود إمكانية للوثوق به، وقد حطّ من شأن السلطة الأمريكية من نواحٍ كانت مضرّة ولاسيما

* عقدت عام 1941 بين وزير الخارجية الأميركي آنذاك توردل هال والسفير الياباني في واشنطن كيشي سابورو نومورا. (المترجمة)

في وقت شهد أزمة عالمية ولكن ربما كان الخطأ الأكثر خطورة في ممارسة فرانكلين ديلانو روزفيلت لمهنة إدارة الدولة في فترة ما قبل الحرب هو عجزه عن فهم، أو عن بذل جهد لفهم الخصم[11]. وكان لدى روزفيلت، في الحقيقة، احترام ضئيل لليابانيين، وكان يميل إلى رؤيتهم في صورة كاريكاتورية ساخرة جداً. كان يصم أذنيه عندما يتعلق الأمر بحساسيات ثقافية يابانية. ولم يبذل أي جهد واضح لتقدير السياسات الداخلية الدقيقة والمرهفة للحكومة اليابانية وتعرض وزراء (للاغتيال من بين أمور أخرى) للفضيحة ممن حاولوا تقديم تسهيلات للمصالح الأمريكية، وبمقدار أقل بكثير، التأثير في مداولات الحكومة بأساليب مؤاتية للولايات المتحدة. وبينما يبدو أنه قد افترض (على الأقل بعد عام 1940) أن الحرب مع اليابان كانت حتمية فإنه ربما ظن تماماً أن اليابانيين لن يثبتوا أنهم رائعون ولا سيما في ميدان القتال. وليس من السهل، على أية حال، الاعتماد على أية فرضية أخرى من أجل وجهة نظر روزفيلت غير المتشددة على ما يبدو بالنسبة للاحتياجات العسكرية الأمريكية في المحيط الهادئ.

إن دروساً عدة تنبثق عن هذا كله من أجل تطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي: الأول هو أهمية وجود رؤية واضحة للأهداف المرجوة أو الوضع النهائي. والآخر هو الحاجة إلى إجراء تقييم واقعي للعدو والتهديد الذي يشكله أو ربما قد يشكله في ظل ظروف مختلفة. والدرس الثالث هو أهمية التحكم الجيد بنقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالمرء وكذلك الوعي بالكيفية التي يمكن بها للخصم أن يدرك وجود هذه النقاط، فيحاول استغلالها. الرابع هو الحاجة لضمان إمكانية دعم الأهداف السياسية عن طريق الوسائل المتاحة. أما الدرس الأخير فيتعلق بالحاجة إلى التنسيق بين هذه الوسائل، وفي حال الضرورة تحديد أشكالها بحيث تخدم الاحتياجات السياسية بصورة أفضل[12].

تنحسر المظاهر العدائية للاستراتيجية عن نظرة رجل الدولة إلى حد بعيد على خلفية زمن السلم فيما تتقدم مظاهر أخرى إلى الواجهة. ويحتاج رجل الدولة قبل كل شيء إلى التفكير بشكل استراتيجي في العلاقة الجذرية القائمة

ما بين الأهداف القومية والوسائل القومية أو الموارد؛ وهو يحتاج أيضاً إلى ضمان أن المؤسسات المكلفة بتطوير الوسائل المتنوعة للسلطة القومية والمحافظة عليها تفعل ذلك بأسلوب متناسق ودون الخضوع للتأثيرات المشوهة للاحتياجات الأساسية والثقافات المؤسساتية. وتعد بيروقراطية الدولة ورجال النخبة المرتبطين بها، على نحو مختلف، العائق الرئيس أمام التحرك الاستراتيجي وأمام مهنة متعقلة لإدارة الدولة عموماً، في الديمقراطيات المتقدمة اليوم. ويتوجب على القادة إذن، أن يظلوا الحماة الأعظم لوجهة النظر الاستراتيجية.

ولا يمكن للقادة، بالطبع، أداء هذه المهمة بفعالية، من تلقاء أنفسهم. فتعقيدات البيئة السياسية المعاصرة والحاجة إلى عزل القادة عن سلوكيات البيروقراطية أدى بشكل متزايد في السنوات الأخيرة إلى قيام تنظيمات مركزية لطواقم الموظفين (أو في بعض الحالات مجموعات التحليل السياسي الملحقة بالأحزاب السياسية) من أجل أن تدعم مباشرة الاحتياجات الاستراتيجية للقيادة العليا .(سوف نعود قريباً إلى موضوع علاقة القادة بمثل هذه الآليات الاستشارية).

ويتم أحياناً تعريف الاستراتيجية ـ على نحو خاطئ ـ بأنها التخطيط البعيد المدى. فالاستراتيجية هي عملية متواصلة بمقدار ما هي خطة ثابتة للعمل. وليس باستطاعتها أن تُغفل الحاجة إلى التكيف مع خطوات الخصم أو مع التحولات التي تحدث داخل البيئة الاستراتيجية بصورة أشمل. ويمكن للتحرك الاستراتيجي أن يمتد لفترات قصيرة نسبياً وطويلة كذلك، ويمكن بالتأكيد طرح أسئلة مشروعة بشأن إمكانية ومدى الرغبة في محاولة التخطيط لفترة إضافية، ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية حيث بالإمكان النظر بسهولة إلى نشاطات كهذه باعتبارها انتقاصاً للإرادة السيادية للشعب أو لممثليهم. والسياسيون أنفسهم هم غالباً ما تعوزهم الحماسة تجاه الجهود التي تبذل لوضع مخططات كهذه، ويعتبرون أنها تتعدى على حريتهم الخاصة بالتحرك، وأنها مصدر محتمل لمشكلات دبلوماسية وسياسية يمكن تلافيها؛ كما تعد آفاق الزمن التي يعملون

في ظلها تماماً، عائقاً رئيساً أمام بذل طاقة أو رأسمال سياسي في مثل هذه الأمور. وقد اكتسب التخطيط، بالطبع سمعة سيئة في الماضي القريب لجهة ربطه بالتخطيط الاقتصادي في الكتلة الشيوعية و«التوجيه» المشكوك فيه لدول مثل فرنسا. وبذكر هذا كله، فإن التدريبات على التخطيط يمكن أن تكون مفيدة ومهمة إذا ما جرى تنظيمها بشكل صحيح بيروقراطياً، وإذا ما جرى توضيحها قضائياً، وإذا ما جرى استخدامها بمرونة. وهذا يصح بشكل خاص على الناحية الدفاعية، بالنظر إلى الفترات الأولى الطويلة جداً اللازمة حالياً من أجل تطوير أنظمة عسكرية رئيسة[13].

وعلى أية حال، فإن التخطيط المنهجي حتى في الشؤون الخارجية لديه المزيد ليقال بشأنه، أكثر مما سيبدو أن الأسلوب الراهن سيسمح به. وقد اختبرت الولايات المتحدة، منذ تأسيس مجلس الأمن القومي (ان. أس. سي) في عام 1947 وخلال العقد التالي، اختبرت نظاماً جديداً للتطوير السياسي في الشؤون الخارجية والعسكرية، يتركز على التخطيط الرسمي من خلال جميع الهيئات المعنية، وأُشرك فيه بقوة كبار المسؤولين المنهمكين في العمل، وصولاً إلى، ومن ضمنهم الرئيس. وفي الحقيقة، وخلال السنوات التي كان يشغل فيها أيزنهاور المكتب البيضاوي، كان الرئيس ذاته هو الذي أعطى هذا النظام فكرته وتوجهه الرئيسين، ولم يكن بالإمكان أن تكون المفارقة ما بين أيزنهاور وروزفيلت في هذا الصدد أكبر من ذلك. والواقع فإن الكثير من الدوافع وراء إيجاد نظام مجلس الأمن القومي قد شكل بالضبط المثال السلبي عن روزفيلت. غير أن التجربة العسكرية التي لا نظير لها لأيزنهاور خلال الحرب العالمية الثانية، كانت قد أدت به إلى أن يدرك تماماً أهمية البعد الاستراتيجي لمهنة إدارة شؤون الدولة، والحاجة إلى محاولة غرسه بإحكام في مجموعة جديدة من المؤسسات التي باستطاعتها مساندة الولايات المتحدة والغرب في البيئة الاستفزازية للحرب الباردة.

22

في إدارة الأزمة

الحياة اليومية مليئة بالأزمات ـ أزمات شخصية، أزمات عائلية، أزمات مالية، وما شابه. والأزمات الحكومية سواء التي تتسبب فيها الفضائح، أم التحالفات السياسية، أم تطورات دولية غير متوقعة، هي دائماً أحداث مقلقة بالنسبة لرؤساء الدول. والأزمات الحادة التي لا علاقة لها بالأمور العسكرية (الركود الاقتصادي الكبير في أعوام الثلاثينيات مثلاً) بإمكانها أن تطرح تحديات أساسية كالحروب الكبرى. وهناك في الجانب الأبعد يمكن لأزمات النظام ـ الثورة البولشفية لعام 1917 أو انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية أعوام الثمانينيات ـ أن تقود إلى حدوث ثورة، وحرب أهلية وتغييرات واسعة غير متوقعة على الساحة الدولية. وكثيراً ما يفترض علماء السياسة والمؤرخون اليوم أيضاً أن أزمات كهذه هي نتاج لقوى تاريخية موضوعية، وعليه فهي لا تقع في الواقع ضمن نطاق سيطرة القادة السياسيين، أو رجال النخبة. وتشكل أزمات النظام، في الحقيقة، فرصاً ممتازة من أجل إبراز القيادة السياسية ـ بحسناتها وسيئاتها على السواء[1].

ويمكن للأزمات التي تعتري العلاقات بين الدول أن تكون ذات تأثيرات كبيرة، وهي تتطلب اهتماماً على أعلى مستويات الحكم. وقد كانت هناك خلال فترة الحرب الباردة خشية على نطاق واسع بأن أي صدام ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد ينتهي بحرب نووية مزلزلة مع احتمال أن تحدث تماماً ضد القرار الأفضل الذي تتخذه قيادة القوتين العظيمين. وحينما قال روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق كلمته المشهورة وهو يتمعن في أزمة

الصواريخ الكوبية في تشرين الأول 1963 والتي جاء فيها «اليوم لم يعد هنالك من شيء يعد استراتيجية، هنالك فقط إدارة أزمة»، فإنه كان يلمح إلى أن على الأساليب التقليدية في التعاطي مع الأمن القومي، مع فرضياتها الصريحة المتعلقة باستخدام القوة ومعنى تحقيق الانتصار، عليها أن تنحني أمام نهج جديد مناسب للظروف غير المسبوقة للعصر. ولم يبشر أسلوب إدارة الأزمة الذي اتبعه الرئيس جون إف. كينيدي ومستشاروه في أدق وأخطر مواجهة حصلت على مدى الحرب الباردة بمجملها، داعياً كما فعل إلى تحويل الأداة العسكرية إلى أداة لسياسة «حافة الهاوية» الخاصة بقوة عظمى والتي سعت إلى إحراز مكاسب دبلوماسية بينما قلصت في الوقت ذاته من خطر وقوع الحرب، لم يبشر بأقل من ثورة في مهنة إدارة شؤون الدولة(2).

وبإلامكان بالتأكيد إثبات أن الانشغالات بالموضوع النووي في الماضي هي مرشد ضعيف للهموم الأمنية الضاغطة لعالم اليوم. فالجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتي تستهلك الوقت، والنزاع المطول الذي يدور على مستوى متدنٍ (كما هو الحال في الحرب العالمية على الإرهاب) ليست هي القوى المحركة لمواجهة تتطور بسرعة بين القوى الرئيسة، وهي تشكل أكثر التحديات إثارة لاهتمامنا في الوقت الراهن. وتبدو اليوم عبارة «أزمة» مستخدمة على نحو متكرر جداً وفضفاض، لدى الإشارة إلى، فعلياً، أية مشكلة تتصدر الصفحة الأولى للصحف الكبرى. ويبدو في الوقت الحاضر أن هناك صعوبة متزايدة في تمييز الأزمات عن المسار العادي للأحداث الدولية. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه ليس من الواضح، على أية حال، أن القادة العسكريين يحتاجون إلى أن يفكروا أو يتصرفوا بشكل مختلف جداً في مثل هذه الأوضاع أكثر مما يفعلون في السياق الطبيعي للأمور، فهل ربما بطل استخدام فكرة إدارة الأزمة بحد ذاتها؟

سوف يكون تسرعاً أن نقفز إلى مثل هذا الاستنتاج. فحقائق التكنولوجيا الحديثة تستمر في إتاحة المجال أمام إمكانية حدوث دمار فوري بالفعل، بينما تسهل، وفي الوقت ذاته، صناعة قرار سريعة جداً تمارسها السلطات الوطنية

والعسكرية. ومازال هناك أعداء محتملون يمتلكون أسلحة نووية على الساحة الدولية (الهند وباكستان، وكذلك الولايات المتحدة، وروسيا والصين). ويضيف انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة التي تسمى أسلحة الدمار الشامل، (الأسلحة البيولوجية بالتحديد) بين الدول التي يبدو أن لديها استعداداً لاستخدامها أكثر مما كان عليه الوضع خلال الحرب الباردة، يضيف بعداً آخر من التهديد. وبمعزل تام عن السيناريوهات المبالغ فيها، هناك أفق رحب متاح لاتباع أسلوب تقليدي لإدارة الأزمة، في مواجهات مستمرة كالنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهناك استمرارية واضحة في الاحتياجات اللازمة لإدارة الأزمات. وتستدعي الأزمات براعة وإتقاناً في تشغيل مجموعة من وسائل آليات مهنة إدارة الدولة، وعمليات تنظيمية، وتجميع المعلومات وتحليلها، وإجراء مراجعة دقيقة للخيارات المتاحة وتبني موقف حذر تجاه الخصم، واتخاذ قرار سريع في الوقت المناسب في ظل ظروف من عدم اليقين والتوتر.

وتتأكد بهذا القول الحقيقة الواقعة بأن التنظير الخاص بإدارة الأزمات بالأسلوب التقليدي، قد جنح إلى المبالغة في أمر الفجوات القائمة ما بين الأزمة والأوضاع التي لا تشكو من أزمة. وبينما سوف يعد القول بأن الأزمات توجد فقط في عين الناظر، تجاوزاً للحدود، فهنالك بالتأكيد منطق هام يجعل هذا الأمر صحيحاً[3]. فالأزمات تتشكل عن طريق المدارك الحسية للقادة السياسيين. والقدرة على إدراك وجود تهديد موضوعي، وتقريباً مجموعة غير موضوعية من القيم والأهداف القومية والشخصية. أما بالنسبة إلى القادة الذين يفتقرون إلى حسن التقدير، والرؤية الثاقبة، ورباطة الجأش، فإن المشكلات العادية سرعان ما تتفاقم بسهولة لتتحول إلى أزمات. ولدى القادة السياسيين كل من الدوافع والموانع للتعريف بالأوضاع باعتبارها أزمات ـ وهي فكرة نادراً ما يتم التعقيب عليها ـ ويمكن لأزمة ما أن تكون مفيدة سياسياً من بعض النواحي بالإعلان عن وجود تهديد خارجي معين. إلا أنها ربما تجعل من الصعب أو من المستحيل حل قضايا بارزة عبر التفاوض مع الطرف الآخر[4]. وقد يجعل الكلام

غير الرسمي عن أزمة، قائداً سياسياً يبدو ضعيفاً مالم يكن ذلك متبوعاً بتحرك يتناسب معه. والغرض من هذا كله هو الإشارة إلى أن التعريف بالأزمة بشكل صحيح هو تمرين معقد أكثر مما يفترض عموماً، ويحتاج حقاً إلى أن ينظر إليه باعتباره مظهراً متمماً لإدارة الأزمة ذاتها.

إن المعنى الأصلي لكلمة «أزمة» (باللغة اليونانية الكلاسيكية، هو «الرأي» أو «القرار». وهي بمعناها الأشمل في الواقع، لحظة تعريف ــ غاية في سلسلة متطورة من الأحداث حيث يصبح التغيير الكبير ممكناً والذي يستدعي إذن اتخاذ قرار من قبل أولئك الذين هم في السلطة. وإن ما يميز أسلوب أزمة في الميدان السياسي هو الحاجة إلى رأي وقرار سريع من قبل القيادة السياسية لأمة ما. لمَ هذه الحاجة؟ لسببين اثنين متصلين: بسبب تعقيد القضايا المثارة في الأزمات وكذلك وسائل الحكم التي تتعاطى معها. وبسبب أسلوب الإجماع في اتخاذ القرار والذي يعد القاعدة المتعارف عليها في معظم الديمقراطيات المعاصرة. كما يعد التدخل المباشر للسلطة السياسية الأعلى أمراً جوهرياً في ظل هذه الظروف من أجل تحقيق التوازنات الصعبة ما بين حسنات أو سيئات السياسة بالتناوب، وللتنسيق ما بين البيروقراطيات المتمردة، ولا سيما لإحداث تحول من أسلوب الإجماع إلى أسلوب واضح متمكن من القيادة. وإدارة الأزمة، بهذا المفهوم ــ خطوة ماكنمارا ــ هي عمل استراتيجي يفوق في أهميته كل عمل من هذا النوع.

كان يقصد بالملاحظة التي سجلها ماكنمارا وقبل كل شيء، تأكيد أهمية معالجة أوضاع الأزمات عن طريق رئيس الولايات المتحدة شخصياً، بدلاً من اللجوء إلى قيادة سياسية يفترض بها أن تكون مأخوذة بأساليب عسكرية صرفة في التعاطي مع مثل هذه الأوضاع. وقد أكدت الملاحظة بصورة ضمنية أهمية ممارسة سيطرة سياسية أو مدنية محكمة للوسيلة العسكرية لمهنة إدارة الدولة في لعبة دقيقة تتناول اتخاذ مواقف، وإعطاء إشارات، وإجراء عمليات مقايضة مع الخصم ــ لعبة حيث الطرفان كان لديهما ما يخسرانه أكثر مما كان على أي

منهما أن يربحه. وقد كانت القوات المسلحة ذاتها تستخدم كالبيادق في امتحان لرهانات كبيرة على النوايا والإرادات تدور ما بين قيادات البلاد. وكان الهدف هو المناورة على القائد الآخر وخداعه حتى يفاجأ ويهتز أولاً، وبذلك يتم تفادي الحرب بينما يتم في الوقت ذاته إظهار الحزم وتعزيز مكانة البلاد في العالم[5].

يتعرض هذا النموذج التقليدي لإدارة الأزمة لانتقادات عدة. وربما الأكثر أهمية بينها أنه، يتبين أن هذا النموذج يبالغ في أمر شدة وحتمية التوترات م ابين وجهات النظر المدنية والعسكرية، أو ما بين الدبلوماسية واستخدام القوة[6]. وهو يهمل في الوقت ذاته، عوامل أخرى في الأزمات. ويحتاج المرء فقط إلى أن يلقي نظرة خاطفة على سجلات تم رفع السرية عنها حديثاً تتعلق بمشاورات أجراها البيت الأبيض خلال أزمة الصواريخ الروسية، لكي يدرك مدى الأهمية التي يمكن أن تبلغها قضايا الاستخبارات في مثل هذه الظروف[7]. والعامل الثاني هو الرأي العام، سواء الدولي أم المحلي. وكذلك المطالب التي تتبارى في الدعوة إلى اعتماد السرية أو العلن. وعادة ما تظهر التصريحات العلنية التي يدلي بها المسؤولون في الحكم بشكل بارز في التعامل مع الأزمات. وهناك اليوم، على أية حال، تقنيات جديدة ومنظمات إعلامية عالمية مثل الـ(سي. ان. ان) أحدثت ثورة ليس فقط في وضع تقرير عن أزمة دولية، وإنما في سلوك وتفاعل الحكومات مع الأزمات؛ وقد تشكل المظاهر الاقتصادية والمالية لأزمة ما، عاملاً ثالثاً قلما تتم مناقشته إلا أنه يحتل أهمية واضحة. أما العامل الآخر فهو البعد القانوني. وهناك أخيراً ممارسة القيادة بحد ذاتها، أي إدارة الرجال والمؤسسات. وربما كان يمكن للمجلس العسكري الحاكم في الأرجنتين أن يربح حرب جزر الفوكلاند لو أنه لم يرتكب خطأ فادحاً بقيامه بتنصيب إدارة عسكرية بدلاً من قيادة استراتيجية لحكم الجزر[8]. ويوضح تحمل الرئيس هاري ترومان للسلوك الشاذ والمتمرد للجنرال دوغلاس ماك آرثر خلال الحرب الكوبية، يوضح الخطأ المعاكس.

غيـر أنه ربما يكون أكثر إرث باقٍ من إدارة أزمـة الحـرب الباردة، هو الافتراض القـائل بـأن الغـاية الاسـتـراتيـجيـة التي تطغـى على كل الاعـتبـارات هي تقليص الأخطار. وقد يبدو هذا جلياً من تلقاء نفسه في سياق وضع حافة هاوية نووي. وعلى أية حال، فإن إدارة الأزمة كما هي مفهومة تبدأ عند مرحلة معينة بإنتاج أرباح متناقصة وتنزلق باتجاه التهدئة. وتثير الفكرة التي تدعو إلى تجنب الاستعدادات المرئية للحرب في أزمة ما خشية من أن تؤدي مثل هذه الأفعال إلى تصعيد غير مرغوب فيه، تثير الإزعاج على نحو خاص. وقد دخلت الولايات المتحدة حربين عالميتين في القرن الماضي مع وجود نواقص في الاستعدادات العسكرية، والتي هي بالعودة إلى أحداثها الماضية بعيدة عن التصديق. فالاستعداد للحرب يجب أن ينظر إليه بوصفه مهمة استراتيجية حساسة لإدارة الأزمة، وليست أمراً يرتجل عندما تفشل الدبلوماسية.

هنالك اليوم اتجاه لدى بعض الجهات لفهم إدارة الأزمة على أنها شكل من «حل للنزاع» حيث تنطلق أطراف ثالثة لمنع أو إنهاء خلاف حاد بين دول أخرى. ولا يحتاج المرء إلى الشك في قيمة مثل هذه الجهود من حيث المبدأ للتحذير من أخطار المبالغة في التفاؤل، والمبالغة في التحركات النشطة والأعمال الإنسانية التي تأتي في غير موضعها الصحيح. وبعض النزاعات تستعصي بعناد على الوساطات التي تقوم بها أطراف خارجية، وربما تكون هناك في الواقع حالات، (فكر بصورة خاصة، في الهجوم الكراوتي الناجح ضد المناطق التي كانت تحت سيطرة الصرب في كرواتيا والبوسنة في عام 1995) حيث العمل العسكري هو الخيار الواقعي الوحيد من أجل الدفع باحتمالات تحقيق تسوية سياسية وسلام دائم ونهائي.

ومن منظور أوسع، فإن على المرء أن يضع نصب عينيه أن الأزمات يمكن أن تحوز جانباً إيجابياً. إنها تقدم فرصاً ليست متاحة دوماً لصناع السياسة من أجل تعبئة البلاد خلف سياسات معينة ومن أجل التغلب على عقبات بيروقراطية

تواجه تحركاً متيناً[9]. وتحوي الكلمة الصينية لعبارة أزمة، الصفات التي تمثل كلاً من «الخطر» و«الفرصة». ويمكن للأزمات في الواقع، تقديم الحافز لإقامة علاقات أفضل بين الأعداء (مثلما حصل بصورة ملحوظة بعد أزمة الصواريخ الكوبية). كما أنها قد توفر سبلاً للقادة البارعين لتقوية الأحلاف ودعم شرعية أنظمتهم، وتعزيز هيبتهم الدولية.

هناك حد آخر للنهج التقليدي في إدارة الأزمة هو نظرته الضيقة إلى الأزمات باعتبارها فترات من التوتر تحمل إمكانية أن تقود إلى أعمال عدائية عسكرية. وإذا كانت إحدى السمات التي تعرف الأزمات هي الحاجة إلى ارتباط شخصي لقائد البلاد أو القادة، فلا بد من الإقرار بأن مثل هذه الحاجة قد تتواجد ليس فقط عندااإندلاع الحرب، وإنما أيضاً خلال مسار أحداثها وفي ختامها. ولا تتطلب كل لحظة من لحظات الحرب بالضرورة الانهماك المكثف للقيادة السياسية بها. وهذا التعهد مطلوب في تلك الأحداث عندما يتيح تطور سياسي أو عسكري كبير فرصة غير متوقعة، أو يهدد بهزيمة مأساوية. ويشكل التدخل الصيني في الحرب الكورية في خريف عام 1950، مثالاً مفيداً هنا، أما الفرص الأخرى فتشمل معارك رئيسة تلحظ حدوث تحول جوهري في مصائر المقاتلين كمعركة ستالينغراد أو معركة العلمين خلال الحرب العالمية الثانية. فهذه حالة تستدعي فيها الأحداث إجراء إعادة تقييم للأهداف العسكرية أو السياسية لدولة ما. وإن التحدي الذي تطرحه أوقات كهذه هو تمييزها بحد ذاتها بدلاً من التعامل معها ببساطة بوصفها جزءاً من اندلاع العمليات العسكرية، ومن هنا فهي لا تتطلب رقابة مدنية خاصة ـ الخطأ الأميركي الكبير في الحالة الكورية[10].

هنالك منطق مماثل ينطبق على خاتمة حرب ما. فمرحلة الانتهاء من الحرب قد تكون نوعاً من أزمة تبدو متناقضة، وربما تكون هناك تماماً أوضاع، تطرح فيها هذه المرحلة ما هي أساساً مشكلات إدارية. إلا أنه من الخطأ المساواة بين

كثافة العنف والأهمية الاستراتيجية. فكلاً من الحرب العالمية الثانية وحرب الخليج للأعوام 1990 ـ 1991، تقدم دليلاً واضحاً على عواقب وجود قصور من جانب رئيس أميركي عن إدراك المرحلة التي يتوجب عندها أن تحتل الاعتبارات الخاصة بشكل النظام السياسي الدولي، أولوية على الاحتياجات المفهومة لخاتمة الحرب[11].

إن المثال التوضيحي الوثيق الصلة بالموضوع يتلخص في عملية صناعة القرار الأميركي في نهاية حرب الخليج[12]. فهناك بالتأكيد دفاع مشروع يقدم لصالح الاستراتيجية العامة التي اتبعتها الولايات المتحدة عقب الهزيمة السريعة لجيش صدام حسين في الكويت وجنوب العراق. وحتى وإن كانت بغداد محتلة أو مهددة، فليس مؤكداً أن نظام صدام كان سيسقط؛ وقد كانت هناك قيود سياسية مفروضة على تحركات الولايات المتحدة ليس فقط بفعل هشاشة التحالف المعادي للعراق ولكن بفعل التفويض الرسمي الممنوح من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك فإنه لم يكن بالإمكان تجاهل آثار حدوث انقسام في الدولة العراقية من أجل استقرار المنطقة. ومع ذلك، فمن الصعب ألا نختم بالقول إن الولايات المتحدة بددت فرصاً كبيرة في أعقاب الانتصار العسكري. وعندما فرضت الولايات المتحدة على نفسها وقفاً لإطلاق النار بعد «100 ساعة» من المعارك البرية، فقد انسحبت من النزاع أساساً، وقبل انتزاع أي شيء ذي أهمية من العراقيين بالمقابل. وعلاوة على ذلك فقد سهلت الولايات المتحدة، وعبر السماح للعراق ودون مقابل، بالاستمرار في تحليق طائرات الهليكوبتر في أجواء البلاد، سهلت اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضين في الداخل، والذين كانوا قد لجؤوا إلى حمل السلاح جزئياً كرد فعل على تشجيع أميركي ملحوظ. وفيما لا يعرف أحد ما إذا كانت ممارسة ضغط إضافي للتحالف ربما كان سيؤدي إلى السقوط المرغوب جداً لصدام، فإنه من المؤكد أن عجز القيادة الأميركية خلال هذه الفترة الحرجة عن رؤية ما وراء الأزمة

الحالية، أسهم من نواحٍ مهمة، ليس فقط في بقاء نظام صدام، ولكن في تقليص الحيز السياسي للدبلوماسية الأميركية على امتداد المنطقة في السنوات التي تلت.

23

النصيحة والقرار

يشير ارتباط القيادة بإدارة الأزمات إلى وجود مسألة تحتل أهمية أكبر: كيف يتخذ أو كيف يجب أن يتخذ القادة القرارات عموماً؟ ما هو تماماً مجال وطبيعة اتخاذ القرار من قبل السلطة التنفيذية ولاسيما في الديمقراطيات المعاصرة، وما هي علاقته بالمشرعين أو الرأي العام؟ إلى أي مدى يمكن توقع أن يعتمد القادة على معرفتهم الخاصة أو غرائزهم، لدى اتخاذ قرارات ضرورية، وإلى أي مدى يتوجب عليهم أن يعتمدوا على النصيحة، سواء أكانت شخصية أم مقدمة من جانب مؤسسة؟ عندما يستعرض المرء الوسائل المختلفة لمهنة إدارة الدولة والمتطلبات التي تفرضها على القادة السياسيين، فمن الواضح أنها تساوي عبئاً كبيراً جداً. والأرجح أن القليل من القادة ـ ولاسيما بالنظر إلى المتطلبات الأخرى المفروضة على عصرهم ـ يكونون قادرين على استخدامها بصورة فعّالة من تلقاء أنفسهم ـ وكما رأينا، على أية حال، فهناك مخاطر تتمثل في الاعتماد على رجال النخبة والمؤسسات التي تعمل بوصفها أوصياء على هذه الوسائل.

من المسلم اليوم أن «صناعة القرار» تلك موجودة بشكل ما في مركز القيادة السياسية. ورغم ذلك فإن هذه العبارة ــ هي في حد ذاتها نتاج صنعي غريب للعلوم الاجتماعية المعاصرة ـ تحدث تحيزاً سهل الملاحظة في طريقة تفكيرنا إزاء رجال الدولة، أو ممارسة القيادة عامة. إنها تستثير انطباعاً نشطاً وحاسماً ـ عن قيادة فعّالة وتنفيذية على وجه الخصوص وفق نموذج هاملتون. إنها تلمح إلى فكرة أن الأمر الأكثر خطورة في القيادة هو عملية اتخاذ القرار أو الحاجة

إلى اتخاذ قرار أكثر مما يجري إقراره بالفعل. ويبدو أن القادة يقررون ليس بسبب امتلاكهم لأية حكمة خارقة، أو بقدر ما يتعلق الأمر بأية وجهة نظر محترمة للبيئة السياسية، ولكن ببساطة لأنه يتم إحضار القضايا إليهم بواسطة آخرين من أجل اتخاذ القرار بشأنها لأن «المسؤولية تقع على عاتقي» (حسبما كان الرئيس هاري ترومان يحب أن يُذَكِّر زوار مكتبه).

السلطة التنفيذية، كما رأينا في البداية هي اختراع حديث، وتظهر سماته المميزة في مكيافيللي مسبقاً. ومع وصول كتاب «الأمير» إلى نهايته وحينما يوجه مكيافيللي السؤال عما إذا كان الحذر أم الاندفاع هو صفة ذات قيمة أكبر عند القادة، فإنه يبدو ميالاً مبدئياً للفكرة المقبولة ظاهرياً، ومفادها أن ذلك يعتمد على طبيعة العصور التي يعمل فيها الأمير. ويفيد رأيه النهائي، على أية حال، «بأنه من الأفضل أن تكون مندفعاً من أن تكون حذراً؛ لأن الحظ امرأة، ومن الضروري، إن كان أحد ما يرغب في التحكم بها أن يشعرها بأنها مغلوب على أمرها ومن ثم يتغلب عليها، ويرى المرء أنها تدع نفسها ليفوز بها المندفع أكثر من أولئك الذين يتابعون أمورهم باتزان. وهكذا، دوماً وباعتبارها امرأة فهي صديقة للشباب لأنهم أقل حذراً، وأكثر شراسة ويسيطرون عليها بجرأة أكبر»[1]. ويحتاج تحدي العصر هذا، إلى أن ينظر إليه كما هو عليه. فنموذج القائد بالنسبة لمكيافيللي لم يعد السيناتور الوقور الرزين أو الملك الحكيم الذي يتلقى النصيحة بتعقل من حكيم الأمة ويحكم بيد مطبوعة على حب الخير. إنه بالأحرى الأمير الشاب المندفع، أو الأمير الطموح، التواق إلى المجد والفوز، والمستعد للعمل بمفرده ودون كلل لتحقيق ذلك، حيث يتم استبدال الحذر، والتخطيط المدروس، والاعتدال، بحب المغامرة والحيوية والجرأة. والرسالة البالغة الأثر هي أن الأمراء لا يستطيعون أن يتحملوا اتباع اتجاهات حذرة أو سلبية لأن العالم مكيف بسهولة من أجل تحقيق الغايات الإنسانية أكثر مما يعتقد حتى الآن. ويجسد القادة المفعمون بالحيوية رمزاً للقوة يثير الرهبة ويترك انطباعات عميقة، وينجح عن طريق نجاحه بذاته.

هذا النموذج الذي يعتمد أسلوب مكيافيللي في صناعة القرار هو بادٍ اليوم دون شك في عالم التجارة أكثر منه في حقل العمل السياسي تماماً. وفي الولايات المتحدة، وعبر الاقتصاد العالمي الجديد، تتجه القيم الجليلة (ولو أنها أحياناً منافقة) لرجال النخبة الاقتصاديين الأكبر سناً للاستسلام أمام الطبيعة المندفعة لعصر جديد من ركوب المخاطر والحرص على التملك. ويمكن أن يكون هناك في الوقت ذاته قليل من الشك بأن ما يمكن تسميته بأسلوب المجازفة في القيادة قد ترسخ في السنوات الأخيرة على الساحة السياسية أيضاً. وكما ورد سابقاً، فإن أقطاب عالم التجارة الذين لايمتلكون خبرة سياسية يدعون، والظاهر أنهم يعتقدون، أن مهاراتهم الإدارية قابلة للتحول مباشرة إلى الخدمة العامة. وإن كون هذا هو الوضع فعلاً هو أمر غير واضح أبداً. إضافة إلى ذلك فإنه من الإنصاف ملاحظة أن الفضائح التي هزت مؤخراً سمعة الشركات الأميركية تثير بالتأكيد تساؤلات عما إذا كان هذا الطراز أو النموذج من القيادة يمكن اعتباره مرغوباً فيه حتى هناك(2).

هنالك أساليب أخرى ممكنة للتعاطي مع ممارسة عملية اتخاذ الرأي السياسي (لاستخدام العبارة التي تعد تقليدية أكثر بالنسبة للظاهرة التي نحن بصدد مناقشتها). وبالإمكان تسمية أحدها بالأسلوب القدري أو المبسط. والقادة الذين يتخذون مثل هذا الاتجاه ربما يظنون أن المعرفة اللازمة لتبني الرأي السياسي السليم، نادراً ما تكون أو أبداً ما تكون متاحة، أو أن التاريخ هو أُلعوبة قوىً عمياء (حظ مكيافيللي) وعليه فإن أفعالهم لها شأن ضئيل في النهاية. وفي أية نظرة كهذه، ليس هناك من داعٍ لاتخاذ قرارات غير ضرورية مطلقاً. وهناك تجسيد قوي للقيادة بهذا المفهوم يظهر في الرائعة الأدبية «الحرب والسلام» للكاتب ليو تولستوي، وهي ربما تكون مألوفة تاريخياً أكثر مما قد يظن المرء في البداية. وحتى في سياق مضمون النظرية التنظيمية المعاصرة فلابد من تقديم البراهين من أجل تحقيق تفهم أكثر صرامة أو أكثر تحفظاً تجاه قرار القيادة. وعوضاً عن اعتماد نهج للتعامل مع القيادة يرتكز على صناعة رسمية للقرار، فإن

وظيفته الأساسية قد تفهم بالأحرى باعتبارها تشكيلاً للمؤسسات والثقافات المؤسساتية. ويمكن بموجب مثل هذه الرؤية، أن نتصور قيام قادة باتخاذ بضعة قرارات أساسية على مدى فترة زمنية مطولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصفات الشخصية المطلوبة من أجل قيادة كهذه ربما تكون مختلفة تماماً عن تلك التي يمتلكها المسؤول التنفيذي المغامر والمندفع(3).

هناك أسلوب آخر ـ لنسمه صياغة جماعية مكررة ـ أيضاً يهمش دور الأفراد في اتخاذ القرار المتعلق بالمؤسسات أو المجتمعات. وهو قبل كل شيء أسلوب القيادة اليابانية، إلا أن هنالك أساليب قريبة منه يمكن أيضاً إيجادها في أوضاع سياسية وتنظيمية في أفريقيا والشرق الأوسط وفي الغرب ذاته بالفعل.

وربما يسمى الأسلوب البديل الثالث ببساطة، التشاور. وهذا يحمل بعض الشبه مع ذاك الذي جرى وصفه للتو، إلا أنه يركز أكثر على عقلانية العملية وأهمية وإمكانية امتلاك معرفة سياسية حقيقية. إنه غير قابل للانسلاخ عن المنطق السياسي أو فن البلاغة. والتشاور هو جوهر الرأي السياسي وفق العلوم السياسية التي عرضها أرسطو. وقد كان أمراً رئيساً في تفهم المؤسسين الأميركيين للعملية السياسية، وكان الإطار المؤسساتي الذي وضعوه مخصصاً من بين أمور أخرى لحماية المداولات التشريعية من الضغوط الحتمية للرأي العام في النظام الديمقراطي. وفي أزمنة أكثر حداثة، أصبح شائعاً بالنسبة لعلماء السياسة مجرد أن ينكروا واقع التشاور في العمل السياسي الأميركي ومع ذلك يمكن إثبات حجة مقنعة بأنه يظل مظهراً رئيساً، ولو أنه مهمل، من مظاهر صناعة القرار داخل الحكم في الولايات المتحدة، وليس فقط داخل الفرع التشريعي. ويحتاج التشاور إلى أن ينظر إليه باعتباره ميزة رئيسة ليس فقط لسيطرة تقليدية للحكومات في أوروبا الحديثة ولكن حتى للنموذج الأميركي التنفيذي الأكثر خشونة لسيطرة حكم المؤسسات(4).

إن تأكيد دور التشاور في صناعة القرار هو إدراك للأهمية المركزية للتفكير السليم بالنسبة لممارسة القيادة. وقد تبدو الفكرة واضحة. وعلى أية حال، فهناك في الحقيقة اتجاهات قوية تنشط في العلوم السياسية المعاصرة، وفي ثقافتنا

الديمقراطية وتعمل ضدها. ويسخر رجال النخبة لدينا من الرؤساء الأميركيين بصورة منتظمة باعتبارهم يشكلون وزناً فكرياً خفيفاً، ويميل الصحافيون وعلماء السياسة على حد سواء، إلى تبني نظرة ساخرة أساساً تجاه العمل السياسي والعملية السياسية مركزين على دور مصالح الفئات والدوافع الشخصية على حساب المنطق السياسي الجدي. إن حدود وجهات نظر كهذه واضحة إذا ما أجرى المرء مثلاً مقارنة بالصورة المألوفة التي كانت فيما مضى لدوايت أيزنهاور وهو يلعب الغولف، مع الحقيقة التي ظهرت في السنوات الأخيرة عن رئيس بالغ الذكاء ومنهمك بصورة مكثفة في إجراء مشاورات مع حكومته حول قضايا سياسية. ويحتل أيزنهاور مكانة فريدة بين رؤساء فترة ما بعد الحرب في إخلاصه للتحليل السياسي والتخطيط المنهجي. إلا أن رؤساء آخرين عمدوا إلى تسخير مواهب فكرية كثيرة لمواكبة قضايا العصر حتى لو ضمن إطار تتحكم فيه اعتبارات سياسية داخلية بشكل كبير. وإن ما هو أكثر تميزاً فعلاً ـ ومؤثراً بصدق ـ بشأن السياسيين البارعين هو مقدرتهم على حبك وتشكيل التركيبة السياسية والعمل السياسي في صورة مناسبة غير مرئية وجاهزة للعمل.

إننا إذ نقول هذا، فإننا نسارع إلى التسليم بأن وضعية التفكير المنطقي أو العقلانية في عملية اتخاذ القرار تبقى عرضة للانهيار وهذا هو واقع الأمر لسببين. الأول يتعلق ببيئة القرار المحيطة بالقادة السياسيين؛ والثاني له علاقة بمواطن ضعف قادة أنفسهم[(5)].

إن بيئة القرار هي بيئة من المعلومات الناقصة والكثير من عدم اليقين، ويتم تجميعهما عن طريق ضغوط شخصية ومؤسساتية من جميع الأنماط، ومعدة لكي تعمل على تشكيل خيارات سياسية أو فرضها بالقوة. ويتواجد المستشارون، والموظفون، والأجهزة البيرقراطية المساندة يتواجدون نظرياً لكي يزودوا القائد بالمعلومات ذات الصلة بالسياسة ولتقليص الشكوك التي يواجهها. وهم غالباً مايزيدون مشكلته سوءاً في العادة. فالتنظيمات سواء أكانت طاقم الموظفين القليل العدد أو الوزارة الموضوعية الكبيرة العدد ـ لديها قوة محركة خاصة بها

تستطيع أن تحد من قدرة القائد على أن يتخذ قرارات عقلانية. والمجموعات الاستشارية الصغيرة هي مظهر دائم من مظاهر القيادة السياسية في جميع العصور[6] ورغم أنها تكون أحياناً منقسمة من الداخل بفعل الطموح الشخصي والمكائد، فإن مثل هذه المجموعات هي دون شك أكثر ما تكون خطرة بالنسبة للقائد عندما تكون متوحدة. والواقع فإن طبيعة المجموعات الصغيرة تحركها في هذا الاتجاه (ظاهرة «التفكير الجماعي»)[7] ويحتاج القادة إلى أن يحذروا هذه المشكلة ـ وأن يكونوا مستعدين لاتخاذ خطوات فعّالة من أجل مواجهتها، كما كان قد فعل، مثلاً، الرئيس كينيدي حينما اتخذ إجراءات مسبقة لمنع الإغلاق المتسرع للنقاش الذي جرى بين مستشاريه خلال الأيام الحرجة لأزمة الصواريخ الكوبية. إن الخطر الذي لا بد من الاحتراس منه في التنظيمات الكبيرة هو أن تلك النماذج المتواترة للسلوك والضرورات المؤسساتية الملحة غير المعلنة عامة، سوف تشوه الخيارات المطروحة أمام صناع السياسة أو تحرف عملية تنفيذ القرارات المتخذة. والعلاج في كلا الحالتين متشابه عموماً وهو: أن تضمن أن الأصوات المنافسة خارج الحكم وكذلك من داخله لديها مدخل ما للوصول إلى أسماع الحاكم. ورغم ذلك فإن هذا أسهل للقول من الفعل ـ بالنظر إلى الانحرافات السلوكية للقادة أنفسهم.

والقادة يخضعون بالطبع لتأثير مواطن ضعف العقل البشري عامة. إلا أنهم يعانون أيضاً من اضطرابات ذهنية وعاطفية، والتي يتعرض لها السياسيون، حتى ـ في الواقع، وبصورة خاصة ـ فيما هم يكتسبون خبرة ويحققون نجاحاً. ولدى القادة أعباء كبيرة، ومع ذلك فإن وقتهم الثمين كثيراً ما يتم تبديده في طقوس سياسية لا مهرب منها، من مختلف الأنماط؛ وقد تكون نتيجة ذلك إرهاق، وتوتر، وشلل فكري. إضافة إلى ذلك فهم محاطون بأشخاص ـ دعنا نسميهم أفراد الحاشية ـ لديهم برامج ومصالح خاصة بهم، وهم يتبارون دائماً لجذب انتباه القائد، ويحاولون صياغة قراراته فعلياً. ورجال الحاشية هؤلاء يذعنون ظاهرياً للأمير حتى فيما هم يحاولون التلاعب به؛ وهم لديهم دوافع قليلة للحديث معه

عن حقائق غير سارة بالنسبة إليه، وكل دافع من أجل أن يتملقوه ويكيلوا له المديح. ومع مرور الوقت تؤدي تأثيرات بيئة كهذه إلى تضخيم إحساس قائد ما بحكمته الشخصية وتقلل من انفتاحه على النصيحة المنطقية[8]. وعلاوة على ذلك، وإلى حد ما بسبب عدم كون القادة غير واعين لمسألة الإطراء، وإلى حد ما بسبب الانعزالية والشعور بالوحدة الذي يفرضه منصبهم، فإن حاجة عاطفية قوية يمكنها أحياناً أن تتسبب في أن ينشأ لديهم اعتماد غير سليم ومضر سياسياً على أحد ما أو على قلة من المستشارين المفضلين.

يقدم مكيافيللي هذه النصيحة الصائبة: «ليست هناك من طريقة لحماية النفس من الإطراء ما لم يدرك الرجال أنهم لا يسيئون إليك عندما يقولون لك الحقيقة؛ غير أنه عندما يكون بمقدور الجميع أن يقولوا لك الحقيقة، فإنهم يفقدون احترامهم لك. لذلك لا بد للأمير المتعقل من أن يؤمن بأسلوب ثالث، فيختار رجالاً حكماء في ولايته؛ وعليه أن يعطي هؤلاء فقط حرية إبلاغه بالحقيقة، وفقط عن تلك الأشياء التي يسأل عنها وليس عن أي شيء آخر. ولكنه يجب أن يسألهم عن كل شيء وأن يستمع إلى آرائهم، ثم يجب عليه أن يتخذ القرار من تلقاء نفسه وبطريقته الخاصة». ويضيف مكيافيللي قائلاً: «وحالما يستقر على رأي، يجب عليه أن ينتقل مباشرة إلى الأمر الذي تم إقراره، وأن يكون متعنتاً في قراراته، ومن يفعل العكس يسقط بتهور إما بسبب المتملقين وإما بسبب تغييرات تحدث نتيجة تنوع الآراء والتي ينجم عنها تقدير ضعيف لشخصه»[9].

إن فكرة مكيافيللي المتعلقة بخطورة كون الأمراء ينظر إليهم باعتبارهم مترددين هي فكرة مهمة. فالقادة يجب أن يهتموا بادخار مصداقيتهم حتى لو كان الثمن أن يظهروا بأنهم مغرورون أو غير عقلانيين؛ والتجاوب المغالى فيه مع المستشارين أو عدم المقدرة على الاختيار فيما بينهم قد يقوض سلطتهم بشكل فادح. وعلى القادة أيضاً أن يدركوا، وفي الوقت ذاته، ليس فقط حاجتهم إلى النصيحة وإنما ضرورة أن يُشاهدوا وهم يسعون وراء الحصول عليها، ومن

مستشارين حكماء، بدلاً من المتملقين أو الانتهازيين الذين يسايرون السلطة تحقيقاً لمصالحهم. ويعيق المستشارون تقديم صورة واضحة للأمير نفسه، وبالتالي فلا بد من تدبر أمرهم بعناية.

ولسوء الحظ، فإن توظيف مستشارين أذكياء لا يضع حداً لهذا الأمر. فهناك عدد من المشكلات التي تنشأ مع أمثال هؤلاء المستشارين حيث كان مكيافيللي واعياً ومدركاً لها إلى حد بعيد جداً. وكما يقول المثل القديم «ما من رجل يعد بطلاً في نظر مستخدمه» فالمستشارون معرضون لجميع مواطن الضعف، والمؤثرات الحساسة والسلوكيات والعادات غير الطبيعية لشخصية قائد ما. والمستشارون الأذكياء مهيأون بشكل أفضل من آخرين للتغلغل داخل خصائص الشخصية هذه ـ ولاستغلالها. وفي الوقت ذاته، وبمقدار ما قد يعرفون قيمة نصيحة مستشارين أذكياء، فإن القادة يقلقون غريزياً بشأن البرامج الخاصة لأشخاص كهؤلاء وبمقدورهم اكتساب حس قوي من المنافسة معهم. وإن أسوأ ما يمكن لقائد أن يتوقعه، في عصرنا، هو السجل الفاضح لكل الأمور. وقد كان باستطاعة الولاء المنشق لمستشاري البلاط في العصور السابقة، أن يهدد حياة أمراء وثروات سلالات حاكمة.

إن التنافس ما بين القادة ومستشاريهم هو ظاهرة لا تبدو أنها لوحظت كثيراً على الرغم من مظاهرها النفسية الحادة. وهو ظاهر للعيان على نحو خاص في زمن أصبح فيه المفكرون الأكاديميون أكثر بروزاً في مناصب استشارية عالية في الحكم. أفراد غالباً ما يفوق اعتدادهم بذاتهم ذاك الذي يتمتع به سياسيون ناجحون. والعلاقة ما بين الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي، الأستاذ السابق في جامعة هارفرد، هنري كيسنجر، هي مثال نموذجي حديث [10]. إلا أن التوترات بين القادة والمستشارين لا تنتهي هناك. فالمستشارون دائماً ما يتخطون خطاً رفيعاً فاصلاً ما بين توجيه النصح إلى الحاكم وبين إلقاء موعظة عليه: ولدى القادة عامة تحمل قليل للجهود التي يبذلها طاقم موظفيهم من أجل تعليمهم، حتى حيث ربما تكون هناك حاجة واضحة لذلك.

كل هذا يساعد على إيضاح سبب انقلاب القادة أحياناً على مستشارين كفؤين والبحث عن بدائل لهم في مكان آخر. وإن استعراض مثل هؤلاء الأشخاص يكشف العديد من الاستمراريات على مدى القرون. والزوجات، بالدرجة الأولى هن عادة من يتم الرجوع إليهن ــ وفي أغلب الأحوال مع نتائج مأساوية باعتبار أنه يصعب جداً إما ضبطهن وإما الاستغناء عنهن. (فكر مثلاً في الضرر الذي ألحقته هيلاري كلينتون خلال فترة الولاية الأولى لزوجها بصفته رئيساً للولايات المتحدة). وكذلك فإن الرفيق المرح هو نموذج آخر، أيضاً مع أمثلة حديثة مثيرة للاهتمام (قام الحارس الشخصي لبوريس يلتسين ونصف الأمِّي أناتولي كورتشاكوف بالمتاجرة بعلاقتهما من أجل أن يجعل من نفسه سلطة رئيسة في وضع سياسات الكرملين). المعلمون الروحيون (راسبوتين، للاستشهاد بمثال روسي آخر) والفلكيون والعرّافون من مختلف الأصناف أيضاً لديهم تاريخ طويل رغم أنهم أقل ظهوراً اليوم. ولدينا بدلاً من ذلك من يتولون تنظيم استطلاعات الرأي، والموجهون الإعلاميون، وخبراء سياسيون آخرون ماهرون في قراءة أمزجة الإله العظيم للرأي العام وفي تقديم النصح للقادة حول أساليب البقاء السياسي. ويمكن لمثل هذه الشخصيات أيضاً أن تمسك بسلطة غير متوازنة (فكر في ديك مورس، المستشار السياسي الموهوب، والاستراتيجي البارع لكلينتون قبيل سقوطه المشين)[11].

ربما يكون الدرس الأساسي لهذا كله هو أنه في ختام اليوم ليس هناك من بديل للتعقل لدى القادة السياسيين. وما لا ينفصل عن التعقل بالمعنى الذي كنا نستخدم به تلك العبارة، هما كلٌّ من تفهم بناء لمبادئ مهنة إدارة الدولة وشخصية أخلاقية صالحة. وغني عن القول بأن القادة لا يستطيعون ولا يحتاجون إلى معرفة كل شيء. وبدون أساس فكري ملائم، فحتى أفضل نصيحة توجه حول قضايا سياسية معينة هي عرضة لئلا تلقى تقديراً، أو يتم العمل بها على نحو خاطئ وسيكون القادة غير قادرين على وضع الأسئلة التي سوف تستنبط ذاك

الذي يحتاجون إلى معرفته. ويتوجب على القادة في الوقت ذاته، أن يقاوموا ميل السلطة إلى إفساد المنطق السليم والحس الأخلاقي لأولئك الذين يستخدمونها. ومن المؤكد أن القادة من أصحاب الخبرة يعرفون أموراً كثيرة؛ لكنهم نادراً ما يعرفون كيف ومتى يعترفون بالخطأ، أو يتقبلون نصيحة غير مرغوبة وبشجاعة، يقدمها مستشار يكون بعيداً عن الأنانية أحياناً. وإذا ما كان لهم أن يتخذوا قرارات فعّالة، فإن القادة يحتاجون إلى الحفاظ على المقدرة على الإنصات إلى الاتباع والانهماك في تشاور منطقي مع نظرائهم ـ صفات شخصية تتجه إلى الانحسار في العمل السياسي المتركز حول السلطة التنفيذية، والذي أصبحنا نعتبره أمراً مسلماً به في ديمقراطياتنا المعاصرة[12].

24

القيادة والعمل السياسي

نادراً مايكون القادة، قادرين على الحكم عن طريق سيطرة بسيطة حتى في أكثر الأنظمة استبداداً. والقيادة في ديمقراطيات اليوم، حيث سلطات القادة مطوقة دستورياً وعرضة لتحدٍ سياسي متواصل، هي إلى حد كبير أسلوب حكم غير مباشر. ويستحق الأمر أن نتفحص باختصار الطرق التي يسعى من خلالها القادة الديمقراطيون إلى تشكيل البيئة السياسية من أجل تسهيل تحقيق غاياتهم السياسية، لأن باستطاعة الأمراء العصريين، وعبر استخدام هذه الوسائل، التأثير في الضعف الرسمي للسلطة التنفيذية السياسية الحديثة، من أجل إيجاد قوة حقيقية جاهزة للعمل.

والسائد هذه الأيام خاصة بين علماء السياسة، الاستخفاف بالسياسيين الديمقراطيين باعتبارهم منساقين كلياً وراء استطلاعات الرأي والبحث عن طريقة لإعادة انتخابهم. ووفقاً لترجمة متطرفة لهذه الفكرة: «علينا ألا نتوقع من السياسيين المنتخبين بالطريقة الديمقراطية أن يكونوا «قادة». أو على نحو أدق، علينا ألا نتوقع منهم أن يتحدَّوا الرأي العام: فمن المرجح أن تؤدي مثل هذه الأفعال إلى تفشي البطالة. وقبل إجراء استطلاعات الرأي، كان بمقدور السياسيين أن يتعثروا في القيادة، في الواقع، لأنهم لم يعرفوا ماذا كان يريد العامة. غير أنه مع تزايد عدد الدراسات فإننا نحتاج إلى تعديل توقعاتنا»[1]. ولا أحد سينكر الدور الحيوي للرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة. وكما قال لينكولن ذات مرة: «في هذه المجتمعات، وتلك المشابهة لها، الشعور العام هو كل

شيء؛ لا شيء بإمكانه أن يفشل مع الشعور العام؛ ولا شيء بإمكانه أن ينجح بدونه». ومع ذلك فقد تابع مضيفاً قوله: «وبالتالي، فإن الذي يشكل الشعور العام، يكون موقفه أقوى من ذاك الذي يسن القوانين أو يصدر القرارات»[2].

إن حقيقة الأمر هي أن القادة يسعون بانتظام إلى تشكيل الرأي العام بدلاً من التفاعل معه ببساطة. وهم يفعلون ذلك لأسباب سياسية وجيهة؛ فكما يعرف السياسيون بالغريزة، يتعذر على الرأي العام الجزم بالأمور بالنسبة لمسائل عدة، وهو يفتقر إلى الثبات الذي يقدم يد العون للقيادة السياسية. وأكثر من ذلك، فإنه غالباً ما يكون مفهوماً سياسياً بالنسبة للسياسيين أن يكونوا أكثر تجاوباً مع اهتمامات الدوائر الانتخابية الضيقة الأفق لكنها شديدة الولاء، عوضاً عن التجاوب مع الآراء التي تؤمن بها الأكثرية بصورة ضعيفة. هذا هو بالتحديد الوضع في حال ما إذا كانوا قادرين على استنباط طرق من أجل إرباك مواقعهم الحقيقية. إن الحكمة المتعارف عليها هي أن السياسيين الديمقراطيين هم حالياً أكثر انسياقاً وراء عمليات الاقتراع وأكثر مسايرة من أي وقت مضى. من ناحية ثانية يمكن في الواقع إثبات حجة وجيهة مفادها أنهم ورغم أي شيء، غير متفاعلين بما فيه الكفاية مع رأي عام واسع لأنهم بارعون بشكل متزايد في التلاعب به لصالحهم[3].

هناك أساليب أو استراتيجيات للقيادة متباينة فيما بينها ومتاحة أمام السياسيين في جهودهم لتشكيل البيئة السياسية. دعونا نميز ثلاثة تباينات واضحة: المساومة، قيادة الرأي، وما يمكن تسميته قيادة السيطرة الخفية[4]. وهذه التباينات ليست بالضرورة تباينات حصرية بصورة مشتركة، ويمكن للسياسيين تبنيها أو رفضها حسب الظروف. من جهة أخرى أدى اعتماد اتجاه تاريخي قوي على مدى القرن الماضي أو نحوه إلى تفضيل قيادة الرأي بوصفها الاستراتيجية المفضلة لدى الرؤساء الأميركيين ـ وللقادة الغربيين الآخرين أيضاً وعلى نحو متزايد.

لقد تركزت القيادة السياسية التقليدية في الولايات المتحدة، والأنظمة الديمقراطية الأخرى على المساومة على مصالح متضاربة متنوعة، وإقامة التحالفات السياسية من أجل اكتساب السلطة والحفاظ عليها[5]. وترتبط قيادة من هذا النوع بشكل وثيق بالأحزاب السياسية، أما الميدان الذي تعمل فيه بصورة رئيسة فهو الهيئة التشريعية. وتمثل قيادة الرأي ابتعاداً عن الاعتماد على الحزب باتجاه إقامة علاقة مباشرة بصورة أكبر بين السياسيين والشعب عامة. ويرتبط صعود قيادة الرأي قبيل نهاية القرن التاسع عشر بصعود وسائل الإعلام الحديثة إلا أنها ليست مفسرة كلياً من قبلها. وفي الولايات المتحدة، تعكس الأهمية المتزايدة لفن الخطابة الرئاسية الشعبية خلال حكم إدارات ثيودور روزفيلت و وودرو ويلسون تحولاً عميقاً في الطريقة التي بات الرؤساء أنفسهم ينظرون بها إلى دور المنصب في النظام المؤسساتي. وفي بدايات الجمهورية، نادراً ما كان الرؤساء أو مطلقاً لم يخاطب الرؤساء العامة مباشرة للحديث عن أمور سياسية. وقد كان القيام بذلك سيهدد في نظرهم مظهراً من مظاهر الديماغوجية. وكانت المناظرات في الكونغرس، بالأحرى، الطريقة الصائبة لعرض القضايا السياسية على الملأ وتشكيل الرأي العام. وفي وجه تنامي التحديات، أمام دولة تعمل باتجاه التحديث وعلى وشك أن تخطو على الساحة العالمية، فقد باتت قيادة الكونغرس تبدو من ناحية أخرى غير كافية بشكل متزايد. وكان ويلسون قد كتب قائلاً: «لقد شعر بعض الرؤساء بالحاجة التي تتواجد في نظامنا، بالتأكيد، إلى متحدث باسم الأمة ككل في أمور تخص التشريع، ليست أقل أهمية من أمور أخرى. وقد حاولوا تزويد الكونغرس بقيادة مقنعة مدعومة بأساليب النقاش والمراجعة، وبكل قبول مشروع من الرأي العام». ومجدداً، القول المشهور: «الرئيس حر وفقاً للقانون والضمير على السواء، بأن يكون رجلاً ذا شأن بقدر ما يستطيع. وإذا ما كان الكونغرس مهزوماً من قبله فإن ذلك لن يكون غلطة الذين وضعوا الدستور ـ ولن يكون مرده غياب السلطات الدستورية من جانب الكونغرس، إلا أن سببه فقط، كون الرئيس يحوز على الأمة لتدعمه فيما لا يحوز الكونغرس على ذلك. كما ليست لديه وسائل لإرغام الكونغرس على القبول بالرأي العام»[6].

قيادة الرأي ـ أو ببساطة «الأسلوب الشعبي» كما يطلق عليها أحياناً ـ يمكن استخدامها بطريقة انتقائية باعتبارها ملحقة بأسلوب المساومة إلا أنها غير متوافقة جوهرياً مع ذلك الأسلوب. وإن المراهنة بمواقف شعبية ضاغطة على القضايا تحد من مجال القائد للمناورة والتوصل إلى حل وسط وتقلص ضمنياً من شرعية سياسيين آخرين وبذلك تعقد العلاقات معهم. كما أنها تميل بالتحديد إلى تقويض الثقة اللازمة للإبقاء على التحالفات والترتيبات السياسية. من جهة أخرى قد تكون هناك ظروف سياسية تقتضي حدوث ذلك. وسواء أكان بالإمكان مناقشة ما إذا كان اهتراء الأحزاب السياسية في الغرب منذ عهد بعيد سبباً أم نتيجة لقيادة الرأي، غير أنه من الواضح أن الأنظمة الحزبية الضعيفة تشجع قيام قيادة كهذه. وتساهم بيئة وسائل الإعلام المعاصرة على نحو أكبر في قيام عمل سياسي فردي الأداء وباحث عن الشهرة، وتقلل من قيمة الطرق التي بطل استعمالها للمجاملة، والتسويات والمهارة المهنية التشريعية. وهذا يشجع القادة على اللجوء إلى العامة مباشرة ولو لأسباب دفاعية فقط. ولقد لعبت التطورات الأخرى ـ ولاسيما التغييرات في عملية الترشيح للرئاسة ـ لعبت كذلك دوراً في إبعاد الرؤساء أو الرؤساء المأمولين عن النظام الحزبي التقليدي وفتح الباب أمام قيادة فردية تعتمد أسلوب الاستفتاء(7).

قيادة الرأي هي «النهج الطبيعي» للرؤساء «التحويليين» أي هؤلاء الذين يسعون إلى إحداث تغييرات ثورية في السياسات أو المؤسسات، ويشكل رونالد ريغان مثالاً نموذجياً حديثاً فيما يشكل فرانكلين روزفيلت مثالاً أبعد. ومع ذلك فقد تكون هناك ظروف تستدعي اتباع أسلوب أكثر حذراً من جانب القيادة، مع أنه ليس لذاك السبب، أقل تطلباً. والمثال النموذجي هنا هو دوايت أيزنهاور. فخلال فترة رئاسته (1953 ـ 1960) ولعدة عقود تلتها، كان «آيك» الذي يحظى بشعبية واسعة يصور في الصحافة وفي التحليلات الأكاديمية باعتباره قائداً ليس لديه ما يشغله، وذا قدرات متوسطة، وبأنه لم يكن مسيطراً كلياً على

إدارته. وقد بات جلياً، فقط مع الكشف عن السجلات الوثائقية التي رفعت عنها السرية وغيرها من مواد الأرشيف في السنوات الأخيرة، كم كانت هذه الصورة خاطئة. لم يكن لدى أيزنهاور برنامجاً تحويلياً، ولكنه كان مع ذلك رئيساً بالغ الحيوية ومرتبطاً جداً بفلسفة واعية ذاتياً للقيادة. وكان هناك في محور تلك الفلسفة تقدير عالٍ للمتطلبات المختلفة الخاصة بالمكونات الرفيعة والفعّالة للرئاسة. وقد سعى أيزنهاور (الذي كان كل من الحزبين الرئيسين قد تبنى ترشيحه للرئاسة) إلى تكوين رأي عام عن الرئيس باعتباره أبعد ما يكون عن العمل السياسي الحزبي. كما عمل على تنمية أسلوب شعبي ودود يبعث على الاطمئنان والذي لم يعكس كلياً طبيعته الحساسة والمعبرة جداً. وعلى عكس الاعتقاد الشائع بأنه أدار البيت الأبيض وفق النموذج المتبع في هيئة أركان عسكرية، فقد كان آيك واعياً للفروقات ما بين القيادة السياسية والعسكرية، وتجنب كلاً من مظهر وواقع القيادة. وقد درس نفسية أنداده من السياسيين وأتباعه على حد سواء وكان أكثر من راضٍ وقانعٍ بترك الآخرين يحصدون الثناء على أفكاره ومبادراته الخاصة حتى (وبصورة ملفتة للانتباه) على حساب أن ينظر إليه وعلى نطاق واسع باعتباره غير مسؤول عن سياسة الإدارة في نواحٍ رئيسة، مثل الشؤون الخارجية. ولم يكن بإمكان هذا إلا أن يكون أبعد ما يمكن عن الحقيقة(8).

أدى أسلوب السيطرة الخفية على القيادة الذي اتبعه أيزنهاور إلى الإسهام في تحقيق عدد من الغايات. وبإبقاء الرئيس فوق المشاحنات السياسية فقد عمل هذا الأسلوب على حماية شعبيته ونفوذه السياسي. وبالحفاظ على البعض من عدم اليقين بالنسبة لمسؤولية الرئيس عن اعتماد سياسات معينة، فقد قوى هذا الأسلوب من مجال المناورة أمامه ولاسيما في تعاطيه مع الكونغرس إلا أنه خدم أهدافاً استراتيجية كبيرة تتعلق بالظروف السياسية التي كانت قائمة آنذاك. كان الجمهوريون قد استعادوا للتو السيطرة على منصب الرئاسة ومجلس الشيوخ بعد

عقود من بقائهم خارج السلطة. وكان أيزنهاور مصمماً على دعم الوضع الانتخابي للحزب عن طريق تعديل عدائه لدولة الرخاء وغيرها من السياسات الليبرالية، على الرغم من حقيقة أن اتجاهاته الخاصة كانت متحفظة جداً بشكل عام.

وفي مجال الأمن القومي، كان آيك صقراً شرساً في الحرب الباردة البادية للعيان. وكان مستعداً كلياً، من بين أمور أخرى، لاستخدام الأسلحة النووية في أي نزاع مع السوفييت أو الصين. ووافق شخصياً على القيام بعمليات تستهدف تجميع معلومات استخبارية تقتحم أسرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ومع ذلك فقد رسم أيضاً وجهاً شعبياً مختلفاً جداً للإدارة عبر اتخاذ مبادرات مثل مبادرة «الذرَّة من أجل السلام» ومبادرة دبلوماسية شخصية مخصصة «لتخفيف التوتر» مع الكتلة السوفييتية. وليس مستغرباً أن أيزنهاور كان خبيراً عظيماً في العمل السري[9].

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا كله؟ إن كلاً من ريغان وأيزنهاور كانا رئيسين يحظيان بالشعبية وناجحين، وبالتأكيد، الأنجح في حقبة ما بعد الحرب. وبالإمكان إثبات بأن استراتيجيات القيادة المتباعدة التي وظفاها كانت في الواقع متناغمة بصورة ممتازة مع العصور ومع الأهداف السياسية المختلفة التي سعيا إلى تحقيقها. من جهة أخرى لا مجال للإنكار أن كل استراتيجية لها قيودها ومخاطرها المحتملة. فأسلوب السيطرة الخفية يصبح قاصراً عن بلوغ غاياته وغير كافٍ في أوقات يواجه فيها القائد تحدياً سياسياً مباشراً كما فعل أيزنهاور على أيدي السيناتور جوزيف مكارثي، مثلاً[10]. وهو يحتمل دوماً خطر التردي إلى الازدواجية المكيافيللية ـ أسلوب سياسي والذي مع دفعه إلى الحد الأقصى للأمور يهزم نفسه بسرعة عن طريق زرع الفوضى وعدم الثقة[11]. وتحتمل قيادة الرأي أيضاً مخاطر أكبر على أية حال. فالمناشدات المعتادة الموجهة إلى الشعب من قبل القادة الديمقراطيين لا يمكنها إلا أن تحط من المنطق السياسي وأن تقوض الشرعية المفهومة للفروع الأخرى للحكم. وهي

كما خشي المؤسسون الأميركيون تماماً تثير عواطف الجمهور الواسع بمقدار ما تعلم أو أكثر لأنها تميل إلى تعزيز بيئة سياسية وإعلامية من المنافسة المتلاعبة بالاهتمام والتأييد الشعبي[12]. وهي في نهاية الأمر، نار خطيرة لكي تلعب بها الأنظمة الديمقراطية.

صفحة بيضاء ٣٠٦

25

لمَ تعتمد القيادة على العصور

يعيد مكياڤيللي إلى الأذهان صورة مفيدة عن تنوع القضايا الإنسانية وصعوبة التنبؤ بمسارها أو تحديده. وهو يحذر الأمراء في الوقت ذاته من أن يتخذوا من هذا الأمر نصيحة تدفع لليأس. فبالإمكان تشبيه «الحظ» بنهر هائج يفيض على ضفافه بين الحين والآخر ويغمر الريف المحيط به. وبينما لا يمكن منع الفيضان بحد ذاته دائماً، إلا أن بالإمكان على الأقل احتواءه والتخفيف من آثاره عن طريق إقامة حواجز وقنوات. وسوف يقوم الأمير الحكيم المتعقل بتكييف سلوكه بشكل يتوافق مع العصور التي يعيش فيها. غير أنه سوف يتخذ إجراءات لحماية ولايته ولحماية نفسه من تحولات فجائية وغير متوقعه في الحظ(1).

رجال الدولة الذين لدينا، وليس بأقل مما كان عليه الوضع في الماضي، موجودون في بيئة استراتيجية محددة وفي ما يمكن تسميته العصر السياسي. وإن إدراك حدود وإمكانيات وضعهم الخاص هو أحد أكثر المهام دقة وخطورة لمهنة إدارة شؤون الدولة. وعلى المستوى الأعم، يترأس القادة إما عصوراً خيرة وإما رديئة، رخاءً أو شدة. وأولئك المعتادون على العصور الخيرة هم عرضة لتبني نظرة مبسطة نسبياً لمتطلبات مهنة إدارة الدولة، والافتقار إلى الدوافع اللازمة لإعداد أنفسهم بشكل كافٍ للظروف المتغيرة. من جهة أخرى تعد الشدة مُعلم الأمراء. وباعتبار أنها تعكس المهام الرئيسة لمهنة إدارة الدولة، فبإمكان الشدة أن تتخذ هيئة اضطراب سياسي، أو زعزعة خارجية، أو محنة اقتصادية أو خليط ما من هؤلاء(2).

تعد البيئة الاستراتيجية مصطلحاً مناسباً لوصف الوضع الأمني العام لدولة ما. وقد يكون ذلك الوضع عموماً حالة سلم، أو نزاع، أو أزمة أو حرب. ويمكن تعريف النزاع على أنه مواجهة استراتيجية مطولة بين دولتين أو أكثر، تشمل عنفاً متقطعاً على نطاق ضيق («نزاع منخفض الحدة») أو ببساطة، وضعاً متكافئاً ينذر بخطر عسكري («حرب باردة») وتنشأ الأزمات والحروب الواسعة عموماً من منبت النزاع. وقد يكون السلام بحد ذاته، طبعاً، ثابتاً تقريباً أو دائماً.

إن كلاً من هذه الخلفيات الاستراتيجية تمتلك تحديها الخاص بها في مواجهة القيادة. وتطالب عصور السلام الراسخ (وبالتحديد في ديمقراطيات الوقت الحاضر) بقادة ممن سوف يبقون على مؤسسات وأساليب الاستعداد العسكري، ويتصدون للشعور الانعزالي، ويقاومون نزعات إرضاء الذات والفساد. وإن التحدي المطروح أمام القادة في فترات النزاعات المطولة، هو محاولة التوفيق ما بين مظهر السلام أو الوضع الطبيعي وبين واقع الصراع والحاجة إلى تعبئة الرأي العام من أجل تحمل عناء الجهود المبذولة على مدى طويل (فكر في وضع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب العالمي). ويعني التحدي في الأزمات أن تدير دورة مكثفة من القرارات تطرأ فجأة، وأن تسيطر على ضغوط سياسية وعسكرية داخلية، وأن توجد توازناً بين الاحتياجات المتنازعة ما بين اتخاذ موقف ثابت وعقد صلح مع العدو، والإعداد لانتقال محتمل للحرب من دون استفزازه في سياق ذلك. وأخيراً توجه النداءات إلى القادة في زمن الحرب بالنظر إلى صفات قيادية يمتلكونها ونادراً ما تكون ظاهرة وبالكاد يمارسها رجال دولة ديمقراطيون في أوقات عادية أكثر.

إن المناخات السياسية التي تواجه القادة هي أيضاً أكثر قابلية للتغيير وأكثر تعقيداً. وكما شاهدنا فإن طبيعة وتركيبة الدول والأنظمة، ليستا فقط أمراً مسلماً به بالنسبة لوضع رجل الدولة وإنما أمر رئيس من شأنه هو، مع تعرضها حسبما هي عليه لثورات مفاجئة وكذلك لتغييرات تدريجية على مر الزمن. وتمر

الدول والأنظمة بمراحل من التأسيس، وتعزيز الأوضاع، والنمو، والانحلال، والانهيار. وتفرض هذه المراحل متطلبات قيادية مختلفة جداً. فالأمراء العظماء، على مر التاريخ هم عادة ثوريون عظماء (مؤسسون) غير أن هناك أيضاً أمثلة مؤثرة عن مهنة إدارة الدول في عصور، مثلاً، الانحطاط الإمبريالي[3].

وكما يشير مكيافيللي ذاته، فإن تغير العصور ومن ثم متطلبات القيادة تعد حجة قوية لحكم جمهوري[4]. ومن السهل القول إن الملك المثالي هو ذاك القادر على تكييف أسلوب قيادته مع بيئة سياسية متغيرة. إلا أن هذا يعد كثيراً جداً في العادة، لكي يكون متوقعاً من أفراد قضوا فترة طويلة في أعلى قمة السلطة. غير أنه بمقدور القادة الجدد في الجمهوريات، رغم ذلك، أن يبرزوا وأن يتبوأوا المناصب رداً على تحديات جديدة حيث يحلون محل أولئك المرتبطين على نحو وثيق جداً بنظام أقدم للأمور. فكر في فرانكلين ديلانو روزفيلت في عام 1932، وتشرشل في عام 1940، وهذا يعزز كلاً من الاستقرار والفعالية لدى الأنظمة الجمهورية. وطبعاً ليس من السهل دائماً إجراء تقييم للمقدرة السياسية للقيادي قبل معرفة الواقع. وفيما يقوم قادة تولوا مناصبهم بالصدفة بالارتفاع إلى مستوى التحدي ويكونون على قدر المسؤولية (ترومان في عام 1945) يمكن لرجال دولة ضليعين أن يفشلوا فشلاً ذريعاً في أعلى المناصب (جون أدامز، أو جيمس ماديسون).

وحتى في الديمقراطيات الدستورية المستقرة نسبياً التي نتمتع بها، يعد العمل السياسي عملاً سريع التقلب. فالأحزاب تنهض وتنهار، والمؤسسات تتطور، وتتقدم قضايا جديدة إلى الواجهة، وتثور فضائح، ويناضل القادة من أجل التعريف بأنفسهم وإضفاء الصفة الشرعية عليها. ويمكن للقوى المحركة لهذه البيئة إذن أن تبدو مختلفة جداً مع مرور الزمن على الرغم من الاستمرارية الواضحة. وليس من السلامة الاعتقاد أن هذه القوى المحركة تتطور بطريقة أفقية. وتميل العلوم السياسية المعاصرة إلى الافتراض بأن الإطار الصحيح

للمرجع الخاص بفهم القيادة في الولايات المتحدة اليوم هو الرئاسة «العصرية» للحقبة التقدمية وما بعدها. وعلى أية حال، فإن بالإمكان إثبات أن هناك نماذج متكررة عبر التاريخ الأميركي تفسر طبيعة وتأثير القيادة الرئاسية بصورة أفضل من عامل القرب الزمني البسيط. فالرؤساء يتواجدون في «عصر سياسي». وقد كانت هناك بين جيفرسون، وجاكسون، ولينكولن، وفرانكلين وروزفيلت أمور مشتركة أكثر مما كان لدى كل واحد منهم مع خلفه أو سلفه المباشر. وكانوا جميعهم قادة تحول أو «إعادة بناء» ممن تولوا السلطة في فترات من الفشل المنهجي في البيئة السياسية مع تفويض لا خلاف عليه لإحداث تغيير بعيد المدى، ومضوا من أجل تأسيس نظام سياسي جديد ضمن إطار النظام الدستوري الأميركي[5].

26

نداء للمحافظة على الديمقراطية من البرابرة

تتنوع متطلبات القيادة اليوم كما كانت دائماً. وقد ظلت الحاجة إلى مؤسسين عظماء قائمة ولم تبطل بفعل مسار الأحداث، كما كان ظاهراً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990، وعلى أية حال، وكما شدد لينكولن في البداية أولاً، فإن الحفاظ على نظام قائم هو في بعض النواحي تحدٍ أكبر حتى بالنسبة للقادة أكثر منه بالنسبة لما أسسوه. ويجد الطموح السياسي المتزايد مخارج وفرصاً أكبر في الأزمنة غير المستقرة، وهناك شرف ضئيل في أن ينظر إليه ـ بوصفه ببساطة مجرد خادم لنصب تذكارية أشادها آخرون. هذا هو الوضع بالتحديد في ديمقراطياتنا المعاصرة، حيث (لمتابعة التعبير المجازي) تبدو المؤسسات منحوتة من نوع من حجر الصوان السياسي الذي تصعب الإطاحة به والذي يحمل مقاومة عالية للتآكل. ويميل الناس عامة والقادة السياسيون على السواء إلى أن يعتبروا بقاء هذه الأنظمة أمراً مسلماً به ـ وبقاء النظام الليبرالي الديمقراطي بصورة أعم.

إنهم أغبياء حتى يفعلوا ذلك. فالتاريخ ملوث بحطام الدول التي تواجدت على مدى قرون بجبروت غير قابل للتغيير على ما يبدو. وحتى لو كان صحيحاً أن الحركة الواسعة للتاريخ هي من ناحية ما تحتل الأفضلية لدى الديمقراطية الليبرالية، فإن هذا لا يمكنه أن يعني أن كل الديمقراطيات الليبرالية لديها مناعة ضد شرور القدر والطبيعة البشرية التي تتسبب عادة في سقوط أنظمة واختفاء دول. غير أنه سيكون من التهور، على أية حال، الافتراض بأن التاريخ لا يحمل

لنا أي مفاجآت سياسية بعد الآن. فنشوء تهديد إرهابي إسلامي فعّال ضد الغرب في بداية القرن الحادي والعشرين ولاسيما للوطن الأميركي، هو درس جدي في هذا الشأن.

إنه لأمر أساسي ألا يقوم رجال الدولة الديمقراطيون بالاستخفاف بالتحديات الأمنية لعصرنا. وربما يحدث تماماً أن المزايا المادية والتقنية للغرب سوف تثبت في النهاية أنها عنصر حاسم. ومن الحكمة الافتراض في الوقت نفسه أن نزاع القوى العظمى لم يختفِ عن سطح الأرض مع نهاية الحرب الباردة. ويتطلب الأمر، حتى في ظل ظروف سليمة نسبياً كتلك التي نواجهها حالياً، يتطلب القليل من التخيل لتوقع أن تبرز الصين باعتبارها تهديداً عسكرياً جدياً للمصالح الأميركية في شرقي آسيا في العقود القادمة، أو توقع سيناريوهات حرب صينية ـ أميركية. ولنلاحظ أخيراً أنه ليس من المحتمل أن يكون النزاع في هذا القرن، أقل فتكاً من النزاع في العصر النووي. فما زلنا نملك الأسلحة النووية وكذلك أسلحة (وسائل بيولوجية بالتحديد) أكثر مدعاة للخشية في بعض النواحي، وهي موجودة بين أيدي المزيد من الدول، ناهيك عن ذكر إمكانية استخدامها لغرض إرهابي.

والهدف من هذا كله هو القول ببساطة إن الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية سوف يبقى أولاً وبصورة أكثر إلحاحاً، قضية أمنية تماماً كما كانت في الماضي. وسوف تظل إذن وسائل مهنة إدارة الدولة التي قامت بحماية أمن الأمم، أمراً لا غنى عنه بالنسبة للأمير العصري، وسوف يحتاج القادة الحكماء إلى التصدي للأصوات التي ترتفع في عصرنا والتي تنكر أو تستنكر هذا الوضع. وعلى أية حال، فإن التحدي الأكبر يكمن، في الوقت ذاته في مكان آخر. والمشكلة الحقيقية التي تواجه الأمير العصري هي ليست البرابرة الذين يقفون عند الأبواب؛ بل إنها البرابرة الذين هم في الداخل.

ويعد هذا من جهة ما، مجرد مظهر من مظاهر التحدي الأمني الذي يواجه الديمقراطيات المعاصرة. فنفاذية الحدود، وهشاشة البنى التحتية التكنولوجية

للمجتمعات المتقدمة في الوقت الحاضر، تجعلها عرضة لأشكال مختلفة من الأعمال الحربية غير التقليدية. وقد ساهمت السياسات المتبعة في منح موافقات سخية على طلبات الهجرة، والتي تعكس المثل العليا لهذه المجتمعات، ساهمت في تفاقم المشكلة، وأوجدت في بعض الحالات أرضاً خصبة، وبيئة جاهزة للعمل ومؤاتية لنمو الإرهاب والجريمة المنظمة عالمياً. وتخيم مسألة الهجرة في أوروبا بصورة أكبر دائماً على شاشة الرادار السياسية، في هيئة حركة ارتدادية شعبية ضد إخفاق رجال النخبة السياسيين في أن يأخذوا تكاليفها وعواقبها على محمل الجد بشكل أكبر. ويتم إدراك هذه المسألة على نحو متزايد بوصفها تهديداً ليس فقط للنظام الداخلي، وإنما للهوية القومية والثقافية. كما لا يمكن إنكار لجوء السياسيين الديماغوجيين إلى استغلال المواقف العامة المتغيرة حول موضوع الهجرة. وإن كون مواقف كهذه هي بذاتها غير منطقية إطلاقاً، فهو أمر بالكاد يبدو واضحاً.

ربما الأكثر مدعاة للقلق من مشكلة الأقليات غير المندمجة في المجتمع بحد ذاتها، هي على أية حال، العقلية المتعددة الثقافة التي تجعل من النقاش المنطقي العام لقضايا كهذه أمراً مستحيلاً عملياً اليوم. وتمثل هذه العقلية، والتي تجد تأثيراً خاصاً في الثقافات غير الغربية وتنزع إلى تأييد التمييز في المعاملة الخاصة بمجموعات مضطهدة جنسياً وعرقياً، على سبيل الافتراض، تمثل في الأساس، لا مبالاة أو عدائية تجاه قيم وتقاليد الليبرالية الغربية، الأمر الذي يثير الفزع على أقل تقدير. وبحضورها المهيمن في مؤسساتنا التعليمية وثقافتنا الشعبية، فإنها تشكل دلالة على القصور الأوضح للنخب السياسية وتلك التي تعمل على صياغة الآراء في الولايات المتحدة وفي أمكنة أخرى، عن إقامة دفاع فكري فعّال عن الديمقراطية الليبرالية في ظل أوضاع معاصرة[1].

إن هذا لا يستهدف على الإطلاق إنكار أن الأقليات (مثلاً، المسلمون المعتدلون) لديهم أسباب مشروعة للشكوى من الغرب في الوقت الحاضر. ولا

هو لتأكيد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية في صورتها الراهنة هي بالضرورة النظام المثالي أو النهائي للحكم. إنه بالأحرى للدلالة على أن رجال النخبة المعاصرين هم فجأة يمعنون في الانتقاد وفي إبداء الرضا في مواقفهم إزاء الحكم السياسي الليبرالي الذي يعيشون في ظله ويحققون الرخاء فيه. هم يمعنون في الانتقاد، لأنهم يحكمون على الغرب المعاصر بالمقارنة بمقاييس هي ذاتها غير قابلة للحصول عليها ويخفقون في تطبيقها على الآخرين بشكل زائف. وهم راضون جداً لأنهم يخفقون في إجراء حساب وافٍ لتكاليف السعي المدفوع بالعاطفة وراء «الأهلية»، ويتجاهلون تأثير ثقافة المصلحة الذاتية أو الثقة بالنفس على الأسس ذاتها الخاصة بتنظيم سياسي ليبرالي. إننا نتحدث عن الانحطاط المتواصل للمعايير الأخلاقية والمهنية والسلوك المدني، والارتباط السياسي، والظاهرة بشكل واضح جداً عبر معظم الديمقراطيات المتقدمة في الوقت الحاضر(2).

إن رجال النخبة الذين يفقدون الاتصال مع عواطف الناس هم خطر على الأنظمة. وما كان واضحاً في حالة الطبقة الأرستقراطية الفرنسية عام 1789 ليس أقل صحة مثلاً بالنسبة للمؤسسة السياسية الفرنسية اليوم. ففي مثل هذه الظروف تماماً ينهض الديماغوجيون ويحققون الازدهار. ورجال النخبة المحليون في الولايات المتحدة وعلى مستوى البلاد هم أكثر حباً لخدمة المجتمع وأقل فساداً من أماكن أخرى عديدة. وإن العجز الظاهر لهؤلاء النخب عن تأمين قيادة فكرية وأخلاقية مناسبة للبلاد يبعث على الإحباط على نحو أكبر بكثير، ويثير شكوكاً أساسية حول مستقبل الديمقراطية الأميركية.

إن انحطاط المثل العليا والممارسة الديمقراطية هو أمر مرئي على مستوى العمل السياسي على حد سواء. فقد باتت آليات التشاور التي كان المؤسسون الأميركيون يعتبرونها أساسية بالنسبة لصناعة القرار الديمقراطي، في سبيلها إلى الزوال بصورة جلية. ويزداد نفوذ المسؤول التنفيذي في معظم الديمقراطيات المتقدمة اليوم على حساب الفرع التشريعي للحكم. ويقترن بهذا التطور واقع

إضعاف وتجزئة الأحزاب السياسية (أو الإخفاق في إقامتها في الديمقراطيات الحديثة) وتقدم الأسلوب الاستفتائي للقيادة المتباعدة عن الأحزاب والراغبة في التعاطي مع الحكم باعتباره امتداداً للحملة السياسية. وتسجل مثل هذه القيادة انتصار العمل السياسي على مهنة إدارة شؤون الدولة.

أي اتجاه يتوجب على القيادة الديمقراطية أن تأخذه؟

إننا نجادل بأن القادة المعاصرين هم فجأة أقوياء جداً وضعفاء جداً، واثقون جداً إلا أنهم خجولون جداً وهم يحاولون أن يفعلوا القليل جداً. ويحتاج الأمير العصري من جهة، إلى أن يكون أكثر حذراً تجاه رجال النخبة الذين هم شركاؤه ـ وخصومه في الحكم. فقيودهم المميزة وبرامجهم السرية لابد وأن تؤثر في جميع قراراته السياسية. ويتوجب عليه أن يكون مستعداً للوقوف في وجههم ومواجهتهم بجرأة ـ وعلاوة على ذلك، يتوجب عليه أن يراهم باعتبارهم مشكلة تحتاج إلى متابعة متواصلة (وتدخل مثير أحياناً) حرصاً على المصالح الأكبر للأمة.

من جهة أخرى يحتاج الأمير العصري إلى استخدام سلطاته التنفيذية الممكنة والكبيرة الأهمية مع المزيد من القيود والانتقائية، أكثر مما هو عليه الحال في العديد من الأنظمة الديمقراطية اليوم. وإن القيادة التخطيطية أو تلك التي تهدف لتحقيق أغراض شخصية والتي كانت لمن يدعى بيل كلينتون تعد هدراً لموارد المنصب التنفيذي العالي. وتقدم انتصاراته الضئيلة صورة مخادعة عن الكفاءة والمقدرة ولكنها تصرف انتباه القائد عن القضايا الكبيرة والتحديات الحقيقية للحكم. ويتوجب على القادة بدلاً من ذلك، أن يقلصوا بشكل كبير من انغماسهم في العمل السياسي وصناعة القرار يومياً. ويجب عليهم أن يبذلوا جهوداً لتشجيع المبادرة السياسية من جانب أعضاء الهيئة التشريعية مع احتفاظهم، طيلة الوقت لأنفسهم، بالوظائف الاستراتيجية أو تلك المتعلقة بالنظام والتي يكون المسؤول التنفيذي مناسباً لأدائها على نحو فريد. والحقيقة، فإنه يتوجب عليهم أن يفكروا، كما يفعل المسؤولون في سنغافورة، باتخاذ إجراءات

خاصة بالمؤسسات وغيرها من الإجراءات من أجل تقوية المقدرات التشاورية للفرع التشريعي.

إن جميع الفروع الثلاثة للحكم معنية بأساليبها الخاصة، وبالمظاهر الاستراتيجية لإدارة النظام التي تعد رئيسة لممارسة مهنة إدارة شؤون الدولة. إلا أنه ولأسباب تمت مناقشتها سابقاً، فإنه بالإمكان القول إن المسؤول التنفيذي لديه مسؤولية محددة وقابلية للمحافظة على وجهة نظر استراتيجية عن حالة الأمة. ويحتاج القادة، في الحالة الأولى، إلى الإبقاء على رقابة ثاقبة بصدد قوة البنية المؤسساتية الكلية للنظام. وعليهم أن يكونوا واعين للنزعات غير العملية للبيروقراطية والتقلبات غير المبررة للقيادة المناط بها متابعة أوضاع المؤسسات، ويجب أن يكونوا أكثر استعداداً للتدخل في هذا المجال مما هو معهود بالنسبة للرؤساء أو رؤساء الوزارات في الوقت الحاضر. كما يجب أن يكونوا متيقظين بصورة خاصة لوضع المؤسسات المتعاملة مع الأمن القومي، والمساحة المحددة لمسؤوليتهم القيادية. ويجب أن يكونوا واعين، في عصر الحروب هذا، للتحديات الفريدة المتعلقة بإدارة تنظيمات استخبارية وعسكرية ويجب أن يتأكدوا بأنفسهم بأن سلسلة التغييرات تتم في الموضع الصحيح بالنسبة لكل من معالجة الأزمات الفورية ولوضع مخططات استراتيجية طويلة الأمد لحماية الأمة والعالم المتمدن بشكل أعم.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يتوجب على القادة في المقام الثاني والأكثر خطورة، العمل من أجل ضمان التوظيف الصحيح للجهاز القضائي والنظام الدستوري الذي يدعمه. وهذا يشمل اتخاذ إجراءات مصاغة بلغة خطابية ورمزية مقصود بها تعزيز «الدين السياسي» للمبادئ الدستورية التي اعتقدها لينكولن ضرورية من أجل الحفاظ على الديمقراطية الليبرالية. وهي ربما تشمل أيضاً عملاً

سياسياً استثنائياً يقصد به معالجة تطورات محتملة تهدد النظام في الفروع التشريعية أو القضائية، وحتى حيث ربما يجلب هذا بعض المخاطرة بتجاوز حدود مقبولة للسلطة التنفيذية (كما في خطة روزفيلت لعام 1937 المتضمنة اللجوء سراً وبطريقة غير أمينة إلى تعيين الموالين له في المحاكم) وكما رأينا، فإن ضعف السلطة التنفيذية الدستورية العصرية هو تماماً ما يجعلها قوية عندما تقتضيها مثل هذه الظروف (النادرة).

قد يبدو التأكيد على الدور الاستراتيجي للقادة نقطة واضحة. إلا أنها مختلفة جداً عن حقيقة القيادة في معظم الديمقراطيات المعاصرة. وإنه لأمر يدعو للأسف مع أنه قابل للتفهم، كون إدارات الحكم الفردية تؤدي عادة عملها على نحو أفضل في هذا الشأن. وتعمل الحرب، طبعاً، وبصورة خاصة على تركيز الذهن في قنوات استراتيجية مفيدة، ويحتاج القادة الديمقراطيون في مرحلتنا الراهنة من التاريخ للبدء، على أية حال، في التفكير والتصرف بشكل استراتيجي بعيداً عن إطار الموضوعات الأمنية التقليدية. وقد أتاحت الحرب على الإرهاب التي ننشغل بها حالياً، إعطاء درس هادف ملموس وهام في التطبيق الاستراتيجي لمجموعة متنوعة من الوسائل غير العسكرية لمهنة إدارة الدولة ـ تعزيز القانون والسيطرة على الإمدادات المالية ـ من أجل دحر تهديد غير تقليدي. دعونا نأمل أن الفوز في هذه الحرب سوف يقود الطريق إلى أسلوب فعّال أكثر في استخدام مثل هذه المقدرات ضد مصائب عالمية أخرى تقوم بصورة مباشرة أكثر بالإبقاء على البرابرة داخل نطاق أبوابنا. وتأتي تجارة المخدرات في أعلى هذه القائمة.

غير أن أكبر التحديات التي ربما تواجه القادة المعاصرين، تكمن في مجال يعارض الحلول السياسية وهو لهذا السبب غير ملائم لطبيعة رجال الدولة

الليبراليين ـ العلوم والتكنولوجيا. فالتحول المتسارع للعالم المعاصر تحت تأثير التكنولوجيا العالية المستوى، يشكل لا أقل من ثورة في القضايا الإنسانية، ثورة تحمل مضامين أخلاقية وسياسية مهمة. وعلى الرغم من وجود أسباب وجيهة تدعو للشك في الآراء المختلفة المتعلقة بالكارثة البيئية في الخارج اليوم، فقد يكون هناك شك طفيف بأن الحكومات تحتاج إلى أن تولي عنايتها لتأثير النشاطات البشرية في البيئة العالمية. ويعد الفضاء ساحة للنشاط التجاري والعسكري (بصورة متزايدة)، ذات أهمية كبيرة، ولاسيما بالنسبة للديمقراطيات المتقدمة. وسوف تشكل إدارة التنافس البشري هناك تحدياً رئيساً بالنسبة لمهنة إدارة الدولة في القرن الحالي. كما تقوم شبكة الإنترنت بإدخال ثورة في مجال الاتصالات العالمية في نواحٍ هي مفيدة وضارة على حد سواء، وتبقى المسائل الجوهرية المتعلقة بتنظيمها بانتظار معالجتها. أخيراً وربما الأكثر إثارة للجدل فإن التحسينات التي أُدخلت على الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية عامة، قد كشفت عن إمكانيات جديدة لإعادة تصنيع الطبيعة البشرية ذاتها. ولقد شاهدنا فقط بداية المعارك السياسية التي من المؤكد أنها ستدور حول مثل هذه القضايا.

وسيكون باعثاً على الارتياح فيما لو كان باستطاعة السياسيين أن يتمثلوا في هذه الأمور بالخبراء المفترضين. ومع ذلك فإن الخبراء هم منقسمون بالطبع حول قضايا مثيرة للجدل، ونادراً ما تكون لديهم أهداف شخصية كبيرة يسعون إلى تحقيقها. وليس هنالك إذن من مفر من الحاجة إلى ممارسة فعّالة لآلية اتخاذ القرار الحكيم من جانب القادة السياسيين. وقد يتعلق الأمر وبصورة أشمل، رغم ذلك بكون الوقت يدنو بسرعة بالنسبة للقادة لكي يتبعوا توجهاً أقل مراعاة لرغبات المؤسسة العلمية التقنية، ككل، إلى حد أنه يبدو أن لديها مصلحة

قوية في مسيرة التقدم العلمي التقني والتي لا تخضع للمراقبة أساساً. وإذا كان العلماء غير قادرين على اتخاذ القرار الذي يفيد بأن الاستنساخ البشري هو مشروع رهيب أخلاقياً (باعتبار أن العديد منهم غير قادرين كما يتبين) فسوف يتوجب على السياسيين أن يقوموا بممارسة قيادة جريئة لضمان ألا نقوم بتلك الخطوة القاتلة. إلا أن هذا لا يعني أنه سيتوجب عليهم أن يكونوا مستعدين للارتفاع إلى مستوى من النقاش المطلع فكرياً وأخلاقياً والذي يفتقر إليه للأسف، وفي أغلب الأحوال، قادتنا السياسيين ورجال النخبة على حد سواء، فالمحافظة على أسلوب حياتنا ربما يتطلب ليس أقل من ذلك.

ملاحظات

مقدمة

1- جيمس ماكريغور بيرنز، «القيادة» (نيويورك: هاربر آندراو 1978) 1 ـ 2.

2- نيكولو مكياڤيللي، «حوارات حول الكتب العشرة الأولى لتيوس ليڤي» (والتي يرد ذكرها من الآن فصاعداً باعتبارها «حوارات)، مقدمة.

3- اقرأ بشكل خاص كتاب مايكل أي. ليدين، «مكياڤيللي في القيادة الحديثة» (نيويورك: مطبوعات سانت مارتن، 1999) ديك موريس «الأمير الجديد» (لوس انجلوس، رينيسانس 1999)، أناتولي جاي، «الإدارة و مكياڤيللي » (امستردام: فايفر 1994) واليستير ماك الپاين «المكياڤيللي الجديد: فن العمل السياسي في التجارة» (نيويورك: جون وايلي، 1998)

1

لمَ لا تزال القيادة ممكنة

1- بالإمكان إثبات أن القيادة السياسية هي إجمالاً من هذه الطبيعة: اف.جي بايلي، «الخداع والتلاعب، فن القيادة» (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل، 1988).

2- فرانسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ والرجل الأخير» (نيويورك: فري برس، 1992).

3- فكر في مايكل أي. جينوفيز، طبعة، «النساء قادة للبلاد»، (نيوبيري بارك، سايج 1993).

4- كليفورد أوروين «الشفقة» «العالم الأميركي» 49 (صيف 1980): 33 ـ 309

5- مايكل كروزيير، صاموبل، بي هانتنغتون، وجوجي واتانوكي، «أزمة الديمقراطية: تقرير إلى اللجنة الثلاثية حول عدم مقدرة الديمقراطيات على السيطرة» (نيويورك: مطبوعات جامعة نيويورك).

6- لويد كتلر «من أجل تشكيل حكومة» الشؤون الخارجية 59 (خريف 1980): 126 ـ 45

7- كتاب قيّم ومفيد، «رونالد ريغان» لمؤلفه داينيش ديسوزا (نيويورك: فري برس، 1997). اقرأ أيضاً كتاب لو كانون «الرئيس ريغان: دور العمر» (نيويورك تاتشستون، 1991)، جون دبليو. سلون «التأثير الريغاني: الاقتصاد والقيادة الرئاسية» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1999).

8- ليستر ام. سالامون وما يكل اس. لند. طبعات، «الرئاسة الريغانية وحكم أميركا» واشنطن دي. سي. (مطبوعات المؤسسة الحضرية 1984) سلون «التاثير الريغاني»، الفصل 4

9- نيكولو مكيافيللي «الأمير» الفقرات الست الوارد ذكرها من هذا الكتاب سوف تكون وفقاً للفصل؛ الترجمة المستخدمة قام بها هارفي سي. مانسفيلد جونيور (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1998 [1985]).

10- «يجب أن يؤخذ هذا باعتباره قاعدة عامة: أي أنه لا يحدث أبداً أو نادراً ما يحدث أن يجري تنظيم جمهورية أو مملكة بصورة جيدة منذ البداية أو يجري إدخال إصلاحات عليها بالمجمل مجدداً من خارج أنظمتها القديمة، ما لم تتم قيادتها من قبل فرد واحد». «حوارات»، 1.9. الأجزاء المقتبسة من هذا العمل بحسب الكتاب والفصول هي وفقاً لترجمة هارفي سي. مانسفيلد جونيور، وناثان تاركوف (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1996).

2
لمَ لا تزال القيادة ضرورية

1- وولفغانغ جي. مومسون «ماكس ويبر والسياسات الألمانية» 1890 ـ 1920 ترجمة مايكل اس. شتاينبيرغ (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1984) ولاسيما الفصل رقم 10.

2- جوشيا أوبر، «العامة والنخبة في أثينا الديمقراطية» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1989)؛ رونالد سايم «الثورة الرومانية» (أوكسفورد: مطبوعات كلارندون 1960).

3- اقرأ مثلاً، كتاب سيدني أم ميلكيس ومايكل نيلسون «الرئاسة الأميركية: الأصول والتطور» 1776 ـ 1990، واشنطن، دي. سي. مطبوعات سي. كيو، 1990) الفصول 4 ـ 1 .

4- جيفري كي. توليس «الرئاسة الخطابية» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1987) الفصول 2 ـ 3.

5- سوزان جي. فار وروبرت بوتنام، طبعات، «الديمقراطيات الساخطة: ماذا يزعج الدول الثلاثية؟» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 2000).

6- «تخليد مؤسساتنا السياسية» (1838) في «الأعمال المجمعة لأبراهام لينكولن» 6 مجلدات، طبعة روي بي باسلر (نيويورك برونسڤيك: مطبوعات جامعة روتغرز، 1953 ـ 55)، المجلد 1 ,108 ـ 19.

7- ميلكيس ونيلسون، «الرئاسة الأميركية» الفصول 11 ـ 12 ,8 ـ 9.

8- استثناء يستحق الذكر هو كتاب جيمس بيرنهام، «الكونغرس والتقليد الأميركي» (واشنطن، دي. سي. ريغنري، 1959).

9- تفسيرات مفيدة يتضمنها كتاب مارتن والاس «الرئيس الذي نستحقه»، بيل كلينتون: صعوده،و الإخفاقات، واستعادة المنصب (نيويورك: كراون: 1996) ستانلي اي. رينشون طبعة «الرئاسة الكلينتونية، رئاسة كلينتون، تنظيم الحملات، وتولي الحكم، ونفسية القيادة» (بولدر، كولورادو: ويستفيو، 1995).

10- بيرنز «القيادة» الفصول 6 ـ 9.

11- يحتاج هذا التعميم إلى تعديله بشكل مناسب: فقد لعب كلاً من دزرائيلي وتشرشل دوراً رائعاً في تأسيس دولة الرفاهية البريطانية. اقرأ كتاب بول أديسون من أجل الأخير «تشرشل والإصلاح الاجتماعي» وفي طبعات روبرت بليك ووليام روجر لويس «تشرشل» (نيويورك: نورتون، 1993) الفصل 4.

12- كتاب وولتر بيجهوت «الدستور الإنكليزي» مع مقدمة بقلم آر. اتش. كروسمان (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل، 1966 [1876]، الفصلان 1 ـ 2 .

13- حول القيادة في المجتمعات البدائية أو مجتمعات ما قبل قيام الدول، اقرأ على سبيل المثال، كتاب إلمان آر. سيرفيس، «أصول الدولة والمدنية» (نيويورك: نورتون، 1975) الفصل 4.

3

القيادة وفن إدارة شؤون الدولة

1- ماكس ويبر، «الاقتصاد والمجتمع» مجلدان، طبعة غونثر روس وكلاوس ويتيتش (بيركلي، مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 1978) الجزء 2 الفصل 14 الأساسي حول هذا الموضوع هو كتاب روبرت ايدن «القيادة السياسية والعدمية: دراسة عن ويبر ونيتشه» (تامبا: مطبوعات جامعة فلوريدا، 1983).

2- «الأمير» 6.

3- أرسطو «أخلاق نيكوميد» 18 - 10.9, 1181a12 المقاطع مقتبسة وفقاً للكتاب، والفصل، وترقيم بيكر. جميع الترجمات عن أرسطو هي ترجمتي الخاصة. حول كتاب «السياسة» اقرأ «سياسات أرسطو» ترجمة كارنز لورد (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1984).

4- هناك استثناء في كتاب تشارلز دبليو. أندرسون: «فن إدارة شؤون الدولة: مقدمة للخيار والقرار السياسيين» (نيويورك، جون وايلي، 1977)

5- اقرأ، على سبيل المثال، كتاب ريتشارد روزرانس وآرثر أي. شتاين طبعات، «القواعد الداخلية للاستراتيجية الكبرى» (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل، 1993)

6- كتاب كارل ڤون كلاوزڤيتز «في الحرب» طبعة وترجمة مايكل هيوارد وبيتر باريت (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1976)، 605.

7- بالنسبة لمهنة إدارة الدولة باعتبارها نظاماً استراتيجياً فكر في كتاب لولن. اس. غراي «الحرب، والسلام، والنصر: الاستراتيجية وفن إدارة شؤون الدولة للقرن الجديد» (نيويورك: سايمون وشوستر، 1990) كتاب ديفيد اي. بالدوين «مهنة إدارة الدولة اقتصادياً» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1985) هو محاولة قيمة للمطالبة باستعادة حقل مهنة إدارة شؤون الدولة لصالح العلوم السياسية؛ إلا أن بالدوين يذهب بعيداً جداً (الصفحات 8 ـ 12) في قصر معنى العبارة على مجرد التقني أو المفيد فقط. إن التعديل المتواصل للوسائل والغايات هو مهمة رئيسة لمهنة إدارة الدولة وللاستراتيجية على السواء.

8- جرى توضيح مظاهر هذا النقد بشكل مفيد في كتاب ألكسندر ال. جورج «جسر الهوة: النظرية والتطبيق في السياسة الخارجية» (واشنطن، دي. سي: مؤسسة الولايات المتحدة لمطبوعات السلام، 1993)، ودانييل ال.

بايمان وكينيث ام. بولاك، «دعونا الآن نشيد بالرجال العظماء: إعادة إدخال رجل الدولة» «الأمن القومي» 25 (ربيع 2001): 107 ـ 46 اقرأ بشكل أوضح طبعة هيربرت جي. ستورينغ «مقالات حول الدراسة العلمية للعمل السياسي» (نيويورك: هولت راينهارت وونستون، 1961).

9- هذه فكرة رئيسة لديفيد ريتشي «مأساة العلوم السياسية، والعلم، والديمقراطية» (نيوهافن: مطبوعات جامعة ييل، 1984).

10- اقرأ كتاب دوغلاس تورغرسون التحليل السياسي والحياة العامة: «إعادة الحكمة العملية؟» «في العلوم السياسية في التاريخ» طبعة جيمس فار، جون اس. درايزيك، وستيفن تي. ليونارد (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج، 1995)، 225 ـ 52

11- اقرأ بصورة عامة كتاب رونالد باينر «القرار السياسي» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1983) وكتاب بيتر جي. شتاينبرغر «مفهوم القرار السياسي» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1993).

12- يناقش أرسطو موضوع الحصافة موضوعياً في كتاب «أخلاق نيكوميد» 6. 7 - 13؛ للتمييز ما بين النماذج (السياسية) العامة والخاصة للحصافة، اقرأ 8, 1141b23 - 42a11. وحول طبيعة العلوم السياسية أو الاجتماعية التي وضعها أرسطو عامة وصلتها المعاصرة، اقرأ كتاب كارنز لورد وديفيد كي. أوكونر، طبعات «مقالات حول قواعد العلوم السياسية التي وضعها أرسطو» (بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا 1991)، 1 ـ 48، وكتاب أرستيد تيسيتور، طبعة، «أرسطو والعمل السياسي الحديث» (نوتردام: مطبوعات جامعة نوتردام 2002).

13- أرسطو. «البلاغة» 1.4, 135b19 - 23.

14- أرسطو. «السياسة» 1.1, 125a1 - 5 «أخلاق نيكوميد»

1.4, 1095a14 - 96a10.

15- أرسطو«أخــلاق نيكومــيــد» 1.1, 1094a6 - 18; 2,1094a26 - b11 المقطع «التفكير المنهجي والعملي» يقع في كتاب «أخلاق يوديم» 6 -1.6, 1217a1.

16- أرسطو «أخلاق نيكوميد» 1.2, 1094614 - 15; 7, 1097a15 - 1098a18.

17- أرسطو «السياسة» 3.9, 1280a31 - b12.

18- أرسطو «اخلاق نيكوميد» 1.13, 1102a5 - 1103a10.

19- جــورج أف. ويل «مــهنة إدارة الدولة مــهنة الروح: مــاذا يفــعل الحكم». (نيويورك: سايمون وشوستر، 1988).

20- أرسطو «أخلاق نيكوميد» 1.3, 1094b11 - 1095a13.

21- «باعتبار أنه من المعتقد أن من صفات الفيلسوف ألا يقول أي شيء بشكل عشوائي، بل يستخدم الحجة المنطقية بالأحرى، فإن هنالك أشخاصاً معينين يقدمون حججاً بعيدة عن الموضوع وفارغة (هم يفعلون هذا أحياناً من منطلق الجهل وأحياناً من منطلق الادعاء) ولا يتم التحقق منها، وبذلك يخدعون أولئك الذين يمتلكون الخبرة والقادرين على التحرك، رغم أنهم هم أنفسهم لا يملكون وليسوا قادرين على التفكير بأسلوب معرفي تصنيفي وعملي». (أرسطو، «أخلاق يوديم» 6 - 1.6, 1217a1) للاطلاع على انتقاد أرسطو للعلوم السياسية السفسطائية اقرأ إضافة إلى ذلك كتاب «السياسة» 8. 2.

22- بالنسبة لهذا النقاش الأوسع، اقرأ كتاب جيمس دبليو سيزر، «الديمقراطية الليبرالية والعلوم السياسية» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1990) فكر بصورة خاصة في نقده العميق الأثر (الفصلان 6، 8) للخطط الحديثة لإصلاح النظام السياسي الأميركي والمقدمة من قبل علماء سياسيين أكاديميين

23- مايكل كامن، كتاب «آلة تعمل من تلقاء ذاتها: الدستور في الثقافة الأميركية» (نيويورك: راندوم هاوس 1986).

ملاحظات من الصفحة....... إلى الصفحة

4
في الدول

1- كلاوزفيتز«في الحرب» 89 ـ 88 .

2- أوين آرثر (رئيس وزراء باربادوس آنذاك) يختتم دراسته المتعمقة حول هذا الموضوع بالتذكير بالتشابه الفئوي لمثل هذه الدول بدول ـ المدن التي كانت قائمة في الأزمنة القديمة التقليدية: «دول صغيرة في عالم متغير»، منتدى فليتشر للشؤون الدولية. (خريف 2000)؛ 14 ـ 3.

3- جيفري هيربست «الدول والسلطة في أفريقيا» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون). يشكل تحليلاً جوهرياً.

4- اقرأ مايكل دبليو دويل «إمبرطوريات» (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل، 1986) ولاسيما الفصل 1، باري بوزان وريتشارد ليتل «الأنظمة الدولية في تاريخ العالم» (أوكسفورد: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 2000)، الفصل 8.

5- لإجراء دراسة متعمقة بصورة عامة اقرأ، طبعة روبرت كونكست من كتاب «الإمبرطورية الأخيرة: الجنسية والمستقبل السوفيتي». (ستانفورد: مطبوعات مؤسسة هومز، 1986).

6- اقرأ التحليل الممتاز لألكسندر جي. موتايل «التفكير في إمبرطورية» وفي طبعتي كارين باركي ومارك ڤون هاغن «بعد الإمبرطورية: المجتمعات المتعددة الأعراق وبناء الأمة» (بولدر، كولورادو: ويستڤيو، 1997) الفصل 1.

7- للعودة إلى التاريخ الوثيق الصلة بالموضوع: كتاب بريان هاديسون «تحول العمل السياسي البريطاني» 1995 ـ 1860 (أوكسفورد: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1996) الفصل 3.

ملاحظات من الصفحة......إلى الصفحة

8- اقرأ بالتحديد كتاب هندريك سبرويت «الدولة السيادية ومنافسوها» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1994) دانييل جي اليعازر، «وضع دستور للعولمة: إعادة إحياء الترتيبات الكونفدرالية للفترة ما بعد الحداثة» (لانهام: رومان وميريلاند: رومان وليتلفيلد 1998).

9- ريتشارد روز كرانس «صعود الدولة الفعلية: الثروة والسلطة في القرن المقبل» (نيويورك: بيسيك 1999).

10- ليس أن هذا ربما يكون غير مجد كلياً. فكر في سيناريو العمل السياسي العالمي في الملحمة الثلاثية عن استعمار كوكب المريخ بقلم كيم ستانلي روبنسون.

5

في الأنظمة

1- هذه هي الكلمات الافتتاحية للفصل الأول من كتاب «الأمير».

2- اقرأ تفسير مكيافيللي ذاته في «أحداث فلورنتاين» مع تعليق هارفي سي. مانسفيلد، جونيور «فضيلة مكيافيللي» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1996) الفصل، 6.

3- في معنى «الديمقراطية الليبرالية» اقرأ كتاب سيزر «الديمقراطية الليبرالية والعلوم السياسية»، الفصل 1.

4- فريد زكريا «صعود الديمقراطية غير الليبرالية» «الشؤون الخارجية» 76 (تشرين الثاني ـ كانون الأول،1997): 22 ـ 43.

5- اقرأ مثلاً كتاب كيشور محبوباني «الولايات المتحدة: اتجه شرقاً أيها الشاب» مجلة «واشنطن كورترلي» الفصلية 17 (ربيع 1994): 23 ـ 5

6- أرسطو، «السياسة» 4.1, 1289a15 - 18 ; cf.3.6, 1278b6 - 10.

ملاحظات من الصفحة......إلى الصفحة

7- هذه الحجة موضحة تماماً، مع إشارة مفصلة إلى العالم المعاصر في كتاب انجيلو ام. كودفيلا، «طبيعة الأمم» (نيويورك: بيسيك 1997)

8- أرسطو، السياسة « 14 - 4.1, 1289a13. حول الهيئة الحاكمة» (بوليتيوما) اقرأ 14 - 3.6, 1278b10.

9- في حكم القانون اقرأ كتاب «السياسة» ;16 - 3.15 في الديمقراطية - 6,2 5، 6 - 4.4

10- الكتاب ذاته 3.7

11- الكتاب ذاته 3.8

12- الكتاب ذاته 15 - 3.9.

13- الكتاب ذاته 6.1 ;61 - 4.4.

14- الكتاب ذاته 13 - 11، 9 - 4.7.

15- بالنسبة إلى قرطاج اقرأ كتاب أرسطو «السياسة» 2.11 بالنسبة إلى روما بوصفها نظاماً مختلطاً ونظرية دورة الأنظمة، اقرأ بوليبيوس، «أحداث» 6، مكيافيللي «حوارات» 1.2. بالنسبة لأميركا اقرأ التحليل الموسع لجون آدامز حول التجربة الجمهورية التقليدية في كتاب «دفاع عن دساتير الحكم في الولايات المتحدة الأميركية» (1787)

16- أرسطو، كتاب «السياسة» 5، المثال المذكور موجود عند 1308a35 - b10.

17- الكتاب ذاته 4.1

18- الكتاب ذاته12 ـ 7.4

19- جوان جي لينزو أرتورو فالينزويلا، طبعات، «عجز الديمقراطية الرئاسية» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز 1994).

20- لاري ديامـوند «تطوير الديمقـراطيـة: باتجـاه التـمـاسك» (بالتـيـمـور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1999).

21- غراهام فوللر، «فخ الديمقراطية: مخاطر عالم ما بعد الحرب الباردة» (نيويورك: دوتون، 1991).

22- اقـرأ كـتـاب ديـامـوند «تطوير الديمقـراطيـة» الفـصل 1، وكـذلك، مـثـلاً، الدراسـات السنوية «الحـرية في العـالم»، جـمـعـتـهـا ونشـرتها دار فـريدوم هاوس، نيويورك.

6

رجال النخبة وكيفية إدارتهم

1- هارفي سي. مانسفيلد. جونيور «الديمقراطية الليبرالية باعتبارها نظاماً مختلطاً»، في «روح الليبرالية»: (كيمبردج مطبوعات جامعة هارفارد 1978)، الفصل 1

2- نيلسون دبليو الدريتش، جونيور «المال القديم: خرافة الطبقة الوسطى في أميـركـا» (نيـويـورك، راندوم هـاوس 1980) يشكل بيـانـاً مـفـيـداً. بالنسـبـة لتوكفيل اقرأ كتاب أليكسي دو توكفيل، «الديمقراطية في أميركا» ترجمة جورج لورس (غاردن سيتي، نيويورك: دبلداي، 1969) المجلد 1,1.3,2.81 والمجلد 2,20,2.

3- هكذا هو النداء الذي يكاد يكون متلهفاً لبول فوسيل، «الطبقة» (نيويورك: بالانتاين 1983)

4- ميشيل فولنسكي، نومنكلاتورا: الطبقة الحاكمة السوفيتية (غاردن سيتي، نيويورك: دبلداي، 1984)

5- ريتشارد جي. هيرنشتاين وتشارلز موراي، «منعطف الجرس»: «الاستخبارات وبنية الطبقات في الحياة الأميركية» (نيويورك: سايمون وشوستر، 1994).

6- جرى الدفاع عنه بقوة من قبل كريستوفر لاستش «ثورة وتمرد رجال النخبة وخيانة الديمقراطية» (نيويورك: نورتون، 1995).

7- بشكل خاص الثورة الثقافية في عهد ماوتسي تونغ.

8- توكفيل «الديمقراطية في أميركا» المجلد 20.2 - 3.17 هذه الظاهرة تشكل الموضوع الرئيس لرواية ستاندال الكلاسيكية «الأحمر والأسود».

9- قم بإجراء مقارنة مع كتاب فوكوياما «نهاية التاريخ» الفصل 5.

10- يمكن القول إن مذهب ما بعد الحداثة المعاصرة يعتبر أمراً بدهياً، الفكرة القائلة بأن جميع أشكال «الحوار» هي مجرد أقنعة مصممة لإخفاء وتبرير سلطة النخبة؛ وإن مهمتها الرئيسة تصبح عندئذ أن تزيل القناع عن حوار النخبة بمظاهره المختلفة. بالنسبة للتحليل النقدي، اقرأ كتاب توماس ال. بانجل «تعظيم الديمقرطية: تحدي عصر ما بعد الحداثة» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز 1992) الجزء 1.

11- «الأمير» 9. اقرأ كتاب جيمس بيرنهام «المكيافيلليون» (شيكاغو، غيتواي، 1970، [1943]).

12- النقاش الذي عرضه س. رايت ميللز في كتابه البالغ الأثر «سلطة رجال النخبة» (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد 1956) حول تاريخ «نظرية النخبة» في العلوم الاجتماعية الحديثة اقرأ مثلاً، كتاب جيريانت باري «النخب السياسية» (لندن: جورج آلان وانوين، 1969).

13- اقرأ كتاب روبرت ويلكسون «السلطة المهذبة: القيادة البريطانية وتقليد المدارس الأهلية الخاصة» (لندن: مطبوعات جامعة أكسفورد 1964) والذي يتضمن مادة مقارنة واسعة عن الصين في زمن الفيلسوف كونفوشيوس.

14- تقرير من الدرجة الأولى كتاب بروس أي كيمبل «الخطباء والفلاسفة: تاريخ فكرة التعليم الليبرالي» (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا 1986).

7

المؤسسون العصريون

1- اقرأ كتاب مانسفيلد «فضيلة مكيافيللي» الفصل 1.

2- «الأمير» 6.

3- غوردن اس. وود «راديكالية الثورة الأميركية» (نيويورك: ألفريد أي. نوف 1992)

4- «بوبليوس» (ألكسندر هاملتون، جيمس ماديسون وجون جاي) «الفيدرالي» رقم 1. طبعة جيكوب أي. كوك (كليفلاند: ميريديان، 1961 [1788])

5- فيديريكو تشابود، «السياسة الخارجية الإيطالية: مهنة إدارة الدولة للمؤسسين» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1996) عمل عظيم يمتلك أهمية أوسع من أجل دراسة عمليات التأسيس ومهنة إدارة الحكم عامة. اقرأ أيضاً التحليل النموذجي لهنري كيسنجر «الثوري الأبيض: تأملات في بسمارك» «ديدالوس» 97 (صيف 1968) 888 ـ 9211 «كتاب أدوين رايشاور» اليابان: «قصة أمة» (نيويورك: ألفريد نوف، 1970) الفصل 8.

6- هؤلاء القادة وقادة مماثلون عبر العالم النامي تمت دراستهم تقريباً وبصورة غير وافية تماماً من قبل المؤرخين والعلماء السياسيين. ولم يكن هناك من نص حديث متاح لسيرة حياة أتاتورك حتى تأليف كتاب أندرو مانغو «أتاتورك» (لندن: أوفرلوك، 1999) اقرأ كذلك كتاب دانكورات أي. روسنو «أتاتورك، مؤسساً لدولة» ديدالوس97 (صيف 1968): 828 ـ 743

جيوفري ال. لويس، «أتاتورك وجمهوريته» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1982) عن تطور إثيوبيا الحديثة وإمبراطورها المصلح اقرأ كتاب ليونارد موزلي «هيلا سيلاسي الأسد الفاتح» (انغلوود كليفس، نيوجيرسي: برينتيس ـ هول 1965.

7- «الأمير» 12.

8- الكتاب ذاته 14.

9- كتاب جيمس تاتوم «القصة الخيالية لإمبرطورية كزينوفون» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1989) من أجل تفسير الموضوع الرئيس لهذا العمل المعقد والمفهوم بشكل سيء، اقرأ كتاب دبليو. آر. نيوويل: «الطغيان وعلم الحكم» في كتاب «تعليم سايروس» بقلم كزينوفون «صحيفة السياسة» 45 (1983): 906 ـ 889.

10- أنطوني جيمس جوز «من برميل مدفع: الجيوش والثورات» (واشنطن، دي بي: بيرغامون ـ براسيز، 1986).

11- كارولين ماكغيفرت ايكيدال وملفين آي. غودمان، «حروب إدوارد شيفاردنادزه» (يونيفرستي بارك، بنسلفانيا، مطبوعات جامعة ولاية بنسلفانيا 1997) الفصل 11. لابد من ذكر أن شيفاردنادز تحرك أخيراً ضد خيتوفاني وايوزلياني، ولاسيما بعدما حاول الأخير اغتياله بسيارة مفخخة في آب 1995. يحذر مكيافيللي من استخدام «قوات الاحتياط» في كتاب «الأمير» 13.

12- يعد وودرو ويلسون مثالاً أميركياً مثيراً للانتباه قبل تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى. كتاب روبرت اتش.فيريل «وودرو ويلسون:عدم تكيف في المنصب؟ في طبعة جوزيف جي. دوسون 111» قادة أركان الجيوش: «القيادة الرئاسية في الحروب الحديثة» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1993) الفصل 3.

13- هذه رسالة مكيافيللي الخاصة بروايته المسلية جداً عن أغاثوكليس القادم من سيراكيوز في كتاب «الأمير» 7.

14- «حوارات» 13 ـ 1.1 .

15- «الأمير» 11.

16- الكتاب ذاته 18.

17- بول أي. سميث، جونيور «في الحرب السياسية» (واشنطن، دي سي مطبوعات جامعة الدفاع الوطني 1989) ولاسيما الفصل 3.

18- اقرأ بالتحديد كتاب نويل مالكولم، «البوسنة، رواية قصيرة» (نيويورك: مطبوعات جامعة نيويورك 1994).

8

السلطة التنفيذية والديمقراطية الدستورية

1- كان شائعاً في السنوات الأخيرة التركيز على تأثير ما يسمى بالمذهب الجمهوري التقليدي في التأسيس الأميركي وذلك على حساب لوك ومونتيسكيو، إلا أن هذا التفسير قابل للتفنيد بشكل كبير. كتاب توماس ال. بانجل «روح الحكم الجمهوري الحديث: الرؤية الاخلاقية للمؤسسين الأميركيين وفلسفة لوك» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1988)، تقرير رائع. العمل الرئيس لمونتيسكيو هو «روح القوانين»، طبعة آن كوهلر، باسيا ميللر، وهارولد ستون (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج، 1989[1748])

2- من أجل إتاحة شرح مفهوم لهذه القضايا اقرأ كتاب سيزر «الديمقراطية الليبرالية والعلوم السياسية» الفصل 1.

3- في ما يتعلق بهذا السرد اقرأ كتاب ام. جي. سي. ڤايل «المذهب الدستوري وفصل السلطات» (أنديانابوليس، صندوق الحرية، 1988 [1967])

4- جون لوك «رسالتا بحث حول الحكم» الكتاب 2. (يشار إليه لاحقاً باعتباره «رسالة البحث الثانية») طبعة بيتر لازلت (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج، 1960، [1689]) 11 ـ 14. المراجع هي لأرقام الفصول والفقرات) بالنسبة للشرح المقدم هنا، اقرأ كتاب هارفي سي. مانسفيلد، «ترويض الأمير: ازدواجية السلطة التنفيذية» (نيويورك: فري برس) 1989 الفصل 8.

5- لوك، «رسالة البحث الثانية» 13 المقطع 105.

6- لمَ السلطة المتسامحة؟ يعتقد معظم الأميركيين اليوم أن العقلاني هو شخص إنساني محض. وبينما لا ينكر هاملتون هذا العامل فإنه يعطي أهمية أكبر للتقديرات المتعقلة: «هناك غالباً في مواسم العصيان أو التمرد المسلح لحظات حرجة حيث ربما يؤدي عرض بالعفو عن العصاة أو المتمردين وفي التوقيت المناسب، إلى استعادة استقرار الدولة» (الفيدرالي رقم 74).

7- لوك «رسالة البحث الثانية»، 14

8- فكر أيضاً في هذا الشأن في النموذج الروماني لامتيازات السلطة التنفيذية «الديكتاتور» (المنتخب أو المؤقت) كتاب (حوارات « مكياڤيللي» 1.34).

9- الاطلاع على تحليل تاريخي مفيد، اقرأ طبعات ليونارد دبليو ليڤي ودينيس جي. ماهوني، وطبعات « تأطير الدستور والمصادقة عليه» ـ (نيويورك ماكميلان 1987)

10- سيصبح هاملتون وماديسون فيما بعد عدوين سياسيين لدودين. وقد ناقشا علناً في عام 1793 مسألة المجال الدستوري للسلطة التنفيذية في سلسلة من المقالات الصحافية (رسائل اللاعنف ورسائل القتال) والتي دللت على نشوء اتجاه خاطئ في الثقافة السياسية الأميركية. ومهما كان من الممكن

أن تكون نقاط الخلاف بينهما حول هذا الموضوع في عام 1787، فإن المنطق الكلي لكتاب «الفيدرالي» هو رغم ذلك مترابط بصورة ملفتة. اقرأ بشكل خاص كتاب ديفيد جي. أينشتاين «النظرية السياسية للفيدرالي» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1984) في ما يتبع لاحقاً مقتطفات تتعلق بكتاب «الفيدرالي»، رقم 10، مالم تتم الإشارة إليها بشكل مغاير.

11- لاحظ، على أية حال، أن ماديسون يذهب بعيداً ليشمل ليس فقط أولئك الذين يتنافسون بطموح من أجل السلطة" ولكن أيضاً أولئك الذين يصفهم بدقة باعتبارهم «أشخاصاً...كانت، مصائرهم مثيرة للاهتمام بالنسبة للعواطف الإنسانية» أي أنهم شخصيات سياسية ـ دينية ذات مقدرة على اجتذاب الجماهير.

12- كارل فريدريش وولينغ «الإمبرطورية الجمهورية»: ألكسندر هاملتون «في الحرب والحكم الحر» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1999) الفصل 6، يشكل تقريراً موجزاً مذهلاً.

13- «الفيدرالي» الرقم 68.

14- ولكن الضمان الكبير في وجه تركيز متدرج للسلطات المتعددة في الدائرة ذاتها، يتوقف على منح أولئك الذين يديرون كل دائرة، والوسائل الدستورية والحوافز الشخصية اللازمة لوقف تجاوزات الآخرين. إن الاستعداد المسبق للدفاع يجب أن يتم في هذه الحالة، كما في حالات أخرى، بشكل متناسب مع خطر الهجوم. ولابد من صناعة الطموح من أجل إبطال الطموح. ويجب أن تكون مصلحة الرجل مرتبطة بالحقوق الدستورية للمكان. وربما يكون من عيوب الطبيعة البشرية، كون هذه الآليات ضرورية للسيطرة على سوء استغلال الحكم. ولكن ما هو الحكم ذاته سوى أعظم جميع عيوب الطبيعة البشرية؟ ولو كان الرجال ملائكة، فلن تكون هناك حاجة لأي حكم. ولو كان على الملائكة أن تحكم الرجال، فلن تكون هناك من حاجة إلى سيطرة خارجية أو داخلية على الحكم. « الكتاب ذاته»، رقم 51.

15- الكتاب ذاته رقم 7.

16- نادراً ما يطرح السؤال عما إذا كان التعديل الثاني والعشرون يتضمن بصورة ملحوظة الرؤية المؤسسية للدور الدستوري للرئيس، إلى حد كبير لأنه ينظر إليه باعتباره يطرح أمراً لا يشكل مشكلة. وهذا ليس واضحاً تماماً. وإن إعاقة خيار تولي المنصب لفترة ثالثة يسهم بالتأكيد في إحداث تأثير «البطة العرجاء» خلال الفترة الثانية لتولي الرئيس لمنصبه. ويمكن للمرء أن يجادل أيضاً بأنه يقلل، قبل أوانه من إمكانية تكرار ظروف قادت إلى بقاء روزفيلت في منصبه مدة طويلة أو أنه يسقط من الاعتبار، وعلى نحو غير منطقي، فوائد البقاء مع قائد أثبت جدارة في أوقات حدوث أزمة قومية أو حرب. فكر في تأثير ذلك في مسار الحرب الباردة، لو كان أيزنهاور قادراً على قضاء فترة حكم ثالثة في منصبه. وقد كان التورط الأميركي في فيتنام سيخرج دون شك تقريباً، من بين أمور أخرى بنتيجة أكثر مدعاة للسرور.

17- «الفيدرالي» رقم 72. اقرأ بشكل خاص كتاب جيرالد ستورج، «ألكسندر هاميلتون وفكرة الحكم الجمهوري» (مطبوعات جامعة ستانفورد 1970) الفصل 3.

18- فكر في التلميح الضمني الماكر الوارد في نهاية كتاب «الفيدرالي» رقم 75، إلى الزيادة المقبلة في عدد مقاعد مجلس الشيوخ. بالنسبة للوضع الحرج للرئيس الأول: كتاب غلين أي فيلبس، «جورج واشنطن والمذهب الدستوري الأميركي» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1993) الفصلان 5 ـ 6 .

19- جرى تطوير هذا النقاش ببراعة مع الإشارة إلى الرؤساء الأميركيين الحديثين من قبل تيري ايستلاند في كتابه: «القدرة في السلطة التنفيذية: الوضع الحقيقي للرئاسة القوية» (نيويورك، فري برس، 1992).

20- «الفيدرالي»، رقم 23.

21- بالنسبة للآراء المتضاربة حول هذه القضايا، اقرأ كتاب لويس فيشر. «سلطة الحرب الرئاسية» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1995) ال. غوردون كروفيتز وجيريمي أي. رابكين، طبعات «الرئاسة المقيدة: القيود القانونية على الفرع التنفيذي» (واشنطن، دي سي: مؤسسة أميركان إنتربرايز، 1989) اقرأ أيضاً كتاب مارك جي. روزيل «امتياز السلطة التنفيذية: لغز مأزق السرية والمحاسبة الديمقراطية» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1994).

22- هذا هو دفاع كتاب مانسفيلد «ترويض الأمير»، عمل يشكل فتحاً في التوجهات تدين له الدراسة الحالية بالكثير. فكر بصورة خاصة في النقاش الذي يجريه مانسفيلد (الفصل 2) حول غياب السلطة التنفيذية عن العلوم السياسية التي وضعها أرسطو.

23- «حوارات» 1.4؛ هارفي سي. مانسفيلد، جونيور، «وضع رجل الدولة وحكم الأحزاب: دراسة لبيورك و بولنغبروك» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1965).

24- بيجهوت، «الدستور الإنكليزي» الفصل 1.

25- اقرأ كتاب دانييل د. ستيد «الرئيس، رجل الدولة: وودرو ويلسون والدستور» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1998).

26- ونستون اس. تشرشل «مارلبورو: حياته وعهوده» 4 مجلدات (38 ـ 1433) الحرب العالمية الثانية 6 مجلدات (53 ـ 1948) فكر بصورة خاصة في تعقيبه على بالدوين في المجلد الأول للأخير («العاصفة الحاصدة» [بوسطن هوتون ـ ميفلين 1948]، 33 ـ 32).

27- فكر في تعقيب مانسفيلد في كتاب «ترويض الأمير» 94 ـ 239: «إن كون فصل الوظائف لم يحقق نجاحاً لا يعني أنه لا بد من التخلي عن فصل السلطات... إلا أن التوزيع المتعمد للمسؤولية الذي يجريه لوك ما بين جعلها عامة بموجب القانون وما بين استخدام السرية، قد تم التغلب عليه ـ ليس مستغرباً بالنسبة لأي شخص ينتمي إلى مدرسة مكيافيللي ـ لصالح السلطة الأقرب إلى الفعل. وبوصفه علامة على هذه النزعة الكونية، فلربما يلاحظ المرء أنه بالإمكان تماماً استخدام تعبير «القيادة» دون أن يبدو أنه يفضل الملكية. وفي قيادة السلطة التنفيذية لا يحوز الأنصار القدامى للملكية تماماً على كل مارغبوه في حياتهم إلا أنهم يمتلكون ما يكفي لإرضائهم إلى حد أن الجمهوريين العصريين قد أقروا بصورة غير متعمدة بوجود الكثير من الصدق في القضية الملكية».

9

ديمقراطية دون قادة

1- ورغم ذلك، من المهم الإعراب عن التقدير للنطاق الممكن للتدخل من جانب الإمبراطور هيروهيتو في صناعة القرار الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، وفق ما أظهرته سجلات وثائقية جرى اكتشافها حديثاً. كتاب إدوارد جي، دريا «في خدمة الإمبراطور: مقالات عن الجيش الإمبراطوري الياباني» (لينكولن: مطبوعات جامعة نبراسكا 1990) الفصل 12.

2- للحصول على تقرير معقول عن هذه القضايا اقرأ كتاب ريتشارد كاتز، «اليابان: النظام الذي فسد: صعود وانهيار المعجزة الاقتصادية اليابانية». (أرمونك. ان. وأي، شاربي 1998) الفصل 13.

3- اقرأ بشكل خاص كتاب تشالمرز جونسون «مايتي والمعجزة اليابانية» (ستانفورد: مطبوعات جامعة ستانفورد 1982) و«اليابان: من يحكم؟» (نيوروك: نورتون 1995) ايمون فينغلتون، «مفاجأة صاعقة»: لم لا تزال اليابان تسعى للسيطرة على الولايات المتحدة بحلول «عام 2000» (بوسطن: هوتون ميفلن، 1995) وبيتر هارتشر «الوزارة: كيف تهدد أقوى مؤسسة في اليابان أسواق العالم». (بوسطن: مطبوعات مدرسة هارفرد لتجارة الأعمال 1998).

4- كارل فون وولفيرين «لغز السلطة اليابانية» (نيويورك: نوف، 1989) مهما تكن عيوب هذا الكتاب المثير للجدل، فهو كتاب مثير للإعجاب، من كتب العلوم الاجتماعية الذي ينتهج أسلوب توكفيل.

5- «استناداً إلى ما كتبه أحد العلماء من حقبة ما قبل الحرب»: إن اليابان التي غدا فيها الجنرال هيديكي توجو رئيساً للوزراء كانت تدار بواسطة جهاز تحكم عن بعد. كانت بلاداً وصلت فيها سياسة الدمى إلى حالة متقدمة من التطور مسببة الضرر لرفاه البلاد. وكان أصحاب الرتب في القوات المسلحة هم الرجل الآلي الخاص بأتباعهم... «وكانوا هم بدورهم متأثرين بعناصر أصغر سناً من داخل السلك العسكري بصورة عامة». روبرت جي. سي. بوتاو «توجو و مجيء الحرب» (ستانفورد: مطبوعات جامعة ستانفورد 1961).308. اقرأ بصورة عامة أكثر كتاب يونغ اتش. بارك، «البيروقراطيون والوزراء في الحكم الياباني المعاصر» (بيركلي مؤسسة الدراسات الشرق آسيوية، جامعة كاليفورنيا، 1986) 4 ـ 3.

6- إيكو إيكيغامي، «ترويض الساموراي: الفردية المبجلة وصناعة اليابان الحديث» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارفرد 1995).

7- حسبما يلاحظ جونسون مع إشارة خاصة إلى مايتي. ويلاحظ جونسون في مكان آخر الحقيقة الغريبة ومفادها أنه ليس هناك من مصطلح باللغة اليابانية يعني «إجماع». «اليابان: من يحكم؟» 228، 173.

8- اقرأ إعادة التفسير الذي قدمه مكيافيللي عن الميزة التقليدية للتسامح في كتاب «الأمير»، 16.

9- اقرأ كتاب جونسون، «اليابان: من يحكم؟» الفصل 9، وبصورة عامة أكثر كتاب جيكوب ام. شليزنغر، «الحكام العسكريون للظل: صعود وانهيار الآلة السياسية ليابان ما بعد الحرب» (نيويورك: سايمون وشوستر 1997).

10- فون وولفرين «لغز السلطة اليابانية»، 54 ـ 146.

11- جونسون، «اليابان: من يحكم؟» الفصل 10، شليزنغر «الحكام العسكريون للظل»، الفصل 19.

12- الكتاب ذاته، الفصل 22.

13- تومو هيتوشينودا، «قيادة اليابان: دور رئيس الوزراء» (ويستبورت، كونيكتيكت: برايجر، 2000). اقرأ أيضاً كتاب كينجاي هايي: «رئيس الوزراء البريطاني والسياسة العامة» (بيتسبيرغ: مطبوعات جامعة بيتسبيرغ 1993)، استنتاج رئيس لهذه الدراسات هو أن رؤساء الوزارة تمتعوا على مدى التاريخ بمجال أكبر بكثير في السياسة الخارجية بدلاً من صناعة القرار في السياسة الداخلية.

14- فقط إلى أي مدى تظل البيروقراطية متمردة، كان واضحاً مؤخراً في الحملة الناجحة إلى أقصى الحدود، التي قادها مسؤولون كبار في وزارة الخارجية لفرض استقالة ماكيكو تاناكا المعينة من قبل كويزومي (ابنة كاكوي تاناكا وأيضاً شخصية ذات إرادة قوية وغير تقليدية) بعدما حاولت إثبات سيطرة أكبر عليهم. كتاب كالفن سيمز، «وزير الخارجية الياباني الفظ» س. نيويورك تايمز أيار 23 ـ 2001.

15- اقرأ مثلاً، كتاب روبرت الجي «القيادة السياسية في الديمقراطيات الليبرالية» (نيويورك: مطبوعات سانت مارتن 1995) الفصل 7.

16- ڤان وولفيرين «لغز السلطة اليابانية» الفصل 9. فكر من جهة ثانية في كتاب صوفي كوينارد وألكسندر ويكهام «قانون الصمت عند المافيا الفرنسية» (باريس البين مايكل، 1999).

17- ڤان وولفيرين «لغز السلطة اليابانية» الفصلان 10 ـ 12 بالنسبة للموضوع الرئيس الخاص بتوظيف وإدارة النخبة، اقرأ كتاب فينغلتون «مفاجأة صاعقة» الفصل 4، وكتاب هارتشر «الوزارة» الفصل 1.

18- فكر في رجال اسبارطة القدماء. كانت طبقة المواطنة في اسبارطة (من يطلق عليهم اسم الأشراف) نخبة محاربة متماسكة جداً وكانت معروفة في الوقت ذاته بتبجيلها للسلطة. وعلى أية حال فقد مارس ملكا سبارطة الاثنان، ومثل نظرائهما اليابانيين في القرون الوسطى، سلطات محدودة جداً، وبصورة رئيسة في السيطرة العسكرية.

19- اقرأ بشكل خاص كتاب أرنوجي. ماير، «عناد النظام القديم: أوروبا إلى الحرب الكبرى» (نيويورك: بانثيون 1981). دون اتش. كونسكي، «العمل السياسي، الإمبراطوريات الأرستقراطية» (تشابل هيل. مطبوعات جامعة ولاية كارولينا الشمالية، 1982) أندرياس آي. ام. كينينغ. «الأرستقراطية، العصور القديمة والتاريخ: الكلاسيكية في الفكر السياسي» (نيوبرونسويك، نيوجرسي: ترانزاكشن، 1997).

10

الديمقراطية

1- كتاب دونالد كاغان. «بريكليس الاثيني، وولادة الديمقراطية» (نيويورك: فري برس 1991).

2- عن أصول الجمهورية الخامسة ودور ديغول بشكل عام، اقرأ كتاب جين لاكوتور. «ديغول: الحاكم»، 1970 ـ 1945 ترجمة ألان شيريدان (نيويورك: نورتون 1992) الفصل 16.

3- اقرأ مثلاً كتاب موريس دو فيرجير «الملكية الجمهورية» (باريس: روبرت لافون 1974).

4- كتاب جان فرانسوا ريڤيل «الاستبدادية غير الفعالة: أو ضد مذهب الحكم الرئاسي على الطريقة الفرنسية» (باريس: بلون 1992)17. للاطلاع على تقرير أكثر تعاطفاً مع نظام ميتران، اقرأ مثلاً، كتاب جوليوس دبليو.فرند. «الرئاسة الطويلة: فرنسا في سنوات حكم ميتران» 1995 ـ 1981 (بولدر، كولورادو: ويستڤيو، 1998).

5- اقرأ ايضاً كتاب جان ميشيل بيلورغي «البرلمان في طور إعادة التشكيل» (باريس: غاليمار 1991).

6- بشكل خاص، ميل المسؤولين إلى تولي عدة مناصب وحجب أدوار سياسية وإدارية، والعمل على وضع أنظمة مقيدة أكثر مما ينبغي. اقرأ كتاب ايڤ ميني «فساد الجمهورية» (باريس: فايار، 1992).

7- كتاب ريڤيل «الاستبدادية غير الفعالة»، 24 ـ 119. النظام الموازي بصورة ملفتة هو النظام الرئاسي لبوريس يلتسين في روسيا. اقرأ بصورة خاصة كتاب إيغور كلايامكين وليليا شيفتزوڤا، «هذه الحكومة القادرة والعاجزة: نشوء النظام السياسي في روسيا ما بعد الشيوعية» (واشنطن، دي. سي: منحة مؤسسة كارنيجي 1999).

8- الدراسة التقليدية هي كتاب عيزرا ان. سليمان، «السياسة، والسلطة، والبيروقراطية في فرنسا» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1974).

9- مذكرات لي المنشورة حديثاً عن حقبة ما بعد الاستقلال «من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة: 2000 ـ 1465» (نيويورك: هاربر كولينز، 2000) ولاسيما الفصلان 5 ـ 4. كتاب مثير للاهتمام وحافل بالمعلومات عن هذه الأحداث. اقرأ أيضاً كتاب غاري رودان «الاقتصاد السياسي للتصنيع في سنغافورة». (لندن: ماكميلان، 1989).

10- هذا موضوع رئيس للمجلد الأول من مذكرات لي، «قصة سنغافورة»: «مذكرات لي كوان يو» (سنغافورة: برينستون هول، 1998).

11- كتاب لي «من العالم الثالث إلى العالم الأول» الفصل 12، هناك دراسات دولية تضع سنغافورة بصورة ثابتة في مرتبة إحدى الدول الأقل فساداً في العالم.

12- تضمن هذا إيجاد فئات خاصة متعددة من أعضاء البرلمان لإعطاء تمثيل مضمون للمعارضة فيه، ولتحسين الفرص الانتخابية أمام مرشحي الأقلية العرقية، وتشجيع النقد غير المتحيز الموجه للحكم (بواسطة مواطنين متميزين يعملون بصفتهم ممن يطلق عليهم اسم أعضاء مرشحون للبرلمان).

13- للحصول على رواية مفصلة للأحداث والتحليل اقرأ كتاب كيڤين تان ولام بينغ إر. طبعات «إدارة التغيير السياسي في سنغافورة»: الرئاسة المنتخبة (لندن: روتليدج، 1997).

14- كتاب لي «من العالم الثالث إلى العالم الأول» 68 ـ 664.

15- «السياسة» 13. 3.

11

ما هي الأهداف التي يسعى وراءها القادة

1- فكر في دفاع ديفيد هيوم عن الرفاهية ضد هذا التعصب الذي مازال قوياً: «الرقي في الفنون» في «مقالات أخلاقية سياسية وأدبية» (أوكسفورد: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1963، [42 ـ 1741]).

2- جيوفري باركر «صناعة الاستراتيجية في هابسبورغ إسبانيا: محاولة فيليب الثاني الإمساك بمقاليد الحكم» 1598 ـ 1556، في طبعات وليامسون موري، ماكريغور نوكس، والڤين بيرنشتاين «صناعة الاستراتيجية: الحكام، والدول، والحرب» (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج 1994)، الفصل 5.

3- اقرأ بصورة أعم، كتاب دانييل جي ماهوني «ديغول وضعية رجل الدولة، العظمة، والديمقراطية الحديثة» (ويستبورت، كونكتيكيت، بريجير، 1996).

4- بالنسبة لهذا النقاش الجوهري، اقرأ أيضاً طبعة إليوت إبرامز، «الشرف بين الأمم: المصالح غير الملموسة والسياسة الخارجية» (واشنطن، دي. سي: مركز الأخلاقيات والسياسة العامة، 1998) جرى تحليل القوى المحركة للشرف «الاعتبار» و«الهيبة» جيداً في النزاع الدولي في كتاب باري أونيل «الشرف، والرموز، والحرب» (آن إربور: مطبوعات جامعة ميتشيغان 1999).

5- يتم تجاهل مثل هذه العوامل في أغلب الأحيان في المدرسة «الواقعية» المهيمنة حالياً لنظرية العلاقات الدولية، فكر مثلاً، بكتاب جون جي ميرشايمر، «مأساة سياسات القوة العظمى» (نيويورك: نورتون 2001)، في ضوء كتاب بول دبليو.شرويدر، «تحول السياسات الأوروبية» 1848 ـ 1763 (أوكسفورد: مطبوعات كلارندون، 1994).

12

ماهي الأدوات المتاحة للقادة

1- ليس هنالك من تعبير مقبول لتصنيف الأسلوب أو الثقافة في ممارسة مهنة إدارة الدولة: «الثقافة الاستراتيجية» هي مصطلح عادة ما يستخدم للدلالة على أساليب العمل الحزبي مع أنها تعطي أحياناً معنى أوضح. اقرأ مثلاً كتاب ألاستر آي. جونسون، «الواقعية الثقافية: الثقافة الاستراتيجية والاستراتيجية الكبرى في التاريخ الصيني» (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل، 1995).

13

الإدارة

1- رغم أنه ليس بإمكاننا أن نقبل بالهرطقة السياسية للشاعر الذي يقول ـ «دع الحمقى يتبارون من أجل أشكال الحكم ـ فذاك الذي يدار على نحو أفضل هو الأفضل ـ إلا أننا ربما نصرح بصورة سليمة أن الامتحان الحقيقي لحكم صالح هو قابليته وميله لإقامة إدارة صالحة [ألكسندر هاملتون]» الفيدرالي، الرقم 68. بيت الشعر مقتبس من قصيدة «مقالة في الرجل» للشاعر بوب.

2- النقاش الجذري هو ورقة العمل التي أعدها وودرو ويلسون «دراسة الإدارة» (1887). هذه المادة ومواد أخرى ذات صلة بالموضوع، تم تجميعها على نحو مفيد في طبعة فريدرك سي. موشر، «المنشورات الأساسية للإدارة العامة الأميركية» 1950 ـ 1787 (نيويورك: هولمز وميتر، 1981).

3- هذا هو الرأي الذي يتضمنه كتاب السير هنري تايلور «رجل الدولة»، طبعة ديفيد لويس شايفر (ويستبورت كونكتيكيت: بريجر 1992 [1842] البحث الأقدم حول الإدارة العامة ونموذج ثانوي للعلوم السياسية التقليدية).

4- اقرأ مثلاً، كتاب هيرلي جي. كريل. «أصول مهنة إدارة شؤون الدولة في الصين» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1970)، الفصل 1؛ كتاب هانز روزنبيرغ، «الديمقراطية الأرستقراطية، والاستبدادية»: التجربة البروسية 1815 ـ 1660 (بوسطن، مطبوعات بيكون 1958).

5- الحالة الأميركية هي حالة تثقيفية: كتاب ستيفن سكارونيك «بناء دولة أميركية جديدة»: توسيع القدرات الإدارية الوطنية 1920 ـ 1877 (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج 1982).

6- اقرأ بشكل عام كتاب ويبر «الاقتصاد والمجتمع» المجلد 1، 212– 26 المجلد 2. 94 ـ 956.

7- توكفيل، «الديمقراطية في أميركا»، المجلد 2,6.4

8- ربما أفضل معالجة فردية للقوى الحيوية للتنظيمات البيروقراطية هو كتاب أنطوني دوانز «داخل البيروقراطية» (بوسطن: ليتل، براون، 1966) اقرأ ما هو أحدث في كتاب جيمس كيو. ويلسون «البيروقراطية: ماذا تفعل هيئات الحكم ولماذا يفعلونه» (نيويورك: بيسيك، 1989).

9- اقرأ تعليقات ويبر على ملوك بروسيا وروسيا في كتاب «الاقتصاد والمجتمع». المجلد 2, 94 ـ 993، وكذلك نقاش روزنبيرغ في كتاب «البيروقراطية، والأرستقراطية، والاستبدادية» الفصل 8.

10- مبير، كتاب «عناد النظام القديم» الفصلان 4 ـ 3.

11- اقرأ مثلاً، كتاب هيو هيكلو «حكومة من الغرباء: سياسات السلطة التنفيذية في واشنطن» (واشنطن، دي. سي: مؤسسة بروكينغز 1977) هيو هيكلو وليستر ام. سالامون، طبعات «وهم الحكم الرئاسي» (بولدر كولورادو: ويستفيو، 1981).

12- تعد ملاحظة فرانكلين ديلانو روزفيلت عملاً نموذجياً «وزارة الخزانة كبيرة جداً وموزعة على نحو واسع ومتأصلة في ممارساتها إلى حد أنني أجد من المستحيل تقريباً التوصل إلى التحرك والنتائج التي أُريدها ـ وحتى مع وجود هنري (مورغنثاو) هناك إلا أن وزارة الخزانة ليست لتقارن بوزارة الخارجية. يجب عليك أن تمر بتجربة محاولة إجراء أي تغيير في التفكير، والسياسة، وتحرك المستشارين الدبلوماسيين وبعدها سوف تعلم كيف كانت المشكلة الحقيقية. إلا أن وزارتي الخزانة والخارجية إذا ما تم جمعهما معاً فهما لا شيء بالمقارنة مع البحرية، فالضباط الذين يحملون رتبة أدميرال هم في الواقع أمر ذو شأن للتأقلم معه ـ ولا بد لي من أن

أعلم [باعتباري وزيراً سابقاً للحربية]، أن القيام بتغيير شيء ما في البحرية هو أشبه بتسديد لكمات إلى سرير مصنوع من الريش. فأنت تلكمه بيدك اليمنى، وتلكمه بيدك اليسرى حتى تغدو مجهداً تماماً في النهاية ثم تجد أن السرير اللعين هو كما كان عليه قبل أن تبدأ بتوجيه اللكمات». مارينر اس. إيكليز «حدود مغرية». (نيويورك، نوف، 1951)، 336.

13- كان فرانكلين ديلانو روزفيلت أيضاً أول رئيس يدخل تعاليم الإدارة العامة الأكاديمية للتأثير في مسائل تتعلق بالتنظيم الحكومي. وقد أدى تقرير براونلو لعام 1937 إلى إحداث عدة تغييرات في طبيعة الحكم الرئاسي ولاسيما إيجاد المكتب التنفيذي للرئيس. اقرأ بشكل عام كتاب باري دي. كارل «إعادة تنظيم السلطة التنفيذية والإصلاح في الاتفاق الجديد» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارفرد، 1966).

14- قضية نيكسون مثيرة للاهتمام بالنسبة لغاياتنا بالتحديد. اقرأ كتاب جوان هوفويلسون «ريتشارد ام. نيكسون: الرئاسة الشركة» في طبعة فريد آي. غرينشتاين «القيادة في الرئاسة الحديثة» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارفرد 1988)، الفصل 6. ربما يتوجب ذكر جيمي كارتر أيضاً غير أن إصلاحه الإداري الذي لا طائل منه يبدو أنه كان يفتقر إلى هدف استراتيجي حقيقي.

15- دوايت دي.أيزنهاور، «سنوات البيت الأبيض: تفويض بالتغيير»، 1956 ـ 1953 (غاردن سيتي، نيوجيرسي. دوبلداي. 1936) 114.

16- بالنسبة لتطور هذه الآلية الإدارية الدقيقة اقرأ كتاب كارنز لورد «الرئاسة وإدارة الأمن القومي»، (نيويورك: فري برس 1988).

17- اقرأ بصورة عامة كتاب فريد آي. غرينشتاين «دوايت دي. أيزنهاور: واضع نظرية القيادة في البيت الأبيض» في طبعة غرينشتاين، «القيادة في الرئاسة الحديثة» الفصل 4.

18- على الرغم من التحذيرات القوية الصادرة عن عدة جهات، ولاسيما لجنة الشريط الأزرق الأميركية حول الأمن القومي/ القرن الحادي والعشرون، وخارطة طريق للأمن القومي: «تغيير إلزامي» (واشنطن دي. سي: وزارة الدفاع آذار 2001). إن إيجاد وزارة جديدة للأمن القومي في أعقاب الهجمات يمثل الإصلاح الأكبر طموحاً للبيروقراطية الأميركية منذ صدور قانون الأمن القومي لعام 1947.

19- مثال ملفت للنظر يتمثل في سلاح البحرية النووي للأدميرال هيمان ربكوفر. للحصول على تقرير توضيحي، اقرأ كتاب جون اف ليهمان، جونيور، «السيطرة على البحار» (نيويورك: سكريبنرز، 1988) مقدمة. حول عالم الأعمال، اقرأ مثلاً كتاب جيمس بي كوتر وجيمس ال هيسكيت، «الثقافة التشاركية والأداء». (نيويورك: فري برس 1992).

20- «الأمير» 17.

14

القانون

1- بلانداين كريغل «الدولة وحكم القانون، ترجمة مارك آي لوبين وجيفري سي. كوهين» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1995).

2- ستانتون اتش بيرنيت ولوقا مانتوفاني «المقصلة الإيطالية: عملية الأيدي النظيفة وإسقاط أول جمهورية في إيطاليا». (لانهام ام دي: رومان وليتلفيد، 1998).

3- إلك ستون سويت: «الحكم مع القضاة: العمل السياسي الدستوري في أوروبا» (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 2000).

4- اقرأ كتاب كريستوفر وولف «صعود النقد القضائي الحديث: من التفسير الدستوري إلى القانون الذي يسنه القاضي» (نيويورك: بيسيك 1986) سيلفيا سنويس «النقد القضائي وحكم الدستور» (نيوهاڤن: مطبوعات جامعة ييل، 1990)

5- «كان هناك بموجب القانون القضائي الأصلي ستة قضاة من المحكمة العليا. وباعتبارها فصولاً من نضال الرئيس جيفرسون للسيطرة على الجهاز القضائي، فقد قام الكونغرس بتغيير العدد إلى خمسة في عام 1801، ثم أرجعه ثانية إلى ستة في عام 1802. وتمت زيادة العدد إلى تسعة في عام 1837 (من أجل التخفيف من نفوذ جون مارشال) وإلى عشرة في عام 1863 (لمنع أندرو جونسون من إجراء أي تعيينات) وصوت معيداً إياه إلى تسعة في عام 1868، عندما كان بإمكان غرانت تسمية الأعضاء الجدد ـ والذين كما هو متوقع، قاموا بنقض نتائج التحقيق القضائي السابق للمحكمة ضد قانون المناقصات المشروعة». بيرنهام «الكونغرس والتقليد الأميركي»، 133.

6- للحصول على بيان مفصل اقرأ كتاب كينيث اس. ديڤيز، «فرانكلين ديلانو روزڤيلت: إلى داخل العاصفة»، 1940 ـ 1937 (نيوريورك: راندوم هاوس، 1993) الفصل 2. للدفاع عن روزڤيلت، كتاب فيليب آبوت «الرئيس القدوة: فرانكلين دي. روزڤيلت والتقليد السياسي الأميركي» (امهرست: مطبوعات جامعة ماساشوستس 1990، الفصل 7).

7- «ديفيد هيربرت دونالد، لينكولن» (نيويورك سايمون وشوستر 1995) 202 ـ 199.

8- اقرأ النقاش الخاص بتوكڤيل والثقافة السياسية في كتاب سيزر، «الديمقراطية الليبرالية والعلوم السياسية»، الفصلان 7، 3.

9- أرسطو، «السياسة» 2.8

10- التعبير «روح القوانين» مقتبس من عنوان الدراسة النموذجية لمونتيسكيو.

11- يركز تقرير أرسطو حول التاريخ الدستوري لأثينا ـ (في كتاب «السياسة»، وكذلك في بحث بعنوان «دستور أثينا») على الانعتاق المّطرد لآلية صناعة القرار الديمقراطية من القوانين التقليدية؛ كتاب أفلاطون «القوانين» هو تجربة فكرية مخصصة لإظهار كيف يمكن جعل الديمقراطية وحكم القانون قابلين للتنافس.

12- توكڤيل، «الديمقراطية في أميركا» المجلد 1 8. 2

13- لينكولن «تخليد مؤسساتنا السياسية» اقرأ كتاب غلين أي. ثورو «أبراهام لينكولن والديانة السياسية الأميركية» (الباني: مطبوعات جامعة ولاية نيويورك 1976).

14- جونز آر. ستونر، «القانون العام والنظرية التحررية» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1992). كتاب قيم يتناول خلفية القانون العام للتفكير الدستوري والقانوني الأميركي.

15- اقرأ كتاب وولتر بيرنز «التعديل الأول ومستقبل الديمقراطية الأميركية (نيويورك: بيسيك، 1976) راوول بيرغر»، الحكم عن طريق السلطة القضائية: «تحويل التعديل الرابع عشر» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارڤرد، 1977).

16- كتاب ايستلاند: «المقدرة في السلطة التنفيذية»، الفصلان 17 ـ 18

15

التعليم والثقافة

1- هناك استثناء حديث يستحق الذكر هو كتاب أوريت إيشيلوف طبعة «المواطنة وتعليم المواطنة في عالم متغير». (لندن: مطبوعات ووبيرن 1998).

2- اقرأ كتاب كيمبول «الخطباء والفلاسفة»؛ كارنز لورد «أرسطو وفكرة التعليم المتحرر» في طبعات جوشوا أوبر وتشارلز هيدريك، «ديموكراتيا: حوار حول الديمقراطيات، القديمة والحديثة» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1996) 88 ـ 271.

3- «الأمير» 15.

4- سواء أكان مكيافيللي دقيقاً في وضع تصور أم إلى أي مدى قام بتصور حل علماني شامل للمشكلة المتداولة هنا، هو أمر قابل للجدل. اقرأ بصورة خاصة كتاب فيكي بي. سوليفان، «ثلاث روما لمكيافيللي» (ديكالب: مطبوعات جامعة شمال إلينوي 1996).

5- لعب جون لوك دوراً هاماً هنا. اقرأ كتابه «رسالة عن التسامح ولاسيما بعض الأفكار المتعلقة بالتعليم» مع التحليل الذي كتبه ناثان تاركوف بعنوان «التعليم الذي يقدمه لوك من أجل الحرية» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1984).

6- كما عبر عنه الرئيس الباكستاني مشرف مؤخراً: «كنت معتاداً على تجنب مناقشة الدين. لم أرغب بأن أشتت انتباهي عن عملية إعادة البناء السياسية والاقتصادية». جيم هوغلاند، «وعود باكستان» واشنطن بوست 23 كانون الثاني 2002.

7- مارغريت ثاتشر «سنوات داونينغ ستريت» (نيويورك: هاربر كولينز 1993) 97 ـ 590.

8- تسبب تدخل ثاتشر الواضح في شؤون جامعتي أكسفورد وكيمبردج (والذي شمل فرض بعض القيود على الوظائف التعليمية في الكليات) تسبب في إحداث ضجة. اقرأ تعليقاتها في «سنوات داونينغ ستريت» 99 ـ 598.

9- للحصول على تغطية وتحليل مفيدين: «سياسات الاستقامة السياسية». مجلة «بارتيزان ريڤيو» 6، رقم 4، 1993، عدد خاص.

10- السياسة الفيدرالية المعتمدة تجاه الطلبة الأجانب تتسم بالفوضى حالياً وتشكل مصدر قلق جدي للأمن القومي. جورج جي. بورجاز، «إعادة التفكير في الطلبة الأجانب» «ناشنال ريڤيو» 17 حزيران، 2002. 41 ـ 38.

11- سليمان، «العمل السياسي، السلطة والبيروقراطية في فرنسا» 52 ـ 42.

16

علم الاقتصاد

1- «هاملتون تقرير حول السلع» (179) في طبعة هارولد سي. سيريت وآخرين «أوراق ألكسندر هاملتون» 25 مجلداً (نيويورك مطبوعات جامعة كولومبيا. 87 ـ 1961 المجلد 10، 67 ـ 266.

2- لمتابعة هذا النقاش الإجمالي «اقرأ كتاب ستيفن اي. رودر» رأي الاقتصادي في العالم، «الحكم، الأسواق، والسياسة العامة» (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج 1985) الفصلان 9 ـ 11 .

3- النص الرئيس للأفكار الاقتصادية لأرسطو في كتاب «السياسة» 13 ـ 3.1.

4- آدم سميث «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» المجلد 4، الفصل 2، دونالد وينتش «سياسات آدم سميث». (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج 1978) تصحيح قيم لتفسيرات تقليدية.

5- اقرأ كتاب إدوارد ميد إيرل «آدم سميث، ألكسندر هاملتون، فريدريك ليست: القواعد الاقتصادية للسلطة العسكرية» في طبعة بيتر باريت «صناع الاستراتيجية الحديثة» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1986) الفصل 8.

6- يمكن إرجاع هذا الجدال المسمى «الصناعات الوليدة» إلى كتاب السير جيمس ستيورات «بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي» طبعة أندرواس. سكينر (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1966 [1767]). عمل كان له وقع كبير عند هاملتون. اقرأ كتاب فورست ماكدونالد «نوفوس أوردو سيكلوروم: الأصول الفكرية للدستور» (لورنس: مطبوعات جامعة كنساس 1985) الفصل 4.

7- البيان الدقيق عن مهنة إدارة الدولة اقتصادياً وفق رؤية هاملتون في كتاب فورست ماكدونالد «ألكسندر هاملتون»: «سيرة حياة» (نيويورك: نورتون 1979).

8- لمتابعة مناقشة جوهرية اقرأ كتاب ديفيد اي بالدوين «مهنة إدارة الدولة اقتصادياً» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1985). الفصل 3. واستناداً إلى بالدوين فإن «الوسائل الاقتصادية» تشكل موارد تمتلك تشابهاً منطقياً مع سعر السوق «بلغة المال» (30).

9- الأمير 16. اقرأ كتاب كليفورد أوروين «الإحسان غير المسيحي لمكيافيللي» مجلة «العلوم السياسية الأميركية» 72، كانون الأول 1978: 28 ـ 1217.

10- «بلوتارك، حياة لا يسورغس، حياة سولون» جي. اي. ام. دوستيفان كراو «صراع الطبقات في العالم اليوناني القديم». (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل 1981) مفيد على الرغم من اتجاهه الماركسي.

11- حول هذه الظاهرة، اقرأ بشكل خاص كتاب توماس اي. غراهام، جونيور «من أوليغاركية إلى أوليغاركية» أو من حكم الأقلية إلى حكم الأقلية: بنية النخبة الحاكمة في روسيا. «ديمقرا تيزاتسيا» 7 (صيف 1999): 40 ـ 325.

12- لإجراء تقييم مبدئي لمهنة إدارة شؤون الدولة وفق بوتين، اقرأ كتاب توماس اي غراهام، جونيور، «انهيار روسيا وشفاء غير أكيد» (واشنطن، دي. سي: منحة مؤسسة كارنيجي ـ 2002) الفصل 4.

13- بيتر ريداوي وديمتري غلينسكي، «مأساة الإصلاحات في روسيا: بولشفية السوق في مواجهة الديمقراطية». (واشنطن، دي. سي: مؤسسة الولايات المتحدة للسلام، 2001) الفصل 5 (ولاسيما 47 ـ 245 و 280 ـ 86).

14- مثال ملفت للإنظار حول هذا التجاهل المؤرخ رسميا، هو علاقة بسمارك مع المصرفي اليهودي غيرسون بلايشرودر حسبما جرت إعادة رسمها بواسطة فريتز ستيرن في دراسته النموذجية «الحديد والذهب: بسمارك، بلايشرودر، وبناء الإمبرطورية الألمانية». (نيويورك، راندوم هاوس، 1977).

15- اقرأ بشكل خاص كتاب ويليام غرايدر، «أسرار الهيكل» كيف يدير «الاحتياطي الفيدرالي البلاد» (نيويورك: سايمون وشوستر، 1988).

16- يضم المثال الأميركي معلومات مفيدة جداً. اقرأ كتاب روبرت دبليو. تاكر وديفيد سي. هيندركسون «إمبرطورية الحرية. فن حكم توماس جيفرسون» (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1990).

17- هذه هي الحجة الأساسية لكتاب بالدوين «مهنة إدارة الدولة اقتصادياً» فضح قاس لفوضى المفاهيم التي تميز الكثير مما كتب حول هذا الموضوع.

18- تم تحليله من قبل ألبرت أو. هيرشمان في ما يرجح أن يظل أفضل دراسة شاملة عن هذا الموضوع «السلطة القومية وبنية التجارة الخارجية» (بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا 1980 [1945]).

19- اقرأ بشكل خاص كتاب بيتر شفايتزر «النصر: الاستراتيجية السرية لإدارة ريغان التي سرَّعت انهيار الاتحاد السوفيتي» (نيويورك: مطبوعات أطلنطا الشهرية، 1994) ديريك ليباريت: «جرح السنوات الخمسين: الثمن الحقيقي لانتصار أميركا في الحرب الباردة» (بوسطن: ليتل، براون 2002) الفصل 10.

17

الدبلوماسية

1- للحصول على تفسير موجز اقرأ كتاب غوردن أي. كريغ «في طبيعة التاريخ الدبلوماسي: علاقة بعض الكتب القديمة» في طبعة بول غوردون لورين. «الدبلوماسية: أساليب جديدة في التاريخ، والنظرية، والسياسة» (نيويورك: فري برس 1979) الفصل 2.

2- هارولد نيكلسون «الدبلوماسية» (نيويورك: مطبوعات هاركوت، 1939) الفصل 2.

3- توكفيل «الدبلوماسية في أميركا» المجلد 1، 5. 2.

4- نيكلسون «الدبلوماسية» الفصل 4.

5- فكر في التنبؤ الذي جاء في توقيت سيء لجان فرانسوا ريفيل عن هزيمة الغرب في الحرب الباردة: «كيف تندثر الديمقراطيات» ترجمة وليام بايرون (غاردن سيتي نيويورك: دوبلداي، 1984).

6- هنري كيسنجر، «الدبلوماسية» (نيويورك: سايمون وشوستر 1994) الفصل 5، أناتولي لايفين «لورد سالزبوري: نموذج للإمبرياليين الطموحين». «المصلحة الوطنية» 53 (خريف 1998): 84 ـ 75.

7- بالنسبة لهذا الاختصاص الفرعي الدبلوماسي المهمل اقرأ كتاب ڤيرنون أي. وولترز: «المهام الصامتة» (غاردن سيتي، نيويورك دبلداي، 1978).

8- يبدو أن انطباع ضعف الشخصية الذي تركه الرئيس جون اف. كيندي في قمة فيينا بعد وقت قصير من تسلمه منصبه في عام 1961، قد ساهم بشكل كبير في قرار الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف إرسال أسلحة نووية إلى كوبا في صيف عام 1962.

9- هذا هو السبب الرئيس لكون الاتصالات المباشرة عبر الفيديو بين الرئيس الأميركي والزعماء الأجانب لم تكن قط لتلقى اهتماماً جدياً في واشنطن.

10- هنري آي. كيسنجر «الحاجة للخيار» (نيويورك: هاربر، 1961) الفصل 8. من أجل مايتبع اقرأ أيضاً كتاب «تشارلز اتش». فيربانكس، جونيور، «إغراء مؤتمرات القمة» بيانات موجزة سياسية، وكالة الصحافة الفرنسية (واشنطن، دي. سي: مؤسسة جونز هوبكنز للسياسة الخارجية، 1988).

18

القوة

1- «الأمير» 14.

2- وليام ڤي هاريس «الحرب والإمبريالية في روما الجمهورية» 327 - 70B.C. بريتيش كولومبيا (أوكسفورد: مطبوعات كلارندون 1979) على الرغم من أن روما لم تكن ديمقراطية وفق مفهومنا، فإن هذه الأحداث توجد صعوبات جمة بالنسبة لفرضية «السلام الديمقراطي» الرائجة جداً بين علماء السياسة اليوم. ولقد كانت روما، في الواقع، غير قادرة على شن حرب بشكل فعّال بدون دعم الشعب ككل. فكر في كتاب مكيافيللي «حوارات» 6.1؛ [ألكسندر هاملتون] «الفيدرالي» رقم 6. كتاب زكريا «الديمقراطية غير الليبرالية».

3- بروس دي. بورتر «الحرب وصعوبة الدولة»: الأسس العسكرية للسياسات الحديثة، (نيويورك: فري برس، 1996).

4- بالنسبة لهذه القضايا الكبيرة، اقرأ كتاب مارتن فان كريفيلد «تحويل الحرب» (نيويورك: فري برس 1991).

5- أنغلو ام. كودفيلا «بين جبال الألب ومكان واقعي: سويسرا في الحرب العالمية الثانية والابتزاز الأخلاقي في الوقت الحاضر» (واشنطن، دي. سي: ريجنري 2000) الفصلان 2 ـ1. اقرأ أيضاً كتاب تيم هكسلي المثير للدهشة «دفاعاً عن مدينة الأسد: القوات المسلحة لسنغافورة» (سانت ليونارد. ان اس. دبليو ألان وانوين 2000) ولاسيما الفصل 2.

6- هذا المصطلح هو نوع من استخدام لاسم مغلوط باعتباره يشمل أسلحة (أجهزة كيميائية ومشعة بالتحديد) والتي من غير المرجح أن تتسبب في إحداث ضرر فتاك ـ أو أن تستفز رد فعل تكون فيه نهاية العالم في حال استخدامها.

7- يبدو أن سابقة فيتنام قد ساهمت بشكل كبير في الحسابات الخاطئة لصدام حسين بصدد رد الفعل الأميركي على احتلاله للكويت عام 1990.

8- بول سيبوري وأنجيلو كودفيلا: «الحرب، والأهداف، والغايات والوسائل» (نيويورك بيسيك 1989) الفصلان 1.4.

9- هذا هو دفاع ساموبل بي. هانتنغتون البالغ الأثر في كتابه «الجندي والدولة: نظرية وسياسات العلاقات المدنية ـ العسكرية» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارفرد، 1957). مهما كانت عيوب هذا الكتاب، فلا بد من الاعتراف به بوصفه إنجازاً رائعاً للعلوم السياسية المعاصرة.

10- كلاوزفيتز «في الحرب»، 87.

11- الكتاب ذاته، 89.

12- إليوت كوهين «السيطرة العليا»: الجنود، ورجال الدولة والقيادة في زمن الحرب (نيويورك: فري برس 2002) ويتجلى هذا بشكل مقنع عبر التحليل المفصل لقيادة زمن الحرب التي تولاها أبراهام لينكولن، وجورج كليمنصو، و ونستون تشيرشل، وديفيد بن غوريون.

13- اقرأ بصورة عامة كتاب عاموس بيرلموتر «الجيش والعمل السياسي في العصور الحديثة» (نيوهافن: مطبوعات جامعة ييل 1980).

14- تشارلز جي. دنلاب، جونيور "أصول الانقلاب العسكري الأميركي لعام 2012 «الحدود» (شتاء 93 ـ 1992): 20 ـ 2، «كتاب ممتع» لكنه مقنع بصعوبة. إن فكرته الرئيسة هي التحذير من التورط في غير وقته للجيش، في نشاطات غير تقليدية مثل مكافحة المخدرات أو «بناء الأمة».

15- توكفيل «الديمقراطية في أميركا» المجلد2، 22. 3 («لماذا تريد الشعوب الديمقراطية، بشكل طبيعي، وتحقيق السلام لكن الجيوش الديمقراطية تريد الحرب»).

16- اتش. آر. ماكماستر: «إهمال الواجب: ليندون جونسون، روبرت ماكنمارا، قادة الأركان المشتركة والأكاذيب التي قادت إلى فيتنام» (نيويورك، هاربر كولينز، 1997) كوهين، «القيادة العليا»، الفصل 6.

17- النقاش المعاصر لهذه القضايا بدأه ريتشارد اتش. كوهن في كتاب «خارج السيطرة» «المصلحة الوطنية» 35 (ربيع 1994) 17 ـ 3: اقرأ ما هو أحدث، طبعات بيتر دي. فيڤر وريتشارد اتش. كوهن «جنود ومدنيون» الفجوة المدنية ـ «العسكرية والأمن القومي الأميركي» (كيمبردج: مطبوعات ام. آي. تي 2001) الحزازات العسكرية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتضمن «بناء الأمة»، القيود المدنية على اختيار الهدف، والالتزام التدريجي المتزايد للقوات المسلحة، والتزام القوات بدون «استراتيجية الخروج» (السياسي).

18- كلاوزڤيتز «في الحرب» 608.

19- اقرأ بشكل عام كتاب إيلوت أي. كوهين «مدنيون وعساكر»: ألغاز القوات المسلحة (إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل 1985).

20- أحد التفسيرات المقبولة هو ببساطة أن الثقافة ككل قد باتت أكثر عداء لقيم عسكرية مشتركة على نطاق واسع ـ كتاب هانتنغتون «الواقعية المحافظة». اقرأ مثلاً كتاب توماس أي. ريكس «صناعة الفرق العسكرية» (نيويورك: سكريبنر، 1997).

19

الاستخبارات

1- صن تزو «فن الحرب» ترجمة روجر تي. إيمز (نيويورك. بالانتاين، 1993) الفصول 13 , 3 , 1. حول طبيعة هذا النص وأهميته، اقرأ كتاب كارنز لورد «ملاحظة عن صن تزو» «الاستراتيجية النسبية» 19 تشرين الثاني ـ كانون الأول 2000) 7 ـ 301.

2- اقرأ بصورة خاصة طبعة، إرنست دبليو. ماي «معرفة أعداء المرء»: التقييم الاستخباراتي قبل الحربين العالميتين (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1984) طبعة كتاب مايكل آي. هاندل، «القادة والاستخبارات» (لندن: فرانك كاس 1989) ومايكل آي. هاندل، طبعة «الاستخبارات والعمليات العسكرية» (لندن فرانك كاس 1990).

3- لأخذ فكرة كلية موجزة اقرأ كتاب إبرام دبليو. شولسكي «أعمال الحرب الصامتة: فهم عالم الاستخبارات» (واشنطن. دي سي: براسيز: 1993) أفضل مقدمة إلى المظاهر الفكرية لهذا الموضوع.

4- جرى التعليق عليه على نحو معروف جداً من قبل وزير الخارجية هنري ال. ستيمسون بصدد قرار إلغاء مكتب الرموز في الوزارة عام 1929: جي جاي. آي. أوتول «خيانة مشرفة: تاريخ الاستخبارات الأميركية في

الولايات المتحدة، التجسس والعمل السري منذ الثورة الأميركية إلى الاستخبارات المركزية الأميركية». (نيويورك: مطبوعات أطلنطا الشهرية 1991) 337.

5- بعد وفاة ستالين في عام 1959، دفعت الطموحات السياسية لرئيس الإدارة المركزية لأمن الدولة ـ البوليس السري السوفيتي ـ لافريني بيريا ببقية أعضاء القيادة للتآمر من أجل اعتقاله وإعدامه سراً. وفي عام 1979، اغتيل رئيس جمهورية كوريا الجنوبية بارك تشونغ هي، في مكتبه على يد رئيس الاستخبارات المركزية الكوري. فكر مؤخراً في الدور الذي لعبه رئيس الاستخبارات فلاديمير مونتيسينوس في إسقاط نظام فوجيموري في البيرو.

6- ليس هذا للقول إن الاستخبارات لا تملك دراسة للأسباب البعيدة التي تمهد لوقوع حدث ما أو ظهور حالة ما. اقرأ على سبيل المثال كتاب فرانسيس دفورنيك، «أصول أجهزة الاستخبارات» (نيوبرونسفيك: مطبوعات جامعة روتغرز 1974).

7- أنطوني كيف براون، «بيل دونافان الجامح: البطل الأخير» (نيويورك تايمز بوكس 1982).

8- لا بد في الممارسة من ملاحظة أن إدارة مجتمع الاستخبارات الأميركية تمثل ترجمة لسيطرة إيجابية أكثر نقاء بكثير من إدارة مؤسسته العسكرية. وهناك عشرات من التعيينات السياسية في البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) إلا أن فقط مدير الاستخبارات المركزية (دي. سي. آي) ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي. آي) هما الوحيدان المعينان سياسياً. وفقط مؤخراً جداً تم اختيارهما من خارج صفوف المحترفين. وتم في عام 1981، إحباط محاولة مدير الاستخبارات المركزية وليام كيسي لضم نائب سياسي إلى الجهاز، لإدارة قسم العمليات في

الاستخبارات المركزية الأميركية وذلك في عملية سرية سريعة تم الإعداد لها من الداخل. روبرت ام. غيتس «من الظلال: القضية النهائية من الداخل لخمسة رؤساء، وكيف ربحوا الحرب الباردة» (نيويورك: سايمون وشوستر، 1996) 10 ـ 208.

9- اقرأ مثلاً كتاب، جون جي. دجياك، «تشيكستي: تاريخ الاستخبارات الروسية» (كي. جي بي) (ليكسنغتون ماساشوستس: دي. سي. هيث 1978) ديفيد خان «جواسيس هتلر: الاستخبارات العسكرية الألمانية في الحرب العالمية الثانية» (نيويورك: ماكميلان، 1978).

10- التحليل النموذجي لهذه المشكلة هو كتاب روبرتا وولشتيتر «بيرل هاربر: التحذير والقرار»، بابلو التو، (كاليفورنيا: مطبوعات جامعة ستانفورد، 1962).

11- ديفيد ستافورد، «تشرشل والجهاز السري» (نيويورك: أوفرلوك برس، 1997).

12- كريستوفر أندرو «من أجل عيون الرئيس فقط: الاستخبارات السرية والرئاسة الأميركية من واشنطن إلى بوش». (نيويورك: هاربر كولينز) الفصل 6.

13- النص التقليدي لهذا الأسلوب هو كتاب شيرمان كنت «الاستخبارات الاستراتيجية من أجل سياسة عالمية أميركية» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1949). كان كنت مديراً لمكتب الاستخبارات المركزية الأميركية للتقديرات القومية (المنصب التحليلي الكبير) لأكثر من خمسة عشر عاماً.

14- «سوف يعد مدير الاستخبارات وقحاً دون شك إذا ما اتخذت نصيحته لهجة متحذلقة ومتعالية ستؤدي بالتأكيد إلى جعل القائد يشعر بالنفور. فالقائد يريد بعدما تجاوز سنين الصراعات السياسية للوصول إلى منصبه

الحالي، أن يشعر بشعور المعلم وليس بشعور التلميذ». يهوشافاط هاركابي «عقدة صانع السياسة والاستخبارات» مجلة «جيروزاليم كورترلي» الفصلية 30 (شتاء 1984): 31 ـ 125 (مقتبسة من كتاب هاندل «القادة وأجهزة الاستخبارات»، 15).

15- بالنسبة لهذا النقاش، اقرأ بصورة خاصة كتاب كينيث أي. دوغرافنرايد. «الاستخبارات في المكتب البيضاوي»، في كتاب روي غودسون، طبعة «متطلبات الاستخبارات لأعوام الثمانينيات»: الاستخبارات والسياسة (ليكسينغتون، ماساشوستس: دي. سي. هيث 1986) الفصل 2.

16- فكر في كتاب ويليام أي أودوم وآخرين، «تحديث الاستخبارات: البنية والتغيير من أجل القرن الحادي والعشرين» (واشنطن، دي. سي: المؤسسة القومية للسياسة العامة، 1997) 97 ـ 96. من أجل نقد ثاقب لأداء الاستخبارات المركزية الأميركية على مر التاريخ، ومن وجهة نظر متعاطفة مع العمل الاستخباراتي، اقرأ كتاب أنجيلو كودڤيلا، مهنة إدارة الدولة الاطلاعية: الاستخبارات من أجل قرن جديد (نيويورك، فري برس 1992).

20

الاتصالات

1- عن هذا الحدث، اقرأ كتاب كيمبول «الخطباء والفلاسفة» وكتاب توماس ام. كونلي، «البلاغة في العرف الأوروبي» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1990).

2- كاثلين هول جاميسون، «الفصاحة في عصر إلكتروني» (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد 1988) قد يبدو مستغرباً أن لدى مكياڤيللي القليل ليقوله عن فن الخطابة، بالنظر إلى أسلوب تعاطيه المخادع أو

المتلاعب تجاه العمل السياسي والذي يقره كتاب «الأمير». وهذا الصمت (لمقالة تتضمن ازدراء مكيافيللي للفلسفة الإنسانية البلاغية في عصره) هو في الواقع علامة أخرى على الحداثة المتأصلة لديه.

3- حول الملكية البريطانية، اقرأ بشكل خاص كتاب هاريسون «تحول السياسات البريطانية» 1995 ـ 1860، الفصل 12.

4- يشكل كتاب أونيل استثناء رائعاً «الشرف، الرموز، والحرب». اقرأ أيضاً كتاب موري إيدلمان «الاستخدامات الرمزية للعمل السياسي». (اربانا: مطبوعات جامعة إلينوي، 1964 (ولاسيما الفصل 4 «القيادة السياسية»).

5- توكفيل «الديمقراطية في أميركا» المجلد 2,4.7 اقرأ أيضاً كتاب هارفي سي. مانسفيلد جونيور، «روح اميركا الدستورية» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز1991) الفصل 14.

6- أرسطو «علم البلاغة» 1.1,2.1 لأجل تعليق مفيد: كتاب يوجين غارمز أرسطو «علم البلاغة»: مهارة شخصية (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 1994).

7- الدور المفسد للذين يتولون كتابة الخطابات، له علاقة كبيرة بما تدعوه جاميسون («الفصاحة في عصر إلكتروني»، الفصل 8) بصورة ملائمة، «الطلاق مابين الكلام والفكر في السياسات الأميركية المعاصرة». ورغم أن السياسيين البريطانيين، كانوا على مدى زمن طويل قد شحذوا مهاراتهم الخطابية في البيئة التنافسية الصعبة لمجلس العموم، فإن الانحطاط في الحوار السياسي البريطاني بات أمراً ملموساً في السنوات الأخيرة. وفي روسيا، تضرر التطوير الديمقراطي بشكل واضح منذ نهاية الحرب الباردة بفعل عجز السياسيين عن ابتكار أسلوب خطابي خالٍ من لغة الادعاءات والبلطجة والتي تنتمي إلى الحقبة الشيوعية.

8- من أجل الإحاطة بفهم كامل، اقرأ كتاب هاري في جافا «أزمة المجلس المنقسم» ترجمة لمناظرات لينكولن ـ دوغلاس (سياتل: مطبوعات جامعة واشنطن 1959).

9- ونستون تشيرسل «دم، كدح، دمع، عرق» في «الخطابات الكاملة» 1963ـ 1897، 8 مجلدات (نيويورك: تشيلسي هاوس، 1974) المجلد 6، 20 ـ 6218. اقرأ بصورة عامة أكثر كتاب روبرت رودز جيمس، «تشرشل البرلماني، الخطيب، ورجل الدولة» في كتاب بليك ولويس «تشرشل» الفصل 29.

10- البيان التقليدي النموذجي هو كتاب دوغلاس كارتر «الفرع الرابع للحكم» (بوسطن: هوتون ميفلين 1959).

11- في الواقع كان يقصد بالتعديل الأول الذائع الصيت للدستور، في الأصل أن يحد من فقط تحركات الحكم الفيدرالي وليست تلك الخاصة بالولايات؛ وهنالك سبب ضئيل يدعو للافتراض بأن المؤسسين كانوا سوف يقرون أي نوع من التفسير المطلق للغته في أية حال. اقرأ كتاب ليونارد دبليو. ليفي، «ميراث القمع: حرية التعبير والمطبوعات في بداية التاريخ الأميركي». (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارفرد 1998).

12- توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، المجلد 1, 2.3، المجلد 3 ,206 ,2.

13- بالنسبة للنقاش الواسع الذي يظهر هنا، اقرأ بصورة أعم كتاب تيموثي أي. كوك، «الحكم بالأخبار»: وسائل الإعلام مؤسسة سياسية (مطبوعات جامعة شيكاغو، 1998).

14- الأمر يستحق التأكيد بأن المشكلة ليست متعلقة جداً بمواقف منحازة لصحافيين فرديين، ولكنها بالأحرى، «بالإمكانية الحقيقية ذاتها بأن العمل الصحفي»، بوصفه مشروعاً جماعياً يتم عبر أفراد، وفي الواقع، عبر

تنظيمات، يحتوي بشكل ضمني على سلسلة كاملة من الافتراضات حول الكيفية التي يعمل بها العالم والكيفية التي يجب أن يعمل بها العالم، الأمر الذي يستحضر مجموعة محدودة من التفسيرات السياسية. وهذا التجانس عبر منافذ الأخبار والتكرار مرات عدة، يؤدي إلى تحقيق القوة السياسية للأخبار. كوك «الحكم بالأخبار» 166.

15- مايكل ليدين «أسرار»، «المصلحة القومية 10» شتاء (1987/88): 56 ـ 48، كوك «الحكم بالأخبار» الفصلان 7 ـ 6.

16- بالنسبة لما يتبع، اقرأ كتاب كارنز لورد «ماضي ومستقبل الدبلوماسية العامة» أوربيس 42 (شتاء 1998): 23 ـ 1.

17- اقرأ «الموت الغريب للشيوعية السوفييتية» المصلحة القومية «31» (ربيع 1993). عدد خاص ولاسيما مقال ستيفان سيستانوفيتش «هل قام الغرب بفك وثاق الشرق» 34 ـ 26. بالنسبة للظاهرة المعاكسة ـ محاولات خارجية للتأثير في العملية السياسية الأميركية ـ اقرأ جارول بي. مانهايم «الدبلوماسية العامة»، الاستراتيجية والسياسة الخارجية الأميركية: «تطور النفوذ» (نيويورك: مطبوعات جامعة أكسفورد، 1994).

18- يعد هذا، على أية حال، وبالكاد بعداً جديداً لمهنة إدارة الدولة الأميركية. اقرأ على سبيل المثال كتاب كارل بيرغر، «المدافع والحِراب: الحرب الدعائية للثورة الأميركية» (سان رافائيل كاليف؛ مطبوعات بريسيديو 1976).

19- كارنز لورد «دفاعاً عن الدبلوماسية العامة» تعليق 77 (نيسان 1984) 50 ـ 42.

21

في الاستراتيجية

1- توكڤيل، «الديمقراطية في أميركا» المجلد1، 2.5

2- «خلال الأعوام، 45 ـ 1941؛ وحتى ذلك الوقت عبر التاريخ الأميركي، لم تمتلك الولايات المتحدة في العادة، استراتيجية قومية للبلاد، من أجل توظيف القوة أو التهديد بالقوة لتحقيق غايات سياسية، باستثناء عندما استخدمت القوة في زمن الحرب بشكل علني ومباشر سعياً وراء تحقيق انتصارات عسكرية تامة، حسب الرغبة أو الإمكانية: وقد اتجه النوع الوحيد من الاستراتيجية الأميركية التي استخدمت القوات المسلحة، إلى أن تكون أكثر أنواع الاستراتيجية دقة، والمطبقة في الحرب. ولم تكن الولايات المتحدة متورطة في السياسة الدولية بشكل متواصل بما فيه الكفاية، أو مع ثبات كافٍ لبلوغ الهدف لتسمح بتطوير استراتيجية قومية ومتماسكة، من أجل السعي الدائم وراء الأهداف السياسية عن طريق الدبلوماسية وبالتوافق مع القوات المسلحة». راسل اف. ويغلي، «الطريقة الأميركية في الحرب» (بلومنغتون: مطبوعات جامعة إنديانا 1973)، xix.

3- المعنى الأصلي لعبارة استراتيجية في اللغة اليونانية التقليدية هو «فن قيادة الجيش». معالجة رائعة حديثة يقدمها كتاب كولن اس. غراي «الاستراتيجية الحديثة». (أوكسفورد: مطبوعات جامعة أوكسفورد 1999).

4- ڤي. دي سوكولوڤسكي، «الاستراتيجية العسكرية السوفييتية»، طبعة هارييت فاست سكوت (نيويورك: كرين روساك، 1975) 11.

5- يستخدم هذا معانٍ عدة معروفة جيداً: الاستراتيجية هي «خطة تحرك موضوعة لتحقيق غاية ما؛ هدف ومعه نظام من الإجراءات من أجل تحقيقه» (جي. سي، وايلي) «فن توزيع وتطبيق وسائل عسكرية لغايات

سياسية»، (باسيل ليديل هارت) «فن الجدل بين إرادتين متعارضتين باستخدام القوة لحل خلافهما». (أندريه بوفر). اقرأ كتاب غراي، «الاستراتيجية الحديثة» 19 ـ 17.

6- إدوارد ان. لوتواك، «الاستراتيجية: منطق الحرب والسلام» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارڤرد 1987).

7- لوجهة نظر ذات قواعد نظرية عن استراتيجية تجارة الأعمال المعاصرة في سياق هذه السطور، اقرأ كتاب آدم. ام براند نبرغر، وباري جي. نيلباف «الإكراه». (نيويورك: دوبلداي 1996).

8- توماس شيلينغ «استراتيجية النزاع» (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد 1960) 5 ـ 4.

9- الرواية الأحدث لهذه القضية هو كتاب روبرت بي. ستينيت، «يوم الخداع: الحقيقة حول فرانكلين ديلانو روزڤيلت وبيرل هاربر». (نيويورك فري برس، 2000). على عكس البحث الرئيس لهذا الكتاب لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن الاتصالات اليابانية المتعلقة بالهجوم على بيرل هاربر والتي تعرضت للانتقاد، كانت متاحة أمام المسؤولين في الولايات المتحدة للاطلاع عليها قبل السابع من كانون الأول.

10- للاطلاع على وجهة النظر الأوسع المأخوذة عن روزڤيلت هنا، وكذلك النقاش الخاص المتعلق باليابان، اقرأ كتاب فريدريك دبليو. ماركس الثالث، «رياح فوق الرمال»: دبلوماسية فرانكلين روزڤيلت (أثينا: مطبوعات جامعة جورجيا 1988). التفسير السليم المتعارف عليه هو ربما ممثل على النحو الأفضل بكتاب روبرت داليك، «فرانكلين دي. روزڤيلت والسياسة الخارجية الأميركية» 1945 ـ 1932 (نيويورك: مطبوعات جامعة أوكسفورد 1979).

11- ماركس «رياح فوق الرمال»، الفصل 7، يقدم تحليلاً يكشف الخفايا.

12- كان التخبط الرئيس في السياسة الأميركية تجاه اليابان صيف عام 1941 مرتبطاً بالطريقة التي فهم بها فرض الحظر على النفط وطريقة تطبيقه من قبل وزارة الخارجية. اقرأ كتاب سكوت دي. ساغان: «من الردع إلى الإكراه إلى الحرب: الطريق إلى بيرل هاربر» في طبعات ألكسندر ال. جورج ووليام أي. سيمونز «حدود الدبلوماسية القسرية» (بولدر ـ كولورداو: ويستڤيو، 1994) الفصل 4.

13- اقرأ، على سبيل المثال، كتاب بيري سميث وآخرين، «ابتداع رؤية استراتيجية»: «تخطيط بعيد المدى من أجل المصلحة القومية». (واشنطن، دي سي: مطبوعات جامعة الدفاع الوطني، 1987).

21

في إدارة الأزمة

1- اقرأ بشكل خاص طبعات ماتاي دوغان وجون هيغلي: «رجال النخبة، والأزمات، وأصول الأنظمة» (لانهام ميريلاند: رومان وليتلفيلد، 1998) هناك تحليل مشابه حول دور غورباتشيف والنخبة السوفيتية في انهيار الاتحاد السوفيتي في كتاب تشارلز اتش فيربانكس، جونيور، «طبيعة الوحش: المصلحة القومية»، 31 (ربيع 1993): 56 ـ 46.

2- جرى الاستشهاد بملاحظة مكنمارا في كتاب كورال بيل «تقاليد الأزمة» (لندن: مطبوعات جامعة أوكسفورد 1971) 2. نقاش نظري جوهري حول هذا الموضوع. اقرأ أيضاً كتاب ريتشارد ان. ليباو «مابين السلم والحرب: طبيعة الأزمة الدولية» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز 1981) وجيمس ال. ريتشاردسون «دبلوماسية الأزمة: القوى العظمى منذ منتصف القرن التاسع عشر» (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج، 1994).

3- بالنسبة لهذا الجدال اقرأ كتاب توماس هالبير: «أزمات السياسة الخارجية»: المظهر والواقع في صناعة القرار (كولومبوس أوهايو: تشارلز اس. ميريل، 1971).

4- تشرح واقعة خليج تونكين لعام 1964 ما يمكن تسميته بالأزمة المركبة أو الملفقة بينما يبين الفصل الخاص بحادثة قاعدة الغواصة «شينفوغس» لعام 1970 كيف أن أزمة حقيقية أو أزمة تحمل إمكانيات خطرة، يمكن إخمادها عن طريق خيار سياسي واعٍ. كتاب باتريك جي. هيني «اتخاذ الترتيبات من أجل أزمات السياسة الخارجية» (آن آربر: مطبوعات جامعة ميتشغان، 1997) 45 ـ 143.

5- اقرأ مثلاً، كتاب ألكسندر ال. جورج «إدارة الأزمة: الاعتبارات السياسية والعسكرية». «البقاء» 2 (أيلول ـ تشرين الأول، 1984): 34 ـ 223.

6- دراسة أعدها جوزيف اف بوشارد عن العمليات البحرية الأميركية خلال أزمات سابقة، «التحكم في الأزمة» (نيويورك، مطبوعات جامعة كولومبيا، 1992) يعرض ثروة من التفاصيل التي تلمح إلى أن القادة العسكريين كانوا منذ أعوام الخمسينيات فصاعداً أكثر تأثراً بالاحتياجات السياسية والدبلوماسية وأكثر تعقلاً في التعاطي مع أوضاع محلية، مما سيمكن لنظرية إدارة الأزمة أن تقود المرء إلى تخيله. إن فكرة كون الأمور المشوهة لصناعة القرار المنبثقة عن مصالح بيروقراطية وإجراءات روتينية تنظيمية تشكل معضلة إدارة الأزمة، يمكن إرجاعها إلى تأثير الدراسة المشهورة التي وضعها غراهام ويلسون عن أزمة الصواريخ الكوبية «جوهر القرار» (بوسطن: ليتل، براون 1971).

7- طبعات أرنست آر. مابي وفيليب دي زيليكاو. «تسجيلات أحاديث كينيدي: داخل البيت الأبيض خلال أزمة الصواريخ الكوبية» (كيمبردج: مطبوعات جامعة هارڤرد 1997).

8- لورنس فريدمان وفيرجينيا غامبا ــ ستونهاوس «إشارات الحرب: نزاع جزء فوكلاند عام 1980» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون، 1991) 49 ــ 147.

9- ريتشارد جي. هيد، فريسكو دبليو. شورت، وروبرت سي ماكفارلين، «حل الأزمة»: صناعة القرار الرئاسية في مواجهة «ماياغوير» والمواجهة الكورية (بولدر، كولورادو: ويستڤيو، 1978) 3 ــ 2.

10- فكرة حدوث «أزمة من ضمن الحرب» يتم التعرف عليها بواسطة مايكل بريتشر وجوناثان ويلكنفيلد في كتاب «دراسة أزمة» (آن إربر: مطبوعات جامعة ميتشيغان 1997).

11- تميل الحكومات إلى حد ما إلى أن تضل عن موضوع إنهاء الحروب ومصالح الأمة التي تكمن وراءها، تماماً لأن خوض حرب هو جهد له مثل هذه الأهمية القصوى. وعليه فقد يحدث أن العسكريين، وفيما هم يخططون لتنفيذ عملياتهم المتشابكة بمهارة ويعملون على التنسيق بين مناورات معقدة، يظلون جاهلين بشكل غريب بعجزهم عن إدراك أن حصيلة الحرب، وليست حصيلة الحملات التي تشن من ضمنها، هي التي تقرر مدى فائدة مخططاتهم في خدمة مصالح الأمة. وفي الوقت ذاته، فإن رجال الدولة الكبار ربما يترددون في الإصرار على أن هذه الحملات التي تم التخطيط لها ببراعة لا بد وأن ترتبط ببعض الأفكار الواضحة عن وضع نهاية للحرب، بينما يجري استهلاك سلطتهم وطاقتهم لمراقبة بعض التفاصيل التكتيكية للقتال. وإذا ماتصرف الجنرالات مثل رجال الشرطة وتصرف رجال الدولة الكبار مثل المعاونين، فمن يتبقى لحماية مصالح الأمة؟ «فريد تشارلز ايكله» (كل حرب يجب أن تنتهي) (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا 1971)، 2.

12- مايكل آر. غوردون وبيرنار آي ترينور، «حرب الجنرالات: الرواية الموثوقة للنزاع في الخليج» (بوسطن: ليتل، براون 1995) الفصل 20.

23

النصيحة والقرار

1- «الأمير» 25.

2- اقرأ مثلاً ، ديفيد ليونهارت (المسؤول التنفيذي المتسلط موجود فجأة في كروس هيرز «مخطط الإزعاج») نيويورك تايمز 24 حزيران، 2002.

3- إنها وظيفة رجل الدولة القائد ـ سواء لأمة أم لجمعية خاصة ـ أن يحدد أهداف الوجود الجماعي، وأن يخطط لمشروع يتكيف بشكل متميز مع هذه الأهداف، وأن يتأكد بأن يغدو ذاك التخطيط حقيقية واقعة. هذه المهام ليست أعمالاً روتينية، إنها تستدعي إجراء تقييم ذاتي مستمر من جانب القادة. وقد يكونون بحاجة فقط إلى بعض القرارات الحاسمة على مدى فترة طويلة من الزمن... هذه المساهمة الأساسية لا تلقى دوماً مساندة من الخصال المرتبطة غالباً بالقيادة الحاسمة مثل ثقة بالنفس تكون عدائية، وثبات بدهي، والمقدرة على التأثير، فيليب سيلزنيك، «القيادة في الإدارة» (نيويورك: هاربر وراو، 1957) 40 ـ 39.

4- اقرأ جوزيف ام. بيسيت «الصوت المعتدل للعقل»: «الديمقراطية المدروسة والحكم القومي الأميركي». (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو، 1994).

5- فكر في كتاب أبوت، «الرئاسة النموذجية» ولاسيما الفصل 1.

6- تحليل مفيد حديث هو كتاب توماس بريستون «الرئيس والدائرة المقربة منه: أسلوب القيادة والعملية التشاورية في العلاقات الخارجية» (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 2001).

7- اقرأ على سبيل المثال كتاب جون كرويك: «كونسيليوم برينسيبن، المجالس الإمبرطورية والمستشارون من أوغسطس إلى ديوقليطس» (كيمبردج: مطبوعات جامعة كيمبردج، 1955). جي بي. ماكنتوش، «الحكومة البريطانية» (أوكسفورد: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1977).

8- ايرفينغ ال. يانيس، «التفكير الجماعي» (بوسطن: هوتون ميفلين 1982 [1972]) بول، ت هارت، «التفكير الجماعي في الحكم: دراسة حول المجموعات الصغيرة والعجز السياسي» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1994، [1990]).

9- ماي وزيليكا، «تسجيلات محادثات كينيدي».

10- من أجل هذا وما يليه، اقرأ بصورة خاصة كتاب «استنتاجات» بقلم يحزكال درور، في طبعة وليام بلاودن «توجيه النصح للحكام» (أوكسفورد: بلاكويل، 1987) الفصل 11.

11- «الأمير» 23.

12- وولتر إسحاقسون: «كيسنجر: سيرة حياة» (نيويورك: سايمون وشوستر 1992) الصفحات 51 ـ 139.

13- نصيحة موريس هي الآن معروضة في متناول الشعب عامة: اقرأ كتاب موريس «الأمير الجديد».

14- يمتاز بقيمة خاصة بالنسبة للعلاقة ما بين المظاهر الفكرية والأخلاقية للحصافة في كتاب البرتو آر. كول، «الحصافة السوية باعتبارها تقليداً من تقاليد مهنة إدارة شؤون الدولة»، «الأخلاق والعلاقات الدولية» 51 ـ 33: 5 (1991).

24

القيادة والعمل السياسي

1- جون. جي غير، «من أوراق الشاي إلى استطلاعات الرأي: نظرية القيادة الديمقراطية» (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا 1996)، 182.

2- أبراهام لينكولن «الأعمال المجمعة» المجلد 3، 27.

3- لورنس آر. جيكوبس ولورنس واي. شابيرو، «السياسيون لا يسايرون: التلاعب السياسي وفقدان التجاوب الديمقراطي» (شيكاغو: مطبوعات جامعة شيكاغو 2000).

4- يمكن هنا إثبات حجة من أجل تصنيف «قيادة السيطرة الخفية» تحت عنوان أوسع والذي ربما يسمى التلاعب السياسي أو المناورة. أشهر من وضع نظريات حول هذا الموضوع المهمل بصورة غريبة هو وليام رايكر: اقرأ كتابه «فن التلاعب السياسي» (نيوهافن: مطبوعات جامعة ييل 1986) و«استراتيجية علم البلاغة: تنظيم الحملات من أجل الدستور الأميركي» (نيوهافن: مطبوعات جامعة ييل 1996).

5- هذه هي ما يدعوها جيمس ماكريغور بيرنز «الإجرائية» باعتبارها متميزة عن القيادة «التحويلية». هناك تقارير ذات تأثير عميق في الكتابات الخاصة بالعلوم السياسية موجودة في ما كتبه روبرت أي. دال وتشارلز أي. ليندبلوم، «السياسية، والاقتصاد، والرفاه» (نيويورك. هاربر وراو، 1953) وريتشارد أي نوبشتادت، «السلطة الرئاسية» (نيويورك: جون وايلي، 1959).

6- وودرو ويلســون «الحكم الدســتوري في الولايات المتــحــدة» نيــويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 1908) 73، 70 اقرأ حول هذا الموضوع عموماً كتاب جيفري ك. توليس «الرئاسة الخطابية» (برينستون: مطبوعات جامعة برينستون 1987) وريتشارد جي الليس، طبعة، «التحدث إلى الشعب» (إرتيست: مطبوعات جامعة ماساشوستس، 1998).

7- صامويل كيرنل «التوجه الشعبي: الاستراتيجيات الجديدة للقيادة الرئاسية» (واشنطن دي. سي. مطبوعات الكونغرس الفصلية. 1997).

8- العمل الواعد هو، كتاب أي. غيرينشتاين، «الرئاسة ذات السيطرة الخفية: أيزنهاور قائداً» (بالتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1994، [1982]).

9- اقرأ مثلاً كتاب كريستوفر أندرو «من أجل عيون الرئيس فقط» (نيويورك: هاربر كولينز، 1995) الفصل 6.

10- «الرئاسة ذات السيطرة الخفية» الفصل 5، مع كتاب جيف برود ووتر، «أيزنهاور والحرب الصليبية ضد الشيوعية» (تشابل هيل: مطبوعات جامعة شمال كارولينا 1991) 66 ـ 137.

11- فكر في وضع فرانكلين ديلانو روزفيلت الذي جمع ما بين عناصر السيطرة الخفية وقيادة الرأي. ربما يكون أفضل مثال عن قيادة السيطرة الخفية في بدايات التاريخ الأميركي، هو توماس جيفرسون، الذي ذهب بعيداً جداً في إخفاء الواقع الجديد لسيطرة الحزب على الكونغرس.

12- تمعن في فكرة «الكلام المهني» الذي طوره جيكوبس وشابير وفي كتاب «السياسيون لا يسايرون». الفصل 2.

25

لمَ تعتمد القيادة على العصور

1- الأمير 25.

2- يحزكال درور، صناعة السياسة في وقت المحنة (نيوبرونفيل، نيوجيرسي: ترانزاكشن، 1986).

3- فكر مثلاً في اعتماد مترنيخ للدفاع عن النمسا وهنغاريا، على أسلوب حماية المؤخرة في بدايات القرن التاسع عشر: هنري أي كيسنجر «عالم متجدد، مترنيخ، كاسليريا، ومعضلات السلام» 1822 ـ 1812، (بوسطن، هوتين ميفلين، 1957).

4- «حوارات» 9. 3

5- ستيفن سكاورونيك، «السياسات التي يصنعها الرؤساء. القيادة من جون آدامز إلى جورج بوش» (كيمبردج مطبوعات جامعة هارفرد، 1993) مصطلح الزمن السياسي تمت استعارته من هذا الكتاب الذي يحقق فتحاً في التوجهات ـ على الأرجح أفضل دراسة منفردة عن القيادة الرئاسية الأميركية.

26

مناشدة للحفاظ على الديمقراطية من البرابرة

1- بروس باور «تحمل عدم الاحتمال: تحدي الإسلام المتعصب في أوروبا الغربية» «بارتيزان ريڤيو» 69 (2002) 54 ـ 338. يشكل إدانة قوية.

2- فكر في صامويل بي. هانتنغتون، «صدام الحضارات وإعادة صناعة النظام العالمي» (نيويورك: سايمون وشوستر، 1996) الفصل 12.

3- فرانسيس فوكوياما، «مستقبلنا ما بعد البشري»: عواقب ثورة التكنولوجيا الحيوية. (نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو، 2002).